منشورات جامعة الوادي

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

العدد السابع (07) المجلد الثاني – السنة السابعة 2014 م

i ISSN 1112 – 7961 **p**

الرئيس الشرفي

أ.د خلادي محمد خير الدين

مدير المجلة

د. منصور عبد الوهاب

رئيس التحرير

د.زين يونس

هيئة التحرير

د. محيريق فوزي

د. عوادي مصطفى

أ. حواس عبد الرزاق

أ.بكوش لطيفة

أ. نعرورة بوبكر

للاستفسار والاتصال

رئيس تحرير مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الوادي
ص.ب: 789 ولاية الوادي 39000/ الجزائر
e-mail: colloque.eef.eloued@gmail.com
www.univ-eloued.dz

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

العدد السابع (07) المجلد الثاني – السنة السابعة 2014 م

i ISSN 1112 – 7961 **p**

ملاحظات عامة

ما ينشر في المجلة يعبر عن رأي كاتبه، ولا يمثل بالضرورة رأي المجلة

الباحث وحده مسؤول قانونا عن أصالة بحثه، وذلك بالإلتزام بعدم نشره في دوريات أخرى أو ملتقيات أو غيرها.

حقوق النشر المتعلقة بالأبحاث المتضمنة في العدد، محفوظة للمجلة، ولا يجوز نقلها إلا بترخيص من أسرة التحرير، باستثناء النقل المتعلق بالأبحاث العلمية باستخدامها كمصدر شريطة الإشارة إلى المجلة بكل تفاصيلها في المراجع.

لا تخضع الموضوعات في ترتيبها إلى المكانة العلمية للباحث أو البحث نفسه، إنما يخضع الترتيب لاعتبارات فنية وفقا لرؤية أسرة تحرير المجلة.

يشترط للنشر في المجلة إحترام أصول البحث العلمي وفقا لما هو متعارف عليه.

صدر سابقا:

العدد الأول: 2008

العدد الثاني: 2009

العدد الثالث: 2010

العدد الرابع: 2011

العدد الخامس: 2012

العدد السادس: 2013

قواعد النشر بالمجلة

قواعد عامة

1- كتابة اللقب والاسم والعنوان مرفق برقم الهاتف أو الفاكس والبريد الإلكتروني على ورقة منفصلة عن ورقة البحث أو العمل المقترح.

2- يكون المقال جديدا لم يسبق نشره في نشريات أخرى مهما كانت.

3- يتحمل صاحب المقال المنشور المسئولية عن محتوى ومضمون البحث.

4-إرسال نسخة على البريد الإلكتروني التالي:colloque.eef.eloued@gmail.com

5- تقديم ملخصين إحدهما بلغة التأليف والأخر بإحدى اللغات التالية: العربية، الفرنسية أو الإنجليزية، وأن لا يتجاوز كل ملخص 10 أسطر،

6- نوعية الحرف باللغة العربية 12 والهوامش Simplified Arabic 10،

7- نوعية الحرف باللغة الفرنسية 10 والهوامش Times New Roman 10،

8- لا يتجاوز عدد الصفحات 12 صفحة بالمقاس A4،

9- إدراج قائمة المراجع في أخر العمل مبيناً كل البيانات اللازمة،

10- كتابة الهوامش أوتوماتيكياً في أسفل الصفحة أو في نهاية المقال، مع ذكر لقب المؤلف، سنة النشر والصفحة، تأتي في نهاية المقال،

11- ترقيم الأشكال والجداول والرسومات ترقيماً متسلسلاً ولكل على حدى،

قواعد تقنية (MS-Word)

1- حجم الورق 16سم × 24 سم.

2- الهوامش: أعلى : 2.0 سم – أسفل: 2 سم – يمين: 2 سم – يسار 1.5 سم

3- الوضعية : أعلى الصفحة 1 سم – أسفل الصفحة 1 سم

الشكل المعتمد:

1- نوعية الحرف باللغة العربية (Font): Simplified Arabic 14،

2- نوعية الحرف باللغة الفرنسية: Times New Roman 12،

3- الهوامش باللغة العربية:Simplified Arabic 10

4- الهوامش باللغة الفرنسية: Times New Roman 10،

5- العناوين: خشنة مع مسافة 1.5 بين الأسطر وذلك أوتوماتيكياً،

6- النص: عادي، مع مسافة بسيطة (simple) بين السطر، و المسافة بين الفقرات: 6 سم .

مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية

دورية أكاديمية محكمة دولية تصدر عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الوادي

العدد السابع المجلد الثاني – السنة السابعة 2014 م

i ISSN 1112 – 7961 **p**

من أعضاء الهيئة العلمية الاستشارية

الاسم واللقب	الإنتساب
أ.د. عبد المجيد قدي	جامعة الجزائر 3
أ.د. هارون الطاهر	جامعة باتنة
أ.د. مصطفي عقاري	جامعة باتنة
أ.د. رجال السعدي	جامعة أم البواقي
أ.د. صلاح حواس	جامعة الجزائر 3
أ.د. بن موسي كمال	جامعة الجزائر 3
أ.د. ملياني حكيم	جامعة سطيف
أ.د. طارق عبد العال حماد	جامعة الزقازيق - مصر
أ.د. صديقي مسعود	جامعة ورقلة
أ.د. ماضي. بلقاسم	جامعة عنابة
أ.د. مسعود دراوسي	جامعة البليدة
أ.د. جمال عمورة	جامعة البليدة
أ.د. درحمون هلال	جامعة البليدة
أ.د. بن بريكة عبد الوهاب	جامعة بسكرة
أ.د. بن الطاهر حسين	جامعة خنشلة
د. ظاهر شاهر يوسف القشي	جامعة جدارا - الأردن
د. محمود الشويات	جامعة عجلون الوطنية
د. احمد قايد نور الدين	جامعة بسكرة
د.محمد الناصر حميداتو	جامعة الوادى
د. حوشين كمال	جامعة بومرداس
د. الحاج عرابة	جامعة ورقلة
د. عبد الله غانم	جامعة بسكرة
د. حجازي إسماعيل	جامعة بسكرة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
` نماذج النمو د.محمد الناصر حميداتو	21-7
` أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر. أ.عطاالله بن مسعود . د.بوثلجة عبدالناصر	38-23
` إرساء نموذج لمؤشرات اتخاذ قرار الاستثمار في البورصة(2005-2009) أ.عبد الغفور دادن أ.د.إبراهيم بختي	57-39
` بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الأداء البيئي للمؤسسات دراسة حالة مؤسسة سوناطراك بالجزائر أ. لطيفة بكوش د. وسيلة بن ساهل .	72-59
` الاستراتيجيات التسويقية في ظل تبني المزيج التسويقي الأخضر. أ. دفرور عبد النعيم	88-73
` الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر 1990-2010 أ. دمدوم زكريا . د. شيخة خليفة بلقاسم	105-89
` أثر التحرير المالي والتجاري على توزيع الدخل في الدول الناشئة الأدلة التجريبية من البرازيل أ.رنان مختار . د. أحمد لعمى	125-107
` ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية د. فوزي محيريق	146-127
` دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة د. أحمد زكريا صيام	160-147
` مقاربة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية أ.بلقاسم بن خليفة .أد. عبد الحميد برحومة	175-161
` الهيئات و الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و دورها في تحقيق التنمية -خلال الفترة **2012/2011**- أ.بن مسعود آدم	194-177
` متطلبات الافصاح في السوق المالي المصري والسعودي دراسة مقارنة د. مايو عبدالله . أ. لمزاودة عمار	202-195
` دراسة للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية للحسابات أ. عابي خليدة د. يعقوبي محمد	213-203
` دور الابتكار التسويقي في تحقيق استدامة الميزة التنافسية للشركات د.عبد الرزاق بن علي	223-215
` دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة حالة الجزائر - خلال الفترة 2010/2001- أ.عقبة ريمي د. سعدية قصاب	241-225
` تفسير أثر الإهتلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي أ. المهدي حجاج . د. بلال شيخي	261-243
Measuring Technical efficiency of the Maghreb Health Care systems using DEA approach ***Dr. Boumaraf Lyes. University of Sétif 1***	279-263

إفتتاحية العدد السابع

بسم الله الرحمن الرحيم.

الافتتاحية:

تقدم كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالوادي بين قرائها الأعزاء العدد السابع من مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية مواصلة في ذلك مسارها العلمي نحو المساهمة في ترقية الجامعة الجزائرية.

إن العديد من المشاكل التي تواجه الجامعات في تصنيفها ضمن مصف الجامعات العالمية الكبرى، هو عدم معرفة المجهودات المبذولة داخل إطار البحث والتطوير العلمي، ويعود ذلك إلى عدم نشر الأبحاث والتعريف بها، وبهذا فإن وظيفة النشر العلمي لا تقل أهمية عن وظيفة البحث في حد ذاتها.

إن المشكلات التي يواجهها المجتمع بكل أطيافه متعددة ومعقدة نتيجة تراكمها عبر الزمن ونتيجة تبوء الجامعة مكانتها ضمن الهرم الاجتماعي، إلا أن تثمين المكافآت الموجهة للأساتذة والباحثين، يعد اعترافا بالدور الذي يؤدونه في مجال التنمية المحلية.

رئيس التحرير

د زين يونس

نماذج النمو

د.محمد الناصر حميداتو
جامعة الوادي الجزائر

ملخص: يعتقد الكثير من الاقتصاديين انه إذا توفرت مقومات النمو وحُد من معوقاته لبد ما فإن ذلك يعني انطلاقة النمو الاقتصادي نحو الارتفاع والتزايد مما يدر على مشاريع التنمية الاقتصادية مورد هام ومصدر مستمر لتدفقات الأموال وبالتالي الوصول إلى قيم وأهداف التنمية في اقرب زمن ممكن، غير أن هذه الحقيقة أصبحت من الماضي فبعد الأزمة المالية والاهتزاز الذي ضرب وأثر في بنية الاقتصاد العالمي تباينت رجاته عند النمو الاقتصادي للدول المتطورة وغيرها، فأصبح النمو متأرجحا بين عوامله الداخلية ومستجيبا لتيار الصدمات الخارجية وأحيانا كثيرة بينهما يراوح مكانه.

نحاول في هذا المقال طرح طريقة جديدة لقياس النمو الاقتصادي قياسا اقتصاديا خاضع للرياضيات والإحصاء في شكل **نماذج النمو المتحول**. حيث نبرز دورها في نمذجة ظاهرة النمو مما يحقق تحليل أدق وتنبؤ أفضل من تلك النماذج السابقة مبرزين عيوبها التطبيقية .

الكلمات المفتاحية: نماذج النمو الاقتصادي،، نماذج النمو المتحول، سلسلة ماركوف

ماهية النماذج القياسية للنمو الاقتصادي (العرض والنقد)

نظريا النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في مستوى الدخول الحقيقية للأفراد أو الزيادة المستمرة في الناتج الداخلي للبد وعمليا نحاول في هذا الجزء ابراز اهم نماذج النمو معلقين عليها بصورة مختصرة ونختم بنقد عام وشامل للنماذج المقدمة.

أولا: نموذج (هارود – دومار)

اهتم العالمان هارود دومار بمعدلات النمو الاقتصادي بصفة خاصة ودور الاستثمارات في تحقيق معدلات نمو الدخل الوطني، وفترة النموذج بنيت على التأثير المزدوج للإنفاق والاستثمار، حيث يرفع من الطاقة الإنتاجية للمجتمع مما يرفع العرض ويزيد في الدخل مما يعني أن الزيادة في الطلب بالإضافة إلى استيعاب العمالة المتوفرة في المجتمع.

فرضيات النموذجين :

- غياب الدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي والاقتصاد مغلق (لاتوجد تجارة خارجية).
- تحقيق الكفاءة الإنتاجية الكاملة للاستثمار والوصول إلى العمالة الكاملة عند مستوى توازن الدخل.
- تساوي وثبات الميل الحدي للادخار مع الميل المتوسط للادخار.
- الأسعار وسعر الفائدة ومعامل رأس المال ونسبة رأس المال والعمل في المدخلات الإنتاجية كلها ثابتة.
- وجود نمط وأحد لإنتاج السلع مع فرضية العمر اللانهائي للسلع الرأسمالية.
- كل من حسابات الدخل والاستثمار تعتمد على الدخل المتحقق لنفس السنة والاستثمار الكلي الجديد تحدد بمستوى الادخار الكلي [1]

1 نموذج هارود : يعتقد هارود أن الاقتصاد الرأسمالي المتقدم لا يحقق نمو مستقر إلا بالصدفة ويكون آني أو لحظي وفيما عدا ذلك يحصل ركود أو تضخم متتالي تنجر عنه ركود أو تضخم عام وأسباب ذلك كامنة في الاقتصاد نفسه.

تتلخص فكرة هارود في ثلاث نماذج أو ثلاث تصورات بمعدلات النمو:

ا- معدل النمو الفعلي the actual growth rate : ويقصد به معدل النمو الجاري ويتجدد ب : نسبة الادخار ونسبة رأس المال الناتج أي معامل رأس المال ويساعد هذا المقياس في التعبير في معدلات النمو على المدى القصير

ب- معدل النمو المضمون the warranted rate of growth :

وهو معدل النمو المرغوب فيه والمستخدم لكامل مخزون رأس المال والذي يضمن معدل النمو المستهدف والمرغوب فيه بتحقيق وتوفير الاستثمارات اللازمة وهذا المعدل يسمح ببقاء الطلب الإجمالي مرتفع إلى غاية تمكن المنتجون من بيع منتجاتهم.

ج- النمو المتوازن balanced growth : عندما يتساوى معدل النمو الفعلي G مع معدل النمو المضمون المرغوب فيهw

وعندما $G_w > G$ (معدل النمو الفعلي أكبر من معدل النمو المضمون) فإن المجتمع يعاني من التضخم وذلك لأن الدخل الحقيقي يزيد بمعدل أسرع من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. وإذا كان $G_w < G$ (النمو الفعلي أقل من معدل النمو المضمون).في هذه الحالة يعاني المجتمع من كساد لأن الدخل الحقيقي يتزايد بمعدل أقل من معدل تزايد الطاقة الإنتاجية.

ويعتقد هارود أنه في ظل أفضل الظرف لابد من اختلاف المعدلين السابقين عن بعضهما، لأنه عندما تكون المدخرات الفعلية جزء ثابت من الدخل بينما يتوقف الاستثمار على الزيادة في الدخل فسوف يقع المنتجون بالاستثمار الفعلي إلا إذا كان الدخل يزيد بزيادة مناظرة، وعندما يكون Gمساويا لGw وهو معدل التوازن يعني أن العلاقة بين الدخل والاستثمار ثابتة، وأن أي زيادة في الناتج ترفع من قيمة الطلب على الاستثمار بنفس النسبة والعكس صحيح.

د- معدل النمو الطبيعي the natural rate of growth : ملخص القول صعوبة تحقيق التساوي بين المعدلين انطلاقا من المفهومين السابقين، عمد هارود إلى تقديم مفهوم ثالث وهو معدل النمو الطبيعي G_n ويعني به أقصى معدل تسمح به التطورات الفنية وحجم السكان والتراكم الرأسمالي ودرجة التفضيل بين العمل ووقت الفراغ وحسب فرضية الشغل العام :وهذا يظهر أهمية الميل المتوسط والميل الحدي للادخار، كما أن معدل النمو الطبيعي قد يساوي أو يختلف عن المعدل المضمون ولا يميل المعدلان إلى التطابق.

2 نموذج دومار : أهتم دومار بكيفية الوصول إلى معدل نمو للدخل الذي يحقق ويحافظ على التشغيل التام، ولخص الإشكال في : الاستثمار يولد الدخل ويزيد من الطاقة الإنتاجية فيما الزيادة في الاستثمارات المطلوبة التي تحقق التساوي بين الزيادة في الدخل والزيادة في الطاقة الإنتاجية، وبالتالي الوصول إلى العمالة الكاملة، ومدخلة في ذلك تطور العلاقة بين الطلب الإجمالي والعرض الإجمالي من خلال الاستثمارات.

وهذه هي نتائج هارود ومن هنا جاء التشابه والاستخدام الشائع لتسمية النموذج (هارود – دومار).

ملاحظات حول النموذج العام : حدود افتراض كل من هارود دومار (ثبات الكثير من العوامل يصعب ثباتها فعليا)

- ثبات الميل الحدي للادخار (سواء α عند دومار أو s عند هارود) يمكن قبوله على المدى القصير، ولكن غير مقبول للمدى المتوسط والطويل، ونفس الشيء بالنسبة لثبات العلاقة بين رأس المال والناتج (Cr عند هارود، σ عند دومار) حيث أنه افتراض غير واقعي للمدى المتوسط والطويل.
- الوقائع الاقتصادية تنفي ثبات نسبة الإحلال بين العمل ورأس المال.
- افتراض ثبات الأسعار غير مقبول وثبات أسعار الفائدة أثناء التحليل افتراض غير واقعي.
- افتراض عدم التدخل الحكومي في قرارات معدل النمو غير واقعي حتى بالنسبة للدول الرأسمالية التي يتقلص فيها دور الدولة وتدخلها في الاقتصاد.

ثانيا: نموذج فيلدمان وماها لانوبيس

تعتبر نماذج "فليدمان" و"ماها لانوبيس" من نماذج التخطيط الاقتصادي، ومن حيث تشابه نموذج الاقتصاد الروسي فليدمان مع نموذج الاقتصاد الهندني ماها لانوبيس نفردهما معا. وللإشارة يغلب على تعريف نموذج ماها لانوبيس تخصصه للتنمية بدلا من النمو.ويعد هذا النموذج من نماذج ذات القطاعين وبني على أساس فرضيات كثيرة.

أ- الفرضيات :

- في الاقتصاد قطاعين الأول ينتج المنتجات الرأس مالية والإنتاجية والثاني ينتج المنتجات الاستهلاكية.
- كل من القطاعين يعتمد على مخزون من رأس المال لديهما عند بداية التنمية.
- رأس المال الإضافي والفائض يتكون من فقط في القطاع الأول ويوجه إليه.
- تؤول كل الاستثمارات الجديدة للقطاع الأول حيث أن حجم الاستهلاك يبقى ثابتا في البداية وزيادة الاستهلاك ورفع مستوى المعيشة يتحقق إلا في المدى الطويل بعد رفع القدرة الإنتاجية.
- تحدد نسبة توزيع رأس المال بين القطاعين نمو الدخل وتوازنه.
- لا يوجد نقص في عناصر الإنتاج الأخرى وعرض العمل غير محدود وثبات الأسعار والاقتصاد مغلق.

ب- معدل الاستثمار ومعدل رأس المال :

معدل الاستثمار : يتضمن النموذج الميل الحدي للادخار، وعليه معدل الاستثمار يعادل تقريبا :

$$a = \frac{\Delta I}{\Delta Y} = \frac{l_k b_R I}{l_k b_k I + l_c b_c I} = \frac{l_k b_k}{l_k b_k + l_c b_c}$$

نسبة رأس المال /الناتج :

يمكن التوصل إليها على المستوى الإجمالي β كمتوسط مرجح للقطاعين

$$b = l_R b_R + l_c b_c$$

دلالة $\lambda\kappa$:

هذه النسبة لها أهمية كبيرة نظرا لتأثيرها على توزيع زيادة الطاقة الإنتاجية بين القطاعين وتتراوح فيهما بين 0 و 1 وتوزع تأثيرها حسب نسبة الاستثمارات في القطاعين.

ثالثا نماذج التوازن العام

شغلت فكرة التوازن الكثير من المهتمين بقضايا النمو والتنمية الاقتصادية، حيث نجدها في كل فكرة نموذج ولقد أعطى النيوكلاسيك دفعة كبيرة لهذه النماذج خاصة بعد تمكنهم من أدوات التحليل الرياضي، وتقتصر على النماذج التالية :

نموذج سولو سوان، نموذج سولو سوان مع التقدم التقني – نموذج ميد ثم نموذجي كالدور.

1 نموذج سولو :

للوصول إلى توازن نموذج هارود-دومار على المدى الطويل ينبغي حدوث توازن دقيق بين نسبة الادخار ومعامل رأس المال ومعدل الزيادة في قوة العمل، ويعتمد هذا التوازن على المساواة بين معدل النمو المضمون G_w ومعدل النمو الطبيعي G_n (الفكرة مفصلة سابقا) بينما نموذج سولو يدور حول مشكلتين هما وضيفة الإنتاج وتراكم رأس المال [2]. حيث أرجع سولو التوازن في النمو على المدى الطويل إلى ثبات التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج خاصة بين العمل ورأس المال.

- **فرضيات النموذج** :

- الاقتصاد متكون من قطاع وأحد وطبيعة الإنتاج مركب ولا توجد تجارة خارجية (مغلق) وسيادة تامة للمنافسة الكاملة في جميع الأسواق [3]
- هناك استغلال كامل للعمالة ولمخزون رأس المال.
- قانون تناقص الغلة وتناقص المعدل الحدي للإحلال ساري المفعول.
- تجانس دالة الإنتاج من الدرجة الأولى أي عوائد ثابتة السعة.
- مدفوعات العمل ورأس المال تقدر حسب الإنتاجية الحدية لهما وهناك مرونة في الأسعار والأجور.
- إمكانية الإحلال بين عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأس المال.

2 نموذج سولو مع التقدم التقني :

استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن إهمال سولو لمدى تأثير الاستثمار على النمو وتأثير التغير التكنولوجي وإبقاؤه خارج النموذج رغم أهميته الكبيرة، وافتراض تماثل السلع والاقتصاد مغلق هي نقاط سوداء، وانتقادات وجهت إلى نموذج سولو بالإضافة إلى ان النموذج لا يستطيع تفسير حقيقة نمو دخل الفرد، فعلى المدى الطويل عندما يستقر الاقتصاد يثبت عندها متوسط دخل الفرد ويظل ثابتا ولتوليد نمو في متوسط دخل الفرد في المدى البعيد ثم إدخال مفهوم التقدم التقني.

اعتبارا إلى دالة الإنتاج على الشكل $f(k, L)$، يمكن النظر إلى التقدم التقني A على أنه الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي متأتية من مختلف تأثيرات التقدم العلمي.

3 **نموذج ميد** : قام الدكتور جوهان ميد J. E. Meade وهو من أنصار المدرسة النيوكلاسيكية بمحاولة لتوضيح مدى إمكانية تحقيق النمو المتوازن وفقا لفرضيات النظام الاقتصادي الكلاسيكي.

أ- الفرضيات :

- سيادة المنافسة الكاملة في الأسواق ولا وجود للتجارة الخارجية.
- ثبات عوائد السعة وكل من السلع الرأسمالية والاستهلاكية يتم إنتاجها محليا وثبات أسعار السلع الاستهلاكية.
- تشابه جميع الآلات والماكينات في المجتمع وهي الشكل الوحيد لرأس المال وثبات نسبة الإهلاك السنوية.
- استخدام كامل للأرض والعمل، ونسبة العمل للآلات التى يمكن تغييرها في المدى الطويل والقصير.
- إمكانية إحلال كامل بين السلع الرأسمالية وبين السلع الاستهلاكية وبعضها البعض.

في حين أن بناء النموذج اعتمد على أن إنتاج مختلف السلع في المجتمع يعتمد على أربعة عناصر رئيسية :

-المخزون الصافي أو الفعلي لرأس المال المتاح والمتجسد في الآلات k. - الكمية المتاحة من قوة العمل L. -الكمية المتاحة للاستخدام من الأرض والموارد الطبيعية الأخرى N. - عامل الزمن المؤثر خلال الفترة T.

ب- شروط بداية النمو : حسب ميدفي ، مجتمع تتوفر فيه جميع ما سبق ينبغي عليه للبدء في زيادة نمو الناتج أن :

- تكون جميع مرونات الإحلال بين مختلف العناصر تساوي الواحد.
- يكون التقدم التكنولوجي متعادلا اتجاه كافة العناصر.
- يثبت الجزء المدخر من الأرباح والجزء المدخر من الأجور، ونفس الشيء بالنسبة للربح ويمكن التعبير عن هذا الثبات ب : S_v للأرباح، S_w للأجور، S_g للربح
- ونظرا لثبات هذه العناصر فيعني أن نسبة المدخرات الإجمالية إلى الدخل الوطني ستظل ثابتة، وبافتراض ثبات Y في بداية النمو فإن k ستكون ثابتة · أي $Y = k$ ومعناه أن معدل نمو الدخل سيصبح ثابتا إذا ما كان معدل نمو مخزون رأس المال k يساوي معدل نمو الدخل القومي y.

ج- معدل النمو الحرج :

مما سبق وحسب " ميد " وضع التوازن يعتمد أساسا على تراكم مخزون رأس المال، حيث افترض ميد وجود معدل حرج لمخزون رأس المال الذي يحقق التوازن وأي زيادة أو نقصان عن هذا المعدل سينجم عنها عدم التساوي بين k و y.

4 **نموذج كالدور الأول** : اعتمد كالدور N. koldor في نموذجه الأول على فرضية أساسية مفادها أن نسبة (الادخار/الدخل) متغير أساسي ضمن المتغيرات المؤثرة على درجة النمو.

واستند إلى أن دالة الادخار تساوي نسبة من الفوائد إلى الدخل الوطني.

أ- الفرضيات :

- يتكون الدخل والناتج الوطني من الأجور والأرباح. - الميل الحدي للاستهلاك عند العمال أكبر من نظيره عند المستثمرين، وعليه الميل الحدي للادخار للعمال أصغر من نظيره لدى المتثمرين. - نسبة (الاستثمار / الناتج) متغير مستقل.
- عدم وجود المنافسة الكاملة والإحتكار التام مع ضمان نسبة العمالة الكاملة.

5 نموذج كالدور الثاني :

انطلق كالدور في نموذجه الثاني المخصص لدراسة النمو الاقتصادي من نفس المدخل الديناميكي لهارود مع استخدام أدوات التحليل الكنزية، وبحث في العلاقة بين التقدم الفني وتراكم رأس المال.

أ- الفرضيات :

- تحقيق التشغيل التام وضعف مرونة العرض الكلي للسلع والخدمات، واعتماد التقدم التكنولوجي على معدل رأس المال.
- الدخل يتكون من الأجور والأرباح والادخار يمثل الاستقطاعات من مكونات الدخل. - الجزء الخاص من الأرباح من إجمالي الدخل هو دالة للاستثمار. - هذه الدالة تجعل من الاستثمار لأي فترة جزء من دالة التغير الناتج وجزء من دالة التغير في ربح رأس المال لنفس الفترة. - اختيار التقنية المناسبة يعتمد على تراكم رأس المال والتقدم الفني الحادث.

ب- النموذج في حالة زيادة السكان :

حاول كالدور دراسة العلاقة بين نمو السكان ونمو الدخل انطلاقا من نظرية مالتس للسكان حيث معدل نمو السكان هو دالة بمعدل نمو الحاجات الأساسية للحياة [4]وافترض :

- لكل معدل خصوبة(لا يمكن أن يتعدى المعدل النسبي للزيادة السكانية) حد أدنى بغض النظر عن مدى ارتفاع الدخل الحقيقي.
- يرتفع معدل النمو السكاني باعتدال خلال فترة زمنية ثم يصل أقصاه.

وعليه نمو السكان يمكن أن يقود إلى نمو متوازن في الدخل على المدى الطويل استنادا إلى مدى قوة تأثير المعدل الأقصى لزيادة السكان والى معدل التقدم التكنولوجي الذي يحقق نسبة زيادة معنوية في الإنتاجية α'' وبفرض ثبات كل من نمو السكان ونصيب الفرد من رأس المال.

6 نماذج التغير التكنولوجي :

المعاملات الفنية في نماذج النمو المختلفة تعبر عن مستوى الأسلوب التكنولوجي المستخدم، ونظرا للتعقيدات في حساب هذه المعاملات عادة افترضت غالبية النماذج ثبات الأسلوب التكنولوجي المستخدم وهي من نقاط ضعف تلك النماذج، ومع التقدم العلمي والتقني السريع وانعكاساته على التطور التكنولوجي للإنتاج أصبح دراسة أثر التكنولوجيا على معدلات النمو من الموضوعات الحيوية. فالتغير التكنولوجي أثر بشكل كبير على تراكم رأس المال [5] وسنعرض فيما يأتي مدى طبيعة التقدم التكنولوجي ومدى تجسد ذلك التقدم.

أ- طبيعة التقدم التكنولوجي لدى هيكس :

يقصد بها تغير الفن الإنتاج المستخدم بما يزيد الإنتاج والإنتاجية عند ثبات نسبة استخدام (رأس المال – العامل) وما إذا كانت مرونة الإحلال بين رأس المال والعمل تساوي الواحد.

اعتبر " هيكس " التقدم التكنولوجي طبيعيا الذي ينتج عند استخدامه زيادة في الإنتاجية الحدية لرأس المال والإنتاجية الحدية للعمل بنفس المعدل وعليه اشترط ثبات نسبة (رأس المال – العمل) حتى يعتبر ذلك التقدم طبيعي.

ب- طبيعة التقدم التكنولوجي لدى هارود :

يعبر هارود التقدم التكنولوجي طبيعيا إذا ما ظلت نسبة (رأس المال / الناتج) ثابتة عند ثبات سعر الفائدة، وعليه التعبير التكنولوجي المصحوب بخفض رأس المال ينقص من نسبة (رأس المال / الناتج) عند مستوى ثابت للفائدة.

رابعا نماذج النمو الداخلي

الواضح أن النماذج السابقة بينت على أساس فرضية المنافسة الثابتة مما يعكس حقيقة المردودية المتناقصة والعوامل الخارجية الضامنة للنمو، بالإضافة إلى استحالة تحقيق الاستقلالية بين عناصر النمو الرئيسية إضافة إلى الرؤى البعيدة للتنمية حتم على الاقتصاديين البحث في نماذج جديدة سميت وصنفت بنماذج النمو الداخلي [6]، وهي نماذج تعكس صورة لظاهرة النمو المحمي ذاتيا وعليه سنقتصر على نماذج AK ونموذجي رومر Romer ونموذج لوكاس Locas ثم نموذج بارو Barro.

1 نموذج AK :

الشكل البسيط معتمد على دالة الباحث روبيلو Rebelo.

أ – الفرضيات :

- غياب المردودية المتناقصة لرأس المال. - رأس المال هو العنصر الوحيد للإنتاج.- رأس المال يتكون بتراكم حصص الأعوان الاقتصاديين - هذا التراكم لايتوقف من قبل إنتاجية حدية متناقصة.

يعني أن معدل الادخار s والإنتاجية الحدية لرأس المال مما يجعلان النمو محمي ذاتيا، والواضح أن النموذج AK بسيط جدا نظرا لاعتقاد روبيلو أن الادخار متغير داخلي مما وضعه في مأزق كبير نسعى إلى حله.

ب – الإشكالية وحلها :

الإشكال يكمن في حلول لمشكلة تعظيم دالة المنفعة ذات مرونة داخلية للزمن ومقدمة في قيود تراكم رأس المال :

$$Max.V = \int_0^{+\infty} \frac{C_t^{1-s} - 1}{1-s} . e^{pt} . dt$$

$$\dot{K} = AK - C = sY$$

يمكن الاستنتاج أن نموذج AK يجعل معدل النمو مرتفع جدا مقارنة مع ارتفاع الإنتاجية الحدية لرأس المال A، في حين أن مساهمة الأعوان تعد ضعيفة في الحاضر وتعكس على ارتفاع معدل الادخار، وعليه يعد نموذج AK هو الإطار لداخلية نسبية للنمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى علاقته بالادخار في ظروف للحصول على مردودية ثابتة فالنمو المحمي ذاتيا يمكن تحديد مستواه انطلاقا من معدل الادخار، وعليه يمكن للدولة التدخل والمساعدة عن طريق المساعدة بوسائل موافقة للسياسة الاقتصادية [7].

2 **النموذج الأول لرومر** :

يعتمد نموذج AK على نمو محمي ذاتيا على المدى الطويل حتى يحد من الأسفل الإنتاجية الحدية لرأس المال $A \geq P$ وانطلاقا لمعرفة عناصر النمو الداخلي يعيد التحكم في جوانبه النظرية ومجالات التطبيق، فإننا سندرس النموذج الأول لرومر Romer

– الفرضيات :

- تظل تأثيرات المردودية المتناقصة على المجال التحليلي والذي يتميز بحوصلة الملاحظات التجريبية حول الآثار التجريبية للتجربة على مستوى الإنتاجية [8] عمد رومر إلى وضع بعض الفرضيات لصياغة نموذجه.

- المعرفة والأرباح الإنتاجية تخلق الاستثمار والإنتاج خبرة ستنتج من العمل والتطبيق، وبغية الحصول على فرص متساوية للمؤسسة عليها رفع مخزون رأسمالها العيني.

- المعرفة التكنولوجية لكل مؤسسة هي سلعة جماعية، فالمعلومة تساعد في تدني التكلفة.

ولمعالجة فرضية تصرف الادخار المبني على التعظيم من نوع Ramsey-Cass-koopmans يقودنا إلى تشكيل هاميلتونية لدالة المنفعة بمرونة التبادل داخل الزمن الثابت وفي ظل قيد تجميعي:[2]

$$Max.v = \int_0^{+\infty} \frac{C^{1-s} - 1}{1-s} e^{-rt} dt$$

3 **النموذج الثاني لرومر** : لتفسير أثر التقدم العلمي علي النمو في المدى الطويل بمعرفة مراحل ظهور التجديد التكنولوجي في الاقتصاد هناك ثلاثة نماذج أساسية :

- النموذج الثاني لرومر يهتم بالمعرفة التكنولوجية ويعتبرها سلعة اقتصادية

- نموذج كروسمان وهالبمان Helpman et crossman : حيث التجديد له أثر قوى علي الاستهلاك

- نموذج أنيون وهارث Aghion et Mawlh حيث التجديد علي اصلاح رأس المال.

وهده النماذج تعتبر المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية بدون منافس وهي ذات نشأة خارجية، ونظر لأن لها نفس البيئة مع وجود اختلافات طفيفة نقتصر علي دراسة نموذج رومر Romer

أ – الفرضيات:

- المعرفة التكنولوجية سلعة عمومية بدون منافس بموجب الانتقال في إنتاجية فرق بين العمل الإجمالي [9]- هذه المعرفة تولد الخارجات (الخارجية التكنولوجية).- كل السلع الوسيطية تنتج في نفس الشروط ولا تكون مختلفة، فكلها تستعمل بنفس النسبة ولها نفس السعر. - في الاقتصاد ثلاث قطاعات (البحث – إنتاج للسلع الوسيطية- إنتاج السلع النهائية)

ب – النموذج :

قطاع البحث : المعرفة في هذا القطاع هي غير تنافسية وغير حصرية وهي سلعة عمومية بحتة باعتبار A هو مخزون المعرفة (التكنولوجية المتاحة) المتوفرة للباحثين في فترة t يعطي رومر معادلة للتجميع المعرفي :

$$\overset{*}{A} = dH_A A \quad .$$

حيث $\delta > 0$ نسبة فعالية البحث.

يعني أن معدل النمو هو دالة خطية لعدد الباحثين وكل وحدة إضافية للباحثين ترفع من مستوي خزين المعرفة[2] ومستوي نموها، وإن التعليم هو ثاني أهم عنصر يؤثر في النمو الاقتصادية بعد التقدم التكنولوجي.

والإنتاجية الحدية لباحث معين تفترض ان تساوي δA وتكون بمقدار كبير مع ارتفاع خزين المعرفة وهذا يعني أنها تتزايد بدون حد من زمن لآخر.

4 نموذج لوكاس:

يعتبر رأس المال البشري قرين المعرفة المقدرة اقتصاديا والمدمجة للأفراد ولا تقتصر على الكفاءات بل تتعدى إلى الحالة الصحية، التغذية، النظافة مستوى المعيشة. ...، وهكذا تعتبر كمصدر للنمو على المدى الطويل وأساس نظرية رأس المال البشري هو أن الأوان المثلى يحققون اختياراتهم الدراسية بمقارنة الأرباح المنظرة والتكاليف، ونعرض أهم نموذج وهو نموذج لوكاس حيث اعتبر من الأوائل الذين عالجوا هذه القضية :

- **الفرضيات**:

- الاقتصاد مكون من قطاعين أحدهما مكرس لإنتاج السلع والآخر لتكوين رأس المال البشري[10].

- لا وجود للتباين بين الاختيارات التربوية ولا في المردود الفردي المبذول في الدراسة أي ان الأعوان أحاديين وعددهم N.

- الفرد يتعلم بنفسه ويستعمل الوقت والمهارة المكتسبة انطلاقا من نفسه وكل عون مهما كان مستواه الخاص لرأس المال البشري هو أكثر فعالية إذا أحيط بشخص فعال.

- دالة الإنتاج لعناصر إنتاج سلعة لها مردودية سلمية ثابتة ومتراكمة.

وإنتاج سلعة السلع حسب دالة الإنتاج "كوب-دوغلاس" تقدم على الشكل :

$$Y_i = Ak_i^{\ b} (uh_i)^{1-b}$$

Y_i : منتوج الفرد i. K_i : رأس ماله العيني

بما ان رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن يحتوي قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص وعندما نسلم بثبات المردودية السلمية لكل العناصر أصبح واردا جدا سياق نموذج AK المحمي ذاتيا حيث التمثيل الموسع لرأس المال يحتوي العيني والبشري.

دالة الإنتاج : $y_i = Ak_i^{\ b} (uh_i)^{(1-b)}$ تضمن ثبات المردودية السلمية وعليه النمو المحمي ذاتيا مضمون بالرغم من أن رأس المال العيني يدخل في إنتاج رأس المال البشري وحسب "لوكاس" الاستثمار في رأس المال العيني هو الجزء غير المستهلك في الإنتاج

ملاحظات:

- حجم الاقتصاد (N عدد الأفراد) لا يؤثر لأن رأس المال البشري سلعة خاصة.

- $g_e<g_0$ هذا يبرر تدخل الدولة حيث تتولى مثلا قطاع التربية وتنفق من ميزانيتها، وتعطي عقود الإعانات والتحفيزات لمن أراد الاستثمار في هذا المجال.
- نموذج "لوكاس" يقدم الحدية المطلقة فيما يتعلق بتفسير الاختلافات الدولية للدخل لكل فرد، وعليه النموذج يرى تراكم الأموال العينية أكثر حركية في شمال المعمورة وينتج عنه رأس مال بشري أكثر إنتاجية وأحسن أجرا بالمقابل ما في جنوبها وبالحظ هذا في الهجرة.

5 نموذج بارو :

يعتبر رواد النظرية النيوكلاسيكية للنمو أن العامل الوحيد هو رأس المال المنتج وأفضليته في حين ان الأوائل الذين اهتموا بالتحليل الخاص بالنمو باعتبار رأس المال العمومي هم "اروز" و"كروز" والذي ادخل رأس المال العمومي للمنشآت القاعدية في شرح مراحل النمو هو "بـــارو"، حيث نجد ان تواجد المنشآت القاعدية الممولة من طرف الدولة يشكل مصر من مصادر النمو وهده هي فكرة "بارو" الأساسية وفحواها أن تهيئة البني التحتية ترفع الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

ا- الفرضيات :

- يفترض "بارو" ان النفقات العمومية للمنشآت القاعدية وليس البنى التحتية العمومية ويسميها G.
- هذه النفقات هي استثمار عمومي بحت.
- اعتمد على دالة الإنتاج " كوب دوغلاس" في صياغة البنية البديهية وهي ذات مردودية سلمية ثابتة تجاه العوامل من أجل المؤسسة الممثلة (i).

$$y_i = A_i K_i^{\ a} L_i^{1-a} G^{1-a}$$

مع $0< \alpha <1$

Y_i : الإنتاج. K_i : رأس المال الخاصL_i : اليد العاملة للمؤسسة G (i) : النفقات العمومية للدولة للمنشآت القاعدية.

وعلى المستوى التجميعي الدالة

$$Y = AK^a L^{1-a} G^{1-a}$$

وعليه المردودية الحدية لرأس المال الخاص منخفضة ومتناقصة $K'_k = a\frac{y}{k}$ في حين أن المردودية الحدية المتصلة برأس المال الخاص والنفقات العمومية ثابتة AL^{1-a} اذا كان L ثابت حسب ما افترضه "بارو"، وباعتبار أن النفقات العمومية للمنشآت القاعدية هو عامل إنتاج خارجي للمؤسسة يكون معطى ومتاح بدون تكلفة فقط يمول باقتطاعات جبائية.

أما تقديم النموذج بوجهه سياسية اقتصادية نجده في حالتين : معدل ادخار ثابت، اقتصاد داخلي:

ونموذج "بارو" يتشابه مع نموذج "AK "في الحصول على تطوير لمخزون رأس المال :

$$\frac{\dot{K}}{K} = d(1-t)t^{\frac{1-a}{a}} A^{\frac{1}{a}} L^{\frac{1-a}{a}} - d \ .$$

ونجد الدولة تثبت معدل الضريبة بما يحدد معدل النفقات ومعدل النمو الاقتصادي وعليه المعدل الضريبي الذي يعظم النمو أو المعدل الأمثل للضريبة

ب- النموذج في حالة اقتصاد بمعدل ادخار داخلي:

باعتبار نفس فرضية"رامزي"و"كوس كوبمان" وهي سلوك المستهلكين إحادي بنفس نموذج AK او نموذج Romer نجد معدل الاستهلاك :

$$\frac{\dot{C}}{C} = \frac{(r - r)}{r}$$

r : المردودية الصافية للاستثمار.ρ :معدل الأفضلية من أجل الحاضر.

- **ملاحظات** :

- الفائدة الخاصة من المعادلات الأخيرة هو جزء من الردود الاجتماعية المعطبات وعليه النمو غير الممركز يكون وهو أقل من معدل النمو الأمثل ويكون معدل النمو أعظمي في كلتا الحالتين (اقتصاد ممركز وغير ممركز) عندما: $t^* = 1 - a$

- هذه النتيجة تبرر تدخل السلطات العمومية من أجل السماح لمعدل نمو في اقتصاد غير ممركز لجعله مثالي.

- درس "بارو" الكيفية التي بموجبها السياسة الاقتصادية ملزمة من اجل ضمان هذا التعظيم، ولذلك افترض ان الدولة ملزمة اولا: * بتثبيت مبلغ النفقات العمومية وهو $\frac{G}{Y} = 1 - a$.

* تقتطع ضرائب متفق عليها لكل دخل بالتساوي حتى تمول هذه النفقات.

خامسا ملاحظات وانتقادات

يمكن تلخيص الانتقادات الموجهة إلى النماذج السابقة للدلالة على محدوديتها في تفسير النمو الاقتصادي فما يلي:

- نشير إلى الملاحظات السابقة والتي سلف ذكرها حول النماذج والتي تظهر محدوديتها خاصة في الجانب العملي.
- فرضيات النماذج سالفة الذكر لا يمكن تواجدها جملة في مكونات الاقتصاديات العربية.
- هناك بعض الفرضيات مستحيلة أصلا حتى في ظل الاقتصاديات المتطورة.
- طبيعة الاقتصاديات العربية الدائمة التقلب وسرعة تأثرها بالمتغيرات الداخلية والخارجية.
- النظام الرأسمالي المتخلخل والتي تظهر عيوبه تباعا.
- الأزمة المالية العالمية وتأثيرها المباشر على النمو الاقتصادي مما يعني عدم استقرار الظاهرة.

مخرجات نماذج النظام المتحول
(التطبيق والتعميم)

أولا : تعريف الموضوع وأهميته

نماذج نظام التحول هي من نماذج السلاسل الزمنية التي معلماتها يمكن ان تأخذ العديد من القيم المختلفة في كل من الأعداد الثابتة لبعض الأنظمة بل تتصف بالعشوائية، وهذا يفترض

ان العملية ولدت تحولات في النظام تتم كجزء من النموذج والذي يسمح للتنبؤات المبنية على النماذج القياسية إدراج هذه التحولات والتحكم فيها مستقبلا[11]. في بعض الحالات الخاصة في نظام العمل عند أي نقطة في الوقت المناسب يجب إدراك التحول والتصرف بعده على أساس ذلك الأمر الذي يعني على الباحث إجراء استدلال عن النظام الذي كان في النقطة السابقة وفي الوقت المناسب، والاستخدام الأساسي لهذه النماذج في أدبيات القياس الاقتصادي التطبيقي قد وصفت التغيرات التي طرأت على السلوك الديناميكي للاقتصاد الكلي والمالي للسلاسل الزمنية [12].

ثانيا: عرض نماذج النظام المتغير Markov-Switching Models :

نتطرق هنا إلى تقديم نماذج ماركوف للنظام المتحول حيث تبديل النهج باستخدام مثال محدد وعلى وجه الخصوص لنفترض أننا اهتممنا بنمذجة سلسلة زمنية Yt حيث Yt هي مفردة مستقرة ترجح على أنها متغير عشوائي من الارتباط الذاتي من الدرجة k [13] :AR(k)

$$Y_t = a + \sum_{j=1}^{k} f_j g_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots . (1)$$

حيث المتغير العشوائي طبيعي التوزيع $e_t \to N(0, s^2)$، نموذج AR(k) في المعادلة (1) هو وصف شحيح جدا للبيانات التي لديها تاريخ طويل باعتبارها أداة لوضع الحقائق المعروفة على السلوك الديناميكي للسلسلة الزمنية ومعبر مهم للتنبؤات المستقبلية، وفي كثير من الأحيان نكون مهتمين في ما اذا كان سلوك التغيرات في السلسلة الزمنية عبر فترات زمنية مختلفة وعليه نهتم في تبديل المعادلة (1) الى[14]

$$Y_t = a_{St} + \sum_{j=1}^{k} f_{j,St} g_{t-j} + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots .(2)$$

حيث $e_t \to N(0, s_{et}^2)$ معالم AR(k) مرتبطة بالحجم مع دولة منفصلة ذات قيمة للمتغير St=i, i= 1…N

مما يدل على النظام في العملية عند الزمن t وان بساطة معالم AR(k) تسمح بالتخلف من 1 إلى N فرق بين قيم الفترات السابقة والمتلاحقة وهناك عدة عناصر يجب التأكيد عليها حول المعادلة (2) وهي:

- أولا : وهي المعالم البسيطة الثابتة للانحدار الخطي، هذه النماذج والتي يشار إليها عادة باسم "Piecewise " الخطية ويكونون الأغلبية العظمى من تطبيقات Switching models.
- ثانيا : وضعية المتغير في المعادلة (2) لوحظت وكأنها مجرد انحدار خطي مع متغيرات وهمية وهي حقيقة سوف نناقشها وتظهر أهمتها في كيفية تقدير معلمات المعادلة (2).

- ثالثا : على الرغم من مواصفات المعادلة (2) يسمح لجامع المعلومات التبديل والتغيير في كافة النظم وهنا يظهر التعقيد بيد انه ممكن بل وشائع في العمل التطبيقي مثال :نموذج يستجيب لسلسلة زمنية تدرس أسعار الأصول ربما للفرق بين الاضطراب المصطلح او للسماح باختلاف الأنظمة.
- رابعا : تحولات المعادلة (2) تحدث فجأة وتدل على نهج بديل في التحولات التي تمس المعلمات والتي افترضت ثابتة او تتغير بشكل تدريجي "الانتقال السلس" [15]

عتبة ماركوف ونماذج التحول تختلف في الافتراضات حول وضعية المتغير St، عتبة النموذج يفترض ان St وظيفة قطعية لملاحظة المتغير، في معظم التطبيقات هذا المتغير هو اتخاذ لتكون خلقت قيمة العملية نفسها وتسمى " مثيرة الذات" [16]

في تخصيص لتعريف N-1 العينات هي: $t_1 < t_2 < \ldots\ldots < t_{N-1}$ وبعد ذلك لأجل مثيرة الذات :

$$\begin{aligned} St &= 1 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots g_{t_d} < t_1 \\ St &= 2 \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots t_1 \le g_{t_d} < t_2 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (3) \\ &\vdots \qquad\qquad\qquad \vdots \\ St &= N \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots t_{N-1} \le g_{t-d} \end{aligned}$$

في (3) d يمثل درجة التأخر وفي حالات كثيرة St هو مخفي وغير ملاحظ من القياسي الاقتصادي لأنه متأخر، والقيم d، t_i هم عادة أيضا غير مشاهدين ولكل الحالات d، t_i يمكن تقدرهما جنب إلى جنب مع غيرهما من معالم النموذج، ووضع بوتر (1999) استقصاءات كلاسيكية وبايزية لنهج تقدير معالم العينة لنماذج ماركوف- النظام المتحول [17]حيث يفترض ان St غير مشاهدة على النقيض من نماذج العتبة، ومع ذلك St يفترض انها تابعة لعملية سيرورة عشوائية ألا وهي وضعة وحالة سلسلة ماركوفر، وحيث تطور سالاسل ماركوف الموصوفة من قبل خاضعة للاحتمالات التي تمر بمرحلة انتقالية التي نقدمها في ما يلي : [18]

$$P(S_t = i / S_{t-1} = j, S_{t-2} = q.....) = P(S_t = i / S_{t-1} = j) = P_{ij} \ldots\ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث هناك شرط لاجل قيم i هو: $\sum_{i=1}^{N} P_{ij} = 1$ حيث السيرورة في المعادلة (4)

تحدد استكمال توزيع إحتمالات St وفي حالات عامة سيرورة ماركوف تسمح للأنظمة التي ستتم مباشرتها في أي امر تزيد اكثر من الوإحد ومع ذلك يجب وضع قيود على P_{ij} لتنفيذ نظام التحولات حيث اقر شيب[22] بان التحولات الاحتمالية يمكن ان تكون مقيدة في مثل هذه الطريقة بحث النموذج في (2) يصبح متغير النقط للنموذج عند الحالة N-1 وفي

الفواصل الهيكلية في معالم النموذج، ويكن القول بان الغالبية العظمى في أدب التطبيقات انه كان يفترض ان الاحتمالات التي تمر بمرحلة انتقالية في (4) تتطور بشكل مستقل عن خلق القيم من السلسلة نفسها بحيث:

$$P(S_t = i / S_{t-1} = j, S_{t-2} = q.....g_{t-1}, g_{t-2}) = P(S_t = i / S_{t-1} = j) = P_{ij} \quad ....(5)$$

وهذا نقيض وصف العتبة في المعادلة (5) لأجل هذا السبب ماركوف MSM غالبا ما تصف بأن هناك تطور في الأنظمة بشكل خارجي في السلسلة [19]في حين ان نماذج العتبة توصف بداخلية التغيير ومع ذلك ومع شعبية الممارسات العملية والقيد (5) ليست كافية لتقدير معالم MSM.

العتبة وتقارب نماذج التحول من الأفضل اعتبارهما متكاملين[20] مع أفضلية وجود نموذج تطبيقي معين، وبعض التطبيقات تبدوا مصممة خصيصا لفرضية العتبة وعلى سبيل المثال أننا قد نجد سببا وجيها للاعتقاد بان سلوك السلسلة: سعر الصرف او التضخم مثلا سوف يصنع تحولات النظام [21]عندما نسجل تحركات خارجية على السلسلة لعينات معينة كما هذا معروف عند التدخل الحكومي وعندها تكون نماذج التحول عوضا عن ذلك والخيار أصبح جليا وهو عدم الرغبة في ربط تحولات النظام إلى السلوك الملاحظ للمتغير بل بالرغبة في السماح لبيانات التجربة حين حدوث التحولات في النظام.

الخلاصة

يظهر مما سبق عجز نماذج النمو الاقتصادي عن وصف ظاهرة النمو بدقة ويرجع ذلك لعدة أسباب منها حالة عدم الاستقرار التي تسود الاقتصاد الحالي للدول العربية وإضافة الأزمة العالمية رجات متتالية للنمو الاقتصادي لأغلب الدول وخاصة الغنية مما حتم تعديل مستمر ومتوالي لنماذج النمو فظهرت نماذج النمو المتحول التي تضيف لسيرورة السلاسل الزمنية سيرورة أخرى تلخص وضعية الاقتصاد ضمن أربعة أنظمة تتحرك بينها النظم الاقتصادية، وهذا ما جعل النمذجة في الوقت الحالي مراعية الواقع الاقتصادي حطي نحلل الظواهر ونستطيع التنبؤ بالقيم المستقبلية. فالدول التي لديها مؤسسات قوية يمكن ان يقلع نموها بسرعة مع ضرورة تدخل الدولة بالحجم الأمثل لإنقاذ الاقتصاد في الوقت المناسب وبالقدر المناسب[22] وعمليا يجب عدم التسليم بنماذج الغرب في النمو والتنمية واستبعاد محاكاتها قبل تصفتها وصياغتها مع مراعاة بنية الاقتصاد الوطني لكل بلد.

المراجع :

1 ميشيل ب تودارو:التنمية الاقتصادية ترجمة محمود حسن حسني ومحمد حامد محمود عبد الرزاق،دار المريخ للنشر،الرياض،2006.ص 126.

2 Chanles lrving jones :Theorie de la croissance endogène,Deboeck universite ,1999 ,p29.

3 Philippe Darreau :Croissance et politique economique,Deboeck,2002,p32

4 ميشيل ب تودارو: التنمية الاقتصادية ترجمة محمود حسن حسني ومحمد حامدمحمود عبد الرزاق،مرجع سابق، ص260.

5 Johan Ching –Han fei Gustav Ranis:Growth and development from an evolutionary perspective,Black well publishing,williston,1997,p165 .

6 1 Audrey chouchane – verdier: Liberalisation financiere et croissance economique-le cas de l'Afrique subsaharienne,carlet numerique,UE ,2001,p201

7 بن عناية جلول :أثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي (دراسة قياسية لحالة الجزائر) رسالة ماجستير قتصاد وإحصاء تطبيقي INPS، الجزائر،2005، ص47.

8 Barro Rj Sala-i-Martin x : La croissance economique ,Mcgrqw Hill-Editiscience international,Paris,1996,ch 4

9 Folorent Gabriel :Productivité et regulation-premiere et scond partie ,Processus de valorisation differents ,Ebook Commander,2000,p163.

10 Robert.J.Barro xavier sala.I Martin :Economic Growth,op cit,ch5,p239.

Garcia, R., 1998, Asymptotic null distribution of the likelihood ratio test in Markov switching models, International Economic Review 39, 763-788.

[1]0 Kim, C.-J., Morley, J. and J. Piger, 2005, Nonlinearity and the Permanent Effects of Recessions, Journal of Applied Econometrics 20, 291-309.

11 Kim, C.-J. and C.R. Nelson, 2001, A Bayesian approach to testing for Markov-switching in univariate and dynamic factor models, International Economic Review, 42, 989-1013.

12 - Hamilton, J.D. Waggoner, D.F. and T. Zha, 2004, Normalization in Econometrics, Econometric Reviews (in press).

13 حميداتو محمد الناصر :السياحة في الجزائر دراسة تحليله قياسية، مذكرة ماجستير في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي INPS المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، الملحق، الجزائر 2005.

14 Hamilton, J.D., 1994, Time Series Analysis, Princeton, NJ: Princeton University Press.

Mankiw, N. Gregory, Romer, David, Weil, David N., 1992. A contribution to the empirics of economic growth.Quarterly Journal of Economics 107 (2), 407– 437 (May).

15 Hausmann, Ricardo, Pritchett, Lant, Rodrik, Dani, 2004. Growth accelerations. National Bureau of Economic Research Working Paper, vol. 10566 (June).

16 Rodrik, Dani, 2004. bGrowth Strategies,Q mimeo, Harvard University.Sachs, Jeffrey D., Warner, Andrew M., 1995. Economic convergence and economic policies. National Bureau ofEconomic Research Working Paper, vol. 5039 (February).

17 Lucas Jr., Robert E., 2000. Some macroeconomics for the 21st century. Journal of Economic Perspectives 14 (1),159– 168 (Winter).

18 Paap, Richard, Franses, Philip Hans, van Dijk, Dick, 2005. Does Africa grow slower than Asia, Latin Americaand the Middle East? Evidence from a new data-based classification method. Journal ofDevelopmentEconomics 77 (2), 553–570 (August).

19 Diebold, Francis X., Lee, Joon-Haeng, Weinbach, Gretchen C., 1994. Regime switching with time-varying transition probabilities. In: Hargreaves, Colin P. (Ed.), Nonstationary Time Series Analysis and Cointegration.

Oxford University Press.

20 Hall, Robert E., Jones, Charles I., 1999. Why do some countries produce so much more output? Quarterly Journalof Economics.

21 حميداتو محمد الناصر :اشكالية النمو الاقتصادي لدى دول شمال افرقيا والشرق الاوسط دراسة تحليلة قياسية باستخدام نماذج Switshing اطروحة الدكتوراه في الاقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي الجزائر 2010.

22 رابح ارزقي ومارك كوينتن : لتنمية درجات، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، مارس 2013 العدد 50 ص 42.

أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي للاستثمار الخاص في الجزائر

أ.عطاالله بن مسعود[1] (جامعة تلمسان)
د.بوثلجة عبدالناصر[2] (جامعة تلمسان)

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى قياس أثر المزاحمة في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة زمنية (1980-2011). يعاني الاقتصاد الجزائري **ضغطا ماليا ناجما عن ارتفاع مستويات الإنفاق العام في الوقت الذي ترتفع فيه مستويات الأجور لمواجهة تآكل القوة الشرائية لدخول العاملين في القطاع العام، هذا التزايد في الإنفاق الحكومي كان له أثار على عدة متغيرات اقتصادية ومن أهمها الاستثمار الخاص**. ومن خلال دراسة مدى مزاحمة الإنفاق الحكومي للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة للإقراض، نحاول تحليل أثر مزاحمة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والرأسمالي للاستثمار الخاص وتظهر النتائج أن المتسبب في المزاحمة هو الإنفاق الرأسمالي وان البنى التحتية التي تم انجازها بفضل الإنفاق الرأسمالي لم يكن له أثر يذكر، بينما كان الإنفاق الحكومي الجاري مكملا له، وأن الناتج المحلي الإجمالي تربطه علاقة ايجابية وقوية مع الاستثمار الخاص، ولم تتأثر أسعار الفائدة الحقيقة وبالتالي فإن الإنفاق الحكومي لا يزاحم الاستثمار الخاص على الموارد المالية .
والنتيجة التي يمكن الخروج به عدم وجود ظاهرة مزاحمة في الاقتصاد الجزائري بالمفهوم النظري البحث، وذلك نتيجة ضعف القطاع الخاص واعتماد الجزائر في تمويل إنفاقها على الإيرادات النفطية وخاصة الإنفاق الجاري وعدم اعتمادها على السوق المالي أو فرض الضرائب مما يقلص أثر المزاحمة على القطاع الخاص.
الكلمات المفتاحية: الإنفاق الحكومي الإنفاق الرأسمالي الإنفاق الجاري، القطاع الخاص، أثر المزاحمة

الإشكالية : تبنت الجزائر منذ سنة 2001 سياسة توسع في الإنفاق الحكومي ممثلة في ثلاثة برامج ضخمة، هدفها هو تنشيط الاقتصاد الوطني، فما هو أثر الإنفاق الحكومي الجاري والرأسمالي على الاستثمار الخاص ؟

أهداف الدراسة

الهدف من الدراسة قياس أثر المزاحمة في الاقتصاد الجزائري، وذلك من خلال دراسة مدى مزاحمة الإنفاق الحكومي للإنفاق الخاص على الموارد المالية المحلية المتاحة للإقراض

أهمية الدارسة :

تعتبر مزاحمة الإنفاق الحكومي للقطاع الخاص من أكبر المشاكل أمام السياسة المالية النشيطة، وخاصة عندما يتضاعف الإنفاق الحكومي خلال فترة زمنية قصيرة وتتناقص قدرة تمويله، وتزداد أهمية هذه الدراسة عند تتبع التطور التاريخي للإنفاق الحكومي في الجزائر حيث شهد نمو متسارع منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

---

[1] *Attallah Benmessaoud, Maître Assistant "A", Faculté des sciences économiques, université de Tlemcen. Email : benmessaoud2001@gmail.com*
[2] *Bouteldja Abdelnacer, Maître de conférences "A", Faculté des sciences économiques, université de Tlemcen. Email : bouteldja_nacer@yahoo.fr*

5. الدراسات السابقة

1.على مستوى الدراسات العربية

1.**دراسة المغايرة** 1993 **بعنوان '' الاستثمار والنمو الاقتصادي** '' كان من أهداف هذه الدراسة، دراسة محددات الاستثمار الخاص في الأردن وقد اعتمدت الدراسة نموذج قياسي خلال الفترة (1970-1990) وأشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وقوية بين الإنفاق الرأسمالي الحكومي والإنفاق الاستثماري الخاص، ووجود علاقة عكسية قوية بين الإنفاق الحكومي الجاري والإنفاق الاستثماري الخاص .

2. **دراسة (الحموري والبيطار** 1995) **''بعنوان أثر زيادة النفقات العامة على بعض المتغيرات الاقتصادية في الأردن** '' اعتمدت الدراسة على التقدير الكمي لمعادلات الخطية و خلصت هذه الدراسة أن زيادة الإنفاق الحكومي خلال الفترة (1967-1993) سبب زيادة كبيرة في زيادة العجز الموازني وزيادة الإقراض الداخلي في المستوى العام لأسعار، وكذلك وجود علاقة ايجابية ضعيفة على النمو الاقتصادي .

3.**دراسة (الزيادات** 2000) **بعنوان '' الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الأردن دراسة قياسية ''**قام البإحث بتحليل الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري في الأردن، وإسقاط قانون فاقنر على سلوك الإنفاق الحكومي حيث وجد أن الاقتصاد الأردني يستجيب لقانون وأظهرت نتائج الدراسات إلى وجود علاقة ايجابية بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي والأيردات العامة، كذلك هناك علاقة ايجابية للإنفاق الحكومي الاستثماري الحكومي على الاستثمار الخاص وعلاقة عكسية للإنفاق الجاري على الاستثمار الخاص .

4.**دراسة (جلول بن عناية** 2005) **بعنوان '' تأثير النفقات العامة على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية** '' اهتمت هذه الدراسة بتحديد الطرق المثلى لتوجيه الإنفاق الحكومي وأبرزت أثر الإنفاق الحكومي على النمو، وتشير نتائج الدراسة العلاقة الايجابية القوية بين نفقات التسيير والنمو، ألا أن نفقات التجهيز كانت العكس

5. **دراسة (الجراح و الحميمد،** 1997) **''بعنوان الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية** '' تناولت الدراسة تطور الإنفاق الحكومي في السبعينات وأوائل الثمانينات وكيف انهارت أسعاره، ومحاولة السعودية ترشيد الإنفاق الحكومي لتقليص العجز المتزايد في الميزانية عن طريق تنشيط الاستثمار الخاص .وخلصت الدراسة إلى ان ظاهرة المزاحمة تنطبق على حالة الاقتصاد السعودي حيث إن الزيادة في الإنفاق الحكومي على المشروعات الإنتاجية يقلل من الاستثمارات المتاحة للقطاع الخاص.

2. على المستوى الدراسات الأجنبية

صاحب الدراسة (السنة)	منهجية الدراسة	البلد المعني بالدراسة	الأثر على الاستهلاك	الأثر على الاستثمار الخاص
A fonso and Sousa(2009)	Var	الو.م.أ، بريطانيا، ايطاليا	غير مؤثر	سلبي
Bain and Girard (2005)	Var	فرنسا	ايجابي	ايجابي
Blanchard and Perotti 2002)	Var	الو.م. أ	ايجابي	ايجابي
A fonso and Sousa(2009)	Var	البرتغال	سلبي	سلبي
Burnside et al (2004)	Var	الو.م .أ	غير مؤثر	ايجابي
Edelberget al(1999)	Var	الو.م .أ	سلبي	ايجابي
Perotti (2004)	Var	استراليا، كندا، ألمانيا، بريطانيا	ايجابي	غير مؤثر
Fatas and Mihov(2001)	Var	الو.م .أ	ايجابي	غير مؤثر
Giordano et al (2007)	Var	أيطاليا	ايجابي	ايجابي
Mounford and uhlig (2004)	Var	الو.م .أ	غير مؤثر	سلبي
Ramey and Shapiro (1998)	Var	الو.م .أ	سلبي	-
Aschauer (1989)	سلاسل الزمنية	الو.م .أ	-	ايجابي
Barro (1991)	Var	الدول متقدمة والنامية	-	سلبي
Lonney	Granger	السعودية	سلبي	سلبي

ا. مفاهيم حول ظاهرة المزاحمة

شهدت الأدبيات الاقتصادية في ظل المرحلة الكنزية ظهور ما يصطلح عليه أثر المزاحمة، وهو عملية أبعاد للقطاع الخاص من النشاط الاقتصادي وهذه العملية تفترض بأن هناك ندرة في التمويل وأن الإنفاق الحكومي الممول عن طريق فرض الضرائب أو الاقتراض العام الذي هو عبارة عن تحويل المواد النادرة من القطاع الخاص إلى القطاع العام وتنطلق هذه النظرية من عدة فرضيات :

1. حالة التشغيل الكامل
2. تبني الحكومة سياسة مالية توسعية تؤدي إلى زيادة أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار الخاص
3. العائد من المشروعات الاستهلاكية والاستثمارية أقل من العائد في المشروعات الرأسمالية الخاصة

تنقسم المزاحمة إلى نوعين :

1. **المزاحمة الجزئية** : وذلك بسبب انخفاض في الاستثمار أقل من الزيادة في الإنفاق الحكومي وبالتالي زيادة في الناتج المحلي الحقيقي مما يتسبب في زيادة الطلب على النقود، مما يرافقه ارتفاع في سعر الفائدة الأمر الذي ينعكس سلبا على الاستثمار .

2. **المزاحمة التامة** : إذا كان الانخفاض في الاستثمار يساوي الزيادة في الإنفاق الحكومي، وبالتالي أي تغير بسيط في الطلب على النقود يجب أن يؤدي إلى تغير كبير في أسعار الفائدة، والتغيير في سعر الفائدة مؤديا إلى تغيير كبير في الاستثمار .

وحسب كينز يختلف أثر الإزاحة، فإذ مول هذا الإنفاق عن طريق الضرائب فإن الارتفاع في معدلات الفائدة سيكون منخفضا تماما كالارتفاع القليل في حجم الناتج المحلي .

إما إذا مول الإنفاق عن طريق الدين العام بطرح سندات حكومية فذلك يؤدي إلى بروز نوعين من أثر الإزاحة

1. **أثر الإزاحة الحقيقي**: الزيادة في الإنفاق عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية فذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة وانخفاض الاستثمار الخاص الحقيقي .
2. **أثر الإزاحة المالي** :ويتم التمويل الإنفاق الحكومي عن طريق الاقتراض بطرح سندات حكومية في الأسواق المالية مما يسبب في زيادة معدلات الفائدة نتيجة تثبيت كمية النقد من البنك المركزي، حيث إن سعر الفائدة ما هو إلا التقاء بين العرض والطلب على النقود وبالتالي فالطريقة الوحيدة التي تسمح بزيادة الاتفاق الحكومي دون حدوث في سعر الفائدة هي خلق النقود لتمويل الإنفاق الحكومي .

وهناك أثر ايجابي للإنفاق الحكومي على الاستثمار ويمكن أن تحدث بثلاث طرق :

1. أن السياسة المالية التوسعية تخلق توقعات لرجال الإعمال بزيادة أرباحهم نتيجة زيادة الإنفاق فينتقل منحنى الطلب على الاستثمار إلى اليمين .
2. أن السياسة المالية التوسعية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الضرائب مما يتسبب في زيادة الاستثمار
3. أن زيادة المشتريات الحكومية لرأس المال تؤدي إلى زيادة الاستثمار، كما أن الاستثمار في البنية التحتية . أدى إلى زيادة الاستثمارات في القطاع الخاص .

2.**تحليل أثر المزاحمة من خلل منحنى** IS-LM

باستخدام منحنى IS-LM يمكننا تحليل أثر المزاحمة، وتحليل تغيرات الإنفاق الحكومي وأثاره المباشرة على الاستثمار الخاص، حيث نلاحظ في حالة الإنفاق الحكومي التوسعي يؤدي إلى ارتفاع لسعر الفائدة مما يسبب مزاحمة الاستثمار الخاص وذلك نتيجة إلى العرض الثابت من الكتلة النقدية من طرف البنك المركزي .

أن طريقة التمويل هي التي تحدد تحركات سعر الفائدة، حيث أنه في حالة إصدار الحكومة للسندات لتمويل الإنفاق الحكومي فإن منحنى IS يتحرك نحو اليمين في حالة سياسة إنفاق حكومي توسعية مما يؤدي إلى انتقال منحنى IS_1 إلى IS_2 وبالتالي ينتقل منحنى LM إلى اليسار من LM_1 إلى LM_2 ونحصل على مستوى دخل توازني جديد y_2 وبالتالي زيادة في سعر الفائدة وانخفاض في الاستثمار بمقدار مؤديا إلى إلغاء الزيادة في الإنفاق الحكومي والشكل التالي يوضح ذلك (01):

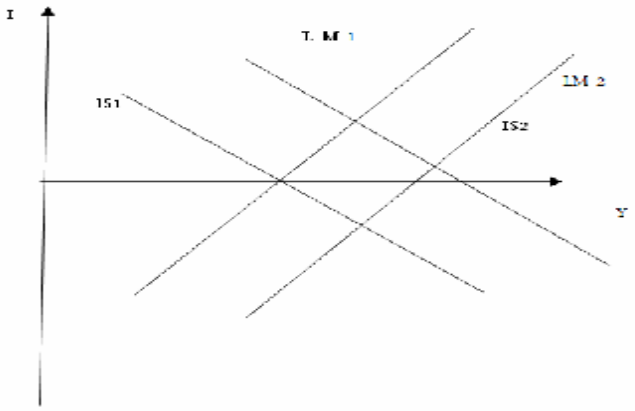

المصدر: علاش إحمد، تحليل الاقتصادي الكلي، دار هومه، الجزائر، 2010، ص 151.

ولكن إذا اخترنا تمويل الإنفاق الحكومي عن طريق تغيير نظام الضرائب فإن الدخل يزيد في الفترة قصيرة الأجل، أما في الفترة طويلة الأجل فإن الدخل ثابت أو يتناقص والنتيجة التي نستخلصها عند التمويل عن طريق تغيير الهيكل الضريبي:

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي تسبب ارتفاع في سعر الفائدة ومن ثم انخفاض في الاستثمار لكون المستثمر يقارن بين العائد الاستثماري وسعر الفائدة السائد لكون المستثمر يقارن بين العائد الاستثماري وسعر الفائدة السائد في السوق، ولن يتم الاستثمار إلا إذا كان العائد أكبر من سعر الفائدة.

* إن مضاعف الميزانية المتوازنة في الأجل الطويل يساوي الصفر أو ذو قيمة سالبة .
* في حالة الركود الاقتصادي لا ينصح باستخدام الضرائب كأداة لتمويل الإنفاق الحكومي .

3.أثر المزاحمة على فعالية السياسة المالية :

إن التطرق لفاعلية السياسة المالية لابد ان يتناول أثر المزاحمة، ذلك ان السياسة المالية تؤدي إلى انتقال منحنى **(IS)** إلى اليمين في حالة زيادة الإنفاق الحكومي أو انخفاض الضرائب وتكون نتيجة ذلك ارتفاع أسعار الفائدة، وارتفاع أسعار الفائدة له آثار على الاستثمار الخاص ولذلك فإن فعالية وعدم فعالية السياسة المالية تتوقف على ما إذا كان أثر المزاحمة المترتب على السياسة المالية أثر كبير أم أثر ضعيف، فإذا تمكنا أن نتجنب ارتفاع سعر الفائدة، فإنه لن يكون هناك أثر مزاحمة مصحوبا بالسياسة المالية .فإذا كان منحنى **(LM)** افقيا، فإن انتقال منحنى IS نتيجة السياسة المالية التوسعية لن يغير سعر الفائدة، ولذلك فإن أثر المزاحمة سيكون معدوما .

.[1] *F ÜŭF Ü ŭƨ ŭ Ķ Ķ ʰΘŭ ĸ ŭ ¥ɣ Ü F Ü ÜΘ .*

4.**المزاحمة في الأجلين الطويل والقصير** :

1.4 **أثر المزاحمة في الأجل القصير** : هناك نوعين من المزاحمة في الأجل القصير

أ. المزاحمة في الأجل القصير المرتبطة بالتشغيل التام: إن الزيادة في الإنفاق الحكومي في حالة التشغيل التام ستؤدي إلى تخفيض الإنفاق الخاص في إطار تضخمي وان أي تدخل من طرف الدولة يعد تدخلا غير الرشيد لأن تدخلها لابد أن يكون في أطار التشغيل الناقص .

ب. المزاحمة عن طريق الأسعار أو معدلات الفائدة: في حالة ثبات المعروض النقدي فإن القطاعين الخاص والعام يعدان في موقع تنافس على الأموال القابلة للإقراض مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة وهذه الوضعية تؤدي إلى فقدان تنافسية السلع الوطنية، ويتعدى أثر المزاحمة من الاستقرار الداخلي إلى الاستقرار الخارجي حيث أن الزيادة في الإنفاق الحكومي تشجع على ظهور العجز في الميزان التجاري الذي يدفع الضغوط التضخمية ويخفض القوة الشرائية

2.4 **المزاحمة في الأجل المتوسط** :

يرتبط أثر المزاحمة في الأجل المتوسط بالعجز في التجارة الخارجية، فإنعاش الاقتصاد الوطني عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي بصورة سريعة إلى انخفاض شروط التبادل الدولي لأن العرض المحلي لا يجاري الطلب الجديد خاصة في الدول النامية فالآثار الايجابية للإنفاق الحكومي يمكن إن تعوض بآثار سلبية تتمثل في زيادة الواردات وانخفاض قيمة العملة مع كل الآثار السلبية الناتجة عن ارتفاع الضغوط التضخمية .

3.4 **أثر المزاحمة في الأجل الطويل**

إن تدخل الدولة عن طريق التوسع في الإنفاق الحكومي في المدى الطويل له أثار سلبية في حالة زيادة العمالة في القطاع العام الذي يتميز بعدم الفعالية مما يؤثر سلبا على القدرات الإنتاجية و التصديرية للاقتصاد الوطني .

5. **نماذج تطبيقية في المزاحمة** :

1.5 **برنامج الإنعاش الأمريكي**: رصد لهذا البرنامج حوالي 787 مليار دولار لإعادة تحفيز الاقتصاد الأمريكي، حيث نصف هذه الحزمة للتحفيز المالي تتكون من المدفوعات التحويلية للحصول على مساعدة البطالة، و مدفوعات الرعاية الصحية و التخفيضات الضريبية.

ونلاحظ من الشكل الموالي انخفاض كل من الاستهلاك والاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في السنة الأولى من خلال الزيادة في الإنفاق الحكومي في السنة الأولى و بسبب المضاعف الذي هو أقل من الواحد، ونلاحظ زيادة حادة في الإنفاق الحكومي في السنة الثانية مقارنة مع الأولى مما يؤدي إلى المزيد من المزاحمة في الاستهلاك والاستثمار مقارنة بالسنة الأولى.

الشكل(02) :أثرا لإزاحة في برنامج إعادة الاستثمار والإنعاش الأمريكي

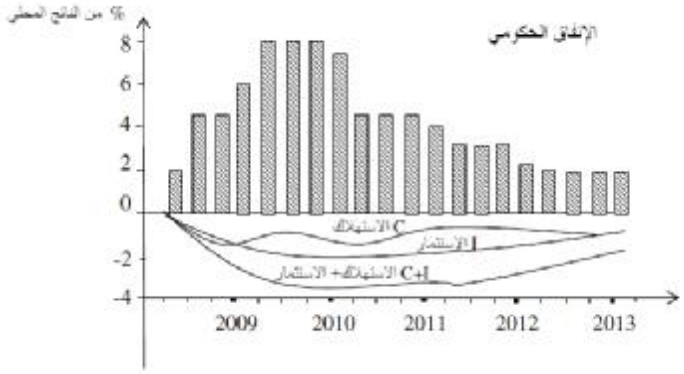

***Source** : John Cogan and others : New Keynesian versus old Keynesian government spending multiple. European central bank, working paper. (www.ecb.int/pub/pdf/scpwps/ecbw.p18. (.pdf) reviewed on 08/04/2014*

2.5 **برنامج الإنعاش الاقتصادي الأوربي**: بعد الازمة المالية العالمية وما خلفته من أثار سلبية، قامت الدول الاوربية بسلسلة من حزم التحفيز، حيث اختلفت هذه الحزم باختلاف حجم الدول وعمق الازمة، حيث خصصت ألمانيا حزمة من الحوافز قدرت بـــ 84.3 مليار أورو خلال 2009 و2010، وتأتي ثاني أكبر حزمة من قبل الحكومة الاسبانية ما يقارب 41.5 مليار دولار والثالث تحفيز هو من طرف الحكومة الفرنسية 21 مليار دولار

وأكدت عدة تحليل أن استمرار الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب سوف يؤدي في النهاية فرض ضرائب أعلى في المستقبل مما يؤثر سلبا على الاستثمار والاستهلاك الخاص مما يؤدي ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقة وحدوث ظاهرة المزاحة والشكل (03) يوضح ذلك.

الشكل (03) : **أثر الازاحة في مخطط الانعاش الاقتصادي حسب نموذج البنك المركزي الاوربي**

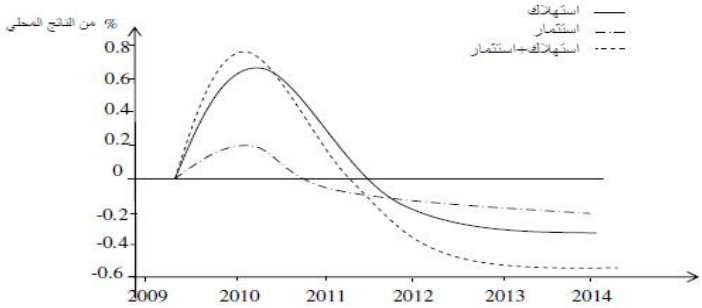

***Source** : Tobias Cwil, volker Wieland: Keynesian government spending multipliers and pillovers in the euro area, university of Freiburg, p 3,(www.VWL.uni-freiburg.de/vortraege/papers/wieland_fiscal-EU.pdf) reviewed 08/04/2014*

II. تطور الإنفاق الحكومي

1.مفاهيم حول الإنفاق الحكومي: الإنفاق الحكومي هو استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة، وينقسم إلى :

أ. الإنفاق الجاري (نفقات التسيير) :هو ذلك الإنفاق المخصص لسير النشاط العادي والطبيعي للدولة وتنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أقسام تتمثل : أعباء الدين العام، تخصيصات السلطة العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية . ويتميز هذا الصنف من الإنفاق باستمرار النمو .

ب. الإنفاق الرأسمالي (نفقات التجهيز)

وهي نفقات تخصص لتكوين رأس المال والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية لتحقيق النمو الاقتصادي، وتوصف بأنها مرنة وتستجيب بسرعة لتقلبات المقدرة المالية للدولة في حين إن نفقات التسيير اقل مرونة ولا تبدي استجابة واضحة لتقلبات المالية للدولة .

الشكل(04): يوضح تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر 1980-2012

2. تطور الإنفاق الحكومي في الجزائر:

يعبر الإنفاق الحكومي عن السلوك المالي للحكومات والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها، فمن وجهة النظر التقليدية ذات التوجه الكينزي يسمح الإنفاق الحكومي بتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وهو ذو تأثير مباشر على منحنى الطلب الكلي، و هذا ما يسمح بزيادة الناتج المحلي الإجمالي، حيث أنه إذا أخذنا بعين الاعتبار الدول المتقدمة فإن الإنفاق الحكومي في فرنسا مثلا بشقيه الاستهلاكي يمثل حوالي 26 % من الناتج المحلي ليحتل المرتبة الثانية بعد الاستهلاك العائلات ضمن مكونات الطلب الكلي.

لقد مر الإنفاق الحكومي في الجزائر بعدة فترات وتأثر بنماذج التنموية المطبقة، ولقد اختارت الجزائر من أجل تنميتها النموذج الصناعات المصنعة، وتم تنفيذ هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمة في كل من صناعة الحديد والصلب والصناعات الطاقوية والمحروقات والبتروكيماوية، لما لها من تأثير على باقي القطاعات الأخرى كالزراعة

والصناعات الخفيفة، وسخرت لانجازها إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة الممتدة بين عامي 1966 -1990 وحيث كان تمويل مختلف المخططات الاقتصادية يعتمد بالمطلق على عائدات تصدير منتج وإحد وهو النفط الذي يشكل % 98 من الإيرادات المحصلة من الصادرات الإجمالية للجزائر، وهذا عامل رئيسي وكافي لجعل الاقتصاد الجزائري يستجيب للصدمات الخارجية وبخاصة تلك المتعلقة بأسعار النفط. إن نتائج الاستثمارات الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات لم تكن في مستوى الطموح المنتظر، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم بالدور المنوط بها، لذلك عمدت السلطات إلى توقيف الاعتمادات الموجهة إلى المشاريع الاستثمارية الجديدة لتدعيم المنشآت القاعدية، كالطرقات والسدود والى قطاعات البناء والزراعة والصناعة الخفيفة، وذلك قصد إعادة التوازنات الكلية إلى الاقتصاد الوطني، إلا أن توقيف الاستثمار في النشاطات الصناعية أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات، مما جعل الاقتصاد يعتمد اعتمادا كليا على الاستيراد في كل ما تحتاج إليه المؤسسات الصناعية من معدات وقطع غيار والسلع التجهيزية.

إن انخفاض أسعار النفط سنة 1986 من 30 دولار إلى 14 دولار أظهر هشاشة الاقتصاد الوطني وكان كافيًا للعصف بالصناعة في الجزائر، كما أضافت هذه الأزمة ضغوط على المديونية الخارجية، فخدمة الدين التي انتقلت بين عامي 1980 و 1989 من 32 % إلى 75 % من الإنتاج الداخلي الخام . ويمكن توضيح أهم المخططات للتنمية وأهدافها في الشكل التالي :

الجدول (01) : المخططات الاستثمارية خلال الفترة (1967-1998)

المخطط	الأهداف الرئيسية للمخطط
المخطط الثلاثي (1967-1969)	برامج استثمارات موجهة لتنمية المناطق المحرومة في إطار القضاء على الفوارق الجهوية –خصص له مبلغ 11 مليار د.ج
المخطط الرباعي الأول (1970-1973)	الشروع في تنفيذ برنامج التصنيع وتأسيس التخطيط بإنشاء كتابة الدولة للتخطيط - خصص له مبلغ 30 مليار د.ج
المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)	تثمين الموارد الطبيعية وتكييف النسيج الصناعي، وتكامل قطاعات الاقتصاد . تحسين تقنيات التخطيط وتنظيمها عن طريق تحديد الآجال وتنظيم المراحل -خصص له مبلغ 100 مليار د.ج
المخطط الخماسي الأول (1980-1984)	إقرار التوازنات الاقتصادية من جديد وإعادة تنظيم المؤسسات، ضمان مرودية الإمكانيات وترتيب الأولويات لمنظمة التخطيط، تعميم التخطيط السنوي وتأسيس مخطط الولاية والعمل بمخطط الإنتاج، واستعمال أدوات الضبط، إنشاء وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية خصص له مبلغ 250 مليار د.ج
المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)	إعطاء الأولوية لتنمية الفلاحة والري والسكن والنقل، التخفيف من الديون الخارجية وضمان فعالية التسيير في الداخل، المحافظة على السير نحو الغاية رغم الصعوبات التي ترجع إلى انخفاض الإيرادات، إنشاء المجلس الوطني للتخطيط 1987 خصص له مبلغ 550 مليار دج

المصدر: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر، 1992، ص : 149.

إن النتائج المحققة من الاستثمارات العمومية الضخمة التي حققتها الجزائر في السبعينات والثمانينات لم تكن في مستوى التطلعات الجزائريين والتي نتج عنها اختلالات

اقتصادية واجتماعية بسبب طبيعة الملكية والتخطيط الموجه وكذا تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ومنذ بداية سنة 1990 شهد الاقتصاد الوطني اضطرابات سياسية وانفلات امني كبير ودخلت الجزائر فيما يصطلح عليه العشرية السوداء انعكس على ذلك بكل وضوح على وضعية ميزان المدفوعات والتفاقم الخطير للديون الخارجية، كل هذه العوامل تفاعلت فيما بينها لتفاقم من حالة الركود الاقتصادي، وهذا الوضع بمجمله. يعود مباشرة إلى انهيار أسعار البترول سنة 1987 ولمحاولة تسريع المسار الانتقالي شرع سنة 1991 ببرنامج التطهير المالي وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، والذي ارتكز على اتفاق مع صندوق النقد الدولي والذي طبق سياسات الأصولية (سياسة الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي) لقد استطاعت تلك السياسات ذات النزعة النيوكلاسكية أن التحقق التوازن على المستوى الكلي ولكن تكلفتها الاجتماعية كانت كبيرة حيث بلغت نسبة البطالة 28 % حوالي 2.8 مليون عامل.

ولكن مع بداية العشرية الأخيرة بدأت تظهر بوادر انفراج أمني و سياسي جعل القائمين على القرار في البلاد يفكرون في تعويض الخسائر الحاصلة آنذاك و محاولة اللحاق بركب التنمية الحاصل في العالم، وذلك بالاستفادة من الظروف الاقتصادية العالمية التي تميزت باتساع النشاط الاقتصادي العالمي، وارتفاع الطلب على مصادر الطاقة التي تحوز الجزائر جزءا مهما منها.

الشكل (04) : البرامج الاستثمارية الحكومية

الوحدة : مليار دولار

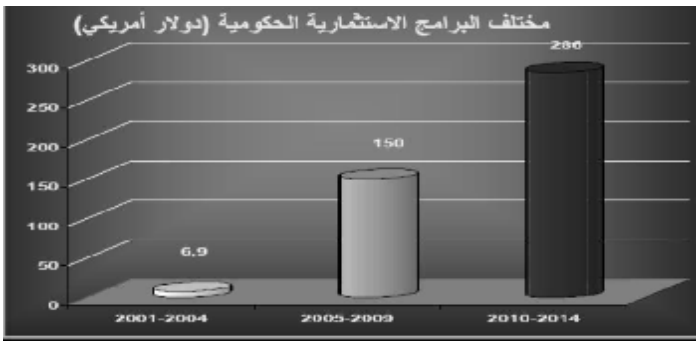

Source : *ww.andi.dz 2010*

إن الظروف الاقتصادية والمالية المناسبة، دفعت بعجلة التنمية إلى الأمام، مما أنعكس على جل المتغيرات الاقتصادية الكلية وجعل صانعي القرار الاقتصادي في البلاد يفكرون في تطبيق نموذج يتلائم ومتطلبات المرحلة، التي كانت تحتم عليهم أن تكون السياسة الاقتصادية صانعة للتنمية وذلك بتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وذلك يتنافى والنموذج النيوكلاسيكي التي طبقته في التسعينات مع صندوق النقد الدولي وليس العودة إلى الاشتراكية في السبعينات وذلك بتطبيق النموذج الكينزي. وذلك باستخدام سياسة مالية توسعية من خلال برامج تنموية.

عرف أولها ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، أعطيت فيه الأولوية لتعزيز البنية التحتية و بلغت الاستثمارات العمومية فيه حوالي 07 مليار دولار. و مع تزايد الإيرادات المالية واصلت الجزائر سياسة الإنفاق العمومي التنموي باعتماد مشروع آخر خماسي هو البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 استحوذت فيه مشاريع المنشآت القاعدية على حصة الأسد ورصدت له الدولة حوالي 150 مليار دولار، ثم تله برنامج خماسي 2010-2014 توطيد النمو الذي رصد له 286 مليار دولار الذي أولى أهمية كبيرة للموارد البشرية حيث رصد له 186 مليار دولار والشكل التالي يوضح ذلك.

تقييم البرنامج التنموية: إن سياسة الإنعاش الاقتصادي هي سياسة مستوحاة من الفكر الكنزي والتي تهدف زيادة النمو الاقتصادي عن طريق تحفيز الإنفاق الحكومي الاستثماري الذي تؤدي إلى زيادة العرض الكلي وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي مع العلم أن تحقق هذه العلاقة يتطلب مرونة العرض الكلي، أي استجابة الجهاز الإنتاجي لتغيرات في الطلب الكلي، ولكن نلاحظ إن الجهاز الإنتاجي لم يستجيب لإشارات الطلب الكلي، مما انعكس على فاتورة الواردات التي قفزت إلى حوالي 55 مليار سنة 2013

الجدول(02) : تقييم برامج التنموية (2000-2011)

البيان السنوات	الناتج الداخلي الخام	(%)	معدل التضخم (%)	رصيد الميزانية العامة (مليار دج)	رصيد ميزان المدفوعات (مليار دولار)	المديونية الخارجية (مليار دولار)	سعر صرف الدينار مقابل الدولار	الاحتياطيات الدولية (مليار دولار)
2000	4123.51	2.2	0.3	400.00	7.57	25.26	75.25	13.55
2001	4227.11	2.6	4.2	184.50	6.19	22.57	77.26	19.62
2002	4522.8	4.7	1.4	52.6	3.66	22.64	79.68	25.15
2003	5252.32	6.9	4.3	284.2	7.47	23.35	77.39	35.45
2004	6149.11	5.2	4	337.9	9.25	21.82	72.06	45.69
2005	7561.98	5.1	1.4	1095.8	16.94	17.19	73.35	59.16
2006	8514.83	2.0	2.3	1186.8	17.73	5.61	72.64	81.46
2007	9408.3	3.0	3.7	579.3	29.55	5.60	69.37	114.97
2008	11042.8	2.4	4.9	999.5	36.99	5.58	64.58	148.09
2009	10034.3	2.4	5.7	570.3-	3.86	5.41	72.63	155.11
2010	12049.5	3.4	3.9	74.0-	15.33	5.45	74.39	170.46
2011	14384.8	2.4	4.5	28.0-	20.06	4.40	76,05	188.8

***Sources**: Rapports annuels de la Evolution économique et monétaire en Algérie*
www.bank-of-algèria.dz banque d Algèrie 2000-2011

أما تقيم البرنامج الأخير 2009-2014 ففي تصريح لفاروق شيعلي، المدير العام للصندوق الوطني للتجهيز من أجل التنمية خلال ندوة صحفية بمقر وزارة المالية، إن مستوى

إعادة تقييم المشاريع الكبرى العمومية في الجزائر بلغ مستويات خطيرة تجاوزت النسب العالمية المعمول بها، حيث تجاوز مستوى إعادة التقييم في مشاريع الأشغال العمومية 39 % و27 % في قطاع النقل و18 % بالنسبة لمشاريع الموارد المائية و16 % لمشاريع تهيئة الإقليم. وأرجع المتحدث اللجوء لإعادة تقييم المشاريع إلى ثقل إجراءات تحرير الأوعية العقارية الخاصة بالمشاريع و تأخر نقل شبكات الكهرباء والماء والغاز والاتصالات وانعدام مصادر قروض مواد البناء في الوقت المناسب إلى جانب التأخر الملحوظ في عملية اختيار المشاريع وتنصيب مكاتب ومراقبة الأشغال والضعف الهيكلي للقدرات الوطنية في تسيير ومتابعة المشاريع. وأرجع أن السبب الأول والأخير لإشكالية إعادة التقييم تتمثل في الشروع في تنفيذ البرامج قبل إنضاجها، مشيرا إلى أن القانون يلزم جميع أصحاب المشاريع باللجوء إلى مجلس الوزراء لتبرير الأسباب والحصول على موافقة جديدة عندما تتجاوز إعادة التقييم مستوى 15 %. فيما لم يتجاوز تنفيذ المخطط 2010 إلى 2014 نسبة 26 % فقط، مشيرا إلى أن قطاع النقل عرف اكبر تأخر، حيث لم تتجاوز نسبة التنفيذ للمخطط الخماسي الأول(2005 ــ 2009)36.5 % مقابل 50 % في قطاع البيئة وتهيئة الإقليم، أما إحسن قطاع حقق تقدما هو الموارد المائية ا بـــ75 %.

III. القطاع الخاص: ويعرف القطاع على أنه " ذلك الجزء من الاقتصاد الغير خاضع لسيطرة الحكومة ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية "، ويعد القطاع الخاص هو محرك النمو في البلدان المتقدمة والنامية على حدا سواء وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي وانهيار النظام الاشتراكي وسقوط الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، وبروز نظرية الفشل الغير السوقي أو الفشل الحكومي في النظام الرأسمالي، وأكدت دراسات قام بها البنك الدولي وشملت 50 دولة نامية وجود علاقة ارتباط ايجابية بين القطاع الخاص والناتج المحلي الإجمالي.

وتمثل الشركات العائلية 85 % من القطاع الخاص في العالم وتصل هذه النسبة إلى 90 % في كل من بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وايطاليا ،ويعتبر هذا الأخير حجر الزاوية حيث يساهم بنسبة 70 % من الناتج المحلي الإجمالي في روسيا و 68 % في مصر إلا أن مساهمته في الجزائر لم تتعدى 50 % من الناتج المحلي الإجمالي ويشغل في الجزائر حوالي 63 % من القوة العاملة في 2005 ،أما في دول العالم تبلغ النسبة حوالي 90 %.

ويعاني القطاع الخاص في العالم من عدة مشاكل ويعتبر أهم مشكل هو التمويل وتراكم الديون وهذا ما يظهره الشكل (**05**) حيث نلاحظ ارتفاع في حجم الديون القطاع الخاص في جميع مناطق العالم، خاصة القطاع الخاص للصين، حيث ارتفعت ديون لتقترب من 200 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي ،وهذا مؤشر على نهاية العصر الذهبي لنمو القطاع الخاص في الصين.

الشكل (05): ديون القطاع الخاص كنسبة من الناتج في بعض دول العالم

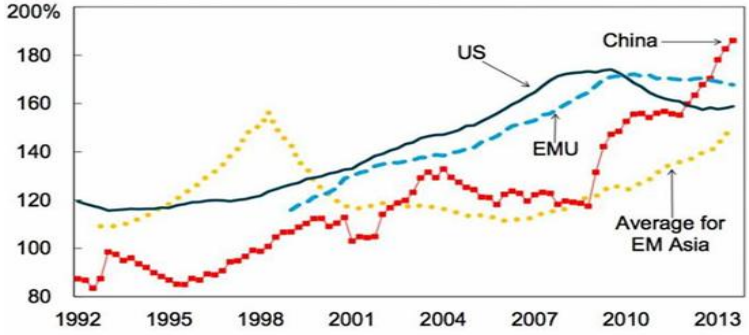

Source : *Joe Weisenthal . . Seen On The Chinese Debt Problem.*
www.businessinsider.com/chinese-private-sector-debt-10/04/2014

أما في الجزائر نلاحظ أن مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص في تمويل وهذا ما نلاحظه في الجدول (03)، حيث نلاحظ من سنة 1998-2005 كان نصيب القروض الموجه للقطاع العام يمثل حصة الأسد ومن 2005 هناك تغير واضح حيث أصبح القطاع الخاص يمثل أكثر من 50 %.

الجدول(03) : تطور القروض حسب القطاع القانوني بالنسب %

البيان	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
القطاع العام	80.0	80.0	70.6	66.7	56.5	57.1	56.02	50.1	41.5	41.9	15	15.1	41.7	46.7	47.7
القطاع الخاص	20	20	29.4	33.3	43.5	42.9	43.98	49.9	58.5	58.1	51	51.9	58.3	53.3	52.3

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على تقرير بنك الجزائر *www.bank-of-algeria.dz*

IV.الدراسة القياسية

1.النموذج القياسي :

بناء على ما سبق تم توصيف النموذج التالي :

$$GFCF= f(GDP، RR، GCR،GIR)$$

$$GFCF =a0+a1\ RR+a2\ GDP +a3\ GCR +a4\ GIR+ Ut$$

حيث :

GFCF: الاستثمار الخاص

RR: سعر الفائدة الحقيقي

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

GCR : الإنفاق الحكومي الجاري

GIR : الإنفاق الحكومي الرأسمالي

Ut : الخطأ العشوائي

a_0 : الثابت

a_1 a_2 a_3 a : معلمات النموذج

وعند تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) اعتمادا على برنامج EVIWS07 ارتكازا على بيانات البنك العالمي والبنك المركزي الجزائري كانت النتائج التقدير كالتالي :

المتغيرات التفسيرية	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob
C	3.68E+10	2.24E+10	1.643495	0.1119
GDP	0.124334	0.010661	11.66221	0.0000
RR	-2.30E+09	2.17E+09	-1.059918	0.2986
GCR	1.83E+08	49236949	3.721013	0.0009
GIR	-2.81E+08	50506623	-5.570878	0.0000
$F\text{-statistic}=R^2$	DW=1.70=97.98%		327.60(Prob=0.0000)	

المصدر: ارتكازا على برنامج EVIWS07.

2.جودة النموذج

تشير قيمة (F) أن النموذج المقدر معالمه ملائم إحصائيا ،إذ بلغت قيمة F (327.60)، أما القوة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد (R^2) فيشير إلى ان 97.98% من التغيرات الحاصلة في مستوى وحجم الاستثمار الخاص في الجزائر مردها إلى (الناتج المحلي الإجمالي ،سعر الفائدة، الإنفاق الحكومي الجاري، الإنفاق الحكومي الرأسمالي) والنسبة المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى تفسر سلوك الاستثمار الخاص في الجزائر على سبيل المثال (الاستهلاك الخاص في السنة السابقة ،معدل دخل الأفراد ،.....) أما اختبار (D.W) فلم يؤكد وجود مشكلة الارتباط التسلسلي عند مستوى دلالة 5 %.

3.نتائج الدراسة القياسية :

* تدل نتائج الدراسة للنموذج السابق ،على وجود علاقة ايجابية وقوية بين الناتج المحلي الإجمالي وبين حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويظهر من خلال الإشارة الموجبة لمعامل الناتج المحلي الإجمالي المقدر (0.12) وتشير النتائج الإحصائية إلى معنوية هذه العلاقة من خلال اختبار (t) .

* تدل نتائج التقدير ،إلى أن معامل سعر الفائدة كان سالبا ،وليس ذو دلالة إحصائية في تفسير سلوك الاستثمار الخاص في الجزائر ويظهر ذلك جليا في اختبار (t). ويعود ذلك إلى عدم استقرار معدل الفائدة وخاصة في فترة التسعينات بسبب أبرام الجزائر لبرنامج التثبيت والتكييف الهيكلي لصندوق النقد الدولي مما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم وذلك لسببين:

- زيادة تكلفة الواردات الناتجة عن عملية تخفيض الدينار الجزائري؛
- ارتفاع الكتلة الأجور ،حيث ارتفع الأجر القاعدي بـــــ 700% من 1993-2001.

وكنتيجة لذلك حاولت الحكومة رفع من معدل الفائدة الاسمي لتجعل معدلات الفائدة الحقيقة موجبة [1]

[1] معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الاسمي – معدل التضخم

* كما تشير نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية وقوية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5 %.
بين الإنفاق الحكومي الجاري في الجزائر والاستثمار الخاص ويرجع ذلك لعدة أسباب منها اعتماد الجزائر على الإيرادات النفطية بصفة كبيرة في تمويل الإنفاق الحكومي الجاري وزيادة كتلة الأجور كانت عامل تحفيز للقطاع الخاص للامتصاص هذا الطلب المتزايد، بالإضافة إلى الإعانات والمساعدات.
* تظهر نتائج الدراسة الأثر السلبي للإنفاق الاستثماري و حجم الاستثمار الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة ،ويظهر من خلال الإشارة السالبة لمعامل الإنفاق الاستثماري وتشير الدراسة إلى معنوية هذه العلاقة عند مستوى معنوية 5 %، وهذا ما يؤكد أن أثر المزاحمة في الجزائر المسئول عنه هو الإنفاق الحكومي الاستثماري وهذا راجع انخفاض أسعار البترول في الثمانينات وإلى برامج التثبيت والتكييف الهيكلي في التسعينات التي ألزمت الدولة بتخفيض الإنفاق الحكومي وخاصة الاستثماري منه للسماح بنمو الاستثمار الخاص ،إلا أن القطاع الخاص لم ينمو بسبب عدم نضوج القطاع الخاص في الجزائر.

النتائج :

1. تشير الدراسة نمو متسارع للإنفاق الحكومي في الجزائر منذ الاستقلال، حيث تضاعفت المبالغ المنفقة بما يزيد عن 1393 مرة ،بمعدل سنوي متوسط 19.326 %. وان معظم الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي كانت زيادة ظاهرية متأثرة بمظاهر التضخم ،والذي يصعب تخفيضه في المدى القصير.
2. نلاحظ إن الإنفاق الحكومي تضاعف أكثر من 1393 مرة، بينما نصيب الفرد الجزائري منها لم يتضاعف سوى بـــــ 245 مرة وهذا يدل على حصة المواطن الجزائري من الإنفاق الحكومي يتزيد بنسبة أقل مقارنة من الزيادة المضطردة لهذا الإنفاق، وهذا ما يطرح مشكلة تخصيص الموارد.
3. أن توزيع الإنفاق الحكومي في الجزائر حسب التصنيف الاقتصادي خلال فترة الدراسة فيشير إلى ارتفاع الأهمية النسبية للنفقات التسيير إذا شكلت ما نسبته 63 % في المتوسط ،والنسبة المتبقية للإنفاق للنفقات التجهيز 37%.
4. أن الإنفاق الحكومي في البنية التحتية في الجزائر ليس له أي تأثير في تحفيز استثمارات القطاع الخاص، بل القطاع الخاص يصبح أكثر استجابة عندما يحصل على إعانات وحوافز مباشرة من طرف الحكومة.
5. أظهرت الدراسة القياسية أن الاستثمار الخاص في الجزائر خلال الفترة (1980 - 20111)، تأثر بشكل ايجابي بمستوى النشاط الاقتصادي للدولة، وظهر ذلك من خلال العلاقة الايجابية بين الناتج المحلي الإجمالي .
6. أشارت نتائج الدراسة القياسية ايجابية الإنفاق الحكومي الجاري على الاستثمار الخاص، أي أن الإنفاق الحكومي الجاري لا يزاحم القطاع الخاص بل يعتبر مكملا له، أما الإنفاق الرأسمالي فقد أثر سلبا على الاستثمار الخاص ،وبالتالي فهو ينافس الاستثمار الخاص على الموارد المتاحة.

7. نلاحظ أن القطاع الخاص في الجزائر عرف انطلاقة قوية وحقيقية في سنة 2005، نتيجة تخصيص الدولة 40% من برنامج الانعاش الاقتصادي لبنية التحتية وأصبح حصة القطاع الخاص في تمويل أكثر من 50 % في 2012.

8. تعتبر عائدات النفط هي الممول الرئيسي لكافة أوجه الإنفاق الحكومي. ومن البديهي أن إنتاج النفط عملية غير متجددة مما يجعل عائداته دخلا رأسماليا غير متكرر، فإن ذلك يحتم علينا أن يعاد استثماره في أصول رأسمالية منتجة وعدم توجيهه إلى سد إحتياجات النفقات الجارية.

المراجع المعتمدة :

1.سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الاول المفاهيم والنظريات الأساسية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، 2004 .

2. سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي، الكتاب الثاني المفاهيم والنظريات الأساسية، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع،2004 .

3.وليد عبد الحميد، الآثار الاقتصادية الكلية لسياسة الإنفاق الحكومي ،مكتبة حسين العصرية، لبنان، 2010.

4. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2005.

5. علاش إحمد، تحليل الاقتصادي الكلي، دار هومه، الجزائر، 2010.

6. المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار، الدليل الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر ،1992 .

7. بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير -2010 .

8.جمعة إحمد الزيدات، الإنفاق الحكومي وأثره على الاستثمار الخاص في الاردن، جامعة آل البيت، رسالة ماجستير غير منشورة، 2000 .

9.عبد القدر عطية، الحديث الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية لطباعة والنشر، مصر، 2004.

10. نبيل بوفليح، دراسة تحليلية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر (2000-2010)، الملتقى الدولي " تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، 11-12 مارس 2013.

11..John Cogan and others : New Keynesian versus old Keynesian government spending multiple. European central bank, working paper (www.ecb.int/pub/pdf/scpwps/ecbw.p18. (.pdf) reviewed on 08/04/2014

12. Tobias Cwil, volker Wieland: Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area, university of Freiburg, p 3,(www.VWL.uni-freiburg.de/vortraege/papers/wieland_fiscal-EU.pdf) reviewed 08/04/2014

13. Tobias Cwil, volker Wieland: Keynesian government spending multipliers and spillovers in the euro area, university of Freiburg, p 3,(www.VWL.uni-freiburg.de/vortraege/papers/wieland_fiscal-EU.pdf) reviewed 08/04/2014

14. Joe Weisenthal . . Seen On The Chinese Debt Problem. www.businessinsider.com/chinese-private-sector-debt-10/04/2014

إرساء نموذج لمؤشرات اتخاذ قرار الاستثمار في البورصة(2005-2009)

أ.عبد الغفور دادن(جامعة ورقلة)
أ.د.إبراهيم بختي (جامعة ورقلة)

ملخص

يعتبر التمويل من بين الاهتمامات البحثية في ميدان المالية فهو بذلك إحد الجوانب التي لا زالت مطروحة للنقاش، فالأسواق المالية إحدى أشكال التمويل التي تلجأ إليها المؤسسات، بهدف نقل التدفقات المالية من الوحدات ذات الفائض إلى الوحدات ذات العجز اعتمادا على الأوراق المالية.

إن الاستثمار يحتاج إلى استراتيجيات واضحة يجب إتباعها أثناء اتخاذ القرار حتى لا يتفاجئ المستثمرون بالأزمات وتذبذبات الأسعار صعودا ونزولا **ولكن ما هي المؤشرات التي تساعد المستثمر على اتخاذ قرار الاستثمار في البورصة؟** هل يتأثر القرار بمتغيرات من داخل السوق فقط أم أن هناك عوامل أخرى تأثر فيه ويغفل عنها المستثمر؟ ولهذا جاءت هذا الورقة لتحاول بناء نموذج رياضي للمؤشرات بهدف ترشيد قرار الاستثمار في بورصة الأوراق المالية ووقع اختيارنا على الأسهم المسعرة في بورصة الكويت باعتبار هذه الأخيرة إحد نماذج البورصات العربية الأكثر تطورا.

الكلمات المفتاح: المستثمر، القرار، البورصة، الأوراق المالية، المؤشر.

إن مفهوم الاستثمار واسع، فهو بذلك يشمل عدد كبير من الأنشطة. وكثيرا ما يشير هذا المصطلح إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع والسندات والأسهم وصناديق الاستثمار، وكما يمكن القول بأن الاستثمار في بعض الأوراق المالية تساعد المستثمر على التحوط ضد المخاطر الناتجة عن التقلب في أسعار الأوراق المالية مثل اختيارات البيع والشراء Puts and callS والعقود المستقبلية futurs وعقود المبادلة swaps إضافة إلى ذلك الاستثمار التقليدي في الأصول الحقيقية الملموسة.

إذا يمكن تعريف الاستثمار بأنه التضحية بأموال آنية أملا في الحصول على تدفقات مستقبلية.

كما يمكن تعريفه بأنه استثمار للأموال في أصول سوف يتم الإحتفاظ بها لفترة زمنية على أمل أن يتحقق من وراء هذه الأصول عائدا في المستقبل. معنى ذلك أن الهدف من الاستثمار هو تحقق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر[1].

كما يمكن أن يكون الاستثمار في أصول حقيقية أو في أصول مالية financial Assets، التي تعبر عن الحقوق لحاملها تجاه مصدر هذه الأوراق المالية (مثل الجهات الحكومية أو مشروعات الأعمال)، ونستنتج من خلال ذلك بأن الورقة المالية هي دليل الملكية للمستثمر بحيث تحدد الحقوق القانونية للملكية في إجمالي أصول الجهة المصدرة لها.

2007 ¤K ΘHŭ ŮŦŭ¯ K ŭF Θ ŭ¤ŧŮΘ ŭ ŭ ɔɥĢŮ ŭ γ¤ Θ Ù ¤ ÙЧŭXÙ ΘЧ .[1]
.15 ¤

فعملية اتخاذ قرار الاستثمار تتوقف على اختيار الأوراق المالية المتعددة وكمية الأموال المستثمرة والتوقيت المناسب. فالاتجاهات الحديثة في مجال الاستثمار تشير إلى أن بيئة الاستثمار تتميز بالعديد من الخصائص من شأنها أن تؤثر على اتخاذ القرار.

أولا : ظروف عدم التأكد في بيئة الاستثمار

تتميز بيئة الاستثمار في أغلب الإحيان بدرجة جد مرتفعة من عدم التأكد، إلا أن درجة عدم درجة عدم التأكد تزداد يوما بعد يوم خاصة في السنوات الأخيرة. فعادة ما يقوم المستثمر بشراء أصول مالية مختلفة أملا في الحصول على تدفقات وعوائد معينة مستقبلا إلا أن ذلك قد لا يتحقق بالمرة الواحدة، لأن مجال الاستثمار يحتمل فيه أن يكون العائد الفعلي على الأصول ذات الخطورة مختلفا عن العائد المتوقع.

وقد يعود السبب في ذلك إلى عدم دقة التوقعات والتقديرات، الأمر الذي يجعل بعض المستثمرين يلجئون إلى الاعتماد على نماذج كمية معقدة بهدف التنبؤ بالإيرادات المتوقعة، وقد يلجأ البعض إلى الخبرات السابقة التي تتمتع بالتجربة في الميدان، إلا أن توقعات جميع المستثمرين، سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات تكون في كثير من الحالات غير سليمة وخاطئة، خاصة أن الجميع يبني قراره الاستثماري اعتمادا على البيانات التاريخية للتنبؤ بالمستقبل.

مما سبق يتضح جليا بأن مناخ الاستثمار تسوده ظروف عدم التأكد، تحكمه خصائص سياسية واجتماعية واقتصادية، ذلك أنها تؤثر جميعا إما في نفس الوقت أو في أوقات مختلفة على القرار الاستثماري، لذا يجب التحكم الجيد في هذه الظروف والخصائص. والجدير بالذكر هنا أنه من بين التقنيات الحديثة في مجال اتخاذ قرارات الاستثمار ما يعرف بالشبكات العصبية والنظم الخبيرة.

ثانيا: الاستثمار في الأسواق المالية العالمية

لقد فرضت العولمة الاتجاه نحو الاستثمار في الأسواق العالمية، بحيث انتشر الاستثمار العالمي أو الكوني بدرجة كبيرة مع نهاية القرن العشرين.

إذ ظهرت فرصة الاستثمار في أسواق تختلف باختلاف خصوصية اقتصاد البلد، ولم يعد المستثمر محصورا فقط في الاستثمار المحلي، في الوقت الذي تشهد فيه الأسواق المالية الأجنبية نموا متسارعا، وفر لكثير من المستثمرين فرص زيادة العائد والتقليل من المخاطرة في ميدان الاستثمار الدولي.

فعلى سبيل الذكر يمكن القول بأن الأسواق المالية العالمية تتوزع على حسب الدول المنشئة لها، فهناك أسواق الدول المتقدمة مثل اليابان والدول الأوروبية المتقدمة، إضافة إلى ما يعرف بالأسواق الناشئة مثل أسواق سنغافورة و أندونيسيا وتايلاندة وأسواق دول أوربا اللاتنية حيث تتميز هذه الأسواق بارتفاع العائد والمخاطر المرتفعة في ذات الوقت.

ثالثا: الاستثمار عبر الانترنت Investment On Line

لقد ساهمت شبكة الانترنت بشكل كبير في تغيير مناخ الاستثمار في زمن جد قياسي، لذلك يجب أخذ قيد الانترنت بعين الاعتبار أثناء اتخاذ القرار الاستثماري، بحيث يستطيع المستثمر الحصول على كم هائل من المعلومات المتنوعة والمتعلقة بالورقة المالية والأسواق المالية التي تتداول فيها هذه الأخيرة، إضافة إلى ذلك إمكانية المتاجرة في الأوراق المالية بيعا و شراء بشكل سريع وبأقل تكلفة ممكنة مع متابعة التغيرات في الأسعار لحظة بلحظة.

وعليه يمكن القول بأن الانترنت قدمت الكثير ولا زالت في شأن المعلومات المالية المتاحة للجميع، إذ بذلك أتيحت فرصة الاستثمار للمستثمر حيث ما كان وحيث ما وجد.

رابعا: ظاهرة المستثمر المؤسسي

في الواقع يوجد مجموعتين من المستثمرين، فالمجموعة الأولى تتمثل في المستثمرين الأفراد والمجموعة الثانية في شكل مستثمر مؤسسي، هذه الأخيرة تشمل أقسام الاستثمار في البنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين ويقع على رأس هذه المؤسسات فئة متميزة من مديري الاستثمار الذين يتمتعون بالكفاءة والخبرة.

فمن ناحية السيطرة يسيطر المستثمر على نسبة كبيرة من إجمالي الاستثمارات في الأوراق المالية، فصناديق الاستثمار تمثل الأهم في مجموعة المستثمرين المؤسسين، خاصة في مجال الاستثمار في الأصول المالية. فالمستثمر الفردي يرتبط بالمستثمر المؤسسي من جانبين، بحيث يكون المستثمر الفردي هو المستفيد الأول من نشاط وقرارات المستثمر المؤسسي، مادام يوجد عدد كبير من المستثمرين الأفراد يستثمرون بشكل غير مباشر عن طريق المؤسسات المالية ولكن الجانب الآخر يتنافس فيه كل من المستثمر الفرد مع المستثمر المؤسسي متمثلا في امتلاك وإدارة المحافظ الاستثمارية' ضف إلى ما سبق المستثمر المؤسسي في الحقيقة ما هو إلا مستثمر محترف يمتلك موارد ذات حجم كبير وخبرات متعددة، بإمكانه إحتكار معلومات لا يستطيع المستثمر الفرد الحصول عليها عادة، لذلك يرى البعض بأن فرصة المستثمر الفرد عادة ما تكون محدودة إلا إذا تميز السوق بنوع من الكفاءة.

إن منطق الاستثمار في الأوراق المالية لن يكون سليما إلا إذا تم عن طريق مجموعة من المراحل أهمها:

***مراحل الاستثمار في الأوراق المالية**

لقد بينا في ما سبق مفهوم الاستثمار مشيرين في ذلك إلى العوامل المتحكمة في هذا الأخير، فيمكن تقسيم عملية الاستثمار في الأوراق المالية إلى مراحل نورد أهمها في ما يلي[1]:

1-تحديد الأهداف المرجوة من الاستثمار في الأوراق المالية.

2-تقدير العائد والخطر المتوقع لكل ورقة مالية على حده.

3-تشكيل المحفظة المثلى للأوراق المالية.

4-تقييم ما تم تحقيقه.

إضافة إلى ما سبق فإن الموقف الشخصي للمستثمر، له دور محوري ورئيسي في شأن اتخاذ القرار، وهو إحد اهتمامات المالية السلوكية التي تبحث في الجانب السلوكي والنفساني للمستثمر باعتباره إحد قيود المسألة الاستثمارية.

إذا فسياسة الاستثمار تتضمن أولا تحديد الأهداف وتعيين قيمة الثروة التي يمكن توجيهها لعملية الاستثمار، بحيث يوجد دليل رياضي يشير إلى أنه يوجد ارتباط موجب بين الخطر والعائد، إذ يجب تعريف المجموعات المرتقبة من الأصول المالية.

[1].عبد الغفار حنفي، استراتيجيات الاستثمار في بورصة الأوراق المالية الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007 ، ص16.

ففي هذا الصدد يجب القيام بتحليل الأوراق المالية، بحيث يتم تحديد الأوراق التي تتعرض أسعارها للتذبذب من إجمالي الأصول المالية.

***استراتيجيات الاستثمار في البورصة**

إن الواقع يشير إلى ضرورة ترشيد الاستثمار وتفعيله، ولتحقيق ذلك لا بد من رسم خطة مساعدة على اختيار الاستثمار وانتهاج أسلوب في الشراء وتحديد المدة الزمنية اللازمة للإحتفاظ بالاستثمارات ضمن المحفظة الخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار موعد البيع المناسب، هذا ما يطلق عليه باستراتيجية الاستثمار.

وبخلاف ذلك فإنه يعتبر عمل بدون خطة، الأمر الذي يؤدي إلى استثمار الأموال بطريقة عشوائية دون إدراك لكيفية توظيف استثماراتك هدف تحقيق العائد المتوقع، فاستراتيجية الاستثمار تساعد على التقليل من حدة المخاطر التي يواجهها المستثمر وتشير الدراسات إلى أن تحقيق النجاح ذو الأجل الطويل للاستثمار على **أسلوب تخصيص الأصول** أو توزيعها على مجموعة من سبل و أدوات الاستثمار .

فلا يمكن وضع استراتيجية خاصة بمستثمر معين، بل **يجب تطوير الأساليب** للاختيار والبيع والشراء، فبمجرد أن تدرك وتفهم طريقة عمل هذه الأساليب، يمكن اختيار الأسلوب الأكثر ملائمة وتوجيه بالطريقة التي تتناسب مع الأسلوب الخاص بالاستثمار.

ويضع الخبراء و مستشارو الاستثمار في مؤسسات إدارة المحافظ عادة استراتيجية الاستثمار من الأولويات ضمن قائمة الخدمات، بحيث يقوم المستشار بتوضيح عمل استراتيجيات الاستثمار المتعددة والمختلفة وغالبا ما يصاحب القرارات الاستراتيجية تبعات طويلة الأجل، ويشير أداء أسواق المال عبر التاريخ إلى أنه من الأفضل الاستثمار في **الأسهم بدلا من الاستثمار في السندات والأدوات الاستثمارية الأخرى في الأجل الطويل**، وكذلك يعتبر التنوع في الأصول إحدى الآليات التي تحمي المستثمر ضد المخاطر غير المرتقبة والمتوقعة.

كما توجد العديد من التوجهات في شأن الاستثمارات قصيرة الأجل التي يمكن استخدامها كسبيل لزيادة معدلات الأرباح، إلا أنها في ذات الوقت تزيد من درجة إحتمال المخاطر المكبدة للخسائر، وتتمثل تلك التوجهات في **بيع الأوراق المالية المقترضة والشراء الهامشي والتداول في نفس الجلسة**. وكلها تعتمد على دراسة تقييمية لما قد سيحدث من تغيرات في أسواق الأوراق المالية خلال الأيام والأسابيع القليلة الماضية.

الشراء الهامشي[1]: حينما تقوم بالشراء الهامشي، فإنك تفتح حسابا خاصا مع مؤسسة السمسرة المرخص لها من الهيئة العامة للرقابة المالية بمزاولة نشاط الشراء الهامشي. وحينما تقوم بشراء أسهم جديدة من خلال هذا الحساب، يمكنك توفير جزء من المبلغ واقتراض الباقي إلى ما قيمته 50% من مؤسسة السمسرة الخاص بك ويطلق على المبلغ الذي تقترضه قرض هامشي ويطلق على المبلغ الذي تقترضه قرض هامشي وتسدد الفائدة المستحقة عليه، وإذا ما ارتفع سعر أسهمك الجديدة، تقوم ببيعها وسداد القرض الهامشي والحصول على الباقي، بعد خصم رسوم السمسرة وفائدة القرض.

---

[1]: http://www.iinvest.org.eg

وهذه الطريقة تسمح بإمكانية تعظيم العائد إلى أقصى ما يمكن، في حالة ما إذا كان تسديد التكلفة من الأموال الخاصة، وفي حالة ما إذا انخفض سعر السهم، فيجب الانتظار بهدف التعرف على ما إذا كان سعر السهم سوف يرتفع مرة أخرى أم لا، أما من ناحية تكلفة القرض الهامشي فكلما طالت مدة الانتظار كلما ارتفعت تكلفة القرض، الأمر الذي يؤدي إلى اغتنام أي أرباح مستقبلية، أما إذا انخفضت قيمة الأسهم عن الحد الأدنى لنقطة معينة، بما يقابل نسبة مئوية محددة مسبقا من حقوق الملكية يمكن لمؤسسة السمسرة المطالبة بإضافة مبلغ كافي إلى الحساب الهامشي بهدف رفع القيمة مرة أخرى إلى الحد الأدنى وهذا يعرف بطلب زيادة الضمان، وتتمثل حقوق الملكية الخاصة في الفرق بين القيمة السوقية للسهم ومبلغ القرض الهامشي.

إن عملية بيع الأوراق المالية المقترضة تتم عندما يشعر عملاء الشراء الهامشي بالتفاؤل، بحيث يتوقعون ارتفاع في الأسعار مستقبلا، وعندما يتوقعون انخفاض في الأسعار فإنهم يشعرون بالتشاؤم.

وبهدف الاستفادة من الانخفاض المتوقع في حالة بيع الأوراق المالية المقترضة، يجب اقتراض حصص السهم من خلال آلية المقاصة والقيد المركزي والإيداع، بعد ذلك يتم بيع الأسهم المقترضة والحصول على المبالغ المالية التي يتم تحقيقها من خلال عملية البيع، وإذا حدث انخفاض في السعر وفقا للحسابات الخاصة فإنه من الممكن إعادة شراء السهم بأقل سعر وإعادة الأسهم المقترضة إلى مؤسسة السمسرة، وبعد القيام بعملية تسديد الفائدة والعمولات، يتوقع تحقيق أرباحا كبيرة من خلال عملية البيع المبدئية للأسهم.

على الرغم من ذلك يمكن أن يكون للاستراتيجية تأثيرا عكسيا في حالة ما إذا ارتفع سعر الأسهم بدلا من الانخفاض أو حتى ولو حدث استقرار في أسعار الأسهم لفترة زمنية طويلة.

استراتيجية التداول في ذات الجلسة : إن بعض المستثمرون يقومون باستخدام استراتيجية التداول في ذات الجلسة سعيا وراء شراء الأسهم نظرا لارتفاع سعرها خلال الجلسة، ويعتمد نجاح الاستراتيجية على اتخاذ القرار في الوقت المناسب، بحيث يتطلب التداول في ذات الجلسة اهتماما مستمرا، الأمر الذي يؤدي إلى استقرار النتائج المقدرة، لا سيما في الأسواق المتميزة بالتقلب أين يكون تحديد اتجاهات الأسعار جد صعبا.

ويشير المحللين إلى أن خطط الاستثمار ذات الأجل الطويل من شأنها أن تؤدي إلى زيادة الأرباح مع التقليل من حجم الخسائر، كما يدافع العديد من الخبراء عن استراتيجية الاستثمار التي تتمثل في الشراء والإحتفاظ بالأسهم والسندات الصادرة عن المؤسسات المحققة للربحية المرتفعة إضافة إلى صناديق الاستثمار التي تستثمر في هذه الأسهم والسندات إذ يجب إدراج هذه الأخيرة في محفظة الأوراق المالية للأجل الطويل وبمرور الزمن يمكن أن يزداد سعر الأسهم، مما يؤدي إلى دعم قيمة المحفظة كما يتوقع أن تدر السندات عائدا بشكل منتظم، ربما يكون هناك حتى أرباح أو توزيعات أسهم مجانية إضافية، مع إمكانية تجزئة الأسهم على مدار 15 سنة أو 20 سنة فيزداد معها حجم وقيمة المحفظة ويفيد ذلك في حالة انخفاض أسعار الفائدة بحيث تباع السندات القديمة بسعر أعلى.

ولكن الإشكال المطروح : إذا لم يحقق إحد الاستثمارات التوقعات والتقديرات المنتظرة منه؟ في حين تحقق الاستثمارات المماثلة أداء أفضل.

فمن البديهي ومن باب الرشادة نلجأ إلى بيعه وشراء استثمار آخر كسبيل للتخطيط الاستراتيجي.

الاستثمارات ذات المعدلات الثابتة(حساب متوسط التكلفة النقدية): يعتبر ضخ الاستثمارات بمعدلات ثابتة كاستراتيجية استثمارية طويلة الأجل، تمكن المستثمر من استثمار نفس المبلغ في إطار محدد تبعا لجدول منتظم ومن خلال الالتزام بهذا الجدول الخاص سواءا ارتفعت القيمة السوقية أو انخفضت، يكون متوسط السعر الذي يمكن تسديده مقبل الأسهم أو وثائق صناديق الاستثمار أقل من متوسط تكلفة الأسهم خلال نفس المدة.

وهذا راجع إلى إمكانية شراء المزيد من الأسهم حينما ينخفض السعر، الأمر الذي يؤدي إلى خفض متوسط السعر، ولكن يجب أن نعلم بأن الاستثمار وفقا لهذه الاستراتيجية لا يضمن لنا تحقيق الأرباح أو الحماية من الخسائر التي يمكن أن تحدث في أي وقت في السوق، وبالرغم من ذلك تبقى كوسيلة اقتصادية لبناء قاعدة الأصول.

تنويع السيولة: إن خطة تنويع السيولة من شأنها أن تفصح عن استراتيجيات مخفية يمكن أن تكون أكثر تركيزا لصالح فئة معينة من الأصول، من بينها السندات وشهادات الإيداع متنوعة السيولة، فبدلا من تخصيص مبلغ كامل للاستثمار في السندات في شكل إصدار وإحد في تاريخ استحقاق محدد، **يمكن توزيع الاستثمار على ثلاثة أو أربعة إصدارات مختلفة في آجال الاستحقاق**، من أجل استحقاق لمدة سنتين، يليه أربع سنوات ثم ست سنوات، وعند حلول أجل استحقاق كل سند، يمكن إعادة استثمار أصل رأس المال بهدف المحافظة على نمط تواريخ الاستحقاق ووفقا لهذه الخطة يصبح كل سند مستحق السداد كل عامين، ولكن الفترات البينية قد تكون أطول أو أقل.

***مواطن البحث عن المعلومة الاستراتيجية**[1]: في الواقع توجد ثلاث أماكن بهدف الحصول على المعلومة الاستراتيجية

1-محيط المؤسسة بشكل عام.

2-القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة.

3-المؤسسة

إن المستثمرون يسعون إلى معرفة أثر السوق Market Effeet، بحيث إذا الاتجاه تصاعديا فإن أسعار الأسهم الأخرى والعكس صحيح إذا كان الاتجاه نحو النزول، مؤشر على أن أسعار الأسهم الأخرى سوف تحقق عوائد سالبة، ونستنتج من خلال ذلك أن التغير في الأسعار الفردية سوف يؤدي حتما إلى التغير في القيمة الإجمالية للأصول.

إن هذا التوجه يؤول إلى حد ما إلى المنطقية نظرا لوجود متغيرات متعددة، ذات التأثير على تقويم الأصول، فعلى سبيل المثال علاقة المستوى العام لأسعار الفائدة بأسعار السندات، فإذا كان الاتجاه العام لمعدلات الفائدة يؤول إلى الزيادة، فإن قيمة السند المتداول حاليا ستتجه نحو الانخفاض، وهذا راجع إلى وجود فرق بين معدل الفائدة السائد في السوق ومعدل الفائدة

---

[1]. *Gérard Garibaldi, L'analyse stratégique.Achevé d'imprimer jouve Paris .Troisième edition.2002.p105.*

الاسمي للسند، أما بالنسبة للأسهم تقارن عوائد السهم بمعدل العائد المطلوب، فإذا كنا أمام حالة كساد فإن الأمر سينعكس سلبيا على أسعار الأوراق المالية.
في الواقع توجد عدة عوامل و متغيرات ذات التأثير على اتجاه الأسعار ومنه التأثير على واقع السوق.

***أنواع القرارات الاستثمارية**

1-**قرار الشراء**: نلجأ إلى هذا السلوك، عندما نلاحظ بأن قيمة الورقة المالية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة منها، تم حسابها في إطار العائد والمخاطرة تزيد عن سعرها السوقي، أو بتعبير آخر عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الورقة الاستثمارية، الأمر الذي يشجع المستثمر على اتخاذ قرار الشراء بهدف تحقيق أكبر عائد.
إن العملية السابقة يتولد عنها إقبالا واسعا على طلب الورقة المالية مما يؤدي إلى رفع سعرها في السوق.

2-**قرار عدم التداول**:إن الحالة السابقة المترتبة عن الضغوط الشرائية يؤدي إلى استجابة آلية السوق لتلك الضغوط، مما يؤدي إلى الارتفاع في السعر السوقي بشكل مستمر حتى يصل إلى نقطة أين يتساوى فيها السعر السوقي مع قيمة الورقة المالية، وهذه الحالة تدعى بحالة التوازن في السوق، تفرض على من كان لديهم الاتجاه نحو الشراء التوقف عن الشراء، وحتى على أولئك اللذين كانوا راغبين في البيع التوقف عن البيع، ويسمى هذا القرار الاستثماري في هذه الحالة بقرار عدم التداول.

3-**قرار البيع**: إذن بعد الوصول إلى حالة التوازن التي يشهدها السوق أين يتساوى فيها السعر السوقي مع قيمة الورقة المالية تتحرك معها ديناميكية آلية السوق فتولد رغبات جديدة لشراء الورقة المالية من طرف مستثمرين جدد، وفي هذا النطاق يرى المستثمر بأن السعر السوقي في تلك اللحظة لا يزال أقل من قيمة الورقة، وبالتالي يجب عليه أن يعرض سعرا جديدا للورقة المالية، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر عن القيمة تاركا وراءه حافزا لدى غيره للبيع.
هذه الحالة لها انعكاس على آلية السوق ليصل هذا الأخير إلى نقطة يصبح فيها عرض الورقة المالية أكثر من الطلب عليها وعليه يتجه سعر السوق للورقة نحو الانخفاض مرة أخرى وهكذا تكون الدورة.

البورصة والأوراق المالية.

إن ظهور البورصة ما هو إلا نتاج النظام الرأسمالي، وفق ما تمليه الظروف الاقتصادية بشكل عام والمالية على وجه الخصوص، للوقوف أمام إحتياجات تمويل الاستثمارات ذات الأجل الطويل.

بشكل عام تلجأ المؤسسات إلى اختيار الأوراق المالية ذات الأجل الطويل بهدف الحصول على مورد لتمويل الإحتياجات، بحيث تطرح الأوراق المالية في السوق المالي، فتنتقل الأموال من المؤسسات ذات الفائض إلى المؤسسات ذات العجز ومن ثم تسمى هذه الأخيرة بالمؤسسات المدرجة في البورصة.

كما أن تواجد البورصة في البلد يعتبر المرآة العاكسة للوجه الحضاري لاقتصاديات الدولة وتطورها، فالبورصة تمثل أهم أجهزة الأسواق المالية، ذلك أنها تسعى إلى تجميع وتأمين سيولة المدخرين بهدف المساهمة في قطاع الاستثمار والتنمية.

ويعرف j.HIKS [1] اقتصاديات الأسواق المالية بأنها الحالة التي تكون فيها المؤسسات والأفراد قادرة على تعبئة ادخار كاف لتمويل الاستثمار بشكل مباشر بواسطة الاكتفاء الذاتي أو عن طريق السوق المالية.

فلهذا النمط من التمويل مجموعة من الخصائص نوردها كما يلي:

- يتم مباشرة التقابل بين قوى العرض والطلب على رؤوس الأموال دون اللجوء إلى الوسطاء الماليين.
- تتميز فيه نسب التمويل الذاتي للمؤسسات بالارتفاع مما ينجم عنها القدرة على التمويل لهذه المؤسسات لاستثماراتها اعتمادا على مواردها الداخلية.
- يتحقق سعر التوازن بين قوى العرض والطلب على رؤوس الأموال وتكلفة الموارد الإضافية عن طريق معدلات الفائدة.
- في ظل هذا النظام تقوم البنوك بتوجيه قروضها لتمويل الأعوان غير القادرين على الاقتراض من السوق المالي، أو لتمويل الإحتياجات ذات الأجل القصير.
- تسعى البنوك في إطار هذا النظام إلى تنويع أنشطتها من خلال تسيير المحافظ على المردودية والتنويع في الأصول أملا في زيادة العائد وتوزيع المخاطر.
-بالنسبة للبنك المركزي يلجأ إلى ما يسمى بعمليات السوق المفتوحة بهدف تصحيح الاختلال في العرض نقدي.

السوق المالي [2]: " المكان الذي يلتقي فيه البائع والمشتري لأصول مالية".

ولكن المفهوم الحديث للسوق المالي تجاوز فكرة المكان أو الحيز، إذ أصبح يعتمد في تعريف السوق على تنفيذ الصفقة، مهما كان الأمر، سواء عن الطريق الشبكات مثل الانترنت أو الاتصال ...الخ، فإذا تمت الصفقة يتولد السوق.

وعلى العموم، فإن مصطلح الأسواق المالية يعتمد على العلاقة الموجودة ما بين حجم الإنتاج وحجم السوق، باعتبار كبر حجم المشاريع واتساع نطاقها وظهر فكرة انفصال ملكية المشروع عن تسييره علاوة على ذلك ارتفاع الحاجة إلى رؤوس الأموال سواء من قبل المؤسسات أو المستثمرين أو هيئات الدولة، كل هذا تولد عنه ظهور فكرة الأوراق المالية تزامن معها الاهتمام بأسعار الفائدة المفروضة على القروض والودائع لأجل كأسلوب للحد من الطلب على الأموال عن طريق تحريك معدل الفائدة بالزيادة أو بالنقصان.

***أهمية الأسواق المالية**: فالتمويل عن طريق الأسواق المالية يحمل معه مجموعة من الإيجابيات من أبرزها:

---

[1] *.261 ¤2003¤F ÐŸ ÜŽ Ù ¨ ŭ ŭ ə¤F ŭŤF∂Ù Ķ ŭŽ ÙÙ ŭ ŭ ʰΘ ŭ¤ ΘΘ¥ ŭÐ .*

[2] *Mondher Bellalah.Gestion Des Risques De Taux D'intérêt Et De Change .De boegk.p21.*

- تمكن من توفير تمويل واسع نظرا لتوفر عدد كبير من المدخرين الذين يقومون بشراء الأوراق المالية، الأمر الذي يدفع بالمصدرين إلى صنع أوراق تتصف بالمعيارية من حيث المدة والمبلغ ومعدل الفائدة.
- هذا النوع من التمويل ضئيل التكلفة، ذلك أن أسعار الفائدة تتحدد عند مستويات تسمح بالاكتتاب في الأوراق، مع الأخذ بعين الاعتبار قيد المنافسة الأمر الذي يسمح بتحركات أسعار الفائدة نحو الانخفاض باستثناء أثر الإبعاد (أثر الإزاحة) هذا ما يجعلها أقل دائما من المستوى الذي توجد عليه في الأسواق.
- توفير المناخ الملائم لتداول الأوراق المالية.
- من خلال السوق المالي يتمكن حملة الأوراق المالية من تحويلها بشكل سريع عند الضرورة بعيدا عن الشروط التي يفرضها الائتمان.
- إمكانية توجيه المدخرات نحو الاستثمار ودفع وضعية الاقتصاد الوطني نحو النشاط.
- يمكن استعمال الأوراق المالية كضمانات مقبولة لدى البنوك عند منح القروض لحاملها.
- توسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع من خلال حصول أصحابها على رأس المال اللازم لإنجازها.

والشكل التالي يوضح دور وأهمية البورصة

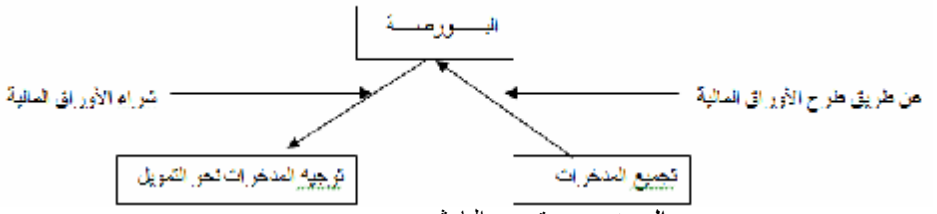

المصدر : من تصور الباحثين

***واقع أسواق الأوراق المالية في الدول العربية**[1]:

تشترك أسواق الأوراق المالية في الدول العربية في النقاط التالية:

أ- دور الأسواق المذكورة ضعيف ضمن اقتصادياتها، ومعدلات نموها لا زالت منخفضة مقارنة بتعاظم قيمة الاستثمارات في الأسواق المالية العالمية، والتي شهدت خلال عشر سنوات مثلا ابتداء من منتصف ثمانينات القرن الماضي – زيادة قدرت بأكثر من 11 مرة. وتعود هذه الفجوة المتسعة بين الأسواق المالية في الدول العربية والأسواق المالية العالمية إلى عوامل عديدة أهمها :

- حداثة إنشاء أسواق الأوراق المالية في الدول العربية.
- عدم انتشار الوعي الاستثماري في الأوراق المالية وضعف ثقة الراغبين بالوساطة المالية.

---

1 *Ÿ к Ù F Ŷ ¤2007 ŭ ŷ 07 ə Ø ŭ ¤ ə Ù ŭ ə ¤ F ¨ ŭ Ø ŭ F Ù ŭ ŭ ŭ ŭ ŭ ĭ ŭ ¤ ¨ .174 ¤ ŭ ŭ*

- انخفاض ربحية الأدوات الاستثمارية، وهو ما يتعلق جزئيا بالواقع الضعيف للشركات المصدرة لهذه الأدوات وجزئيا ما يتصل بضعف كفاءة أو خبرة العاملين من الوسطاء والسماسرة وصناع السوق.

ب- بقاء تنظيمات الأسواق المالية في الدول العربية وآليات العمل فيها وأساليب الاتصال ومتابعة وتحليل المعلومات دون المستوى المطلوب.

ج- تركز أسواق الأوراق المالية في الدول العربية على الأسهم والسندات وهي لا زالت بعيدة عن تنويع الأدوات الاستثمارية وخاصة بالنسبة للأدوات النقدية والمشتقات المالية.

د- نقص مراكز علمية بحثية متخصصة لتحليل المعلومات المالية في إطار مؤسسات الأسواق المعنية.

ه- تشرف على الأسواق المالية في الدول العربية هيئات (أو مجالس أو لجان) تضم في عضويتها ممثلين عن جهات أو سلطات متخصصة وخاصة البنك المركزي وشركات المساهمة المسجلة ومكاتب أو شركات الوساطة وبنوك تجارية ومؤسسات مالية أخرى، حيث تقوم هذه الهيئات بالمهام الآتية:

- رسم السياسات العامة للسوق.
- إقرار شروط تسجيل شركات جديدة وخاصة بالنسبة لرؤوس أموالها وأضاعها المالية التفصيلية وتنظيماتها الداخلية.
- اعتماد الوسطاء والسماسرة.

و- سيطرة المضاربة على نشاطات التعامل اليومي في الأسواق المالية المعنية حيث أن غالبية المعاملات تبحث عن الأرباح السريعة.

ز- ارتفاع مخاطر الاستثمار بهذه الأسواق نتيجة التقلب الدائم في قيم الاستثمارات الكلية من فترة إلى أخرى.

فعلى سبيل الذكر لا الحصر نجد بأن السوق المالي لدبي حسب إحصائيات 2006 يتكون من 36 شركة مدرجة، على حصص قدرها 80 % للخدمات المالية، 13 % للخدمات العامة و 7% يشكلها قطاع الكهرباء والطاقة. وقد شهدت القيمة السوقية ارتفاعا قدره 5.51 %، حيث قفزت من 9.5 مليار دولار إلى 10 مليار دولار بين سنتي 2003 و 2004.

*** المؤشرات و طرق قياس تحركات البورصة**

إذا كانت البورصة تمثل مقياسا لدرجة حرارة الاقتصاد الوطني فإن المؤشر البورصي مقياس لدرجة حرارة السوق في ظل تميز هذا الأخير بقدر من الكفاءة إذ يعكس الاتجاه العام لتحركات السوق والسياسة الاقتصادية الكلية، ومن الجانب التاريخي شهدت مؤشرات الأسواق المالية ابتداءا من القرن التاسع عشر إذ هي أداة يستخدمها الاقتصاديون للوقوف على حالة السوق وعليه يمكن القول بأن المؤشر يشكل الحافظة المالية للبورصة.

ومن ناحية أخرى يمكن اعتبار المؤشر كأداة لتقييم أداء المؤسسات المسعرة في البورصة انطلاقا من قياس حجم الطلب على أسهم هذه المؤسسات، إذ يمكن المستثمر من إعطاء صورة واضحة إذا كان مقبلا على اتخاذ قرار بشأن الاستثمار في الأوراق المالية الصادرة عن قطاع معين أو مؤسسة معينة.

-مؤشر سوق بيروت للأوراق المالية:

سجل أداء بورصة بيروت تحسنا في نهاية الربع الأول من سنة 2007 بالمقارنة مع الربع الأخير من سنة 2006، فقد ارتفع مؤشرها بنسبة 5.9% إلا أنه وفي نهاية الربع الثاني من سنة 2007 انخفض المؤشر بنسبة 3.2% مقارنة بالربع السابق وبنسبة 16.5% مقارنة بالربع الثاني من عام 2006، وقد شهد المؤشر في نهاية الربع الثالث لسنة 2007 نموا بنسبة 13.9% مقارنة بنهاية الربع الثاني من نفس السنة وبنسبة 16.7% مقارنة بمستواه في نهاية سنة 2006 وفي نهاية سنة 2007 سجل المؤشر نموا بنسبة 12.6% مقارنة بالربع السابق و 31.3% ليبلغ 135 نقطة بنهاية سنة 2006 (102.8نقطة) واصل المؤشر نموه الموجب سنة 2008 حيث سجل معدل نمو 4.7% ليبلغ 141.4 نقطة مقارنة مع 135 نقطة نهاية سنة 2007 وبنسبة 29.8 % مقارنة بالربع الأول من سنة 2007. والشكل التالي يوضح تطور مؤشر بورصة بيروت المحسوب من قبل صندوق النقد العربي في الفترة ما بين جانفي 2007 و ديسمبر 2007.

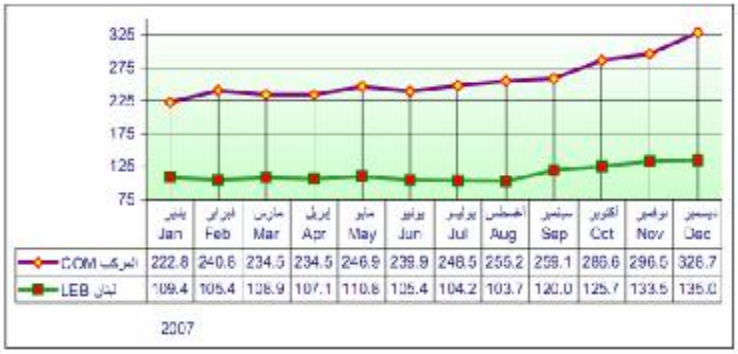

نسبة التغير بين الفترتين (%)	Dec ديسمبر 2007	Dec ديسمبر 2006	نسبة التغير بين الفترتين (%)	Dec ديسمبر 2007	Sep سبتمبر 2007
31.3	135.0	102.8	12.6	135.0	120.0

المصدر: صندوق النقد العربي، النشرة الفصلية لقاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، العدد 52-2007.

فوقع اختيارنا عاى بورصة الكويت كنموذج للدراسة:

1- التعريف بسوق الكويت للأوراق المالية

لقد تم إنشاء أول مقر للبورصة الكويتية بتاريخ أوت 1972، حيث تولى المتعاملون فيها تجميع ما يتم تداوله يوميا من أسهم بعد ذلك يتم إصدار النشرة اليومية بشأن عدد الأسهم المتداولة وأسعارها وعدد الصفقات، وفي نوفمبر 1976 تم إصدار قرار يقضي بإعادة تنظيم تداول الأوراق المالية الخاصة بشركات المساهمة الكويتية وفي شهر أفريل من عام 1977م تم افتتاح بورصة الأوراق المالية الكويتية المسماة بسوق الكويت للأوراق المالية حيث ظل هذا السوق يعمل تحت إشراف لجنة الأوراق المالية إلى غاية أوت 1983م .

2- الشركات المدرجة

تشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد الشركات المدرجة بالسوق محل الدراسة يبلغ حوالي 233 شركة موزعة على 10 قطاعات على رأسها قطاع البنوك، وقطاع الاستثمار، وقطاع التامين، وقطاع العقارات، و قطاع الصناعة، وقطاع الخدمات، قطاع، الأغذية، وقطاع الغير كويتي، وقطاع صناديق الاستثمار، وقطاع السوق الموازي.
وبهدف الإجابة على الإشكال المطروح اعتمدنا، على نموذج العوامل المتعددة.

3- تقديم عينة الدراسة:

إن العينة التي قمنا باختيارها كمحل تجربة للاختبار تتكون من 09 قطاعات مستبعدين في ذلك القطاع الموازي، ذلك أن هذا الأخير خارج عن نطاق الرقابة، والسنوات التي قمنا باختيارها هي أربع سنوات ابتداء من سنة 2005م إلى غاية 2009م لماذا ؟

لأن هذه المدة يتوسطها حدث الأزمة المالية، بهدف اختبار الطرق التي تحقق الرشادة للمستثمرين أثناء اتخاذ قراراتهم في السوق المالي في ظل مثل هذه الأزمات ومحاولة الخلاص منها بأقل الخسائر.

- نموذج العوامل المتعددة:

يسعى هذا النموذج العوامل المتعددة إلى قياس درجة استجابة عائد الأوراق المالية إلى عوامل متعددة، منها العوامل المنبثقة عن السوق والعوامل المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية مثل التوقعات بخصوص أسعار الفائدة و أسعار الصرف ومعدلات التضخم ومعدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي ..الخ وقد يكون هناك نموذج العاملين أي أن عوائد الأوراق المالية المتداولة في السوق تتأثر بعاملين فقط ،أو قد يكون نموذج العوامل لأكثر من عاملين، بمعنى تأثر الورقة المالية بعوامل عديدة.

يتكون النموذج من متغيرات مستقلة ومتغيرات تابعة، و يعتمد نموذج العوامل المتعددة على ثلاث فرضيات تتمثل في:

- القيمة المتوقعة للعائد الذي يرتبط بالمؤسسة المصدرة للورقة المالية والذي يكون مساويا للصفر.
- عدم وجود ارتباط بين عوائد الأوراق المالية التي تصدرها المؤسسة و التي ترتبط بطبيعة و ظروف كل مؤسسة.
- عدم وجود ارتباط بين العامل المشترك و بين العوائد التي تتعلق بظرف المؤسسة ذاتها.

حسب هذا النموذج يتم تقدير معدل العائد المتوقع من الاستثمار في البورصة وفق الصيغة التالية:

$$R_e = a + b_1 c_1 + b_2 c_2 + \mathbf{L}\, b_n c_n + e$$

معلمات النموذج:

a : تمثل العائد الذي يتوقعه المستثمر و الذي لا يرتبط بأي عامل من العوامل المحددة للعائد.

b_1 و b_2 : يمثلان معامل حساسية العائد للعامل الأول والثاني على التوالي والمحددان للعائد.

b_n : تمثل معامل حساسية العائد للعامل n المحدد للعائد.

e : الخطأ العشوائي للتقدير.

أما حجم المخاطر التي تتعرض لها الورقة المالية فتتحدد وفق المعادلة الآتية:

$$\sigma_{Re} = a + \beta_1^2 \sigma_{x1}^2 + \beta_2^2 \sigma_{x2}^2 + \cdots + \beta_n^2 \sigma_{xn}^2 + \sigma^2$$

بحيث [1]:

$$\frac{\sum_{i=1}^{n}(x_i^2 - x^2)}{n} = \sigma^2$$

فاختيارنا وقع على نموذج العوامل المتعددة، ذات التأثير على العائد، باعتبار أنه يمكننا من إدراج المتغيرات التي قمنا باختيارها، فمنها ما يتعلق بالسوق ومنها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي الكلي، ذلك أن بعض النماذج المستخدمة في بعض الدراسات أثناء اتخاذ قرار الاستثمار تبنى على معطيات من داخل السوق فقط مع إهمال المتغيرات الخارجية الأخرى، التي بإمكانها أن تؤثر على العائد المنتظر مثل معدل التضخم، معدل النمو في الناتج الإجمالي الداخلي PIB ...الخ ولهذا جاء هذا النموذج ليحاول أن يأخذ المتغيرات الداخلية أي من داخل السوق المالي، التي تأخذ بعين الاعتبار أثناء اتخاذ القرار مع إدراج بعض المتغيرات الخارجية أي من خارج السوق المالي، التي عند تغيرها يستجيب لها هذا الأخير في بعض الإحيان. فالمتغيرات المستقلة تتمثل في كل الجوانب التالية :

***متغيرات جانب السوق**:

ربحية السهم BPA : يقيس هذا المؤشر، الإيراد السنوي (عائد السهم)، ولا شك عن قرار المستثمر سيميل إلى اقتناء الأسهم الربحية المرتفعة، متفاديا بالطبع الأسهم ذات الربحية المنخفضة.

مضاعف ربحية السهم PER: يستعمل هذا المؤشر لأغراض التقييم في الأسعار السوقية للسهم، مستهدفا بذاك التنبؤ بحركية الأسعار مستقبلا، فهو مؤشر هام جدا أثناء اتخاذ القرار.

معدل دوران السهم Share Turnover: يقيس هذا المؤشر مدى إقبال المستثمرين على السهم في البورصة، ويعبر عنه بكمية الأسهم المتداولة في الصفقات المالية التي تقع على السهم.

$$ST = \frac{\text{عدد الأسهم المتداولة من نوع معين}}{\text{عدد الأسهم المسجلة من نفس النوع}}$$

-**مؤشر السوق**: يمكن اعتباره محفظة السوق، فهو مقياس لدرجة حرارة البورصة إذ يعكس جميع المعاملات التي تتم في السوق.

***متغيرات الجانب الاقتصادي الكلي**:

- **معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي**: ويقيس هذا المؤشر مجموع القيم المضافة المحققة من طرف الأعوان الاقتصادية، خلال فترة زمنية معينة. فبقدر الزيادة في هذا المؤشر تتـــوفر الفرص والبدائل الاستثمارية المالية.

---

[1] *Admane O.Hoang- ky. Ouaklin Statistique.opu2006 p24*

- **معدل التضخم**: يقيس هذا المؤشر الارتفاع في المستوى العام للأسعار، معبرا عن قيمة النقود في لحظة زمنية معينة، فالتغير فيه يمكن أن يؤثر على العائد المنتظر من الورقة المالية.
- **سعر الصرف**: وهو سعر استبدال عملة بعملة أخرى كما أن للتغير في أسعار الصرف الأثر على أسعار الأوراق المالية.

أما بالنسبة للمتغير التابع فيتمثل في العائدR، و ما دام العائد يتمثل في صافي الأرباح مخصوما منها الضرائب و المخصصات فقد وقع اختيارنا على **صافي الأرباح** المحققة من كل قطاع في كل سنة كمتغير تابع.

فالنموذج سيدرس العلاقة بين المتغيرات المذكورة سابقا وأثرها على صافي الأرباح المتحصل عليها في نهاية كل سنة.

ولهذا أخذنا عينة من المتغيرات السوقية والكلية التي من شأنها التأثير على العائد.

إذن سنقوم باختبار عائد الأوراق المالية في كل سنة من 2005 إلى 2009 انطلاقا من نموذج العوامل المتعددة معتمدين على متغيرات الجدول أدناه المتولدة عن القطاعات محل الدراسة بهدف استخراج السنة الأكثر عائدا واقل مخاطرة.

جدول العوامل المختبرة في النموذج:

	المتغير التابع	المتغيرات المستقلة							
	صافي الأرباح	BPA	PER	DPA	مؤشر السوق	معدل التغير في حوران الأسهم	معدل النمو في PIB	معدل التضخم	سعر الصرف
2005	2.43	0.077	12.51	0.03	9895.7	171.9	5.6	4	0.29
2006	2.08	0.108	18.43	0.082	10067	50.8	3.7	3.1	0.28
2007	3.96	0.052	8.938	0.029	12688	99.8	6	6.2	0.27
2008	3.18	0.039	9.652	0.008	7782	110.6	8.5	10.8	0.27
2009	7.28	0.012	38.09	0.003	7005.3	108.71	1.7	4.8	0.028

المصدر: من إعداد الباحثين

معدل النمو في PIB ومعدل التضخم بـــ% وحدة الأرباح الصافية 10^6دينار كويتي

فقبل الوصول إلى النتائج يتعين علينا اختبار النموذج المستعمل في الدراسة، ولتسهيل ذلك اعتمدنا على برنامج Eviews5 وهو برنامج للاقتصاد القياسي.

اختبار وتشخيص النموذج : من أجل ذلك اعتمدنا على جملة من الاختبارات

بناءا على نتائج البرنامج المتحصل عليها لاحظنا ما يلي :

خلال السنوات المستعملة في الدراسة توجد مجموعة من المؤشرات من داخل السوق المالية ومن خارج السوق المالي تؤثر على قرارات المستثمرين في شأن العائد (صافي الأرباح)، ولكن وجدنا بأن هذه العوامل منها ما يفسر المتغير التابع المتمثل في العائد بشكل جيد ومنها ما يفسر العائد بشكل ضعيف، فأخذنا بعين الاعتبار فقط العوامل المستقلة المفسرة

للمتغير التابع بشكل قوي واستبعدنا بقية العوامل من النموذج. فاختبار مدى صلاحية النموذج للاختبار يتوقف على جملة من الاختبارات الإحصائية التي تشرح القدرة التفسيرية للنموذج المستعمل من هذه المتغيرات:

*إحتمالية العوامل المستقلة Prob: تشير إلى قدرة تفسير العوامل المستقلة(.X1.X2 X3) للمتغير التابع y

فمن خلال الإحتمالية تحصلنا على مجموعة من النماذج للعوامل المختارة ولكن اخترنا النموذج ذو القدرة التفسيرية العالية باستعمال طريقة STEPWAIS **ستبويز** (خطوة بخطوة) هذه الطريقة تسمح بانتقاء فقط المتغيرات المستقلة التي تفسر في آن وإحد المتغير التابع بشكل قوي، و تستبعد المتغيرات التي تفسر المتغير التابع بشكل ضعيف.

وتوجد أيضا طريقة أخرى تسمى بطريقة **فريش** تسمح بالانتقال من نموذج بسيط إلى نموذج متعدد العوامل، إلى أن تصل وتستقر على المتغيرات المستقلة المفسرة للمتغير التابع بشكل قوي.

*معامل التحديد R^2: R-Squard

فهو مقياس للقدرة التفسيرية للنموذج، يختبر جودة التوفيق والارتباط بين جميع المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، إذن يعبر عن نسبة التأثير لجميع المحددات على المتغير التابع.

فمن خواص هذا المعامل أن يكون محصورا بين الصفر والواحد، فإذا كان يؤول إلى الصفر فإنه ليس للنموذج قدرة تفسيرية عالية، أي أن المتغيرات المستقلة ليس لها دور في تفسير الظاهرة أما إذا كان يؤول إلى الواحد فإن للنموذج قدرة تفسيرية عالية، أي أن المتغيرات المستقلة لها دور في تفسير الظاهرة.

فبناءا على نتائج البرنامج المتحصل عليها وبعد اختيار النموذج المتشكل من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع وجدنا نموذجين مقبولين الأول يتشكل من x2.x3 .x5 كعوامل مستقلة و y كمتغير تابع، والثاني يتشكل من x3.x5.x7 كعوامل مستقلة ومفسرة للمتغير y انطلاقا من نسبة إحتمالية هذه العوامل و معامل التحديد، وتعطى علاقة معامل التحديد كما يلي:

$$R^2 = \frac{b_{i1}.\sum xi1.y_i + b_2.\sum xi2.y_i}{\sum y_i^2}$$

-**معامل الارتباط** r: إن معامل الارتباط يقيس مدى الارتباط بين المتغيرات، فهو بذلك يقيس مدى قدرة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع وقيمته تتراوح بين 1 و -1 حيث $-1 \leq r \leq 1$

$$r = \sqrt{R^2}$$

فكلما اقترب من الواحد دل ذلك على وجود ارتباط قوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ولكن يمكن أن يطرح إشكال رياضي متى نختار القيمة الموجبة لمعامل الارتباط ومتى نختار السالبة ؟

نختار القيمة الموجبة لـــr إذا كان المعامل B_x للمتغير المستقل يأخذ قيمة موجبة

نختار القيمة السالبة لـــr إذا كان المعامل B_x للمتغير المستقل يأخذ قيمة سالبة.

تحليل النتائج:

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 11/01/10 Time: 12:37
Sample: 2005 2009
Included observations: 5

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	5.155491	0.107694	47.87173	0.0133
X3	0.000332	1.33E-05	25.02825	0.0254
X5	0.328395	0.012727	25.80238	0.0247
X7	-27.18467	0.362970	-74.89517	0.0085

R-squared	0.999902	Mean dependent var	3.786000
Adjusted R-squared	0.999609	S.D. dependent var	2.082950
S.E. of regression	0.041213	Akaike info criterion	-3.549559
Sum squared resid	0.001699	Schwarz criterion	-3.862009
Log likelihood	12.87390	F-statistic	3405.519
Durbin-Watson stat	2.000869	Prob(F-statistic)	0.012596

المصدر: نتائج البرنامج

اختبار مدى صلاحية النموذج وتفسير النتائج عند مستوى الدلالة5%=□:

فهذه المتغيرات مع بعضها البعض تفسر 99% العائد المنتظر (صافي الأرباح) التي يعتمد عليها في ترشيد قرار الاستثمار في الأسهم، وهذا مستوحى من خلال معامل التحديد R^2، كما أن هذه المتغيرات تفسر بنسبة 99.9% المتغير التابع انطلاقا من معامل الارتباط r وبالتالي فإن النموذج مقبول إحصائيا.

العامل الأولX3، يفسر المتغير y بدرجة قوية، بناء على نسبة الإحتمالية المتحصل عليها من نتائج البرنامج، المقدرة بـــ0.02 إذن كذلك في هذا النموذج مؤشر البورصة له دور كبير في تقدير العائد المتوقع Y .

العامل الثانيX5 يفسر التابع Y بشكل قوي، لاحظ درجة الإحتمالية المتحصل عليها بقيمة 0.02 فهي أقل من 5%، إذن معدل النمو في الناتج المحلي الداخلي له دلالة قوية أثناء اتخاذ قرار الاستثمار في البورصة بالرغم من أنه متغير من خارج البورصة.

العامل X7 له دلالة جيدة في تفسير المتغير التابع y علما أن X7 اقتصاديا يشير إلى أسعار الصرف إذن هذه الأخيرة مادام تفسر العائد المنتظر بشكل جيد وجب على المستثمر أخذها

بالحسبان أثناء اتخاذ القرار، ذلك أن التغير في وضعية أسعار الصرف في لحظة زمنية معينة سواء بالزيادة أو بالنقصان، من شأنه أن يأثر جانب الأرباح الصافية التي سيتحصل عليها المستثمر.

ما يمكن قوله بناءا على نتائج هذا النموذج، أن كل من مؤشر البورصة ومعدل النمو في الناتج المحلي الداخلي، وأسعار الصرف تشكل مع بعضها البعض نموذجا للمتغيرات أثناء اتخاذ القرار.

فحتى تتميز قرارات المستثمرين بالرشادة وسعيا نحو تعظيم العائد يجب مراعاة مجموعة من القيود ذات أكثر تأثير على العائد المتوقع، القيود المستوحاة من داخل السوق المالي بالإضافة إلى المتغيرات الاقتصادية الكلية.

معامل قوة التحميل لـــX3 يقدر بـــ 0.0003، بمعنى إذا تغير مؤشر البورصة بوحدة وإحدة سيزداد صافي الأرباح لدى المستثمر بـــ 0.0003.

X5 الذي يمثل معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي إذا تغير بوحدة وإحدة سيزداد صافي الأرباح بقيمة0.32

أما بالنسبة لمعامل X7 الذي يمثل اقتصاديا أسعار الصرف يلاحظ بأنه سالب بمعنى أنه إذا تغير بوحدة وإحدة ستنخفض قيمة الأرباح الصافية بـــ 27.18-

دائما بهدف إلغاء أثر الوحدات نقوم بحساب مرونة كل متغير على حدى:

- مرونة X3:

$$E_{x3}=\beta_{x3}\frac{\bar{x}}{\bar{y}}$$

$$E_{x3}= =\frac{9467.8}{3.78}0.0003.\ 0.75$$

انطلاقا من نتيجة المرونة، نجد بأن إذا ازداد مؤشر البورصة بوحدة وإحدة فإن ذلك سيتبعه زيادة في صافي الأرباح بمقدار 0.75

-مرونة X5 :

$$E_{x5}= \beta_{x5}\frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$$

$$E_{x5}= =0.43\frac{5.1}{3.78}0.32.$$

إن X5 عبارة عن متغير اقتصادي كلي يتمثل في معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، فإذا ازداد بوحدة وإحدة تقابله زيادة في صافي الأرباح بقيمة 0.43 .

مرونة X7:

$$E_{x7}= \beta_{x7}\frac{\bar{X}}{\bar{Y}}$$

$$E_{x5}= =-1.6\frac{0.22}{3.78}-27.18.$$

كما أن المتغير المستقل X7 يمثل اقتصاديا أسعار الصرف، فنتيجة المرونة كانت سالبة، ذلك يدل على وجود علاقة عكسية بين أسعار الصرف وصافي الأرباح المتحصل عليها، فإذا ازدادت أسعار الصرف بوحدة وإحدة فإن صافي الأرباح ستنخفض بقيمة 1.6.

اختبار معنوية المعالم ستيودنت*t.Student*: إن اختبار ستيودنت يمكننا من اختبار كل معلم في النموذج، أي مدى قدرة كل متغير مستقل في تفسير المتغير التابع *Y*، فإذا كانت *t* المحسوبة t_c أكبر من *t* المجدولة t_α عند مستوى الدلالة *a*=%5 فإن للمعلم قدرة تفسيرية في تفسير المتغير التابع *y*.

إذن نقوم بإجراء القيم المحسوبة لكل متغير ومقارنتها القيم المجدولة:

- **بالنسبة للمتغير *X3*** : عند درجة الحرية *n-k* حيث *K* يمثل عدد المعالم الموجدة في النموذج بما فيها المعلم الثابت *C* و *n* هو عدد المشاهدات، إذن عند درجة الحرية المساوية للواحد في هذه الحالة عند مستوى الدلالة *a*=%5 تكون $t_\alpha = 6.314$ ونلاحظ من خلال نتائج البرنامج أن $t_c = 25.02$ إذن t_c أكبر من t_α عند مستوى الدلالة 5% بدرجة حرية 1 إذن المتغير *X3* يفسر المتغير التابع *Y* بشكل جيد وللمتغير *x3* معنوية إحصائية، وعليه فإن مؤشر السوق يفسر صافي الأرباح المنتظرة بشكل جيد.

- **المتغير *X5***: عند نفس درجة الحرية وعند مستوى الدلالة 5% فإن $t_\alpha = 6.314$ و t_c=*25.80* وبالتالي تكون *t* المحسوبة t_c أكبر من *t* المجدولة t_α إذن للمتغير *X5* قدرة في تفسير المتغير التابع *Y*، وما دام *X5* يمثل معدل النمو في الناتج المحلي إذن له دلالة قوية في تحديد صافي الأرباح.

المتغير *X7*: عند درجة الحرية *n-k* عند مستوى الدلالة 5% تكون t_c=$|-74.89|$فهي بذلك أكبر من قيمة t_α المساوية لـــ 6.314 وعليه يكون للمتغير *X7* قدرة في تفسير المتغير التابع *Y*، وطالما أن هذا المتغير يمثل أسعار الصرف فإنه لهذا الأخير قدرة كبيرة في تحديد صافي الأرباح التي سيتحصل عليها المستثمر.

-**اختبار المعنوية الكلية للنموذج**: لتحقيق ذلك نستعمل **قانون فيشر**، الذي يقيس القدرة التفسيرية لمعالم النموذج في تفسير المتغير التابع.

ويعطى القانون بالشكل الآتي: $F_c = \frac{R^2/K-1}{1-R/n-K}$

فعند درجة الحرية *n-k* المساوية للواحد بعدد المتغيرات المساوية لـــ 3 نجد بأن t_α=216 وبإجراء المقارنة مع t_c المساوية لـــ 3405.51 نجد بأن *t* المحسوبة أكبر من *t* المجدولة إذن لمعالم النموذج مؤشر البورصة و ومعدل النمو في الناتج الإجمالي وأسعار الصرف قدرة في تحديد صافي الأرباح التي سيجنيها المستثمر في الأخير.

- **اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء *Durbin Watson***: إحيانا يوجد بعض المتغيرات في النموذج ذات التأثير على المتغير التابع يرمز لها بـــ تسمى بالبواقي، ولكن المختبر يهملها في بعض الإحيان ولهذا وجب إدراجها في النموذج وجاء اختبار دوربين وواطسون ليختبرا

وجود ارتباط ذاتي للأخطاء أم أن هناك استقلالية بينها، ويرتبط هذا الاختبار بعدد المتغيرات المستقلة دون قيمها، وتعطى العلاقة كما يلي:

$$DW=\frac{\sum(\varepsilon_i-\varepsilon_{i-1})^2}{\sum \varepsilon_i^2}$$

DW: متغير عشوائي يتعلق أساسا بـــقيم البواقي علما أن $DW \ni [4-0]$

انطلاقا من فرضية البواقي تتبع التوزيع الطبيعي فإن توزيع إحصائية *DW* يقع بين القيمتين: DW_1 و DW_2 على حسب مستوى المعنوية وعدد المتغيرات المستقلة *K* وعدد المشاهدات *n*.

فتطبيقيا على نتائج البرنامج وعند مستوى الدلالة نتحصل على ما يلي:

ومع الإحصائية DW المحسوبة في البرنامج المساوية لـــ 2 نجد أنها تنتمي إلى منطقة الاستقلالية، وعليه يمكن القول بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء فالنموذج مقبول إحصائيا.

الخلاصة: من خلال ما سبق تعتبر الأسواق المالية المحور الأساسي لتوجيه مختلف الأنشطة الاقتصادية، ولهذا فإن المستثمر في الأوراق المالية المدرجة في تلك الأسواق حتى يتميز قراره الاستثماري بنوع من الرشادة يتطلب عليه إجراء تحليلية ومستمرة لمؤشرات السوق دون الإغفال عن بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية ذات التأثير على جانب القرار إذ بإمكانها أن تشكل مع مؤشرات السوق نموذجا يساعد على اتخاذ القرار.

بطاقة الأداء المتوازن كأداة لتقييم الأداء البيئي للمؤسسات

دراسة حالة مؤسسة سوناطراك بالجزائر

أ. لطيفة بكوش (جامعة الوادي)
د. وسيلة بن ساهل (جامعة بسكرة)

ملخص: يحاول هذا العمل دراسة العلاقة بين بطاقة الأداء المتوازن وتقييم الأداء البيئي للمؤسسة. تطرح هذه الإشكالية نظرا لصعوبة إيجاد نموذج ملائم لتقييم الأداء يأخذ بعين الاعتبار كافة انشغالات المؤسسة الحالية، وكذلك إلى صعوبة التوفيق بين الآراء المتعارضة حول مردودية المتغيرات البيئية. إذ يعتبر البعض الالتزامات البيئية عبئا من شأنه أن يضخم تكاليف المؤسسة ويضر بسير نشاطها، بينما يعتبرها آخرون شبه استثمار حالي يحقق للمؤسسة قيمة مضافة مستقبلية وعوائد خيالية، وآلية مفيدة لتحسين كفاءة الإنتاج، صورة المؤسسة ومكانتها في السوق وتحقيق الشرعية التي تصبو المؤسسة إليها. في إطار هذا العمل تمكنا من الاستنتاج أن بطاقة الأداء المتوازن يمكن أن تكون أداة أكثر فعالية للمؤسسة إذا ما تم توسيعها لتأخذ في الاعتبار الاعتبارات البيئية.

مقدمة

لقد واجهت المؤسسات في السنوات القريبة ضغوطًا كبيرة لإدخال مفهوم الحفاظ على البيئة ضمن استراتيجياتها الأساسية، نتيجة انتشار الوعي البيئي الناجم عن التخوف من مخاطر تدهور البيئة الطبيعية بصورة تهدد رفاهية الأفراد وعن إحداث التلوث نتيجة الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية مسببا بذلك تأثيرا سلبيا على البيئة. وباعتبار هذه المؤسسات المسئول الأول عن التلوث البيئي والذي ينتج عن مخرجات أو مخلفات عملياتها الإنتاجية، تعاظم الاهتمام العالمي بتنمية أدائها البيئي وإدراجه ضمن استراتيجياتها، حيث يتم تطوير هذا الأداء من خلال ضبط سلوكها الإنتاجي بأسلوب يكفل الحد من المشاكل البيئية ويقلص مظاهر التدهور البيئي مما يساهم في استجابة تلك المؤسسات إلى متطلبات التنمية المستدامة.

وحتى تفي المؤسسات بمتطلبات أدائها البيئي لابد لها من الاعتماد على أساليب إدارية تساعدها في تحقيق التوافق بين استراتجيتها التسييرية وتحسين أدائها البيئي. ومن بين النماذج التي اقترحت لإدماج مؤشرات الأداء البيئي في استراتجية المؤسسات بطاقة الأداء المتوازن (*Balanced Scorecard*) والتي جاءت كأسلوب لدمج البعد البيئي كبعد خامس في بطاقة الأداء المتوازن التقليدية بهدف التقرير عن تأثيراتها البيئية بطريقة شفافة تمكن الأطراف ذوي المصالح من فهمها. فهي بالتالي لا تعتبر أداة لتنفيذ الاستراتيجيات بل لترجمتها إلى أعمال من خلال توفيرها لفرص جديدة تدمج الأهداف والمقاييس البيئية في نظم العمل العادية الموجودة.

على هذا الأساس بنينا فكرة هذا العمل من أجل معرفة كيف يمكن لبطاقة الأداء المتوازن أن تكون أداة فعالة في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة، وقد تم ذلك من خلال التطرق إلى ثلاثة نقاط أساسية. نهتم أولا باستعراض الخلفيات الأدبية حول بطاقة الأداء المتوازن من خلال مناقشة دورها في الأخذ بعين الاعتبار للبعد البيئي وإدماجه في استراتجية المؤسسات. تمكننا

هذه الدراسة النظرية من اقتراح نموذج مفاهيمي يعكس تصورنا لطبيعة العلاقة التي تطرحها الاشكالية وقدرتنا على اسقاطها وفقا لمسار منهجي محكم على أرض الواقع من خلال دراسة كيفية قائمة على مجموعة من المقابلات مع إطارات مؤسسة سوناطراك. توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى اثبات أنه على المؤسسة أن لا تربط نموها بزيادة مردوديتها وتحسينها فقط حسب منطق أدوات قياس الأداء التقليدية ولكن أيضا بتأثيراتها البيئية الحالية والمستقبلية. لذلك يجب على المؤسسة أن تتعامل بايجابية مع متطلبات كل الأطراف الفاعلين من خلال الأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي اضافة إلى أبعاد التوازن الأخرى من أجل تحقيق مستوى عالي من الأداء المتوازن.

أولا: الإطار المفاهيمي للدراسة

1- الأداء البيئي: معضلة الإنتاج

تعمل المؤسسات الاقتصادية في ظل بيئة تتأثر بها وتؤثر فيها من خلال ممارسة العمليات الإنتاجية المختلفة. لكن هذا التأثير رغم أهميته في تحقيق متطلبات وإحتياجات المحيط الخارجي إلا أنه قد يكون سببا في إحداث مشاكل وتعريض الأطراف الخارجية للأخطار إذا ما أهملت المؤسسات خاصة الصناعية منها تحمل تبعات نشاطاتها التي تؤدي إلى تلويث البيئة، وغياب الوعي البيئي لديها. هذا ما ادى إلى ضرورة ضبط هذه العمليات بزيادة ضغوطات المنظمات غير الحكومية وفرض القوانين المالية والدولية واتخاذ التدابير الردعية، المحفزة أو حتى الطوعية التي تحفظ للبيئة سلامتها في إطار ما يسمى بالسياسات البيئية بهدف تحديد الالتزامات البيئية لهذه المؤسسات. إدارة هذه الالتزامات يتطلب تغيير ثقافة المؤسسة ونظامها الإداري بما يجعل ممارساتها وسلوكاتها تستجيب للآثار البيئية. ويتحقق ذلك بتوجيه المؤسسة نحو مراجعة القضايا البيئية لفهم طبيعة العلاقة التي تربط أنشطتها الحالية والمستقبلية بالآثار البيئية المحتملة وذلك من خلال جعل الهدف الأساسي للنشاط الاقتصادي ليس فقط تعظيم الربح وإنما تحقيق مستوى مرضي ومناسب من الربح يتماشى مع الأهداف الاجتماعية والبيئية ويحقق توافقا بين اهتمامات ذوي المصالح بحثا عن الشرعية ورغبة في تحسين سمعة المؤسسة وجودة منتجاتها والمحافظة على صورة ذهنية إيجابية لها لدى كل الأطراف، وبالتالي اقتناص فرص اقتصادية اضافية.

ورغم اختلاف سلوكات المؤسسات التي تسعى إلى تحقيق الأهداف البيئية، إلا أن التطورات الحديثة سجلت نجاح الكثير منها في الارتقاء بالاستثمار البيئي والإبداع فيه واعتباره أساس خلق القيمة على المدى البعيد، وذلك من خلال دمج المتغيرات البيئية كعنصرا أساسيا في استراتيجية المؤسسة. فهي بذلك تسعى إلى الاستثمار الرشيد في تقدير التغيرات المستقبلية في القوانين البيئية وفي ظروف السوق التنافسية ومحاولة جعلها في صالحها والتميز في معالجتها. فتصبح المؤسسة موازنة في اتخاذها للقرارات بين متغيرات القرار وبين ما يسمى بالأداء البيئي معبرة بذلك على مدى وعيها البيئي.

وقد أصبح الأداء البيئي (*Environmental Performance*) هذا تحديا جديدا مفروضا على المؤسسات باعتباره يعكس مدى تفاعلها مع البيئة المحيطة من خلال كيفية استغلال الموارد والتحكم في مستويات التلوث. ونظرا لأهميته المتزايدة فقد تم وضع مواصفات قياسية عالمية من قبل اللجنة الفنية التابعة للمنظمة العالمية للمواصفات القياسية والتي تعرف بـ"أيزو

14000" من أجل ضبط مجالات وإجراءات الإدارة البيئية وقياس الأداء البيئي، والتي تغطي الجوانب البيئية المتعلقة بالمنتج وتقييم الأداء البيئي وكذا تقوم بتحليل دورة حياة المنتج بيئياً. فهي بذلك تعبر عن التزام المؤسسة لأداء دور فعال في تفحص عملياتها بشكل شامل مع دمج الاعتبارات البيئية، والبحث عن وسائل لزيادة فعالية العمليات وإقامة الدراسات الكفيلة للحد من المشاكل البيئية المختلفة بما يقدم للأطراف الفاعلة ضمانات تعزز الثقة بها وبمنتجاتها. هذه المواصفة تمثل فرصة تسعى المؤسسة من خلالها إلى تحسين مستوى الأداء البيئي لديها.

ويعرف الأداء البيئي حسب مواصفة الايزو 14031 بأنه "النتائج التي تتحصل عليها إدارة المؤسسة من خلال تعاملها مع البيئة "[1]؛ فهو بذلك يشير إلي كفاءة الإدارة البيئية في حماية البيئة من الأضرار الناتجة عن استغلال الموارد الاقتصادية. كما يقصد بالأداء البيئي كل الأنشطة والعمليات التي تقوم بها المنظمة سواء بشكل إجباري أو اختياري من شأنها منع الأضرار البيئية والاجتماعية الناتجة عن أنشطتها الإنتاجية والعمل على التخفيف منها[2].

وحسب شيب وآخرون (Scheibe & al.) فيعبر الأداء البيئي عن "كل تأثير للمنظمة على البيئة سواء كان ذلك ايجابيا أم سلبيا"[3]؛ نظرا لارتباطه بكافة تصرفات المنظمة وسلوكاتها اتجاه التزاماتها البيئية.

لذلك فأخذ الأداء البيئي بعين الاعتبار يمكن من التقليل أو إزالة التأثيرات البيئية السلبية وتعظيم تأثيراتها الموجبة من خلال توجيه المؤسسة إلى:

- وضع سياسة مناسبة لمعالجة المشاكل البيئية من خلال دمج المسئولية البيئية ضمن أهداف وسياسات المؤسسة؛
- ممارسة الأنشطة بشكل يمكن المؤسسة من الاستغلال الأمثل للموارد والتحكم في التكاليف البيئية، التي تتحملها المؤسسة كتعويض عن أضرارها بالبيئة؛
- الاستجابة للقوانين والمعايير البيئية او التطوع في تطبيقها؛
- تنمية الآثار الخارجية الايجابية كإثبات لاستثمار المؤسسة في تحسين البيئة؛
- واعتماد الطرق العلمية في تجميع وإعادة تحويل مخلفات المؤسسات أو التخلص منها؛
- تدريب العاملين على التعامل الكفء مع الموارد البيئية وزيادة وعيهم البيئي.

---

[1] عثمان حسن عثمان، دور إدارة البيئة في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الاقتصادية، ورقة بحثية مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر ، أيام 07-80 أفريل 2008، ص8.

[2] عبد الرزاق قاسم الشحادة، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد الأول، المجلد السادس والعشرون، 2010، ص283.

[3] عثمان حسن عثمان، ص8.

ويزداد مستوى الأداء البيئي كلما زاد فهم المؤسسة الجيد للتأثيرات البيئية ولأوجه التفاعل بين البيئة والأنشطة الداخلية بما يضمن لها إدارة فعالة للأنشطة البيئية. ومن هنا بدأ الاهتمام بقياس الأداء البيئي وتقييمه توازيا مع الأداء الاقتصادي من خلال قياس:

- تخفيض التكاليف ومخاطر الحوادث؛
- تحسين صورة وأرباح المؤسسة وزيادة حصتها السوقية؛
- زيادة فرص إنتاج منتجات جديدة أو ذات جودة عالية؛
- القضاء على التلوث وتقليص المخاطر القانونية.

والتطوع نحو التحسين الارادي للأداء البيئي يضمن للمؤسسة أداء اقتصادي متميز على المدى الطويل، اداء يمكن قياسه بعدة مؤشرات بيئية مختلفة تتطلب في اعدادها معارف تقنية متعددة (كيمياء، فيزياء، بيولوجيا،...) والتي في مجملها لا يمكن أن تتوفر في كل الإحوال لدى الأطراف الداخلية للمؤسسة وخاصة المكلفين بقياس الأداء البيئي. مما يتطلب تدريب مختلف الأطراف على المعايير العالمية في هذا المجال والاستفادة من أراء الخبراء المتخصصين. والجدول التالي يحتوي على بعض المؤشرات المقترحة لقياس الأداء البيئي.

جدول 1: أمثلة عن المؤشرات المقترحة لقياس الأداء البيئي

المجال	المؤشرات	مثال عن البيانات اللازمة للقياس
نشاط المؤسسة	-الإنتاج المادي -القيمة المالية -نتيجة الاستغلال -العمالة	-الكمية المادية المستهلكة أو المرمية -رقم الأعمال، المنتجات، التكاليف، الاستثمارات... -الايرادات، تكاليف الإنتاج والبيع... -إجمالي العمالة، الأجور...
الأثر البيئي	-أثر الإحتباس الحراري -تلوث المياه أو المحيط	الافراز السنوي من الفضلات والمهملات، درجة خطورتها...
الفعالية والإنتاجية	العلاقة بين المدخلات والمخرجات أو النتائج المتوصل اليها	ربط الكميات المادية المدخلة (عمال، رأس المال، الطاقة، مواد اولية...) بالكميات المخرجة (تكاليف، مستوى افراز الفضلات، التأثيرات المحيطية...)
البعد المالي	تقييم الأثر البيئي على القيمة المضافة	التكاليف البيئية المرتبطة بتكاليف الفضلات، الرسوم البيئية...
مجهودات التسيير	كل العوامل الوصفية الأخرى	الاستثمارات البيئية، النفقات الجارية والمخصصة لحماية المحيط، عدد العمال المكلفين بأعمال مرتبطة بالبيئة، درجة الالتزام بالقواعد والتشريعات...

***Source** : Tyteca, D., Carlens, J., Berkhout, F., Hertin, J., Whermeyer, F. et Wagner, M. (2000), Corporate Environmental Performance Evaluation: Evidence from the MEPI Project, Paper presented at the 6th Conference of the International Society for Ecological Economics, 5-6 July, Camberra (Australia).*

2- تقييم الأداء البيئي كإحد التحديات الحديثة للمؤسسات

تحتاج المؤسسات إلى تقييم أدائها البيئي (*Environmental Performance Evaluation*) لتلبية رغبات الأطراف الفاعلة من داخل المؤسسة وخارجها، لذلك زاد اهتمامها باختيار أفضل نظم الإدارة البيئية لتقييم أداء المؤسسات البيئي والتفنن في استخدام المعايير التي قدمتها الهيئات العالمية لمساعدتها على تحديد مؤشرات مناسبة لقياسه. وقد عرفت مواصفة الإيزو

14031 تقييم الأداء البيئي بأنه "منهج لتسهيل قرارات الإدارة بخصوص الأداء البيئي للمنظمة باختيار المؤشرات وجمع وتحليل البيانات وتقييم المعلومات وفقا لمقياس الأداء البيئي وإعداد التقارير وتوصيل المعلومات والفحص الدوري وفي النهاية تطوير هذا المنهج"[1]. فهو عملية تقييم للنمو الحاصل في إنجاز الأهداف المحددة للمؤسسة والتي تتضمن عرضا للمعلومات حول كفاءة استخدام الموارد فضلا عن جودة المخرجات ونتائج النشاط مقارنة بالأهداف المراد تحقيقها وفعالية عمليات التشغيل عند الأخذ بعين الاعتبار للمتغيرات البيئية[2]. ويهدف تقييم الأداء البيئي إلى تحقيق ما يلي:[3]

- تقديم فهم أفضل لآثار البيئة؛
- توفير أساس لإدارة وقياس الأداء البيئي؛
- تحديد فرص تحسين كفاءة استخدام الطاقة واستخدام الموارد؛
- تحديد ما إذا كان يجري الوفاء بالغايات والأهداف البيئية.

ومن أهم نماذج قياس الأداء التي ابتكرت في هذا المجال بطاقة الأداء المتوازن، والتي تعتبر من أبرز نظم تقييم الأداء الشامل وأكثرها انتشارا على المستوى العالمي. فهي نظام لقياس أداء المؤسسة المتوازن والمتكامل وأداة لترجمة الاستراتيجيات إلى أهداف تشغيلية ومؤشرات عملية تحقق رؤية ومهمة المؤسسة. كما أنها تجاوزت النظرة التقليدية للأداء والتي تركز على المؤشرات المالية التي تحقق مصالح المساهمين فقط، وبدأت في التعامل مع مؤشرات غير مالية تأخذ بعين الاعتبار مصالح كافة الأطراف الفاعلة وتعرض عدة طرق لكسب عوائد مرضية لاتخاذ قرارات استراتيجية تأخذ في الاعتبار الأبعاد المالية، الزبون، العمليات الداخلية وتعلم الأفراد. وبناءا على ذلك تعتبر بطاقة الأداء المتوازن إطارا فكريا لترجمة الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة إلى مجموعة مؤشرات، مما يجعل لها قدرة على فهم كل متغيرات الأداء والتحكم فيها.

ولكن، بالرغم من ادراك المؤسسات لأهمية البعد الاستراتيجي للإدارة البيئية، واتجاهها نحو تكوين نظم للإدارة البيئية واعتبار التكلفة المرتبطة بحماية البيئة بعدا مهما من أبعاد الموازنة، إلا ان العديد من الأطراف مازالوا ينظرون إلى هذا البعد البيئي على أنه قيد مكلف، بالإضافة إلى وجود نقص في الأدوات المنظمة لإدارة ورقابة الجهود الرامية للإدارة البيئية. فصعب على المؤسسات دمج المتغيرات البيئية في جملة مؤشرات أدائها[4]. وهذا ما عبر عنه ستوارت (Stuart) حينما بين بأن تقييم الأداء البيئي للمؤسسة أمرا معقدا بسبب اختلاف نوعيات الأداء وصعوبة إيجاد المعلومات اللازمة لوضع مقاييس بيئية مناسبة.

---

[1] *Staniškis J. ،Stasiškienė Ž. (2002), Environmental performance evaluation: tool for CP investment development and monitoring, Environmental research engineering and management, vol. 22, No.4, p4.*

[2] بومدين يوسف، ادخال مؤشرات الأداء البيئي في بطاقة الأداء المتوازن لتفعيل دور منظمات الأعمل في التنمية المستدامة، الملتقى الدوي الرابع في "عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية واشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر، عرض تجارب دولية"، جامعة الجزائر،ص3.

[3] *Staniškis J. ،Stasiškienė Ž. (2002), op.cit., p1.*

[4] *Putnam D. (2002), ISO 14031: environmental performance evaluation, Draft Submitted to Confederation of Indian Industry for publication in their Journal, p1.*

لأجل ذلك حاولت بعض المؤسسات لتنمية الثقافة البيئية داخلها الاستعانة بدليل الأداء البيئي* (EPI: *Environmental Performance Index*) الذي عملت على تطويره مؤخرا جامعة بيل وكولومبيا، ويستخدم لقياس أداء الدول من حيث تحقيق أهداف السياسة البيئية المقررة. يتكون الدليل من 25 مؤشرا يتم تصنيفها إلى 6 مجموعات تغطي المجالات: صحة البيئة، نوعية الهواء، الموارد المائية، التنوع البيولوجي، والموارد الطبيعية، التغيرات المناخية؛ يتم فيها ترتيب كل دولة حسب النتائج التي حققتها. يساعد هذا الدليل في قياس الفجوة بين الأوضاع الحالية وتلك المستهدفة واتخاذ الأجراءات اللازمة لسدها باستـــخدام "منهجية التقارب من الهدف"[1].

لكن يبقى هذا الدليل حكرا على الدول إذ يمكنه مساعدة المؤسسات في قياس بعض مؤشراتها البيئية لكن يصعب عليها تبنيه كأداة للتقييم الدقيق لأدائها البيئي. لذا ظهرت محاولات كثيرة لدمج الأبعاد البيئية ضمن عناصر بطاقة الأداء المتوازن.

3- نموذج الدراسة: بطاقة الأداء المتوازن كمنهج متكامل لتقييم الأداء البيئي

من الصعب جدا ايجاد اسلوب مناسب لتقييم الأداء البيئي بشكل فعال، نظرا لتعدد أبعاد هذا الأخير. فأسلوب المحاسبة الخضراء المقترح في معظم الكتابات لن يتم التطرق إليه في هذا العمل باعتباره يهتم بالجانب الكمي فقط للأداء البيئي. وكذا مختلف المبادرات في مجال التقرير البيئي والمواصفات العالمية البيئية ايضا لا تعتبر كافية لوحدها للأخذ بعين الاعتبار مختلف المتغيرات البيئية التي يجب على المؤسسة إدماجها وقياسها للوصول إلى تحقيق أداء متوازن يشمل مختلف الأبعاد الحديثة والتقليدية. نحاول في هذا العمل التركيز فقط على الأساليب الكفيلة بإعطاء صورة كاملة وموازنة عن مختلف ابعاد الأداء والمتمثلة بشكل خاص في بطاقة الأداء المتوازن.

هناك آراء متعددة حول كيفية إدخال ودمج البعد البيئي في بطاقة الأداء المتوازن التقليدية، من أهمها:

- دمج المقاييس البيئية في الأبعاد الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن؛
- إضافة بعد خامس يأخذ بعين الاعتبار البعد البيئي، ويوضح كيفية تفاعله مع أبعاد البطاقة المختلفة.

ويعتبر الرأي الثاني هو الأنسب في نظرنا نظرا لقدرته على تقديم صورة واضحة للأداء العام للمؤسسة مع الأخذ بعين الاعتبار كافة الاعتبارات البيئية. بالتالي يمكن تجسيد بطاقة الأداء المتوازن من خلال الاعتماد على خمسة أبعاد أساسية تشكل التوازن بدءا بمنظور التعلم

---

* يتم إصدار هذا الدليل بواسطة:
- مركز التشريعات والسياسات البيئية التابع لجامعة ييل؛
- مركز شبكة معلومات علوم الأرض التابع لجامعة كولومبيا؛
- المنتدى الاقتصادي العالمي (دافوس) بسويسرا؛
- مركز الأبحاث المشتركة التابع للمفوضية الأوروبية.

[1] دليل الأداء البيئي لعام2008.

والنمو من خلال تعبئة الموارد البشرية حول قيم الابتكار في الاستراتيجية البيئية، وهذا ما يؤدي إلى تطوير الأجراءات والعمليات التي تمكن من النجاح في الجانب البيئي من خلال منظور العمليات الداخلية، وهو ما يمكننا من الاستجابة لإحتياجات الزبائن من الناحية البيئية من خلال منظور الزبائن. وبذلك يكون للمؤسسة أداء قائم على الأخذ بعين الاعتبار كافة الجوانب خاصة البيئية منها من شأنه أن يمكن المؤسسة من تحقيق مكانة متميزة من وجهة نظر كافة الأطراف الفاعلة.

بهذا الشكل يصبح النموذج أساسا لخلق مناخ ونظام تشغيل وفلسفة إدارية جديدة تبنى على نشر الوعي والتعلم لدى الموارد البشرية، أي تعبئة الموارد البشرية حول قيم الابتكار في الاستراتيجية البيئية للمؤسسة، بحيث أن التعلم والنمو في المهارات والكفاءات سوف ينعكس على إحداث تحسين واضح في عمليات التشغيل الداخلية بالمؤسسة أي تطوير الأجراءات والعمليات التي تمكن من النجاح من الناحية البيئية، مما يعود بالنفع على تحقيق المنتج أو الخدمة بمستوى جودة متميزة وبأسعار معقولة تحوز على رضا الزبائن من خلال الاستجابة لإحتياجات العملاء من الناحية البيئية وبالتالي الحفاظ عليهم واكتساب عملاء جدد، وهو ما يؤدي بالمؤسسة إلى تحقيق أداء عالي من المنظور البيئي وينعكس ذلك بشكل نهائي على تحسين الجانب المالي بتحسين مستويات الربحية والسيولة للمؤسسة مما يضمن استمراريتها من جهة ومساهمتها في تطوير وتعزيز مسؤوليتها البيئية من جهة أخرى[1].

انطلاقا من الشكل يمكن القول أننا حاولنا القيام بتكييف عمل نظام بطاقة الأداء المتوازن مع البعد البيئي ليكون تقييم الأداء في المؤسسة اكثر توازنا واستدامة.

[1]. *Figge. F, Hahn .T, Schaltegger S., and Wagner M. (2002),The sustainability balanced scorecard: linking sustainability management to business strategy, Business Strategy and the Environment, p272.*

الشكل 1: نموذج الدراسة

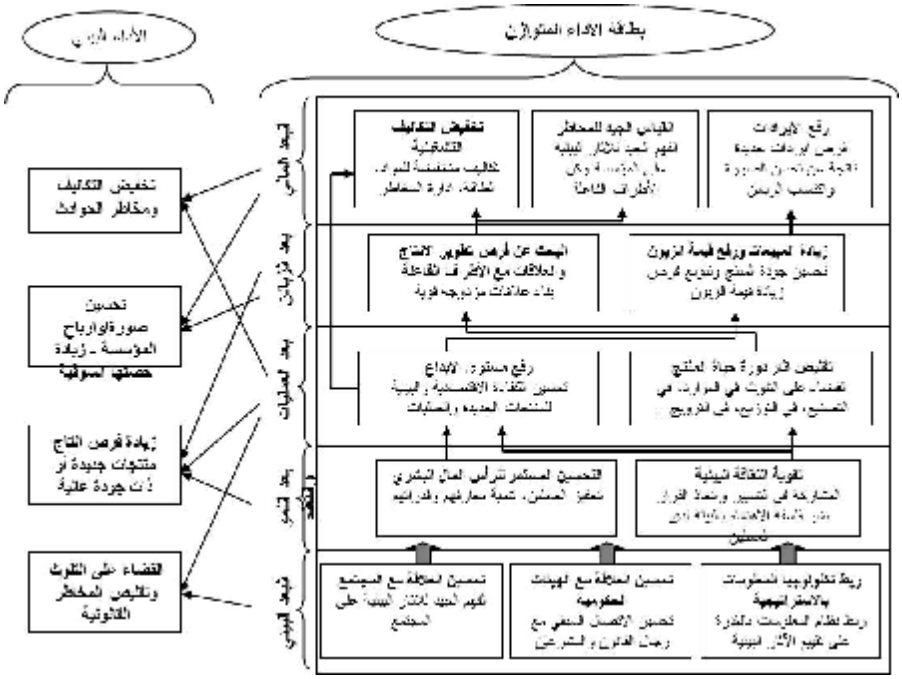

المصدر: من إعداد الباحثتين

ثانيا: الإطار المنهجي للدراسة

1- المنهج المتبع

قصد الإلمام الجيد بكل جوانب الظاهرة، اتبعنا المنهج الاستكشافي الذي يهدف إلى اكتشاف هيكل دراسة يساعد على البحث عن التفسير وعن الفهم ومحاولة استنتاج من الملاحظة لفرضيات يتم فيما بعد اختبارها بأسلوب الافتراض الاستنباطي ومناقشة نتائجها. أما بالنسبة لنوع التحليل المستخدم في البحث فهو التحليل الكيفي عن طريق استخدام تقنية دراسة الحالة في إطار مؤسسة سوناطراك فرع بسكرة وتم جمع البيانات من خلال استخدام المقابلات المباشرة مع الاستفادة من الوثائق التي ساهمت بها المؤسسة في الإجابة على بعض الأسئلة. ونظرا لعدم كفاية الوقت اقتصرت دراستنا على إجراء مقابلة مع سبعة أطراف ذوي المصلحة بشركة سوناطراك وهم مجموعة من الإطارات الذين تم تحديدهم انطلاقا من معلومات مستخلصة من تقرير الشركة البيئي والمؤكدة من طرف المؤسسة. شملت محاور المقابلة النقاط التالية:

- دور بطاقة الأداء المتوازن في تخفيض التكاليف وتقليص مخاطر الحوادث؛
- دور بطاقة الأداء المتوازن في تحسين صورة وأرباح المؤسسة؛

- دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم فرص إنتاج منتجات جديدة أو ذات جودة عالية؛
- دور بطاقة الأداء المتوازن في القضاء على التلوث وتقليص المخاطر القانونية.

2- التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

نشـــأت المؤسسة الوطنية للبحث والتنقيب والاستغلال والنقل للمحروقات "سونـــاطراك" في 31 ديسمبر 1963 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 63-491، وهي المؤسسة الوحيدة في الجزائر المسئولية عن استغلال المصادر النفطية والغازية. وتحتل سوناطراك المرتبة 11 من بين الشركات النفطية الدولية والمرتبة الأولى إفريقيا، كما تحتل المرتبة الثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، والمرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي. وتمثل مبيعاتها حوالي 95 % من إجمالي صادرات الجزائر. في حين تمثل نشاطاتها 30% من إجمالي الناتج المحلي في البلاد، وتوظف أكثر من 120 ألف موظف[1].

بصدور المرسوم 66-292 بتاريخ 22 سبتمبر 1966 أصبح نشاط سوناطراك يشمل المجالات التالية:[2]

- القيام بجميع العمليات المتعلّقة بالتنقيب والاستثمار الصناعي والتجاري لحقول المحروقات الصلبة والمائعة والغازية؛
- بناء كافة وسائل النقل البرية والبحرية للمحروقات واستغلالها تجاريًا وصناعيًا مهما كان شكلها؛
- معاملة وتحويل الهيدروكاربونات، سواءً داخل الأراضي الجزائرية أو في بلدانٍ أخرى؛
- إنشاء المؤسسات اللازمة لمعالجة المحروقات صناعيًا أو امتلاكها أو استئجارها؛
- توزيع هذه المحروقات والمواد المشتقة والمرافقة وبيعها داخل الجزائر وخارجها؛
- النيابة عن الدولة الجزائرية في إدارة حصصها الحالية والمستقبلية في مختلف قطاعات البيع والتوزيع.
- المساهمة في جميع العمليات الصناعية والمالية والتجارية والعقارية وغير العقارية المتعلّقة بإحد المجالات المذكورة أعلاه، وذلك عن طريق إنشاء الفروع، أو الاكتتاب بأسهم أو بحقوق اجتماعية، أو الانضمام، أو التحالف، أو المشاركة بالمساهمة... ؛
- القيام بسائر العمليات الصناعية والمالية والتجارية والعقارية ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة بأوجه نشاطها.

---

[1] . منصف شرفي، دور المسؤولية الاجتماعية في تحقيق الميزة التنافسية لمنظمات الأعمال دراسة حالة مؤسسة سوناطراك، الملتقى العلمي الثالث حول: منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، يومي 14-15 فيفري 2012، ص17.

[2] . حسين يرقي، إستراتجية تنمية الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية حالة سوناطراك، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية تخصص: تسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص249.

ثالثا: مناقشة نتائج الدراسة

إن الصناعة البترولية ذات تأثير سلبي مباشر على البيئة وكذا على الصحة العمومية، إلا أن سوناطراك كانت واعية ومدركة لخطورة الصناعة النفطية، وظهر هذا الوعي خاصة منذ مشاركة الجزائر في مؤتمر ريوديجانيرو (قمة الأر ض) عام 1992 ، قامت من خلاله باتخاذ عدة إجراءات من أجل المحافظة على البيئة.

لقد قمنا بتلخيص تفاصيل الحوار مع إطارات الشركة المستجوبين في جدول يوضح محتوى العلاقة بين متغيرتي الدراسة.

	تخفيض التكاليف ومخاطر الحوادث	تحسين صورة وأرباح المؤسسة وزيادة حصتها السوقية	زيادة فرص إنتاج منتجات جديدة أو ذات جودة عالية	القضاء على التلوث وتقليص المخاطر القانونية
البعد المالي	وقد أشار محمد مزيان المدير العام في تقرير سنة 2008 الخاص بالسلامة والصحة والبيئة أن الشركة تحتفظ لفترة الخمس سنوات التالية بإحتياطي قدره 1.8 مليار دولار موجهة أساسا إلى عمليات ضبط المخاطر، وإدارة الأزمات والكوارث والسيطرة على تأثير نشاطاتها على البيئة	تحاول سوناطراك من خلال برامجها في حماية البيئة تعزيز إنتاجها البالغ حاليا 1،4 مليون برميل يوميًا من النفط و62 مليار متر مكعب من الغاز سنويًا، عبر رفع حصة صادراتها من الغاز المميع بـــ35 في المئة (ما يمثل 12 مليار متر مكعب)، من أجل تعزيز مواقفها في المحيط الاطلسي في حدود سنة 2015، وكذا إلى توسيع مجالات تدخلاتها في هذه السوق "حتى لا تبقى مجرد زبون وإنما شريكا" يتسنى له الاستفادة من المنشآت والشبكات القائمة والتكنولوجيات الجديدة من أجل "رفع فوائدها إلى أقصى حد"،	تعتزم سوناطراك الشروع في برنامج شامل لتطوير طول شبكة أنابيب نقل المحروقات البالغة حاليا 200 16 كلم، على أن يتم رفعها إلى مستوى 500 21 كلم في أفق 2011، وتقدر تكلفة العملية بست مليارات دولار، والذي يدخل في ضمن استراتيجيتها لتطبيق مبادئ المسئولية الاجتماعية.	استثمرت سوناطراك 272مليون دولار للتقليل من تلوث الغازات المحروقة ولإحترام التزاما ا لاسيما الناتجة عن معاهدة الأمم المتحدة المتعلقة بالتغيرات المناخية وباتفاقية مونتريال المتعلقة بالمواد المضعفة لطبقة الأوزون. كما تطبق الجزائر برنامجا وطنيا لحماية طبقة الأوزون وتشجيع الاقتصاد في الطاقة.

بعد الزبائن		طبقت الشركة سياسة فط العزلة، حيث استفادت 18 منطقة على مستوى ولايات أدرار، البيض، الجلفة، إليزي والأغواط وسوق أهراس من هذه العمليات من خلال: -الكهرباء الريفية وفتح الطرقات؛ -إعادة تهيئة محطة الوقود ببلدية شروين؛ -الربط بشبكة سونلغاز لقصور بلدية تالمين؛ -توفير مولد كهربائي لتوفير الكهرباء لآبار السقي والمنازل غير المربوطة بالشبكة الكهربائية. كما استفادة بلديات (بلدول وسد رحال وعين الشهداء وسلمانة) بولاية الجلفة و(عين سيدي علي والحاج مشري)بولاية الأغواط وبلديات دائرة مراهنة بولاية سوق أهراس ودائرة جانيت وبلدية إليزي بولاية إليزي من عتاد للأشغال العمومية.		
بعد العمليات	**السيطرة على المخاطر**: تعتبر سياسية السيطرة على المخاطر الكامنة في أنشطة المجموعة أولوية رئيسية بالنسبة		**تعزيز الطاقة المتجددة**: ملتزمة بمبادئ التنمية المستدامة، تسهم سوناطراك بشكل كبير في تطوير أنشطة الطاقة البيئية. وهناك عدد	**إدارة الأزمات والكوارث**: لطالما جذبت إدارة الأزمات والكوارث انتباه واهتمام إدارة الشركة نظرا

	لسوناطراك. وتستهدف الأجراءات والتدابير المتخذة في هذا الإطار ثلاثة مجالات: المجالات التقنية، التنظيمية والبشرية. وبالتالي تم عرض عدة خطط عمل عبر المجموعة موجهة نحو أهداف استراتيجية محددة حيث تم تأمين المنشآت والهياكل والحد من تأثير أنشطتها على صحة العمال والسكان والمحيط عامة.		من المشروعات المسجلة في برنامج شركة الطاقة المتجددة للجزائر (NEAL)، وهي شركة تابعة لسوناطراك، بما في ذلك: -مشروع لمركز هجين لسلسلة مجمعة بين الطاقة الشمسية والغاز بحاسي الرمل بسعة حوالي 150 ميجاوات. -مشروع "مزرعة الرياح" في تندوف لإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق تركيب توربينات الرياح بسعة عشرة مجموعه 10 ميغاوات.	لطبيعة أنشطة الخاصة. وقد أطلقت شركة سوناطراك عدة مبادرات مثل اعتماد نظام إدارة الطوارئ والأزمات (ICS) والتمكن من التخصص في لطب الخاص بالكوارث، وإنشاء جمعية مكافحة التلوث البحري عن طريق (OSPREC Spa)
بعد النمو والتعلم	اتخذت سوناطراك شعارا أساسيا لتحسين أدائها في هذا المجال وهو "لا حوادث، لا إصابات للعمال، لا تأثير على البيئة". ومن أهم الأنشطتها في هذا المجال: . **في مجال الصحة**: تخفيض الأمراض المهنية، تحسين ظروف العمل وتوفير الرعاية الصحية للعمال وأسرهم، خلق جو مناسب للعمل، ترقية التكوين والتعليم والتوعية في مجال الصحة والنظافة والعمل. . **في مجال الأمن**:	لزيادة شفافيتها وتحسين صورتها تبنت الشركة قاعدة أساسية وهي أن كل موظف عليه أن يتلقى على الأقل تكوين لمدة أسبوع كل سنة مهما كان سنه ومستواه بحيث أن 6% من الأجور خصصت للتكوين. كما أن معدل دوران العمل منخفض مقارنة بالشركات الأخرى، لأن سياسة الأجور لسوناطراك تقترب من السياسة الأجرية للمؤسسات العالمية الكبرى، ولعل من أهم المشاريع الكبرى في هذا المجال هو رغبة المؤسسة في خلق جامعة شاملة ترتكز على أسس المعهد	**التكوين والتوعية**: لقد تم وضع برنامج أساسي للتدريب والتوعية يركز على مجالات محددة للسلامة والصحة والبيئة، مثل سلامة الطرق، طب الكوارث، ونظام تصاريح العمل، وإدارة الصحة والسلوك الوقائي في مكان العمل... وعدة دورات أخرى للتدريب المتخصص على المدى القصير والطويل	تراعي سوناطراك مطابقة أنشطتها مع المتطلبات القانونية والتنظيمية في مجال الصحة والأمن والبيئة من خلال تطوير نهج وقائي لإدارة مخاطر وقوع الحوادث، والحفاظ على الصحة في العمل وحماية البيئة من خلال إقامة نظام إداري متكامل لتحسين أداء نشاط الصحة والأمن والبيئة (MS-HSE) والذي يعمل على تحسين قدرات ردود أفعال الوحدات في حالات الطوارئ والأزمات، تعزيز وتعميم التكوين والتوعية وتنمية المعلومات والاتصالات

	تخفيض عدد حوادث العمل، ترقية مستوى عال من الأمن، تجنب وإلغاء كل مسبب للحوادث، ضمان سلامة وأمن التجهيزات، تكوين العمال في مجال الأمن الصناعي	الجزائري للبترول، سيتم إقامته بالتعاون مع شركاء في المعاهد الدولية، وهدفها هو تحسين الكفاءة		في مجال الصحة والأمن والبيئة. وبذالك تسعى شركة سوناطراك للحفاظ على بيئتها الداخلية والخارجية.
البعد البيئي	**إقامة نظام إداري متكامل** (MS-HSE): يغطي نظام الإدارة المتكاملة للسلامة والصحة والبيئة جميع أنشطة مجموعة سوناطراك. وهو مصمم للتحكم في المخاطر الكلية الحد من الحوادث والأمراض المهنية تدريجيا؛ بتبني استراتيجية متماسكة ومتسقة لإدارة المخاطر المرتبطة بالسلامة والصحة والبيئة، وتحديد المهام والمسئوليات على مختلف المستويات الهرمية من خلال توحيد الممارسات لتسيير السلامة والصحة والبيئة (المعايير والأجراءات والأنظمة...)، والاستخدام الأمثل للموارد وخفض التكاليف، وتقديم تقييم ورصد مؤشرات الأداء بشكل دوري.	**المساهمة في الجهد الوطني لإعادة التشجير**: العمل من أجل حماية والحفاظ على البيئة وتحسين حياة العاملين فيها، وأطلقت سوناطراك منذ عام 2002، حملات زراعية في الوحدات التشغيلية للشركات التابعة وفروع المجموعة. وتشارك جميع وحدات المجموعة في هذا البرنامج، الذي حصل حتى الآن حوالي 700000 شجرة مزروعة **المساهمة في الحفاظ على تنوع المناطق البحرية**: شرعت سوناطراك في تطوير ونشر كتاب عن "التنوع البيولوجي البحري والساحلي الجزائري" الذي يصف المناطق البحرية والساحلية من الجزائر. هذه المبادرة هي جزء من التزام شركة سوناطراك	**الحد من حرق الغاز والانضمام إلى الشراكة العالمية لتخفيض حرق الغاز** (GGFR): بادرت سوناطراك بمجهودات واستثمارات هامة في إطار استعادة الغازات المحروقة في شتى مستويات سلسلة الإنتاج : من المنبع (حقل إنتاج) إلى المصب (مصانع التمييع، المصافي) حيث انتقلت كميات حرق الغاز من 80 % في سنة 1970 إلى قرابة 7 % في سنة 2007. **امتصاص غاز ثاني أكسيد الكربون**: بالتوازي مع تخفيض حرق الغاز، قامت المؤسسة بمبادرات أخرى للحد من إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري. ويعتبر التقاط وتخزين CO_2 وسيلة هامة لتخفيف انبعاثات هذه الغازات. تحقيقا لهذه الغاية، تقوم الشركة حاليا بعملية استرداد CO_2 في كرشبا وعين صالح، التي تستغلها شركة	**الحفاظ على السدود**: تلتزم شركة سوناطراك ببرنامج لإعادة تأهيل خط أنابيب نقل المحروقات السائلة، كما يتم تغيير هذه الخطوط كلما كان ذلك ضروريا للحد من مخاطر تلوث المياه الجوفية والأنهار والتربة. وقد أجريت العديد من المشاريع لإعادة تأهيل المرافق وخطوط أنابيب النفط لتقليل مخاطر التلوث وحماية الممتلكات الأشخاص. **الحفاظ على مستنقع المقطع بواسطة تقنية الحفر الموجه**: مستنقع المقطع هو حيز طبيعي محمي باتفاقيات دولية وقعت في عام 1971 يتكون من أرض رطبة تحوي العديد من المجاري المائية قياسها حوالي 19000 هكتار. يقع هذا المستنقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط في خليج

		لحماية البيئة وخاصة المحافظة على تنوع الأنواع النباتية والحيوانية. تم تنفيذ هذا العمل من قبل مجموعة من المتخصصين الباحثين في علم الإحياء البحرية الجزائرية من مختلف المؤسسات الأكاديمية في الجزائر. والغرض من هذا العمل هو معرفة التنوع البيولوجي البحري الأساسية لأي تطوير النهج، أو استراتيجية الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية.	Sonatrach/BP-StatoilHydro. ومنذ عام 2004 فإن عملية استرداد وعزل CO2 يمكن من تدفق مبلغ 1.2 مليون طن سنويا.	أرزيو بين ولاية وهران، مستغانم ومعسكر. ومن أجل الحفاظ على التوازن البيئي لهذه المنطقة الحساسة والمصنفة، شرعت سوناطراك طوعا استخدام عملية الحفر الأفقي الموجه التي تشمل مد أنابيب تحت الأرض من دون استخدام الخنادق. هذه تقنية متقدمة تسمحبلتجنب إحتمال اختلال التوازن الإيكولوجي للمستنقعات التي قد تنشأ أثناء أعمال البناء أو في حالة انكسار الأنابيب أو تسرب الإنتاج.

من الجدول نلاحظ مدى أهمية مختلف أبعاد بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء البيئي للمؤسسة. وأبرز بعد يحقق هذا الشرط هو البعد البيئي الذي اثبتت من خلاله المؤسسة قدرتها على فهم فلسفة الاهتمام بالمجالات البيئية واندماجها فيها وتنويع الاستثمار فيها. هذا الدور من شأنه أن يحسن صورة المؤسسة امام المجتمع ويدر لها عوائد مستقبلية على المستوى الوطني والدولي. انعكس هذا الاهتمام في زيادة منتجاتها وتنوع مجالات إنتاجها وامتداد افاق تخصصها في عدة ميادين.

الاسترتيجيات التسويقية في ظل تبني المزيج التسويقي الأخضر

أ. دفرور عبد النعيم (جامعة الوادي)

ملخص:
المزيج التسويقي هو الأنشطة التسويقية المتعلقة بالمنتج، التسعير، التوزيع والترويج التي تؤدي دورها التفاعلي لمواجهة حاجات ورغبات المستهلكين ضمن السوق المستهدف، ومع التزايد في النشاط الاستهلاكي والتجاري تضاعف استخدام الطاقة والموارد الطبيعية وكثرت النفايات المنزلية والصناعية، وهو مادفع أنصار البيئة للضغط على الحكومات والمؤسسات من أجل سلوكات أكثر إيجابية اتجاه البيئة، وهذا تجسد لدى المؤسسات بضرورة الحفاظ على البيئة، وترشيد استخدام الطاقة والمواد الأولية وذلك من خلال **المزيج** التسويقي الأخضر.
الكلمات المفتاحية: التسويق الأخضر، المزيج التسويقي الأخضر، المنتج الأخضر، السعر الأخضر، التوزيع الأخضر، الترويج الأخضر

مقدمة:
تتوقف فاعلية النشاط التسويقي في تحقيق الأهداف المسطرة على مدى فعالية النشاط الإنتاجي والتسويقي في تقديم منتجات بالجودة المناسبة وبالسعر والمكان المناسبين للمستهلكين المستهدفين، ويعتمد المسوقون على مجموعة من المتغيرات التي يمكن أن توصل إلى تحقيق الأهداف المسطرة ومن بين هذه المتغيرات، متغيرات المزيج التسويقي، وهو مزيج يدمج مجموعة من المتغيرات تضعها المؤسسة من أجل التأثير على السوق المستهدف، فالمزيج التسويقي هو الأنشطة التسويقية المتعلقة بالمنتج، التسعير، التوزيع والترويج التي تؤدي دورها التفاعلي لمواجهة حاجات ورغبات المستهلكين ضمن السوق المستهدف، وفي السنوات الأخيرة تطور ونمى الاهتمام بقضايا البيئة وأصبح موجود لدى المستهلكين والحكومات على حد سواء، وذهب أنصار البيئة إلى اتخاذ العديد من الأجراءات والتدابير لحمايتها وضمان ديمومتها، من خلال الاعتماد على أهم الأنشطة التي تدعم التوجه البيئي، ونتج عن ذلك بروز الثورة الخضراء والتسويق الأخضر، وهو ما دفع المسوقين إلى أخذ اتجاهات المستهلكين والتشريعيات الحكومية بعين الاعتبار في إعداد الاستراتيجيات التسويقية، وهذا يدفعنا إلى طرح الإشكالية التالية: من أجل فاعلية في النشاط التسويقي، ماهي أهم الاستراتيجيات التسويقية التي يمكن أن تتبعها المؤسسة في ظل تبني المزيج التسويقي الأخضر؟
وللإجابة على الإشكالية ستتضمن هذه الورقة المحاور التالية:

- أولا: التطور التاريخي لمفهوم التسويق الأخضر.
- ثانيا: المزيج التسويقي الأخضر.
- ثالثا: استراتيجيات المزيج التسويقي الأخضر.

أولا: التطور التاريخي لمفهوم التسويق الأخضر.

1- **التطور التاريخي لفلسفة التسويق الأخضر**: تعتبر فلسفة التسويق الأخضر امتداد لمفهوم المسئولية الاجتماعية للتسويق من خلال زيادة الوعي البيئي للمسوقين واهتمامهم بالبيئة، ومر هذا المفهوم بثلاث مراحل هي:[1]

المرحلة الأولى: التسويق الإحيائي Ecoligical marketing

بدأت هذه المرحلة مع بداية الاهتمام بالمسئولية الاجتماعية وكذلك الاهتمام بالبيئة من قبل المسوقين خلال أواخر الستينات وبداية السبعينات من القرن الماضي، وهذا ما أكدت عليه دعوة الجمعية الأمريكية للتسويق إلى عقد وشة عمل بعنوان التسويق الإحيائي عام 1975 وكانت تهدف إلى جمع الأكاديميين والعاملين في مجال التسويق وصانعي السياسة العامة لدراسة تأثير الأنشطة التسويقية على البيئة الطبيعية، وقد نتج عن هذه الورشة صدور أول كتاب حمل عنوان التسويق الإحيائي لكل من Henion و Kinner وقد عرفا التسويق الإحيائي على أنه ذلك التسويق الذي يهتم بالنشاطات التي تسهم في معالجة مسببات المشكلات البيئية ويمكن ان يسهم في توفير الحلول للمشاكل البيئية، وقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث على الاهتمامات البيئية وقد توصلت إلى حقيقة مفادها اننا نعيش في عالم محدود الموارد وتسهم التوسعات غير المدروسة إلى استنفاذ الموارد الطبيعية والأنظمة التي تعتمد عليها في حياتنا.

ونجد أن المؤسسات التي تتبنى القيم الاجتماعية والتوجهات البيئية بشكل مركزي في أعمالها تكون أكثر قدرة على استيعاب مضامين التسويق الأخضر وتطبيقه، حيث تكون هذه المؤسسات سباقة في تطبيق أسلوب الانقياد نحو القيم الاجتماعية والبيئية، فضلا عن تلبية إحتياجات المستهلكين وضغط السوق.

إن مرحلة التسويق الإحيائي تعد من أهم مراحل تطور التسويق الأخضر كونها شهدت نمو الحركات البيئية من بذرات المسئولية الاجتماعية، كما شهدت التأطير المفاهيمي لأكثر المواضيع قربا من التسويق الأخضر.

المرحلة الثانية: التسويق البيئي.

برزت هذه المرحلة بسبب الانتهاكات المستمرة لحقوق المستهلكين وبسبب الهدر المستمر للموارد الطبيعية وذلك في أواخر عام 1980 وأعقبتها أهم الحوادث والكوارث المهددة للحياة البشرية، ففي عام 1985 أكتشفت فتحة طبقة الأوزون وتلتها إحداث مفاعل تشيرنوبل Chernobyl عام 1986 وتبدد حقول نفط Exon-Valdez في ألاسكا عام 1989، فأثارت هذه الإحداث اهتماما إعلاميا واسعا، ووجهت إهتمام المجتمع نحو البيئة، وقد عرف التسويق البيئي حينها أنه حركة منظمة تهدف إلى حماية حقوق المواطنين في العيش في بيئة سليمة والتوجه نحو حماية تلك البيئة وتحسينها.

[1] علاء فرحان طالب وآخرون، فلسفة التسويق الأخضر، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص50.

وخلال الثمانينات أثارت منظمات مثل السلام الأخضر وأصدقاء الأرض الاهتمام حول المشاكل البيئية الكثيرة التي تواجه الكرة الأرضية والحكومات الوطنية، فدفع هذا الاهتمام إلى زيادة الدعم الحكومي والسياسي للتسويق الأخضر.

المرحلة الثالثة: استدامة التسويق الأخضر.

تعد الاستدامة التطور الأكثر عمقا في التسويق الأخضر والذي بدأت ملامحه في أواخر الثمانينات من خلال تقرير **بيرنتلاند** Brundtland عام 1987 الذي أشار إلى منهج الاستدامة في الاستهلاك والإنتاج متضمنا تحديد المواد الأولية في ضوء معايير الواقع الحالي، فهو يتضمن استخدام الموارد الطبيعية بالكميات التي لا تؤدي إلى الإضرار بالأنظمة البيئية والنشاطات الإنسانية.

فالاستدامة مدخل إداري يتضمن تطوير استراتيجات تسعى للحفاظ على البيئة واستمرار تحقيق الأرباح للمؤسسة، فالأنشطة التسويقية تبدأ في توجيه التسويق الأخضر ليس بقصد تخفيض الدمار البيئي وتقليل الأضرار الحاصلة للموارد الطبيعية، وإنما في السعي من أجل تحقيق الاستدامة.

2- **مفهوم التسويق الأخضر**:

أثار مفهوم التسويق الأخضر مع بداية ظهوره العديد من التساؤلات لدى الباحثين، كما أنه من خلال مراحل تطوره أصبح يطلق عليه العديد من المصطلحات مثل: التسويق الإحيائي Ecoligical Marketing التسويق البيئي Environnemental Marketing التسويق المستدام Sustainable Marketing، والتسويق الأخضر Green Marketing، ويتضمن التسويق الأخضر العديد من الأنشطة مثل تعديل المنتج، تغيير العملية الإنتاجية، تعديل أساليب التعبئة والتغليف والأنشطة التوزيعية والترويجية.[1] وتوجد العديد من التعاريف للتسويق الأخضر نورد أهمها فيما يلي:

يعرفه Polonsky أنه " إشباع الحاجات والرغبات الإنسانية دون إلحاق الضرر بالبيئة".[2]

يركز هذا التعريف على إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، ويأخذ الاعتبارات البيئية كعامل أساسي في العملية التسويقية.

ويعرف أيضا أنه: "هو إشباع حاجات ورغبات المستهلكين لتحقيق أهداف المؤسسة مع عدم إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية والاجتماعية".[3]

يركز هذا التعريف على أن أهداف المؤسسة يتم تحقيقها من خلال إشباع حاجات ورغبات المستهلكين، ويضيف هذا التعريف البعد الاجتماعي للأنشطة التسويقية في إشباع الحاجات والرغبات.

---

[1] *Brijesh Sivathanu Pillai, Kanchan Pranay Patil, Green Marketing, International Journal of Research in Commerce and Management, Volume 3, Issue 7, July 2012, p64.*

[2] *Moloy Ghosh , Green Marketing- A changing concept in changing time, Management Edge, Volume 4, N°1, 2010, p83.*

[3] *Chaubey D, Subramanian K, The impact of social networking to facilitate the effectiveness of green marketing, International Journal of Research in Commerce and Management, Volume 3, Issue 2, February, 2013, p52.*

ويعرفه كل من Stanton و Futrrell أنه "الأنشطة التسويقية الهادفة إلى إشباع حاجات ورغبات المستهلكين مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف كل من المسوق والمستهلك، والمحافظة على البيئة الطبيعية والاجتماعية".[1]

يظهر هذا التعريف أكثر شمولا من التعاريف السابقة، فهو يدمج بعد حماية المستهلكين خلال أن تحقيق أهداف المسوق وأهداف المستهلك يتكاملان ويتوافقان مع بعضهما، ويدمج البعد الاجتماعي من خلال تحقيق الرفاهية للمجتمعات و الحفاظ على البيئة الاجتماعية بشكل عام، ويدمج البعد البيئي من خلال الحفاظ على البيئة الطبيعية وتقليل آثار الأنشطة التسويقية عليها.

أما الجمعية الأمريكية للتسويق فقدمت ثلاث تعاريف التسويق الأخضر هي:[2]

- من الناحية التجارية: تسويق المنتجات الصديقة للبيئة.

من الناحية التسويقية: هو تطوير المنتجات وتصميمها بشكل يقلل من أثرها السلبي على البيئة الطبيعية.

- أما من الناحية البيئية: فهو الجهود التي يبذلها المسوق لإنتاج، توزيع، ترويج، تعبئة وتغليف المنتجات بطريقة تقلل من الضرر على البيئة المادية والطبيعية.

قدمت الجمعية الأمريكية التسويق الأخضر من خلال أهم التطورات الحاصلة في الأنشطة التسويقية، وتعتبر من أقدم التعاريف المقدمة في هذا المجال، فهو يشير للتسويق الأخضر من خلال تسويق المنتجات الصديقة للبيئة، وعدم إلحاق الضرر بالبيئة أو تقليصه.

وعرفه Peattie أنه "الأنشطة التسويقية الساعية إلى تخفيض التأثيرات السلبية اتجاه البيئة والمجتمع والناجمة عن استخدام المنتج والعمليات الإنتاجية التي تقوم بالترويج للمنتجات الأقل ضررا".[3]

أهم ما يميز هذا التعريف أنه يعتبر التسويق الأخضر يكون في جميع مراحل العملية الإنتاجية والاستهلاكية، فيبدأ قبل الإنتاج من خلال الاستخدام الإيجابي للمواد الأولية والمحافظة عليها وعلى البيئة أثناء عمليات تحويلها وترويجها واستهلاكها.

ويقدم ثامر البكري تعريفا أشملا للتسويق الأخضر، هو "مدخل نظمي متكامل يهدف إلى التأثير في تفضيلات المستهلكين بصورة تدفعهم نحو التوجه إلى طلب منتجات غير ضارة بالبيئة وتعديل عاداتهم الاستهلاكية بما ينسجم مع ذلك والعمل على تقديم مزيج تسويقي متكامل قائم على أساس الإبداع بشكل يرضي هذا التوجه بحيث تكون المحصلة النهائية الحفاظ على البيئة، حماية المستهلكين وإرضائهم وتحقيق هدف الربحية للمؤسسة".[4]

قدم هذا التعريف التسويق الأخضر بشكل أشمل من بعض التعاريف السابقة وتضمن الإشارة إلى أهم أساسيات التسويق الأخضر، ويتجلى ذلك من خلال مايلي:

أن التسويق الأخضر مدخل نظمي يهدف إلى توجيه المستهلكين نحو المنتجات غير ضارة بالبيئة.

---

[1] *Moloy Ghosh, op-cit, p83.*

[2] *Wong Ming Wong, To integrate Green Marketing into Software Developement Company's Marketing plan as a case studying of FBIC, The journal of global business issue, volume2, N°2, p224.*

[3] علاء فرحان طالب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص57.

[4] ثامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص47.

- أن التسويق الأخضر يقوم على الإبداع، من خلال تصميم و ترويج منتجات متميزة عن تلك التي يقدمها المنافسون وبطريقة متميزة عنهم.
- جمع هدف تحقيق الربحية، خدمة المستهلكين وحمايتهم، والحفاظ على البيئة في شكل أهداف تكاملية ولا تتعارض مع بعضها البعض.

2- **أبعاد التسويق الأخضر**:

تسعى فلسفة التسويق الأخضر إلى تحقيق أهداف المستهلكين بإشباع حاجاتهم ورغباتهم بالشكل المناسب، وتحقيق أهداف المسوق بتحقيق الربحية، لكن مع مرعاة ظروف حماية البيئة والمحافظة عليها.

وتعتمد هذه الفلسفة على البعاد التالية:

3-1- **إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها**:

إن عدم كفاءة العمليات الإنتاجية يتسبب في الغالب في تقديم منتجات تالفة أو غير قابلة للاستخدام وعلى هذا الأساس فإنه من المهام الرئيسية التي تقع على المؤسسات اليوم التركيز على رفع مستوى كفاءة العمليات الإنتاجية وذلك لتقليل المنتجات غير الصالحة للاستعمال والنفايات وتجنب عناء البحث عن كيفية التخلص منها، ولقد شرعت العديد من الحكومات القوانين من أجل الحد من التلوث الناتج بسبب نفايات العمليات الإنتاجية، فقد فرضت بعض الضرائب والغرامات على التلوث الذي تقوم به المؤسسات خاصة في بعض الدول النامية، ففي السبعينات أقرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD مبدأ من يلوث يدفع.[1]

وقد تغير المفهوم التقليدي في التعامل مع النفايات وبقايا الصناعة والإنتاج ضمن التسويق الأخضر، حيث أصبح التركيز على تصميم وإنتاج منتجات بدون نفايات أو نفايات قابلة للتدوير بدلا من البحث عن كيفية التخلص منها، وذلك برفع كفاءة العمليات الإنتاجية، فبدل التفكير في كيفية التخلص من النفايات يتم التفكير في كيفية التقليل منها أو إلغائها.[2]

3-2- **تغيير المفاهيم المتعلقة بالمنتج**:

تتمثل في أن المنتجات الجديدة يجب أن تعتمد بشكل كبير على موراد أولية غير ضارة بالبيئة، ولا تستهلك الكثير من المواد، بالإضافة إلى ضرورة تدوير بعض المنتجات بعد انتهاء المستهلك من استخدامها لإعادة تفكيكها والاستفادة منها مرة أخرى، فضلا عن ضرورة تغيير أساليب تعبئة وتغليف المنتجات بحيث تتضمن أغلفة يمكن الاستفادة منها مرة أخرى ولا تحتوي مواد ضارة أو مؤذية، فضلا عن الاعتماد على مصادر بديلة لتصنيع تلك الأغلفة[3].

وفي ضوء ذلك يجب أن تصنف المنتجات إلى ثلاثة أنواع هي:[4]

---

[1] . علاء فرحان طالب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص62.

[2] . حليمة السعدية قريشي، شهلة قدري، التسويق الأخضر كاتجاه حديث لمنظمات الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، الملتقى الدولي الثاني حول: نمو المؤسسات و الاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22و 23 نوفمبر 2012، ص380.

[3] . سميرة صالحي، التسويق الأخضر: بين الأداء التسويقي والأداء البيئي للمؤسسات الإقتصادية، الملتقى الدولي الثاني حول :نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي و تحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة، 22و 23 نوفمبر 2012، ص413.

[4] . علاء فرحان طالب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص64.

أ- **المنتجات القابلة للاستهلاك**: وهي تتآكل تدريجيا أو عندما ترمى بالتربة تتحول إلى تراب مع تأثيرات جانبية مؤذية قليلا.

ب- **المنتجات المعمرة**: مثل السيارات والتلفزيونات والحواسيب التي يجب أن تصنع ومن ثم تعاد إلى الصانعين ضمن دائرة صناعية مغلقة، وهذه المنتجات يجب أن تصمم مع سهولة تفكيكها وإعادة تصنيعها أو الاستفادة من موادها.

ج- **المنتجات أو الصناعات غير قابلة للبيع**: كالمنتجات ذات النشاط أو التأثير الإشعاعي والمعادن الثقيلة والمواد السامة وهذه المواد يجب أن تعود دائما إلى الصناع الأصليين الذين يكونون مسؤولون عنها وعن تأثيرها طوال فترة حياتها.

ويلعب تطوير المنتجات دورا مهما في تنافسية المؤسسات، فهي تعمل في بيئة يتطلب منها تطوير وتسويق المنتجات الجديدة بشكل مستمر، ودور التسويق هو إيصال فوائد التكنولوجيا للمستهلكين من خلال بيع المنتجات الخضراء، ويجب أن تكون هذه المنتجات ذات نوعية وترضي توقعات المستهلكين من خلال قيمتها المتوقعة من قبل المستهلكين وفوائدها البيئية.

فعلى سبيل المثال قامت جنرال موتورز GM بصناعة سيارة جديدة تعمل بالطاقة الكهربائية بدلا من البنزين تماشيا مع القوانين البيئية وكذلك عدم التعارض مع القوانين المحلية لولاية كاليفورنيا الذي يلزم مؤسسات صناعة السيارات بأن تكون نسبة 10 بالمئة من مبيعاتها للسيارات الجديدة في الأعوام القليلة القادمة تمثل سيارات خالية من العوادم (أي لا تسبب أي ضرر بيئي)، ولذلك قررت مؤسسة جنرال موتورز تقديم سيارتها الكهربائية الجديدة EV1 وقد تنبأ مدير المؤسسة بأن السيارة المبتكرة سوف تكون الأولى من جيل جديد من السيارات التي سوف تعيد تعريف التكنولوجيا والكفاءة.

3-3- **توضيح العلاقة بين السعر والتكلفة**:

كل منتج يجب أن يعكس كلفته الحقيقية أو ما يقاربها عند تحديد السعر الخاص به، وهذا يعني أن سعر المنتج يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها المستهلك عند استعماله، علما أن هذه القيمة لا تعكس فقط كون أن هذه المنتجات لا تضر بالبيئة وإنما تعكس الجانب الآخر لها المتمثل في البحث عن موارد بديلة وحماية الموارد الطبيعية وما يحتويه ذلك من كلف عالية كارتفاع مصاريف البحث والتطوير.[1]

فالقاعدة الأساسية في تحديد الأسعار هي التكلفة الكلية للمنتج، أما بالنسبة للمنتجات الخضراء فقد برزت نسبة زيادة في أسعارها لأنها تملك قيمة أعلى تعكس كونها لا تضر بالبيئة وتعكس الجوانب الأخرى لها المتمثلة بالبحث عن المواد البديلة وحماية الموارد الطبيعية وما يتضمنه ذلك من تكاليف عالية كتكاليف البحث والتطوير.

والتكاليف الكلية للمنتجات يجب أن تحسب بشكل دقيق فهي ليست التكاليف المباشرة فقط وإنما تمثل تكاليف أخرى أيضا منها تكلفة تلوث الهواء والماء والتربة، ولذلك فهذه المنتجات يجب أن تمتاز بمزايا تفوق المنتجات الاعتيادية بحيث تدفع المستهلك لشرائها بالرغم الفرق في الأسعار، حيث أن دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2002 وجدت أن

[1] . سميرة صالحي، مرجع سبق ذكره، ص413.

الأسباب الرئيسية التي تجعل المستهلكين يعزفون شراء المنتجات الخضراء هو اعتقادهم بأنها تتطلب تضحية عدم المطابقة وارتفاع التكاليف وانخفاض الأداء.[1]

3-4- جعل التوجه البيئي أمرا مربحا

لقد أدركت العديد من المؤسسات أن التسويق الأخضر يشكل فرصة سوقية قد تمنحها ميزة تنافسية ولربما مستدامة، فمعظم المؤسسات تتنافس في السوق لتحقيق الكسب السريع، بغض النظر عن الآثار السلبية على البيئة، والمتمعن في المنافسة في السوق يدرك أن هذا يعتبر منفذاً تنافسياً استراتيجياً، يمكن أن يأخذ المؤسسة إلى نوع آخر من المنافسة، وخاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر، ومن مزايا هذا التوجه الاستراتيجي هو أن الهيئات الرسمية وغير الرسمية تروج للتوجهات البيئية بشكل طبيعي ومستمر من خلال أجهزة الإعلام المختلفة وفي ذلك مساعدة ودعم مجاني من هذه الجهات لجهود الترويج الخاصة بالمنظمات التي تتبنى منهج التسويق الأخضر، وبالتالي سيكون هذا التوجه أمرا مربحا، وخاصة في المدى الطويل.[2]

وقد بدأ المستهلكون بالإدراك أن المنافسة في السوق لا ينبغي أن تكون بين المؤسسات التي تضر بالبيئة وتلك التي تحافظ عليها باعتبار أن المنافسة فقط بين المؤسسات التي لا تضر بالبيئة واستبعاد الأخرى.

إن التوجه البيئي يساعد المؤسسة في الوصول إلى مستويات عالية من الكفاءة لكي تصل مباشرة إلى تحسين الربحية في أشكال مختلفة مثل الادخار في تكاليف المواد الأولية والطاقة والنفايات، وبالتالي زيادة الأرباح والعائد على الاستثمار والحصة السوقية وغيرها، وتحقيق الميزة التنافسية من عمليات الاستدامة.[3]

4- متطلبات تطبيق التسويق الأخضر:

للتسويق الأخضر قواعد أساسية يجب على إدارة التسويق إتباعها وأخذها بعين الاعتبار إذا ما أرادت النجاح، وهي:[4]

4-1- إعلام المستهلك:

إذا كنت ترغب في بيع منتج للمستهلكين الأكثر حرصا على استعمال المنتجات الخضراء فأنت تحتاج التأكد من أن المستهلك مدرك للقضايا البيئية ويشعر بالقلق اتجاهها، فقد لا يدفع المستهلك سعر إضافي عند شراء ثلاجة خالية من غاز CFC وهو غاز ضار للبيئة يستخدم في أجهزة التبريد، إذا لم يكن لديه علم بأن هذه الثلاجة لا تعمل بغاز مضر بالبيئة، وهذا يعني جعل المستهلك يدرك أن المسوق يبذل جهدا معينا للحفاظ على البيئة.

4-2- الشفافية والمصداقية:

---

[1] علاء فرحان طالب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص68.

[2] سامي الصمادي، التسويق الأخضر- المعيقات في المنطقة العربية، الملتقى العربي الخامس في التسويق الأخضر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 25-28 يونيو2006، بيروت، لبنان ص7.

[3] علاء فرحان طالب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص70.

[4] *Pavan Mishra, Payal Sharma, Green Marketing- Challenges and opportunities for business, Journal of Marketing Management, Volume8, N°1, May-August 2012, p37.*

وهذا يعني ان المسوق مطالب باتخاذ إجراءات حماية البيئة في أنشطته وأنه على المستهلكين أن يؤمنوا بشرعية المنتج وحقيقة ما تحمله الرسائل الإعلانية التي تروج للمنتج على أنه صديق للبيئة.

4-3- **طمأنة المستهلك**:

فالمستهلك بحاجة إلى الاعتقاد بأن المنتج الفعال هو الذي يؤدي الوظيفة التي صنع من أجلها، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعض المستهلكين لن يتخلوا عن ثقافتهم الاستهلاكية من أجل البيئة، مع ضرورة الانتباه بأن المنتجات التي لا تؤدي وظيفتها ستصفى في صندوق النفايات حتى لو كانت بيئية جدا.

4-4- **النظر في عملية التسعير**:

يجب أن تكون التكلفة الإضافية التي يحملها المنتج الأخضر ضمن نطاق تحمل المستهلك، وأن يكون قادرا على تحمل أقساطها ويشعر أن المنتج يستحق هذه التكلفة الإضافية.

4-5- **تمكين المستهلكين وتشجيعهم على الشراء**:

من خلال التأثير عليه للشراء بإضفاء البعد البيئي للمنتجات، وجعل المستهلك يشارك في الحفاظ على البيئة بالتعامل مع منتجات المؤسسة.

4-6- **جعل صورة المؤسسة بيئية لدى المستهلكين**:

والمسوق لا يكتفي بجعل المنتجات بيئية في نظر المستهلكين، وإنما يجب إظهار أن الأنشطة المرتبطة بالمنتج كالتعبئة والتغليف وعمليات الإنتاج تتم وفق شروط المحافظة على البيئة، مما يجعل علامة المؤسسة معروفة كعلامة خضراء.

ثانيا: **المزيج التسويقي الأخضر**.

1- **المزيج التسويقي التقليدي والمزيج التسويقي الأخضر**:

إن هذا المفهوم للمزيج التسويقي يركز على الاستهداف السوقي وتحقيق أكبر قدر من المبيعات، وهو ما أدى تزايد الآثار السلبية على البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية بسبب العمل على زيادة الطلب بشكل كبير والتركيز على رغبات الزبائن، أما في ظل المسئولية الاجتماعية والبيئية والتي تنتهجها المؤسسات المتبنية للتسويق الأخضر فإنها-المؤسسات- تميز المحددات الخاصة باستعمال الموارد الطبيعية وتبحث عن إيجاد بدائل للمواد المستنزفة وترشيد استخدام الطاقة في العمليات الإنتاجية، ومن هذا المنطلق تضع مزيج تسويقي أخضر يكون هدفه تحقيق أهداف بيئية واجتماعية بالإضافة إلى الأهداف التقليدية المتمثلة في النمو وزيادة المبيعات.

ويكمن الاختلاف بين المزيج التسويقي التقليدي والمزيج التسويقي الأخضر فيما يلي:[1]

- يهدف المزيج التسويقي التقليدي إلى النمو وزيادة المبيعات، بينما المزيج التسويقي الأخضر يهدف إلى مراعاة متطلبات البيئة والمجتمع بالموازاة مع هدف النمو.
- في المزيج التسويقي التقليدي يتم تسخير الموارد المتاحة لتحقيق أكبر قدر ممكن من المبيعات، بينما في المزيج التسويقي الأخضر يتم الحفاظ عليها وترشيد استخدامها.

[1] ثامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص83. -بتصرف-

- يتم تسخير أدوات المزيج التسويقي التقليدي لهدف الربحية، بينما في المزيج التسويقي الأخضر يتم تكييفها بما ينسجم مع حماية البيئة وتحقيق الربحية.
- ضمن المزيج التسويقي التقليدي يتم الاستجابة لجميع حاجات ورغبات المستهلكين دون الأخذ بعين الاعتبار متطلبات البيئة، أما في المزيج التسويقي الأخضر فيتم توجيه المستهلك وحمايته من العادات الاستهلاكية الخاطئة ذات الآثار السلبية على البيئة والمجتمع.
- تنصب استراتيجيات المزيج التسويق التقليدي نحو المنافسة والربحية، بينما استراتيجيات المزيج التسويقي الأخضر تنصب على التعاون والتعاضد مع الأطراف الأخرى.
- يكون السوق في المزيج التسويقي التقليدي في الغالب سوقا شاملا ومتسع جغرافيا، بينما في المزيج التسويقي الأخضر سوق مستهدف ومحدد بدقة وأبعاده الجغرافية ضيقة.

2- **العناصر المؤثرة في المزيج التسويقي الأخضر**:

قدم Peattie مجموعة من المتغيرات الاجتماعية والسياسية الواجب أخذها بعين الاعتبار عند قيام المؤسسة بتبني مدخل التسويق الأخضر لما لها من تأثير مباشر على المزيج التسويقي، ويمكن تقسيم هذه العناصر إلى عناصر خارجية وأخرى داخلية.

2-1- **العناصر الخارجية**: هي مجموعة المتغيرات الخارجية المحيطة بالمؤسسة، والمتمثلة فيما يلي:

- **الزبائن المشترون**: الزبائن هم الغاية الأساسية لأي عملية تسويقية، وبالتالي يجب تحديد الزبائن الخضر في السوق الذي تعمل فيه المؤسسة، وبما أن حاجات ورغبات الزبائن الخضر تختلف عن حاجات ورغبات الزبائن العاديين فإن تحديدها يساعد في صياغة المزيج التسويقي المناسب والذي يتماشى مع هذه الحاجات والرغبات.[1]
- **المجهزون**: يعتبر المجهزون عنصرا مهما للمؤسسات لأنهم يوفرون المواد الأولية والطاقة ويقدمون إحتياجات المؤسسة الأخرى بالإضافة إلى تكيفهم مع أسلوب عملها وتجهيزها بمواد أولية صديقة للبيئة، وتعد عملية البحث عن مصادر التجهيز والتأكد من توفرها مسألة أساسية وجوهرية للغاية حيث أن عدم توفر المجهزين الملائمين يكلف المؤسسة الكثير من الوقت والجهد والمال في سبيل البحث عنهم حتى إن كانوا موجودين في الأسواق الخارجية.[2]
- **السياسيون**: تتفاوت الاهتمامات البيئية بين بلدان العالم تبعا لعدد من العوامل والمتغيرات أهمها نضج الوعي البيئي لهذه البلدان والامكانيات البيئية لها.

وقد ازداد الضغط على الحكومات والهيئات الرسمية من أجل إصدار تشريعات تنسجم مع التوجهات البيئية السائدة في ذلك المجتمع، وقد ظهرت العديد من الهيئات والحركات المؤثرة

---

[1]. *Peattie Kenneth J, Painting Marketing Education – How to Recycle Old Ideas, Journal of Marketing Management, Volume 6, N°2 , 1990, p110.*

[2]. علاء فرحان طالب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص76.

من أجل تفعيل دور الجهات الحكومية في الضغط على المؤسسات من أجل تغيير استراتيجياتها التسويقية.[1]

- **جماعات الضغط**: تشمل حركات الضغط الحركات السياسية والاجتماعية المدافعة عن المستهلك والبيئة وإحيانا المدافعة عن حقوق الحيوان، وهناك العديد من الهيئات والجمعيات التي تشكل ضغطا على الحكومات والمؤسسات، مثل: منظمة السلام الأخضر Greenpeace، منظمة أصدقاء الأرض FOE، والتي تهدف إلى حث المؤسسات على حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية في أنشطتها الإنتاجية والتسويقية.[2]
- **المشكلات**: لقد تزايدت في الآونة الأخيرة المشاكل التي تتعرض لها العديد من المؤسسات في المجال البيئي وقد وصل الأمر في كثير من الإحيان إلى الملاحقات القضائية، والتي كلفتها مبالغ لتعويضات كبيرة، فضلا عن الأضرار البليغة التي لحقت بسمعتها.

لذلك فإنه على المختصين في المؤسسات أن يدرسوا بعناية الأعمال ذات الحساسية البيئية التي يقومون بها تحسبا للتعرض لأي مشكلات بيئية قد تؤثر سلبا على مستقبل المؤسسة، خصوصا إذا علم أن هناك من الزبائن من يرفضون التعامل مع منتجات أي مؤسسة ذات سمعة بيئية سيئة.[3]

- **التنبؤات**: التنبؤات لها أثر كبير في المزيج التسويقي الأخضر، إذ يتوجب على المؤسسة التحديد المسبق للمشكلات التي قد تتعرض لها البيئة، ثم تقوم بتكييف المنتجات بما يتماشى مع عدم الإضرار بتلك النإحية البيئية سواء كان ذلك في المواد الأولية أو الكائنات الحية، والسعي من أجل تقديم حلول لتلك المشكلات من خلال مشاريع البحث والتطوير في المجال البيئي.[4]

2-2- **العناصر الداخلية**: هي مجموعة العوامل المتعلقة بأسلوب عمل المؤسسة وتكون ذات أثر مباشر في صياغة المزيج التسويقي الأخضر، وهذه العوامل هي:

- **المعلومات المقدمة**: أصبحت المعلومات في العصر الحالي إحد المدخلات الأساسية التي لا غنى عنها في أية عملية إنتاجية، وفي مجال التسويق الأخضر تمثل المعلومات أهمية خاصة للمؤسسة، ويتوجب عليها أن تراقب عن كثب وباستمرار القضايا الداخلية والخارجية المرتبطة بالأداء البيئي لها، بالإضافة إلى المعلومات الخاصة بأذواق المستهلكين وميولاتهم واتجاهاتهم نحو المنتجات الخضراء، وكذلك المعلومات حول كيفية ايجاد المواد الأولية والطرق المناسبة للتوريد.[5]
- **العمليات**: يرتكز التسويق الأخضر بشكل كبير على إجراء تحولات جوهرية في العمليات الإنتاجية داخل المؤسسة، وذلك كي تصبح العمليات منسجمة مع التوجه

---

[1] *Peattie Kenneth J, Green Marketing, Pittman, Prntice Hall, London, 1992, p105.*
[2] *Peattie Kenneth J, Painting Marketing Education – How to Recycle Old Ideas, P110.*
[3] ثامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص86.
[4] *Peattie Kenneth J, Green Marketing, P105.*
[5] *Ibid, P107.*

الرئيسي الخاص بمدخل التسويق الأخضر، والذي يرتكز على خفض الطاقة المستعملة، وتقليل التلف والضياع واستنزاف الموارد ومنع التلوث، وبالتالي فإن تقديم منتجات جديدة على وفق مدخل التسويق الأخضر يتطلب نوعا من التغيير لتنسجم العمليات مع الأهداف والغايات.[1]

- **السياسات**: يلزم التوجه البيئي المؤسسة أن تقوم بوضع سياسات وإجراءات إدارية تهدف إلى تحفيز ومراقبة وتقييم أدائها البيئي، وهذا ما يشير إلى ضرورة الذهاب أبعد من ذلك نحو تعديل الاستراتيجية الكلية للمؤسسة لتنسجم مع الرؤية البيئية، وتسير بتسلسل منطقي نحو تعديل السياسات المتعلقة بالمزيج التسويقي لتظهر هذا التوجه.[2]
- **الأفراد**: يلزم التسويق الأخضر المؤسسات بتوفير كفاءات إدارية وعاملين ذوي مواصفات خاصة وإيمان عال لما تقوم بها المؤسسة في مجال حماية البيئة والحفاظ عليها، وهذا يرجع إلى أهمية الإبداع بالنسبة للمؤسسات التي تتبنى فلسفة التسويق الأخضر، فالمنتجات الخضراء تتميز بمواصفات خاصة ومتطورة ومكوناتها تحتاج إلى إبداع عال من قبل العاملين من أجل تطويرها بما ينسجم مع حاجات ورغبات المستهلكين والمتطلبات البيئية، وضرورة اختيار الأدوات الترويجية المناسبة والتي تؤدي دورها التفاعلي مع العناصر التسويقية الأخرى.[3]

3- المزيج التسويقي الأخضر:

يعتمد المسوقون على المزيج من أجل تحقيق الأهداف المسطرة وذلك من خلال الدور التكاملي والتفاعلي الذي يؤديه، والمزيج التسويقي الأخضر هو الأدوات والعناصر التسويقية والذي يسعى المسوقون إلى تحقيق التكامل والاندماج فيما بينها من أجل خدمة السوق المستهدف، وتحقيق أهداف المؤسسة وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية، وعناصر المزيج التسويقي الأخضر هي نفسها العناصر التقليدية إلا أن الاختلاف يكمن –كما سبق أن ذكرنا- يكمن في أسلوب صياغتها وإدارتها، وتتمثل هذه العناصر فيما يلي:

3-1- المنتج الأخضر:

أدى تطور مفهوم التسويق الأخضر بالمسوقين إلى إعادة النظر في مفهوم المنتج من خلال مراعاة المسئولية البيئية في الأنشطة الإنتاجية، وتعتمد هذ المسئولية على تقليل النفايات والحد من التلوث والاستخدام العقلاني للمواد الأولية في العملية الإنتاجية، وهو ما أدى إلى ظهور المنتجات الخضراء، وقد وردت العديد من التعاريف للمنتج الأخضر، نذكر أهمها فيما يلي:

يعرف المنتج الأخضر أنه: "المنتج الذي يستخدم فيه المواد الصديقة للبيئة والتي يمكن أن تتحلل آليا، مع ضرورة متابعته خلال مراحل دورة حياته لضمان بقائه ضمن الالتزام

[1] ثامر البكري، أحمد نزار النوري، مرجع سبق ذكره، ص87.
[2] *Peattie Kenneth J, Green Marketing, P108.*
[3] *Ibid, P108.*

البيئي الذي يشمل عدم استخدام المواد الحافظة والضارة، واستخدام الحد الأدنى من الطاقة والمواد الأولية مع تغليف قابل لإعادة التدوير"[1].

ويعرف أيضا أنه: "المنتج المستدام الذي له أقل ضرر على البيئة في كل مراحل دورة حياته، والذي يراعى شروط حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية في عملية إنتاجه "[2].

ويعرف أيضا أنه: " المنتج الذي يمكن التعامل معه من حيث الإصلاح أو إعادة التهيئة أو إعادة الاستخدام أو إعادة التدوير أو إعادة التصنيع"[3].

فالمنتج الأخضر هو المنتج الذي يراعي اعتبارات الحفاظ على البيئة سواء في عمليات صناعته أو عبر مراحل استخدامه، فهو ليس بالضرورة منتجا أكثر جودة أو ليس له أدنى أثر على البيئة، إنما هو منتج أدخلت عليه تعديلات سواء في المواد الأولية المستعملة أو في عمليات إنتاجه أو تسويقه أوفي شكله وملحقاته ليكون صديقا للبيئة، فقد يتم استخدام المواد الأولية بشكل عقلاني، أو إدخال تحسينات في العملية الإنتاجية والتقليل من التلوث الذي تنتجه المصانع والآلات، أو يتم التعبئة والتغليف بمواد قابلة للتدوير أو يتم الترويج للمنتج بطريقة بيئية، كل هذا يسهم في جعل المنتج أخضر.

3-2- **التسعير الأخضر**:

يمثل التسعير إحد أهم عناصر المزيج التسويقي الأخضر، فهو يمثل ترجمة قيمة المنتجات إلى وحدات نقدية معينة حسب العملة المتداولة، حيث أن عناصر المزيج الأخرى تمثل تكاليف فإن عنصر التسعير يمثل العائد وقرارته تتعدى إدارة التسويق بمفردها بل ترتبط بمختلف الإدارات الأخرى في المؤسسة كالإنتاج والتوريد والمحاسبة وغيرها.

وعملية التسعير الأخضر تقوم في ضوء السياسة البيئية للمؤسسة وبأخذ بعين الاعتبار القوانين والتشريعات المتعلقة بحماية البيئة، لذلك فإن المنتجات الخضراء عادة ما تحمل إضافة سعرية بسبب التكاليف الإضافية لجعل المنتج صديقا للبيئة، وفيما يلي أهم التعاريف للتسعير الأخضر.

"التسعير الأخضر هو إحد العناصر المهمة لنجاح المزيج التسويقي الأخضر، يتمثل في تضمين سعر المنتج الخضر لتكلفة إضافية كمبرر لمراعاة الظروف البيئية في الأنشطة التسويقية والإنتاجية"[4].

"تسعير المنتج الأخضر هو تشجيع المستهلكين الخضر على الشراء من خلال إقناعهم بأن الإضافة السعرية تعكس التكلفة البيئية للمنتج"[5].

---

[1] *John Wasik, Green Marketing and Management- a global perspective, Blackwell Publisher LTD, Oxford, United Kingdom, 1996, p110.*

[2] *Krishna Kumar Veluri, Green Marketing- Indian Consumer Awareness and Marketing Influence on Buying Decision, International Journal of Research in Commerce and Management, Volume 3, N°2, February 2012, p60.*

[3] محمد بكري عبد العليم، التسويق الأخضر، كلية التجارة، جامعة بنها، ص243. من الموقع الإلكتروني: www. bu.edu.eg/portal تم الاطلاع بتاريخ: 2014/5/1.

[4] *P.Thulasimani, Green Product and Green Marketing, International Journal of Research in Finance and Marketing, Volume 2, N°2, February 2012, p450.*

[5] *Rashad Yazdanifrad, Igbazua Erdoo Mercy, The impact of Green Marketing on Customer satisfaction and Environmental safety, International Conference on Computer Communication and Management, Volume 5, Singapore, 2011, p 638.*

"التسعير الأخضر هو عنصر حاسم في المزيج التسويقي الأخضر، يكمن في تسعير المنتجات الخضراء بأسعار فيها إضافة لكن تكون مقبولة لدى المستهلكين الخضر الذين لديهم استعداد لدفع أسعار أعلى في سبيل شراء منتجات صديقة للبيئية".[1]

يتضح من التعاريف السابقة أن التسعير وفق مدخل التسويق الأخضر هو عملية تحديد السعر على ضوء السياسة البيئية للمؤسسة التي يتم من خلالها مراعاة ظروف حماية البيئة في الأنشطة التسويقية والإنتاجية، وعليه فإن السعر الأخضر يتضمن إضافة سعرية تكون نتاج مراعاة المتطلبات البيئية، فالمنتجات الخضراء تتطلب جهودا وتكاليف كبيرة في مجال البحث والتطوير، وتعديل الأساليب الإنتاجية بشكل يسمح بالاستخدام الأمثل للطاقة والمواد الأولية وتقليل التلف والضياع في استعمالها، وتتطلب الزيادة السعرية من المسوقين الدراسة المعمقة للمستهلكين لمعرفة مدى استعدادهم لدفع أسعار أعلى في سبيل شراء المنتجات الخضراء.

3-3- **التوزيع الأخضر**:

يمثل التوزيع إحد أهم وأقدم الأنشطة التسويقية، والمختصون في مجال التسويق يولون أهمية كبيرة لهذا العنصر لما له من قدرة على خلق القيمة المضافة للمنتجات، ومع ظهور فلسفة التسويق الأخضر ظهر معها إطار مفاهيمي لهذا العنصر يتمثل في التوزيع والإمداد الأخضر والتي تنصب حول السلامة البيئية لجميع الوسائل المستخدمة في التوزيع، والتعاريف التالية توضح هذا الإطار المفاهيمي.

يتضن توزيع المنتجات الخضراء نظام التوزيع ذو اتجاهين بدلا من النظام التقليدي، ويقوم على أساس تقوية العلاقة مع الزبائن والموردين لاستمرار العلاقة بين الطرفين لتسهيل عملية إعادة التدوير، والتي تتمثل في إعادة مخلفات أوبقايا المواد المستعملة مثل العبوات الفارغة وأكياس البلاستيك والأوراق إلى مكان إنتاجها أو بيعها، وتتضمن عملية التوزيع هذه قياسات الجودة البيئية، والإصدارات البيئية يجب أن يتم تنفيذها من منظور إدارة البيئة الشاملة وإدارة الجودة الشاملة للبيئة، وهذا يعني أن أساليب النقل تكون ذات صلة بمتطلبات التعبئة والتغليف وذات صلة بالمتطلبات البيئية.[2]

التوزيع الأخضر هو عملية مراعاة الاعتبارات البيئية في تحريك المنتجات من المصدر إلى الزبون، وتكمن هذه الاعتبارات البيئية في الحد من استهلاك الطاقة والحد من الانبعاثات للتخفيف من ظاهرة الإحتباس الحراري، وحسب الدراسات فإن القلة من المستهلكين الذين يشترون المنتجات الخضراء لمجرد تلبية الحاجة أو الرغبة، وفي معظم الإحيان تحتاج هذه المنتجات أن تكون على نطاق واسع ومكيفة مع معظم فئات المستهلكين وليس على فئة محددة، كما أنها تحتاج لأن تعرض بشكل جذاب في المحلات والتأكيد على مميزاتها البيئية من طرف البائعين.[3]

---

[1] *Kamal K.Pandey, P.B.Singh, Green Marketing : Policies and Practices for Sustainable Development, Integrale Review of Journal of Management, Volume 5, N°1, June 2012, p26.*

[2] علاء فرحان طالب وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص80.

[3] *Geetika Singh, Green : The New Colour of Marketing in India, Journal of Management, Administrative Staff College of India, Volume 42, N°2, 2013, P58.*

إن مفهوم التوزيع وفق مدخل التسويق الأخضر لا يختلف بشكل كبير عن التوزيع في المفهوم التقليدي، والاختلاف بينهما يكمن في إدراج الاعتبارات البيئية في عملية التوزيع، وذلك من خلال تكييف أنشطة الإمداد والتوزيع المادي ونقل المنتجات إلى المستهلكين مع متطلبات حماية البيئة، دون المساس بالمنافع التي يحققها التوزيع والمتمثلة في المنافع المكانية، الشكلية، الزمانية والحيازية.

تولد الاهتمام البيئي ضمن النشاط التوزيعي نتيجة الآثار السلبية على البيئة والمرتبطة بعمليات التوزيع والتوزيع المادي، فنطاق النشاط التوزيعي لايقتصر على مكان شراء المستهلكين للمنتجات بل يتعداه إلى حركة المنتجات والمواد داخل المؤسسة، وغدراج الاعتبارات البيئية في النشاط التوزيعي يؤدي إلى إعادة النظر في الإمداد والإنتاج والتوزيع.

3-4- **الترويج الأخضر**:

الترويج هو العملية الاتصالية الهادفة إلى التأثير في اتجاهات الأفراد ومواقفهم اتجاه التعامل مع الأشياء المحيطة بهم، وفي التعامل مع المستهلك الأخضر فإن المسوقون يسعون إلى إيصال المبادئ والتوجهات البيئية في الرسالة الترويجية الخاصة بمنتجاتهم، وهو مايسمى الترويج الأخضر.

يعرف الترويج الأخضر أنه: "هو استخدام عناصر المزيج الترويجي، كالإعلان والعلاقات العامة والملصقات البيئية، من أجل جلب انتباه المستهلكين وحثهم على الاستهلاك الصديق للبيئة"[1].

ويعرف أيضا أنه: "هو بث الوعي البيئي لدى المستهلكين وحثهم على اقتناء المنتجات الخضراء وتجنب السلوكات المضرة بالبيئة من خلال مختلف أشكال الاتصال".[2]

إن مفتاح نجاح التسويق الأخضر هو الترويج الأخضر، والذي يتمثل في: "استخدام شتى الاتصالات التسويقية لتعزيز المصداقية البيئية للمؤسسة ومنتجاتها، والتواصل مع المستهلكين من خلال المصادر الأقل ضررا للبيئة والأقل هدرا للموارد المادية والطبيعية، وتجنب المبالغة في المطالبات البيئية وإنشاء تصورات غير واقعية حول القضايا البيئية".[3]

وتستخدم المؤسسات الحملات الإعلانية والعلاقات العامة لتعزيز الالتزامات البيئية لها، بالاعتماد على الوسائل وأدوات الاتصال المستدامة، ومن أمثلة ذلك ما يلي:[4]

- توفير البيانات الإلكترونية أو الفواتير عن طريق البريد الإلكتروني؛
- استخدام التسويق الإلكتروني بدلا من البريد الورقي المباشر؛
- تقديم المنشورات في الموقع الإلكتروتي للتحميل للحد من كميات الطباعة واستخدام الورق؛
- الطباعة على المواد المعاد تدويرها باستخدام عمليات مثل الطباعة الحديثة؛

---

[1] *Manappa Omkareshwar, Green Marketing Initiatives by Corporate World, Journal of Advances in Marketing, Volume 6, N°3, March 2013, P21.*

[2] *Andrea Prothero, Green Marketing : Opportunity for Innovation, Journal of Marketing Management, Volume 14, Westbum Publishers,1998, p679.*

[3] *P.B.Singh, Kamal K.Pandey, Green Marketing : Policies and Practices for Sustainable Development, Journal of Management, Volume 5, N°1, India, June 2012, p26.*

[4] *Ibid, p26.*

- القضاء على التعبئة والتغليف لا غير الضرورية؛
- توفير التواصل عبر الإنترنت كبديل لعيش الإحداث وللحد من سفر الممثلين.

من التعاريف السابقة نخلص إلى أن الترويج الأخضر هو إحد أشكال الاتصالات التسويقية التي تقوم بها المؤسسة لنقل رسالتها الترويجية الخاصة بمنتجاتها التي تقدمها للجمهور، ولإيصال توجهاتها ومبادئها البيئية وتعزيز مكانتها ضمن المؤسسات التي تتبنى التسويق الأخضر باستخدام وسائل الاتصال الأقل تأثيرا على البيئة والأقل هدرا للموارد، فالمستهلكون الخضر يميلون إلى اختيار المنتجات المعروضة من قبل المؤسسات المحافظة على البيئة الأمر الذي يلزم المؤسسة إلى تبني استراتيجيات ترويجية تعزز وتحسن صورتها البيئية لدى المستهلكين.

ثالثا: استراتيجيات المزيج التسويقي الأخضر.

هناك أربع استراتيجيات يمكن أن تتبعها المؤسسة في حال تبني التسويق الأخضر هي:[1]

1- **الاستراتيجية المائلة للإخضرار**: تعتمد من قبل المؤسسات الذي لديها وعي بيئي وتأخذ المسئولية الاجتماعية على عاتقها لحماية البيئة ولكن لا تروج لنفسها في وسائل الإعلام، فمثلا مؤسسة Coca Cola تنفق مبالغ كبيرة في التسويق الأخضر غير أنها لا تعلن عن توجهها الأخضر في المجال العام، فهي تطبق التسويق الأخضر لكن لا يرتبط اسمها وسمعتها بالتسويق الأخضر.
2- **الاستراتيجية الدفاعية الخضراء**: عند اتباع هذه الاستراتيجية فإن المؤسسة تؤكد على أن منتجاتها خضراء وأنها تدمج التسويق الأخضر في أنشطتها، فتقوم بإعلام المستهلكين عن منتجاتها عبر قنوات الاتصال، ويكون الإعلام بصفة محدودة.
3- **استراتيجية الظل الأخضر**: تشير هذه الاستراتيجية إلى أن المؤسسة لديها استثمارات طويلة الأجل تهدف إلى تطوير منتجاتها وخدماتها لتكون صديقة للبيئة، مثل مؤسسة Toyota عند تقديمها للمنتج Prius وهي سيارة هجينة صديقة للبيئة.
4- **الاستراتيجية شديدة الاخضرار**: وتقوم فيها المؤسسة بتركيز استراتيجيتها الخضراء على المنتج في كامل دورة حياته، وعلى أنها مندمجة في كامل القضايا البيئية.

ويمكن توضيح كيفية تطبيق الاستراتيجيات الخضراء على المزيج التسويقي الأخضر في الجدول التالي:

جدول رقم (1): تطبيق الاسترتيجيات الخضراء على المزيج التسويقي الأخضر.

	المنتج	السعر	التوزيع	الترويج
الاستراتيجية المائلة للاخضرار	×			
الاستراتيجية الدفاعية	×			×
استراتيجية الظل الأخضر	×	×		×
الاستراتيجية شديدة الاخضرار	×	×	×	×

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على : Wong Ming Wong, Op-cit, p225.

[1] *Wong Ming Wong, Op-cit, p225.*

كما هو مبين في الجدول فعندما تقوم المؤسسة بتطبيق الاستراتيجية المائلة للاخضرار فإنها تقوم بإنتاج منتج صديق للبيئة فقط، ولا تتبعه ببقية عناصر المزيج التسويقي، فهي تعتبر ذات توجه ضعيف نسبيا في تطبيق التسويق الأخضر لهذا توصف بأنها استراتيجية قريبة للاخضرار، وعندما تطبق الاستراتيجية الدفاعية فهي تستخدم المنتج الأخضر بالإضافة إلى الترويج، وتنتهج عندما تواجه المؤسسة منافسة شديدة، وعند تطبيق استراتيجية الظل الأخضر فإنها تعتمد على عناصر المزيج التسويقي التالية: المنتج، السعر والترويج، فعندما يكون الترويج للمنتج فعالا فإنه يؤدي دوره ويبرر السعر الذي قد يكون مرتفعا بالنسبة للمنتجات الخضراء، أما إذا طبقت الاستراتيجية شديدة الاخضرار فإنها تستعمل جميع عناصر المزيج التسويقي، فهي ذات توجه أخضر محض.

خلاصة:

المزيج التسويقي الأخضر هو الأدوات والعناصر التسويقية التي يسعى المسوقون إلى تحقيق التكامل والاندماج فيما بينها من أجل خدمة السوق المستهدف، وتحقيق أهداف المؤسسة وعدم الإضرار بالبيئة الطبيعية، وفي ظل الوعي البيئي لدى العديد من المستهلكين وزيادة نشاط الحركات الاستهلاكية وظهور المستهلكين الخضر أصبح المستهلك محور تطوير المنتجات الخضراء، إذ يبدأ المسوق بالتعرف على حاجات ورغبات المستهلكين، ثم بعد ذلك يقوم بوضع الاستراتيجيات اللازمة لتلبية هذه الحاجات على أفضل وجه لتحقيق أهداف المؤسسة، وحسب التسويق الأخضر يتم اختيار الاستراتيجية التسويقية حسب الأهمية النسبية لكل عنصر، وتعتبر المنتجات الخضراء عنصر مهم في المزيج التسويقي الفعال، فتطور مفهوم التسويق الأخضر أدى بالمسوقين إلى إعادة النظر في مفهوم المنتج من خلال مراعاة المسئولية البيئية في الأنشطة الإنتاجية، وتعتمد هذ المسئولية على تقليل النفايات والحد من التلوث. كما أن السعر و القرارات المتعلقة به تعتبر من أصعب القرارات التي تواجه رجال التسويق، لأنه يجب أن يأخذ بعين الاعتبار المستهلك من جهة والتكاليف البيئية من جهة أخرى، ولجعل المنتجات في متناول المستهلكين الحاليين والمرتقبين يتم الاعتماد على نظام توزيعي يسهل تدفق المنتجات بالكيفية والكمية المناسبة، والترويج الأخضر هو إحد أهم العناصر التسويقية للتعريف بالمنتجات والتواصل مع المستهلك وإقناعه، ويتم استخدام عناصر المزيج الترويجي، كالإعلان والعلاقات العامة والملصقات البيئية.

الاصلاحات الاقتصادية كمدخل للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1990 ـــ 2010

أ.زكريا دمدوم (جامعة الوادي)
د.شيخة خليفة بلقاسم (جامعة الجزائر 3)

الملخص:

إن موضوع التنمية الإقتصادية، نال حيزا كبيرا من الاهتمام بهدف معرفة مصادرها، واساليب تحقيقها وكيفية استدامتها والعوامل المدعمة لها وعلاقتها بالإصلاحات الاقتصادية.

تعززهذا الاهتمام، بعد تبني غالبية الدول النامية للتحول من الاقتصاد المركزي الى اقتصاد السوق كبديل لتحقيق التنمية القابلة للاستمرار، وبمرور الوقت ظهرت السياسات والبرامج الاقتصادية المرتبطة بأزمة الديون الخارجية منذ سنة 1982 من خلال اعلان المكسيك وبعض دول امريكا اللاتينية .

في هذا البحث، سنتناول بالدراسة الاطار النظري للإصلاحات الاقتصادية، ثم نحاول التفرقة بين اصلاحات الجيل الاول واصلاحات الجيل الثاني وربطها بالتنمية المستدامة في الجزائر، مع عرض لبعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر للفترة من 1990 الى 2010.

الكلمات المفتاحية :الاصلاح الاقتصادي، اصلاحات الجيل الاول، اصلاحات الجيل الثاني، التنمية المستدامة.

Abstract

The theme of economic development, won a big circle of interests in order knowing the source, and achievable methods, and how sustainability and the factors that support them and their relationship to economic reforms.

Promote this interest, after the adoption of the majority of backward countries, the transition from a centralized economy to a market economy as an alternative to achieve the development agreeing continuation, by the time polices and economic program arose. Associated with the external debt crisis since the year 1982 by announcing Mexico and some Latin American countries.

In this research, we will discuss the theoretical framework for the study of economic reforms, then we try to differentiate between first-generation reforms and reforms of the second generation and linked to sustainable development in Algeria with display some economic and social effects to apply program reparation economic in Algeria for the period from 1990 to 2010.

Key words:

Economic reforms, the first generation reforms , The second generation reforms , sustainable development.

مقدمة

تزداد اهمية التنمية الاقتصادية في عالمنا المعاصر من بلد الى اخر، وخاصة بالنسبة للدول النامية، حيث تعاني من ازمات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمثل في انخفاض دخولها الوطنية والفردية وانخفاض الانتاجية في ميادين عديدة، اضافة الى سوء استغلال الموارد المتاحة وضعف مستوى المعرفة التقنية وانتشار البطالة والتبعية الاقتصادية الخارجية.

مرت العديد من دول النامية بتطبيق سياسات التعديل الهيكلي المفروضة من قبل المؤسسات المالية الدولية، والتي تعرف بالجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية .

اثبتت العديد من التجارب ان فشل الاصلاحات السابقة يعود اساسا لعدم القيام هذه الدول بالإصلاحات المؤسساتية ، لهذا بدا الاهتمام بالجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية الذي يهتم بالجانب المؤسساتي ومحاربة الفقر.

الاشكالية : لمعالجة هذا الموضوع وتحقيق اهدافه تطرح الدراسة الاشكالية الأتية :

ما مدى مساهمة الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة في الجزائر ؟

سنحاول الاجابة على هذه الاشكالية من خلال المحاور الرئيسية التالية :

ــ مفهوم الاصلاحات الاقتصادية ــ تحليل لمحتوى برامجالاصلاحات الاقتصادية، الجيل الاول والجيل الثاني

ــ التنمية المستدامة مفهومها وركائزها و ــ برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر واثارها الاقتصادية والاجتماعية للفترة من 1990 الى 2010 .

1 ــ مفهوم الاصلاح الاقتصادي :كثيرا ما تتعدد التسميات والمصطلحات للدلالة على مفاهيم متقاربة ومتداخلة، وقد ورد في الادبيات الاقتصادية مصطلحات في هذا المعنى منها التصحيح الاقتصادي، التعديل الهيكلي، اعادة الهيكلة والتكييف الاقتصادي، سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على الاصلاح الاقتصادي باعتباره المصطلح الاكثر شيوعا في الوقت الحاضر.

يعني مصطلح الاصلاح في اللغة التعديل في الاتجاه المرغوب فيه، من ثم فان الاصلاح الاقتصادي من الناحية اللغوية يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي في الاتجاه المرغوب فيه[1].

اما من الناحية الاقتصادية فان الاصلاح الاقتصادي، كما يعرفه البعض هو عملية اعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق المواءمة بين موارد الانتاج المحدودة، واحتياجات المجتمع اللامحدودة، وبما يضمن تصحيح التشوهات والاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد واستعادة التوازنالاقتصادي العام[2].عموما يمكن التفرقة بين نوعين من الاصلاحات الاقتصادية :

1 ــ 1 ــ الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية :

منذ اواخر السبعينات عرفت دول العالم الثالث اختلالات عميقة ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية كان لها تأثيرها السلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، هذا

ما قادها الى وضع سياسات تصحيحية في معظم هذه البلدان، فكانت هذه السياسات محددة من قبل المنظمات الدولية على اساس رؤى اقتصادية ليبرالية[3].

ــ محتوى الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية: ان المبادئ الليبرالية التي تشكل اساس برامج التعديل الهيكلي لسنوات 1980 وبرامج مكافحة الفقر لسنوات 1990 التي وضعت بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لخصت من طرف جون وليامسون في عشر نقاط في مجال السياسات التي كانت موجهة الى دول امريكا اللاتينية ابتداء من سنة1989 ويتألف من المبادئ العشرة الاساسية التالية[4]:

المبدأ 1 : الانضباط المالي. المبدأ 2 :تركيز الانفاق العام على السلع العامة التي تشمل التعليم، الصحة والبنية التحتية المبدأ 3 : الاصلاح الضريبي نحو توسيع القاعدة الضريبية مع تعديل معدلات الضرائب الحدية،المبدأ 4 : معدلات فائدة موجبة وتتحدد في السوق،المبدأ 5 :معدلات صرف تنافسية،المبدأ 6 :تحرير التجارة ،المبدأ 7 : الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر ،المبدأ 8 : خوصصة مؤسسات الدولة ،المبدأ 9 :الغاء القيود التي تعيق المنافسة، باستثناء تلك المتعلقة بالصحة البيئية، وحماية المستهلكوالاشرافالحذر على المؤسسات المالية،المبدأ 10 : الحماية القانونية لحقوق الملكية[5].

ــ قصور نتائج الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية :هناك تأكيد متزايد من قبل المؤسسات المالية الدولية بان انضباط الاقتصاد الكلي وبرامج الاصلاح الاقتصادي ليس كافيا لوضع الدول النامية على طرق التنمية المتواصلة.

كما مكنت برامج التعديل الهيكلي في الكثير من الدول من استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الا انها ومن الجانب الاجتماعي ادت الى زيادة الفقر والبطالة بسبب الخوصصة وما ترتب عنها من تسريح للعمال وبسبب التحرير والتخلي عن دعم الاسعار وكذلك تخفيض الانفاق الحكومي .

1 ــ 2 ــ الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية :

تعرفبإصلاحات الجيل الثاني لأنها تكملة لإصلاحات الجيل الاول، كما تعد بمثابة توسيع لإجماعواشنطن، وقد كان نايمNAIM 1994 [6]اول من اكد على اهمية الاصلاحات المؤسساتية في استكمالالجيل الاول من الاصلاحات والذي اطلق عليه اسم الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية.

قام الجيل الثاني من الاصلاحات على ضوء الانتقادات الموجهة الى المؤسسات المالية الدولية في اعقاب الازمات نهاية سنوات التسعينات حيث نشأت الحاجة الى الجيل الثاني من الاصلاحات من مصدرين رئيسيين هما ــ الاعتراف المتزايد بان السياسة الموجهة نحو السوق قد لا تكون كافية دون اكثر جدية للتحول المؤسساتي.ــ الرد على الانتقاد المتمثل في ان توافق واشنطن يؤدي تدريجيا الى الفقر، وضرورة تعزيز السياسات الاجتماعية وبرامج مكافحة الفقر[7].

ان الجيل الثاني من الاصلاحات ذو طبيعة مؤسساتية، وان الاهداف الاساسية الاجتماعية خاصة محاربة الفقر، يجب ان تكون هدفا رئيسا للجيل الثاني من الاصلاحات

الاقتصادية.يختلف محتوى الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية من مصدر لآخر، لكن يبرز بوضوح محوران تدعمها مجموعة اعمال المؤسسات المالية الدولية وهما الاصلاحات المؤسساتية ومحاربة الفقر .

الجدول رقم 1 محتوى الجيل الاول والجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية

محتوى الجيل الاول	محتوى الجيل الثاني
1 ــ انضباط المالية العامة 2 ــ اعادة ترتيب اولويات النفقات العامة 3 ــ الاصلاح الضريبي . 4 ــ تحرير اسعار الفائدة . 5 ــ سعر صرف تنافسي . 6 ــ تحرير التجارة . 7 ــ الانفتاح على الاستثمار الاجنبي المباشر الداخل 8 ــ الخوصصة . 9 ــ الغاء القيود . 10 ــ حماية حقوق الملكية .	11 ــ حوكمة الشركات 12 ــ مكافحة الفساد . 13 ــ مرونة اسواق العمل . 14 ــ الانضمام الى ضوابط منظمة التجارة العالمية. 15 ــ الانضمام الى الرموز والمعايير المالية الدولية. 16 ــ فتح حساب راس المال بحذر . 17 ــ انظمة اسعار الصرف غير وسيطة . 18 ــ استقلالية البنوك المركزية/ استهداف التضخم . 19 ــ شبكات الامان الاجتماعي . 20 ــ محاربة الفقر .

Source: Eric Berr et François Combarnous, " L'impact du consensus de Washington sur les pays en développement: une évaluation empirique ", centre d'économie du développement. Bordeaux, 2004, p:16.

ــ محاور الجيل الثاني من الاصلاحات :ــ

أ ــ **دور المؤسسات في تحقيق النمو الاقتصادي** : تشير العديد من الدراسات التطبيقية التي نشرت على الدور المهم الذي تلعبه المؤسسات في ترقية النمو على المدى الطويل .

تلعب السياسات الحكومية دورا اساسيا في تحديد شكل مناخ الاستثمار، وعلى حقوق الملكية، وفرض الضرائب وبناء البنية التحتية .وسمات اوسع تتعلق بنظم الادارة العامة كالفساد والحكم الراشد.

نعتمد في هذا الجانب على المؤشرات المؤسساتية وهي[8]:

ــ مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي . مؤشر مدركات الفساد.ــ مؤشر ممارسة انشطة الاعمال .ــ مؤشرات التنافسية العالمية .ــ مؤشر المخاطر القطرية .

ب ــ محاربة الفقر لتحقيق التنمية البشرية : ان محاربة الفقر تساهم في تحقيق التنمية البشرية من خلال مقاربة الحماية الاجتماعية على ثلاث محاور، المساعدات الاجتماعيةــ الضمان الاجتماعي، والتدخل فيسوق العمل[9].

ان التشغيل والحماية الاجتماعية سبيلان حاسمان لتحقيق النمو لصالح الفقراء، فالحماية الاجتماعية تقلل بصورة مباشرة من حدة الفقر من خلال تحسين النتائج الصحية، وزيادة الالتحاق بالمدارس ورفع مستوى المعيشة، ويمكن ان تقدم الدعم الضروري لأفراد المجتمع الضعفاء الغير قادرين على العمل .

2 ــ مدخل نظري للتنمية المستدامة :

2 ــ 1 ــ **تعريفالتنمية المستدامة** : "التنمية التي تفي باحتياجات الجيل الحالي ــ الحاضر ــ دون الاضراروالمجازفة بقدرة الاجيال القادمة ــ المستقبل ــ على الوفاء باحتياجاتها "[10].
وتعرف بانها :" تلبية الاحتياجات الحاضرين دون المساس بمقدرة الاجيال المستقبلية لضما استمرارية انتاجية الطبيعة وفيما يخص تلبية حاجياتهم"[11].

يظهر لنا من خلال هذا التعريف بعد النظر والرؤية المستقبلة لضما استمرارية انتاجية الموارد الطبيعية والحفاظ على حقوق الانسان ، اي انها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات، وتكييف التنمية التكنلوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الامكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم .

2 ــ 2ــ **ابعاد التنمية المستدامة** :يمكن حصر اربعة ابعاد متفاعلة فيما بينها وهي :

أ ــ **الابعاد الاقتصادية**[12]: بالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نجد ــ حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ــ ايقاف تبديد الموارد ــ مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث والمعالجة .

ب ــ الابعاد الاجتماعية [13]:وتتمثل في ــ تثبيت النمو الديمغرافي ــ مكانة الحجم النهائي للسكان ــ اهمية توزيع السكان . فكرة العدالة الاجتماعية .ــ الاستخدام الكامل للموارد البشريةــ الاسلوب الديمقراطي في الحكم ــ

ج ــ الابعاد البيئية :بالنسبة للأبعاد البيئية تشمل ما يليــ اتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي. حماية الموارد الطبيعية .صيانة المياه .ــ حماية المناخ من الاحتباس الحراري[14].

د ــ **الابعاد التكنلوجية** : وتتمثل في ــ استعمال تكنولوجيات انظف في المرافق الصناعية.ــ الاخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة ــ الحد من انبعاث الغازاتــالحيلولة دون تدهور طبقة الاوزون[15] .

2 ــ 4 ــ **اهادف التنمية المستدامة** :من بين اهداف التنمية المستدامة ما يلي[16]:

ــ ابراز اهمية الموارد البشرية، والبحث عن قضايا الهامة المرتبطة اساسا بردم الهوة التكنلوجية بين الدول المتقدمة والمتخلفة وتعزيز دور المرأة في مختلف القطاعات .
ــ السعي للحد من الفقر العالمي، وهذا من خلال تلبية احتياجات اكثر الطبقات فقرا .
ــ البحث في مستجدات البيئة والنظر بشكل خاص في انعكاساتها على الدول مع تبادل الآراء في شان الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال حماية البيئة والبحث عن افاق جديدة للتعاون .
ــ عرض الاتجاهات والقضايا المتعلقة بدور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة واثره على تطوير اليات الحكم وطرق تطبيقها في الدول النامية .

2 ــ 5 ــ **مؤشرات التنمية المستدامة** :تصنف مؤشرات التمية المستدامة الى اربعة مجموعات من المؤشرات[17]: اجتماعية، اقتصادية، بيئية ومؤسسية

ــ **المؤشرات الاجتماعية** : وتشمل العدالة الاجتماعية ــ الصحة ــ التعليم ــ الاسكان ــالامن ــ السكان .
ــ **المؤشرات الاقتصادية** : وتشمل الهيكل الاقتصادي ــ انماط الاستهلاك والانتاج ــ
المؤشرات البيئية : وتشمل الغلاف الجوي ــ المحيطات والبحار والسواحل .المياه العذبة ــ التنوع الاحيائي ــ
المؤشرات المؤسسية : الاطار المؤسسي ــ القدرة المؤسسية .

3 ــ برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990 ــ 2010

3 ــ 1 ــ محتوى الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر :

نظرا لاستمرار تفاقم حدة الفجوات والاختلالات المتراكمة على الاقتصاد الجزائري حتى مطلع التسعينيات وتعدد جوانب الازمة: اقتصادية، اجتماعية وسياسية، اتضح مع الوقت ان الاعتماد على اسلوب المعالجات الجزئية لن يكون مجديا، بل لا بد من اتباع استراتيجية لإصلاحالاقتصاد يتكون شاملة ترمي الى معالجة معظم الاختلالات والفجوات الداخلية والخارجية[18].

ــ **اتفاقية التمويل المدعمة** [19]1989:استفادت الجزائر بموجب الاتفاقية على 470.7 مليون وحدة سحب خاصة من جراء انخفاض اسعار صادراتها من البترول وارتفاع اسعار وارداتها من الحبوب، في المقابل قامت الجزائر باستهداف مراقبة توسع الكتلة النقدية، تقليص حجم الموازنة العامة، وتحرير الاسعار .

ــ **اتفاق 3/06/**[20]1991: بسبب تراجع معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي من 4.4 %سنة 1989 الى 0.8 %سنة 1990 وهكذا وعلى اثر استمرار تدهور الاوضاع الاقتصادية تطلب الامر العودة من جديد الى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاق جوان 1991 قدر حجم الدعم بنحو 300 مليون دولار.

برنامج التصحيح الهيكلي [21]:نظرا للأوضاع الاقتصادية المتردية ، استمر اتصال السلطات الجزائرية بالمؤسسات المالية فتمثلت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية قبل 1994 في بلوغ مجموع الديون الخارجية نهاية 1993 ما مقداره 25 مليار دولار، اما خدمة الدين فوصلت 82.2 %ومن الجانب الاجتماعي سجل معدل البطالة ما يقارب 25 %من القوة العاملة.

ــ برنامج الاستقرار الاقتصادي 1994-1995: يهدف برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي يمتد من افريل 1994 الى مارس 1995 الى استعادة النمو الاقتصادي والتحكم في البطالة والتضخم، وتحسين فعالية الشبكة الاجتماعية.

برنامج التعديل الهيكلي 1995 – 1998 : يهدف برنامج التعديل الهيكلي الذي يمتد من 22 ماي الى غاية 21 ماي 1995 الى 1998 الى تحقيق نمو متواصل بقيمة 5 %خارج المحروقات، تخفيض التضخم الى 10.3 %، وتخفيض عجز الميزانية الى 1.3 %مقابل 2.8 %خلال 1994 – 1995، مع التحرير التدريجي للتجارة الخارجية وتخلي الدولة عن سياسة الدعم لكل القطاعات، ووضع اطار تشريعي للخوصصة .

محدودية نتائج الجيل الاول من الاصلاحات الاقتصادية :انعكست بعض الاثار الاقتصادية والاجتماعية جراء تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي في الجزائرللفترة 1994 ــ 1998 ابرزها[22].

النتائج الاقتصادية :لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998 وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة، انه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها :

ــ انخفاض نسبة التضخم الى 6 %سنة 1997 بعدما كانت 39 %سنة 1994، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل الى نسبة 2 %سنتي 1999 و 2000 .

ــ الزيادة في احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 الى 2.1 مليار دولار سنة 1995 و 8 مليار دولار في نهاية سنة 1997 وهو ما يعادل تسعة اشهر من الاستيراد .

ــ الاثار الاجتماعية :**تفاقم ظاهرة البطالة** : اذا كانت عملية التصحيح مكنت ، بعد اربع سنوات من استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية والمالية، فان الاوضاع الخاصة بالتشغيل تدهورت بانتظام وذلك بسبب غياب استثمارات جديدة سواء ذات طابع عمومي او خاص، اضافة الى جانب التسريح المكثف للعاملين اثر عملية اعادة الهيكلة . وتفاقم معدلات البطالة التي تزايدت نسبتها حيث انتقلت من 12.6 %سنة 1988 الى 28.6 %سنة 2000.

لهذا وجب التفكير في اللجوء الى الجيل الثاني من الاصلاحات لمحدودية نتائج الجيل الاول.

3 ــ 2 ــ البرامج التنموية:بعد سنتين من انتهاء برامج الاصلاحات الهيكلية والتي وعدت بتحقيق الانتعاش في اطار الجيل الاول من الاصلاحات عملت الجزائر على وضع برامج تنموية، هذه البرامج تعمل على تدارك التاخر المسجل على مدار عشر سنوات من الازمة، والى تخفيف تكلفة الاصلاحات المنجزة، والمساهمة في اعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية. تتمثل هذه البرامج في برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001 ــ 2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 ــ 2009)، وبرنامج التنمية الخماسي (2010 ــ 2014).

ــ **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي (2001 ــ 2004)**: هو عبارة عن دعم يقدم الى الاقتصاد بهدف تدعيم النمو الاقتصادي، وبالتالي فهو عبارة عن مشروع حكوميذو طبيعة اقتصادية يعمل على[23]:

ــ دعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب العمل .

ــ اعادة تنشيط الطلب الكلي الذي تراجع بفعل عدة سنوات متتالية من تردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية

من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الاهداف يمكن تلخيصها فيما يلي :

ــ اختتام العمليات التي هي في طور الانجاز، واعادة الاعتبار وصيانة البنى التحتية، مستوى نضج المشاريع،في هذا الاطار تم توزيع الغلاف المالي حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 2 : يوضح توزيع الغلافات المالية للخدمات العامة وفق برنامج الانعاش الاقتصادي 2001 ــ 2004

القطاعات	المبالغ المخصصة ــ مليار دج
البنى التحتية للموارد المائية	31.3
البنى التحتية للسكك الحديدية	54.6
الاشغال العمومية	45.3
المجموع الاول : التجهيزات الاولية للعمران	131.2
المجموع الثاني : الموانئ والمطارات والطرقات	1.7
المجموع الثالث : الاتصالات	10
المحيط	6.1
الطاقة	16.8
الفلاحة (حماية الاحواض المنحدرة)	9.1
السكن	35.6
المجموع الثالث : احياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات	67.6
المجموع الكلي = المجموع الاول + المجموع الثاني +المجموع الثالث	210.5

Source: Le plan de la relance économique; les composantes du programme; OP.CIT, P 8.

تنمية الموارد البشرية :تحدد المشاريع حسب حاجيات السكان (منشآت الصحية والتربوية ...) وتقدر تكلفة البرنامج بـــ 90.3 مليار دج .يتطلب تطبيق برنامج الانعاش الاقتصادي مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية وموارد مالية ومادية وبشرية، لأجل انجازه باقل تكلفة للحصول على نتائج مرضية وفي هذا الاطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية والمالية كما في الجدول التالي :

الجدول رقم 4 : السياسات المصاحبة لبرنامج الانعاش الاقتصادي (2001 ــ 2004)

الوحدة : مليار دج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة ادارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5

تهيئة المناطق الصناعية	0.3	0.8	0.5	0.4	2
صندوق ترقية المنافسة الصناعية	0.3	1	0.7	---	2
نموذج التنبؤعلى المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-----	----	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

Source: Programme de soutien à la relance économique appui aux réformes; OP.CIT, P 20.

هيكل الاستثمارات المكلفة كالآتي :

الجدول رقم 5 : يوضح توزيع هيكل الاجمالي الاستثمارات وفق برنامج الانعاش الاقتصادي (2001 ــ 2004)

هيكل الاستثمارات	المبالغ المخصصة (مليار دج)
تحسين ظروف المعيشة	**155**
الانشطة المنتجة	**74**
الموارد البشرية والحماية الاجتماعية	**76**
البنى التحتية	**124**
حماية الوسط	**20**
البنى التحية للادارة	**29**
المجموع	**478**

Source: Le plan de la relance économique; les composantes du programme; OP.CIT., P 9 -10.

<u>البرنامج التكميلي لدعم الانعاش الاقتصادي 2005 ــ 2009</u> : خلال فترة 2005 ــ 2009 تم اطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي " الجنوب " والهضاب العليا بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار دولار امريكي خصصت اساسالإعادة التوازن الاقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين، والحصول على الرعاية الصحية، والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين. خصص لهذا البرنامج مبلغ 4202.7 مليار دج موزعة كما يبين الجدول التالي :

الجدول رقم 6 : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 ــ 2009

القطاعات	المبلغ بالملايير دج	النسبة %
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45**
برنامج تطوير المنشآت الاساسية	**1703.1**	**40.5**
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
برنامج تطوير التكنلوجيات الجديدة للاتصال	**50**	**1.2**
المجموع البرنامج الخماسي 2005 - 2009	**4202.7**	**100**

المصدر : **رئاسة الجمهورية معطيات اقتصادية واجتماعية**

برنامج التنمية الخماسي :2010 ــ 2014: يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة 2010 الى 2014 من النفقات 21214 مليار دج اي ما يعادل 286 مليار دولار ويشمل شقين اثنين هما[24]:

ــ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 130 مليار دولار .

ــ اطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج اي ما يعادل 156 مليار دولار .

يخصص برنامج 2014 ــ 2014 لأكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف اطواره، التكفل الطبي والنوعي، وتحسين ظروف السكن والتزود بالمياه والموارد الطاقوية .

مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي 1990 ــ 2010:بعد استعراضنا لمسيرة الاصلاحات للاقتصاد الجزائري ومعرفة البرامج التنموية ، يمكن تقييم اداء الاقتصاد الجزائري للفترة 1999 ــ 2010 من خلال تحليل اهم المؤشرات التنمية المستدامة لتحقيق التوازنات الكلية واستعادة النمو الايجابي ومؤشرات التنمية الاجتماعية.

مؤشرات التنمية الاقتصادية للفترة (1999 ــ 2010):

ــ **معدل النمو الاقتصادي** :يستخدم عادة للدلالة على مستويات التطور الاقتصادي، كما يعد مؤشر النمو الاقتصادي اهم المؤشرات التي يستخدمها المستثمرون في اتخاذ قرارهم الاستثماري فالاداء الضعيف للنمو الاقتصادي غالبا ما يحول دون تنمية الاستثمار ، يوضح لنا الجدول التالي تطور مستوى دخل الفرد كمقياس لحجم السوق في الاقتصاد الجزائري .

الجدول رقم 7:تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام بالجزائر

السنوات	عدد السكان ــ مليون نسمة	الناتج الداخلي الخام PIB مليار دولار	نصيب الفرد PIB بالدولار	معدل نمو الناتج %PIB
1999	29.965	48.845	1630.07	3.2
2000	30.416	54.749	1800.01	2.15
2001	30.879	54.745	1772.87	2.7
2002	31.357	56.748	1809.47	4.7
2003	31.848	67.802	2128.55	6.9
2004	32.364	85.144	2630.81	5.2
2005	32.906	102.721	3121.64	5.1
2006	33.8	114.831	3397.367	2
2007	34.4	131.568	3824.65	4.6
2008	34.916	158.699	4545.17	4.8
2009	35.645	161.245	4987.12	5.1
2010	38.120	165.983	5100.46	5.01

المصدر : **رئاسة الجمهورية معطيات اقتصادية واجتماعية**

ان هذا النمو الذي سجله الاقتصاد الجزائري لا يرجع كله الى تحسن الوضع الاقتصادي في الجزائر لوحده، بل لعدة اسباب واعتبارات منها العوائد النفطية التي استفادت منها الجزائر بسبب ارتفاع اسعار النفط والغاز الطبيعي في السنوات الاخيرة حيث قـــــدرت بحوالي 33.125 مليار دولار و 43.240 مليار دولار و 59.9 مليار دولار وذلك خلال الاعوام 2003 و2004 و2005 على التوالي. اضافة الى التغييرات التي طرأت على سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة ما بعد الاصلاحات الاقتصادية حيث تم تخفيضه وبنسب متفاوتة الى حوالي 25 % بعد فترة الاصلاحات .

الهيكل القطاعي للناتج الداخلي الخام في الجزائر :الجدول التالي يوضح هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999 ــ 2010

الجدول رقم 8 : هيكل الناتج الداخلي الخام للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1999 ــ 2010

هيكل PIB	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الزراعة%	10.6	8.8	9.8	10	10	10	8.3	8.4	8.1	8.4	7.8	8.1
الصناعة%	46.7	56.7	54.7	53	55	57	53.3	60.6	61	61	62	60.4
الخدمات%	42.7	34.5	35.5	37	35	34	38.4	31	30.9	30.6	30.2	31.5

المصدر : عبد الرزاق مولاي لخضر، " متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية ــ حالة الجزائر "، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2010، ص: 227 .

احتلت الصناعة اعلى نسبة 61 % من مجموع الناتج الداخلي الخام سنة 2007 وارتفعت بنسبة 48 % اي قبل برنامج الاصلاح الاقتصادي الى 65.7 % في نهاية سنة 2000 وذلك باستحواذ الصناعات الاستخراجية على النصيب الاكبر في تشكيله حيث ارتفعت حصتها من 37 % قبل الاصلاحات سنة 1990 الى 47.2 % سنة 2005 وترجع هاته الزيادة الى ارتفاع العائدات النفطية الى مستويات قياسية

تطور التجارة الخارجية :تتصف الجزائر كغيرها من الدول النامية بارتباط اسواقها باسوا ق الدول الأوربية سواء تعلق الامر بالواردات او الصادرات . يبين الجدول التالي هيكل الميزان التجاري خلال الفترة 1999 ــ 2010

الجدول رقم 9 : تطور هيكل الميزان التجاري خلال الفترة 1999 ــ 2010

الوحدة : مليون دولار

السنوات	المحروقات	سلع اخرى	الصادرات السلعية (المحروقات+سلع اخرى)	الواردات	الميزان التجاري
1999	12050	310	12360	9000	3360
2000	20950	620	21570	9270	12300
2001	18508	678	19186	9576	9610
2002	18110	610	18720	12010	6710
2003	23990	470	24460	13320	11140
2004	21550	670	32220	17950	14270
2005	45250	790	46040	19570	26470
2006	54000	1065	55065	21005	34060
2007	60205	1474	61679	27439	34240
2008	75730	2314	78044	27444	40600
2009	42960	2120	45080	36754	7780
2010	55093	2025	57218	37805	18200

المصدر : **صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي، الأعداد** (2004 ــ 2010)

ان قراءة للميزان التجاري للاقتصاد الجزائري تفضي الى كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي نظرا لاعتماده المباشر على قطاع واحد وهو المحروقات الذي يمثل ثلثي المداخيل الضريبية للدولة 97 % من ايرادات الصادرات .

هناك تحسن مستمر في الميزان التجاري الجزائري ابتداء من سنة 1994 التي تعتبر بداية الاصلاحات الاقتصادية حيث بلغ رصيد الميزان التجاري في 1997 قيمة 5150 مليون دولار لكنه انخفض في السنة الموالية الى 1250 مليون دولار ويرجع ذلك الى الانخفاض اسعار النفط في الاسواق العالمية اما في سنة 2003 فقد بلغ رصيد الميزان التجاري اعلى مستوى له خلال (1994 ــ 2007) بـــ 111381 مليون دولار .

كخلاصة ان السبب الرئيسي في ارتفاع رصيد الميزان التجاري هو اداء الصادرات ، وهاته الاخيرة تتأثر بشكل مباشر بأسعار النفط في الاسواق العالمية .

مؤشرات التنمية الاجتماعية للفترة 1990 ــ 2010 :

من خلال الاصلاحات الاقتصادية المتخذة سجلت اثارا اقتصادية وأخرى اجتماعية ادت الى تخفيض القدرة الشرائية وتدهور مستوى معيشة الفرد وانتشار الفقر .

الفقر في الجزائر :يعتبر الفقر من ابرز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تنفيذ برامج الاصلاحات الاقتصادية وبرامج التعديل الهيكلي، الا ان الإصلاحات المؤسساتية الاخيرة واهتمام الدولة بالجوانب الاجتماعية ، كان له الاثر الايجابي على معدلات الفقر ومستوى المعيشة .

تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته :يقاس الفقر في الدول فاذا كان متصاعدا او مرتفعا يعني تدني الوضعية الاجتماعية، وعكسيا انخفاضه يعني تحسن مستوى معيشة السكان، يبين الجدول التالي مؤشر الفقر البشري كالتالي :

الجدول رقم 10 : تطور مؤشر الفقر البشري ومكوناته خلال الفترة 1995 ــ 2008

البيـــــــان	1995	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2008
معدل الفقر البشري	25.23	24.67	23.35	22.98	18.55	16.6	18.95	18
معدل طول العمر عند الولادة احتمال الوفيات قبل 40 سنة%	12.13	8.58	8.26	7.84	6.39	6.39	6.03	6
معدل الامية لدى الاشخاص البالغين 15 فما فوق %	- - - -	34.50	33.4	32.8	26.0	23.7	27.20	25
نسبة عدد السكان المحرومين من المياه الصالحة للشرب %	22.0	16.93	14.50	11.1	5.5	5.0	5.00	5
نسبة الاطفال الذين يعانون من نقص في الوزن	13.0	13.00	- -	6.00	3.50	3.50	3.7	4

المصدر : **المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الوضعية الاقتصادية والاجتماعية 2005، ص 30./ ــ التقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، ص 40./ ــ النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة 2008، ص 15.**

ان قيم مؤشر الفقر البشري بحسب المعطيات الوطنية قد بلغت 23 ، 25 %في 1995 ليتراجع الى 16.6 %في 2005 ثم يرتفع بدرجة طفيفة في 2006 وهذا ما يفسر تراجع نسبة الفقر الى 4 %في المتوسط السنوي ، سمحت هاته النتائج للجزائر بالحفاظ على المركز الاول من الدول السائرة في طريق النمو والتنمية البشرية والمتوسطة .لقد تراجع مؤشر الفقر في الجزائر من 25.2 %من مجموع السكان سنة 1995 الى 16.6 %سنة 2005 مما يعني تراجع فينسبة 4 %، حسب المجلس الوطني الاجتماعي والاقتصادي

التنمية البشرية :عرف مؤشر التنمية البشرية تحسنا كبيرا في الجزائر وذلك على مستوى السنوات الاخيرة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة الانفاق الحكومي التي باشرتها السلطات العمومية .

اظهر تقرير المجلس الاجتماعي والاقتصادي بالتعاون مع برنامج التنمية للأمم المتحدة تحسنا على المستوى الوطني خلال الفترة 2002 ــ 2008 وذكر بان النتائج المتوصل اليها نتائج مرضية ، خاصة في مجالات الصحة، والتربية .الجدول التالي يبين تطور التنمية البشرية في الجزائر للفترة 1998 ــ 2008

الجدول رقم 11 : **تطور التنمية البشرية والمؤشرات البعدية في الجزائر**

السنوات	1998	1999	2000	2004	2005	2006	2008
التنمية البشرية	0.689	0.695	0.705	0.750	0.761	0.760	0.778
معدل الحياة عند الولادة	0.778	0.783	0.792	0.830	0.827	0.845	0.847
الناتج الداخلي الخام القدرة الشرائية	0.651	0.661	0.666	0.708	0.726	- - - -	0.760
مستوى التعليم	0.643	0.659	0.659	0.711	0.730	0.715	0.740

المصدر : **ــ التقرير الوطني للتنمية البشرية** 2007 **للمجلس الاقتصادي والاجتماعي / ــ التقرير الوطني للتنمية البشرية** 2006 **للمجلس الاقتصادي والاجتماعي / ــ النتائج العامة للتقرير الوطني للتنمية البشرية لسنة** 2008

يوضح الجدول ان قيمة (IDH)اي التنمية البشرية موجبة وفي تزايد مستمر والتي تسمح بالتعرف على العوامل المتطورة للسياسات العمومية التي تعكس التغييرات على مستوى التنمية البشرية اذ بلغ مؤشر التنمية البشرية 0.778 في سنة 2008، مكتسبا في ذلك 1.29 نقطة سنويا على مستوى 2002، و2008، اما بالنسبة لمؤشر معدل الحياة عند الولادة فهو كذلك وتيرة ايجابية نتيجة السياسات الاجتماعية التي طبقتها الجزائر على المستوى السنوات الاخيرة مكتسبة في ذلك معدل 0.847 في سنة 2008، وتأتي هاته النتائج نتيجة فرض سياسات تعليمية صارمة بالإضافة الى سياسات محو الامية .

تطور التشغيل والبطالة :تعتبر البطالة ظاهرة اجتماعية واقتصادية في ان واحد اذ تتيح معرفة قدرة الاقتصاد الوطني على التشغيل وتبرز طاقته على استيعاب اليد العاملة العاطلة كما ان زيادة البطالة في المجتمع يهدد الاستقرار الاجتماعي ، تعود اسباب تنامي ظاهرة البطالة في الجزائر الى :

ــ **تبعات تنفيذ برامج الخوصصة**:الذي ادى الى تسريع عدد كبير من العمال من الشركات ومؤسسات القطاع العام، فمثلا قد انتقل معدل البطالة من 17 % سنة 1986 الى 30 % سنة 1999.

ــ **اخفاق برامج التصحيح الاقتصادي** : ادت سياسات التعديل الهيكلي سنة 1994 الى انعكاسات كون ان التعديل يتطلب سياسات انكماشية من خلال الضغط على الطلب مما يقلص من مستويات النمو، وبالتالي تفقير فئات واسعة من السكان، لذلك فان التكلفة الاجتماعية الناجمة عن التعديلات الهيكلية كانت معتبرة بالمقارنة بالنتائج المنتظرة وغير المضمونة.

تطور معدل البطالة في الجزائر

الجدول رقم 11 : يوضح توزيع معدل البطالة في الجزائر للفترة 2000 ــ 2009

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
معدل البطالة%	29.77	27.3	25	23.7	17.7	15.3	12.3	13.8	11.3	10.2

المصدر : **الديوان الوطني للإحصاء**

توضح البيانات الاحصائية الارتفاع المستمر لنسبة البطالة ويعود هذا الارتفاع الى عاملين اساسيين هما: ارتفاع معدلات النمو الديمغرافي التي عرفتها الجزائر في فترة ما قبل التسعينات حيث تجاوز في المتوسط 2.8 % سنويا، والتسريح الكبير للعمال نتيجة لحل وخوصصة العديد من المؤسسات وتقليص دور الدولة مما ينسجم والمرحلة الجديدة.

من خلال الجدول ايضا نلاحظ ان معدلات البطالة في انخفاض وبشدة خاصة في عامي 2004 و 2005 وبلغت ادناها في 2008 حيث كان معدل البطالة 11.3 % وهذا ما يوحي بتحسن في سوق العملبالجزائر وهذا نتيجة لما بذلته الدولة من جهود في سبيل محاربة الظاهرة، بالإضافة الى المناصب الجديدة التي حققها القطاع الخاص نظرا للتسهيلات المقدمة في اطار تدعيم الاستثمار الخاص في الجزائر وتدخل الدولة في عقود التوظيف وبرامج التشغيل في اطار برنامج الانعاش الاقتصادي2001 ــ 2004 وبرنامج دعم النمو خلال 2005 ــ 2009 .

الخاتمة والنتائج :من خلال الاشكالية المطروحة تبينت لنا النتائج التالية :

ــ تبين ان هناك علاقة سببية بين الاصلاحات والتنمية، ان الاصلاحات الاقتصادية لا مناص منها ولا بديل عن تنفيذ سياسات داعمة مثل استراتيجية النمو ذات التوجه التصديري .

ــ ان تبني الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية يؤدي الى المساهمة في تحقيق التنمية في مفهومها الشامل من جانب النمو الاقتصادي، والتنمية البشرية ، مما يؤدي الى توفير مناخ للأعمال مناسب للمجالات ذات الصلة بالنمو .

ــ تندرج الاصلاحات المؤسساتية في صميم النقاش الدائر على مستوى الاقتصاد الجزائري والتي تؤكد على ضرورة التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات ، حيث يمكن ادارج حوافز مؤسساتية .

ــ سجلت الجزائر تحسنا ملحوظا على الجانب الاجتماعي من خلال الحفاظ على الضمان الاجتماعي وتعزيزه، اهمية المساعدات والتحويلات الاجتماعية للدولة ، ووضع اجهزة للتشغيل والادماج لمحاربة الفقر والمساهمة في تحقيق التنمية البشرية .

الهوامش والاحالات :

1 ـ جودة عبد الخالق، " الاصلاح الاقتصادي الفرضية الغائبة "، مجلة بحوث اقتصادية، العدد 7، القاهرة، 1997، ص ص : 134 ــ 137.

2 ـ اكرام عبد العزيز، " الاصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي والخيار البديل "، بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص : 16.

3ـحاكمي بوحفص، " الاصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال افريقيا، دراسة مقارنة الجزائر، المغرب، تونس "، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السابع، الشلف، 2010، ص: 6 .

4-Eric Berr et François Combarnous, " L'impact du consensus de Washington sur les pays en développement: une évaluation empirique ", centre d'économie du développement. Bordeaux, 2004, p: 2 -3.

5 – Ibid , p : 5 .

6 – Guillermo Ortiz, " Un nouveau souffle pour les réformes ",finances et développement; Washington; septembre 2003, p : 14-18.

7 - Eric Berr et François Combarnous, op.cit, p: 16.

8 ـ زورين ايمان، " دور الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية "، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، جامعة قسنطينة ، 2010ــ2010، ص ــ ص : 55 ــ 56ــ.

9 ـ نفس المرجع، ص : 58 .

10 ـ عبد القادر محمد عبد القادر، " قضايا اقتصادية معاصرة " ، كلية التجارة، الاسكندرية، 2005، ص : 205.

11 ـ نفس المرجع، ص : 206 .

12 ـ ف . دوجلاس موشيست، " مبادئ التنمية المستدامة "، ترجمة بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ط 1، القاهرة، 2000، ص : 17 .

13 ـ نفس المرجع، ص : 42 .

14 ـ بوحرود فتيحة، بن سديرة عمر، " التنمية البشرية كآلية لتفعيل الكفاءة المستدامة للموارد المتاحة "، ملتقى دولي حول التنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، ايام 7 ــ 8 افريل 2008 .

15 ـ محمد الصالح الشيخ، " الاثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها "، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، ط 1، الاسكندرية، 2002، ص : 94 .

16 ـ**سايح بوزيد**،" دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر"، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2012ـــ 2013، ص : 102 ــ 104 .

17 ـ**سايح بوزيد**،مرجع سابق، ص : 110 .

18 ـ محمد راتول، " سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية "، رسالة دكتوراه غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002 ــ 2003 ، ص ص : 234ـــ 235

19 ـ نفس المرجع، ص : 240.

20 ـكريم النشاشيبي واخرون، " الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول الى اقتصاد السوق "، صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص : 13.

21 ـكريم النشاشيبي واخرون، مرجع سابق، ص : 20 .

22 ـ عبد الله بدعيدة، " التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية "، ندوة الاصلاحات الاقتصادية بدول العالم العربي، تونس، 1999، ص : 111.

23 - Source: Le plan de la relance économique; les composantes du programme; Algérie, P 9 -10.

24 ـبيان نتائج اجتماع مجلس الوزراء مارس 2010 .

أثر التحرير المالي والتجاري على توزيع الدخل في الدول الناشئة

الأدلة التجريبية من البرازيل

أ.رنان مختار (جامعة الأغواط)
د. أحمد لعمى (جامعة ورقلة)

ملخص : يهدف هذا المقال تقديم معالجة لموضوع أثر التحرير المالي والتجاري على توزيع الدخل في البلدان الناشئة، من خلال زاويتين: الأولى نعتمد فيها على دراسة وصفية لظاهرة توزيع الدخل والتحرير التجاري والمالي، أما الثانية جاءت قياسية من خلال دراسة أثر بعض متغيرات التحرير التجاري والمالي على توزيع الدخل في بلد من البلدان الناشئة وهي البرازيل باستعمال منهج التكامل المشترك مقاربة جوهانس و باستعمال حزمة الحاسوب Eviews، وخلصت الدراسة إلى أن التحرير التجاري والمالي يعمل على زيادة فجوة توزيع الدخل، ومن الضروري وجود بعض السياسات للتخفيف من أثر هذه تحرير التجاري والمالي على توزيع الدخل.
الكلمات المفتاح : توزيع الدخل، التحرير التجاري والمالي، التكامل المشترك

تقديم:

شهد العالم تحولات كبيرة فرضتها العولمة الاقتصادية التي ارتكزت على التحرير القطاع التجاري والمالي وجعلت من العالم قرية صغيرة، بحيث بلغ حجم التدفقات التجارية والمالية بين أقطار العالم مستويات غير مسبوقة؛ لكن مازال العالم يعاني من فوارق كبير في الدخل بين الدول، بل و حتى بين سكان البلد نفسه، و في هذا سياق يوجد وجهتي نظر حول الآثار التوزيعية للتحرير التجاري والمالي فهناك مدرسة فكرية ترى أن التحرير التجاري والمالي يؤدي إلى زيادة في الدخل الكلي يستفيد منه الجميع ويستشهد أصحاب هذا الرأي بفرضية كوزنتيش (kuznets 1955) التي ترى أنه في السنوات الأولى من الانفتاح الاقتصادي قد يحدث عدم المساواة في التوزيع الدخل؛ لكن مع تحقيق البلد للتنمية الصناعية يحدث نوع من المساواة في توزيع الدخل[1]. بينما ترى المدرسة الفكرية المعارضة لذلك أن التحرير التجاري والمالي قد يحسن الدخل الكلي لكن المنافع لن تقسم بالتساوي بين السكان، بمعنى أن هناك فئة من السكان وهي الأقلية التي تستفيد من التحرير التجاري والمالي وفئة وهي الأغلبية استفادتها تكون متواضعة أو منعدمة، وأكدت دراسات كل Martin Ravallion و Forsyth Birdsall أن أصحاب الدخول المنخفضة لا يستفيدون من

[1] *Simon Kuznets, **Economic Growth and Income Inequality,** The American Economic Review, Vol. 45, No. 1. (Mar., 1955).*
available at:
http://courses.nus.edu.sg/course/ecshua/eca5374/Economics%20growth%20and%20income%20inequality_Kuznets_AER55.pdf

التحرير التجاري والمالي[1]، وأمام هذين الطرحين تحاول هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية التالية:

هل يساهم الانفتاح التجاري والمالي في تحسين توزيع الدخل في البلدان الناشئة؟

1 الإطار النظري للتوزيع الدخل

1-1 مفهوم توزيع الدخل "Income Distribution "

عندما نتكلم عن توزيع الدخل يتبادر إلى أذهاننا فكرة توزيع العادل للدخل، لكن لحد الساعة تلقى المدارس الاقتصادية صعوبة في التوفيق بين التوزيع بوصفه وظيفة اقتصادية اجتماعية، والعدالة بوصفها مفهوما سلوكيا قيميًا، بل نذهب أكثر من ذلك لنقول إن النظرية الاقتصادية خاصة الرأسمالية تجد صعوبة في إيجاد التوازن ما بين السعي في التراكم المفضي إلى النمو والتوزيع العادل للدخل والثروة و الذي ينعكس في زيادة الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية[2]، وعليه يمكن القول بأن توزيع الدخل في أي مجتمع لا يتم بصورة آلية، بل إنما هو وليد عملية معقدة تعكس التطور التاريخي و الاجتماعي وكذلك التحولات في عملية الإنتاج[3]، ولهذا نجد صعوبة في تحديد مفهوم للتوزيع الدخل نظرا لتعدد المشارب الفكرية والتوجهات الإيديولوجية، لكننا في غالبا نميز بين نوعين من توزيع هما:

أ: التوزيع الشخصي Distribution Personal

التوزيع الشخصي يعتبر مقياس شائع الاستخدام من جانب الاقتصاديين، فهو يقوم ببساطة إلى تقسيم مجتمع إلى فئات بمقدار حصولهم على الدخل، بحيث لا يهتم هذا الأسلوب بطريقة حصول الأفراد على الدخل[4]. ويقوم الاقتصاديون والإحصائيون في هذا النوع من التوزيع بترتيب الأفراد ترتيبا تصاعديا على حساب دخولهم الشخصية، ثم تقسيم إجمالي السكان إلى مجموعات وإحجام متميزة، حيث إن الطريقة الشائعة تكون بتقسيم السكان إلى فئات خمسية أي 20% للمجموعة أو شرائح عشرية أي 10% للمجموعة طبقا لتصاعد مستويات الدخل، ثم تحديد النسبة من الدخل القومي الإجمالي التي تسلم لكل مجموعة داخلية. ويمكن ملاحظة التفاوت في توزيع الدخل من خلال النسبة كل فئة من السكان من الدخل، وقد يرجع الاختلاف في توزيع الدخل إلى خصائص إنسانية أو إلى ما تمخض عن سير العملية الاقتصادية.

ب: التوزيع الوظيفي "Distribution functional "

---

[1] لمزيد من التفصيل أنظر:
Martin Ravallion, Growth Inequality And Poverty:Looking Beryond Averager, World Development, Vol 29,N:11,2001.

[2] أحمد ابراهيم منصور ، عدالة التوزيع والتنمية الاقتصادية رؤية اسلامية مقارنة ، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص16.

[3] عبد الرزاق الفارس، **الفقر وتوزيع المداخيل في الدول العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان،2001، ص93.

[4] ميشيل تورادو، **التنمية الاقتصادية**، ترجمة محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، دار المريخ السعودية، 2006، ص 208.

ويقصد بالتوزيع الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج من العملية الإنتاجية، ويتكون من النسبة المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والريع من الدخل القومي، فهو لا يهتم بالأفراد ودخولهم الشخصية، وإنما بعوامل الإنتاج وهي العمل ورأس المال والأرض والتنظيم.

يستخدم التوزيع الوظيفي لقياس التفاوت في توزيع الدخل وذلك من خلال مقارنة النسبة المئوية للعمل ممثلة في الأجور بالعوامل الأخرى، على الرغم من أن بعض الأفراد قد يستلمون دخلهم من هذه المصادر مجتمعة، لكن ذلك لا يهم في شرح المدخل الوظيفي للدخل، كما أن الهيكل النظري المبني عليه مفهوم التوزيع الوظيفي للدخل، يحاول شرح دخل عوامل الإنتاج من خلال الاعتماد على منحنيات العرض والطلب لكل عنصر من عناصر الإنتاج[1].

2-1 قياس توزيع الدخل

هناك الكثير من الطرق المستعمل في قياس التفاوت في توزيع الدخل لعل أهمها هي[2]:

أ- المدى

يعتبر هذا المقياس من أبسط المقاييس لقياس التفاوت في توزيع الدخل وهو يقيس الفرق بين القيم المتطرفة أي أكبر قيمة وأصغر قيمة في الدخل، ويمكننا هذا المقياس من معرفة الفجوة بين أعلى مستوى للدخل مع أقل مستوى معبرا عنها كنسبة من متوسط الدخل.

Yi: دخل الفرد (i).

U: متوسط الدخل

$$R= (Max\ y_i - Min\ y_i) / u$$

حيث: i= 1.2.3……..(n)

وإذا كان التوزيع موزعا توزيعا متساويا فإن R=0 وبالعكس فإذا كان كل فرد وإحد يحصل على جميع الدخل فإن R=n ومن ثم فإن قيمةR تصبح ما بين الصفر و n، لكن هذا المقياس يطرح مشاكل عديدة، فهو يحمل طبيعة التوزيع بين القيم المتطرفة ولو زاد كل دخل بالمقدار نفسه فإن التباين سيزداد على الرغم من أن التوزيع سيحافظ على الشكل الأساسي نفسه.

ب- انحراف الوسط النسبي

معظم مؤشرات التباين في توزيع الدخل تم بناؤها على أساس قياس الفرق بين توزيع معين وتوزيع مثالي، وأبسط هذه المؤشرات يتم حسابها بـ:

$$M = \sum |u - Y\ i| / n$$

وفي حالة التوزيع المتساوي للدخل، فإن M=0 وعلى العكس من المدى (R) فإن هذا المؤشر يأخذ بالاعتبار التوزيع الكلي. ويطرح هذا المقياس مشكلة أساسية تتمثل في أنه غير

[1] المرجع السابق، ص 209.
[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سبق ذكره، ص 100- 102.

حساس للتحويل من شخص فقير إلى شخص غني إذا كان كلاهما يقع على الجهة ذاتها من متوسط الدخل.

ج- التباين ومعامل التباين

يعتبر أكثر المقاييس شيوعا في استخدامها للدراسات الإحصائية المعنية بقياس التشتت أو " التباين ". وهو مقياس يشبه المقياس السابق، إلا أنه يلجأ إلى تربيع الفروق بين كل فئة من فئات الدخل والوسط، ثم إضافة ذلك للحصول على المجموع، ومن مزايا أيضا أنه يبرز الفروق بعيدا عن الوسط، حيث أن عملية تحويل الدخل من الفقير إلى الغني ستؤدي إلى انخفاض مقياس التباين، ويتم إحتساب هذا المؤشر وفق الصياغة التالية:

$$V = \sum (u - Yi)^2 / n$$

د- معامل جيني

يعتبر من أهم المقاييس وأكثرها شهرة ويستعمل معامل جيني لقياس الدرجة النسبية لعدم المساواة في توزيع الدخل في الدولة. وهو يعرف كذلك بمعدل التركيز جيني نسبة إلى مشكله العالم الإحصائي الإيطالي جيني[1].ومعادلته من الشكل التالي[2]:

$$gini = \frac{1}{2n^2 m} \sum_{i=1}^{n} \sum_{j=1}^{n} |y_i - y_j|$$

بحيث:

m الوسط الحسابي

$y_i y_j$ الدخلان المشاهدان فرديا

n عدد الدخول المشاهدة

ونشير إلى أمر مهم هو أن قيمة مؤشر جيني محصورة بين الواحد والصفر فقيمة الصفر تشير إلى أن الدخل الوطني يتوزع توزيع عادل بين جميع الأفراد في حين يشير القيمة الواحد إلى أن شخص واحد يحصل على الدخل الوطني كله

2 سياسات الانفتاح المالي والتجاري

---

[1] ميشال تودارو، مرجع سبق ذكره، ص 207.

[2] صندوق النقد الدولي، **آفاق الاقتصاد العالمي العولمة وعدم المساواة:دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية العالمية**، واشنطن، 2007 ، ص135. 2012/08/23
http://www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/weo/2007/02/pdf/weofta.pdf

1.2 سياسة التحرير التجارة : تهدف سياسات التحرير التجاري " Trade Liberalization Policie " إلى فتح الأسواق الداخلية عموما. ويمكن تعريف سياسة التحرير التجارة الخارجية " على أنها جملة الأجراءات والتدبير الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية تجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدول التفضيلي تجاه الواردات والصادرات، وهي عملية تستغرق وقتا طويلاً، ويؤدي تحرير التجارة الخارجية إلى تغير في الأسعار النسبية مما ينتج عنه أثار على القطاعات تبعاً لاتجاهات الأسعار فيها، وهذا من شأنه التأثير على الإنتاج والشغل ومنه في النهاية إعادة توزيع المداخيل"،[1]وللقيام بعملية التحرير التجارة تقوم الدول بإجراء العديد من الاتفاقيات ويمكن تصنيف هذه الاتفاقيات إلى:

أ- **<u>الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف</u> "Multilateral Trade Agreements** "

تعقد هذه الاتفاقيات تحت مظلة منظمة التجارة العالمية المسئولة عن وضع القواعد التي تسير انسياب وحرية التجارة بين الدول. والتي ساهمت في التوسع الكبير الذي شهدته التجارة العالمية خلال العقود الخمسة الأخيرة. ولقد أسست منظمة التجارة العالمية في مطلع عام 1995خلفا للاتفاقيات العامة للتعريفة والتجارة "GATT" والتي أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الثانية.

ب- <u>الإتفاقات التجارية على المستوى الإقليمي</u> "Trade Agreements Regional"

تهدف الاتفاقيات على المستوى الإقليمي لزيادة المزيد من الحرية على التبادل الدولي، من خلال إقامة كيان اقتصادي موحد.

ت- <u>الاتفاقيات الثنائية للتحرير التجارة</u> "Bilateral Agreements To Liberalize Trade"

الاتفاقيات الثنائية هي الاتفاقيات التي تعقد بين طرفين أثنين في مجال التحرير التجارة وهنا نميز بين نوعين، النوع الأول الاتفاقيات التي تعقد بين بلدين. بحيث يلتزم البلدين بإجراء مفاوضات تهدف إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين؛ أما النوع الثاني فهي تلك الاتفاقيات التي يتم بين منطقتين أو تكتلين مثل الاتفاقية الثنائية الموقعة بين الدول العربية المطلة على البحر الأبيض المتوسط والاتحاد الأوربي.

<u>2.2 سياسة التحرير المالي</u>

شهد التحرير المالي تطورا كبيرا خاصة بعد انهيار نظام بروتن وودز في بداية السبعينات حيث قررت الدول الكبرى تحرير سعر صرف عملاتها وقطاعاتها المالية، وهو ما تبلور بارتفاع سريع في حركة رؤوس الأموال بين مختلف الدول على مستوى العالمي[2].

وتعرف سياسة التحرير المالي "Financial Liberalization Policy"على أنها تلك الأجراءات التي تهدف إلى جعل النظام المالي أكثر اندماج في الاقتصاد العالمي، وهنا نميز بين مفهومين للتحرير المالي هما:[3]

---

[1] قدي عبد المجيد، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص249.

[2] محمد الأمين ولد الطالب، **انعكاسات الأزمة المالية العالمية على سياسات صندوق النقد الدولي**، مجلة الاقتصاد والمجتمع، الجزائر ، العدد6، 2010،ص 235.

[3]حسين كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، دار الصفاء، عمان، 2011، ص 54.

أولاً: "مفهوم التحرير المالي بالمعنى الشامل" ونحن هنا نقصد بالتحرير المالي بمجموعة الأساليب والأجراءات و التنظيمات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي.

ثانياً: "مفهوم التحرير المالي بالمعنى الضيق" وهنا نقصد تحرير عمليات السوق المالي من القيود المفروضة عليها، والتي تعيق عملية تداول الأوراق المالية ضمن المستوى المحلي والدولي"

وتشتمل سياسات التحرر المالي على عدد من الأجراءات يمكن عرضها كالأتي[1]:

- العمل على تخفيف الرقابة، وذلك باستخدام الأساليب الكمية غير مباشر للسياسة النقدية "Indirect policy tools "بدلا من الأدوات النوعية "المباشرة"؛
- إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة، والاتجاه نحو السوق المالية لتحديدها؛
- تخفيف القيود المفروضة لدخول وخروج من السوق المالي؛
- إلغاء السقوف الائتمانية "Credit ceilings "المفروضة على البنوك التجارية وإعطاء هذه الأخيرة الحرية في تحديد هيكل أسعار الفائدة المفروضة على الودائع أو على القروض؛
- إلغاء ضوابط الصرف"Exchange controls "، وترك سعر الصرف يتحدد من خلال قوى السوق؛
- السماح للشركات الأجنبية بالدخول للأسواق المالية المحلية وفتح المجال لها للقيام بكل العمليات المالية من إصدار و شراء و بيع، تقديم الاستشارات ...إلخ، ونفس الشيء بالنسبة للإفراد؛
- تحرير المعاملات حساب رأس المال "capital account

وباختصار يمكن القول أن التحرير المالي يرتكز على قابلية تحويل حساب رأس المال، وعلى إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق الماليـــة؛ وهنا نريد أن نوضح أمرا مهما في ما يخص قابلية تحويل حساب رأس المال (CAC) " Capital Account Convertibility" وهو عدم وجود تعريف محدد حول قابلية تحويل حساب رأس المال؛ لكن تركز أغلب المفاهيم في إلغاء القيود على النقد الأجنبي والضوابط الأخرى، أي حرية تحويل الأصول المالية المحلية إلى أصول مالية أجنبية والعكس دون أي نوع من الوساطة والتنظيم[2]، بمعنى حرية تحويل الموجودات المالية المحلية إلى موجودات مالية أجنبية أو العكس وفقا لمعدلات الصرف المحددة من قبل الأسواق، أي توفير قابلية تحويل رأس المال لغير المقيمين والمستثمرين الأجانب، وهو إجراء يسمح للشركات بإصدار أسهم وسندات في الخارج، ويسمح للمصارف المحلية بحصول على قروض بالعملة الصعبة وتمويل مشاريع في الخارج، وقبول إيداعات بالعملة الصعبة ويسمح كذلك للمستثمرين الأجانب الاستثمار في

---

[1] حيدر نعمة بخيث ، ناصر حمود مزيان، **سياسات تحرير المالي في البلدان العربية**، ص 3. أنظر:
http://www.mng.kufauniv.com/teaching/heider/aaa/w.pdf

[2] *Eswar S. Prasad and Raghuram G. Raja,* ***Controlled Capital Account Liberalization: A Proposal****, International Monetary Fund, 2005, p3.*
available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/2005/pdp07.pdf

البورصة المحلية[1]، كما أن قابلية تحويل حساب رأس المال ليس شأنا يؤخذ كله أو يترك كله، فهناك طرق عديدة للتعامل معه بقدر ما تقتضيه السياسة الاقتصادية الكلية للدولة.

أما إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق المالية "Deregulation" و التي تختلف على التحرير"Liberalization " لأن الأولى هي أكثر تفصيلاً للسياسيات التي تنشأ من الثانية أي التحرير. ويتضمن إلغاء القيود التنظيمية جانبين الجانب الأول يرتكز على مستوى الاقتصاد الكلي وكانت السياسات الرئيسية المتبعة هي تعويم سعر الصرف وما يرتبط بذلك من إلغاء الرقابة على الصرف إضافة إلى الاعتماد في تمويل عجز الموازنة على السوق من خلال بيع الديون للجمهور. أما الجانب الثاني يرتكز على إلغاء قواعد التنظيمات المالية التي تحد من حركة الوسطاء الماليين خاصة البنوك بشكل رئيسي، بهدف زيادة المنافسة، من هذه القواعد: إلغاء كل الضوابط على سعر الفائدة والمبادئ التوجيهية الائتمانية، وزيادة حرية تعامل الأجانب مع البنوك الوطنية.[2]

3- توزيع الدخل في البلدان الناشئة

1.3 مفهوم الدول الناشئة "Emerging Countries "

يشهد العالم منذ فترة جدالاً حول آفاق تأثير الاقتصاديات الناشئة على الاقتصاد العالمي بسبب الدور المتعاظم لها في الاقتصاد العالمي. ولعل من ابرز هذه البلدان الصين والهند والبرازيل و الأرجنتين وجنوب إفريقيا ودول جنوب شرق أسيا و ترجع أسباب تعاظم مكانة هذه الدول في الاقتصاد العالمي إلى حجم السكان و القدرة الإنتاجية المتزايدة وبالإضافة إلى المحافظة على معدلات النمو خاصة في العقديين الأخيرين، وتؤكد الإحصائيات أن البلدان الناشئة تُنتج بالفعل أكثر من نصف حجم صادرات العالم، كما أن حجم المبادلات التجارية بين هذه الدول أصبح يتزايد من عام إلى أخر، بالإضافة إلى زيادة حجم مبادلاتها مع الدول المتقدمة، الأمر الذي ساهم في زيادة القدرات الشرائية لهذه الدول.

إن مفهوم "الدول الناشئة" تطور مع أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية و أول من استخدم مصطلح "الأسواق الناشئة" هو الاقتصادي Antoine Van Agtmael من مؤسسة التمويل الدولية لتابعة للبنك الدولي سنة 1981 [3]؛ أما الدول الناشئة فعادة ما يقصد بها " تلك البلدان التي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقل عن البلدان المتقدمة؛ ولكن تشهد نموا اقتصاديا سريعا، ومستوى المعيشة والهياكل الاقتصادية تشبه تلك الموجودة في الدول المتقدمة"[4]، إن لائحة الدول التي يغطيها هذا المصطلح تختلف بين المصادر وعلى مر الزمن، لكن على عموما يقصد بها تلك البلدان النامية التي ليست جزءا من أقل البلدان نموا، ويصنف البنك الدولي البلدان من حيث الدخل إلى البلدان المنخفضة الدخل (أقل أو يساوي 1025 $) و

---

[1] سينغ كقالجيت، **عولمة المال**، ترجمة: رياض حسن، دار الفارابي، لبنان، طبعة الأولى، 2001، ص 209.

[2] *I.J. Macfarlane, **Financial Deregulation and Financial Markets**, CEDA Conference, 'Financial Deregulation: Past Promise – Future Realities', Sydney, 27 April 1995, p8.*
available at :http://www.rba.gov.au/publications/bulletin/1995/may/pdf/bu-0595-2.pdf

[3] *Véronique Salins, Les pays émergents available at :*
http://www.tiffeducationfoundation.org/seminars/antoinevanagtmaelbio.aspx 25/08/2012

[4] *Jacques de Larosière, Les pays émergents : chances et défis, Séminaire à l'Institut de HEC-Eurasie, Paris.2002,p5.*

البلدان المتوسطة أقل الدخل (مابين 1026 $ و 4035$) و البلدان المتوسطة عالية الدخل (مابين 4036 $و 12475$) والبلدان ذات الدخل المرتفع (أكثر أو يساوي 12476).[1]

2.3 توزيع الدخل في ظل سياسات الانفتاح في الدول الناشئة

أ-التحرير التجاري والمالي في البلدان الناشئة

لقد عززت الاتفاقيات التجارية السابقة الذكر حجم التبادل التجاري في العالم، والشواهد هنا كثير، لعل من بينها تطورات التي حصلت في حجم الصادرات في العالم، والجدول التالي يبين حجم النمو الحاصل على مستوى الصادرات العالمي خلال خمس عقود الأخيرة.

الجدول رقم 01: تطور حجم الصادرات خلال الفترة بين 1950-2010
المقياس نسبة المئوية لمتوسط نمو الصادرات في عشر سنوات

الفترات	1950 1960	1960 1970	1970 1980	1980 1990	1990 2000	2000 2010
معدل نمو الصادرات في العالم	6.5%	9.2%	20.4%	5.98%	6.7%	10.9%
معدل نمو الصادرات في البلدان النامية	7.31%	7.67%	22.97%	3.41%	7.83%	16.32%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بنك البيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "UNCTAD "

يلاحظ من الجدول رقم01 الذي يبين لنا حجم التطور الحاصل في التجارة من خلال مؤشر نمو الصادرات الذي يعتبر مؤشرا مهما على مدى تطور التجارة العالمية، حيث يلاحظ نمواً قويا للصادرات خاصة في ثلاثة عقود التي تلت التوقيع على اتفاقية "GATT"، بانتقال نمو حجم الصادرات من 6.5% كمتوسط عالمي و 7.31% في الاقتصاديات النامية عقد الخمسينات إلى حدود 20.4% و 22.97% على التوالي خلال عقد السبعينات وهي فترة التي شهدت ازدهار الأفكار اللبرالية الجديدة التي دعت إلى مزيد من التحرير في المجالين المالي والتجاري؛ لكن سرعان ما انخفضت معدلات نمو الصادرات في العقد الثمانينات وهي فترة صعبة على الاقتصاد العالمي بسبب كثرة الأزمات التي تعرض لها منها:أزمة المديونية وأزمة انخفاض أسعار النفط...إلخ وأثر كل ذلك على حجم التجارة العالمي؛ لكن في العقدين (1990-2000) و(2000-2010) ارتفع معدل نمو الصادرات على مستوى العالم و الاقتصاديات النامية .

أما في مجال التحرير المالي فكانت المرحلة الثانية بعد التحرير التجاري في أغلب الدول النامية والجدول رقم 02 يبين التاريخ الرسمي لتحرير الأسواق الأسهم في بعض الدول الناشئة[2]؛ وفي هذا الإطار نجد مثلا أنه في الفترة مابين 1991-1993 أقدمت11 دولة نامية

[1] تصنيف البنك الدولي للبلدان حسب الدخل أنظر:
http://data.worldbank.org.cn/about/country-classifications/country-and-lending-groups

[2] *Source: Bekaert, G., Harvey, C.R., Lundlad, C. ,**Emerging equity markets and economic development**, Journal of Development economics , 2001,p54.*
Available at: http://research.stlouisfed.org/publications/review/03/07/Bekaert.pdf

على تحرير واسع النطاق لقيود الصرف، وقامت 23 دولة بتحرير الرقابة على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخفضت15 دولة الرقابة على دخول استثمارات محفظة الأوراق المالية، وخمسة دول خفضت القيود على خروج استثمارات محفظة الأوراق المالية وفي نهاية 1995 فتحت 35 دولة نامية بالكامل حساب رأس المال ،لقد نتج على التحرير القيود على الرساميل المحفظة الأوراق المالية فعليا تغيرات هامة في أسواق الأوراق المالية للدول النامية.[1]هذه التغيرات يمكن ملاحظتها من خلال عدة مؤشرات لعل أهمها القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة كنسبة من الدخل المحلي الإجمالي هذه النسبة تضاعفت في أغلب الدول النامية والجدول رقم 03 يبين التطورات الحاصل على مستوى بعض الأسواق الناشئة في الفترة 1991-2011.

ب- <u>أثر التحرير التجاري والمالي على توزيع الدخل في البلدان الناشئة</u>

لتلمس أثر الانفتاح التجاري والمالي على توزيع الدخل في البلدان الناشئة يمكن أخذ شريحتين نرى أنهما مهمتين الشريحة الأولى والتي تمثل حصة 10% من السكان الأعلى دخلا و الشريحة الثانية تمثل حصة 10% من السكان الأقل دخلا وهذا لمجموعة من الدول الناشئة وهي الأرجنتين و البرازيل والهند وماليزيا والمكسيك وتركيا وذلك في فترتين مختلفتين 1983 و2005 أي ملاحظة التغيرات التي طرأت على الدخل قبل التحرير وبعدها.

الشكل رقم 01: حصة الدخل لأعلى 10 % من السكان قبل وبعد التحرير المالي والتجاري

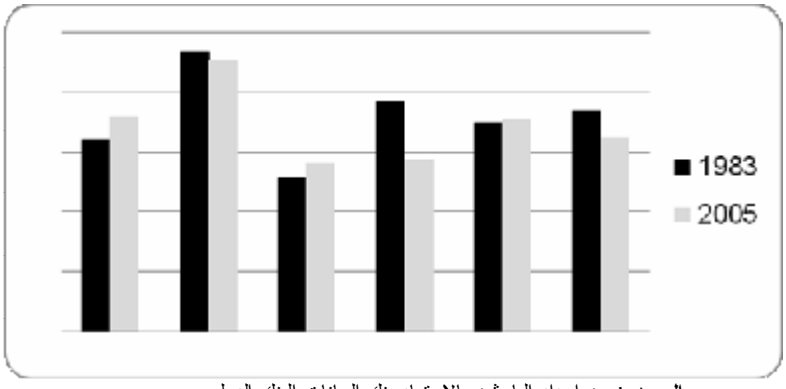

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بنك البيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الشكل السابق أن حصة 10% من السكان الأعلى دخلاً شهدت انخفاض في دول مثل البرازيل وماليزيا وتركيا ولو بنسبة مختلفة؛ لكنها في المقابل ارتفعت في الدول الأخرى، إن انخفاض هذه النسبة يمكن أن يساعد على زيادة توسيع قاعدة الاستفادة من الدخل

[1] عمر محي الدين، **أزمة النمو الأسيوية**، دار الشروق، الطبعة الأولى، مصر، 2000، ص150.

ويقلل من تركزه على الرغم من أن هذه النسبة في الدول ذات التنمية البشرية العالية لا تتجاوز 26%، إن هذه الأرقام لا تعطينا إشارات كافية دون أن تقترن بارتفاع حصة السكان الأقل دخل، والشكل التالي يبين لنا حصة 10 % من السكان الأقل دخلا.

الشكل رقم02: حصة الدخل الأدنى 10% من السكان قبل وبعد التحرير المالي والتجاري

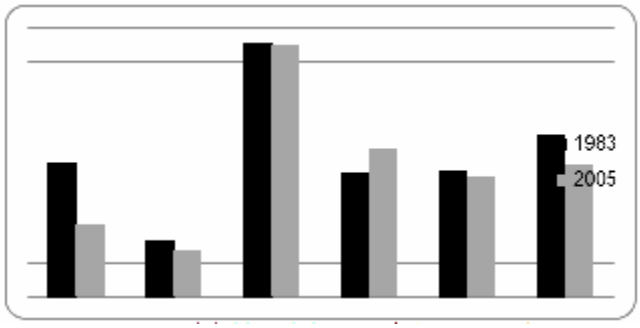

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بنك البيانات البنك الدولي

يلاحظ من الشكل رقم 02 أن حصة 10%من السكان الأقل دخلا قد انخفضت في دول العينة ما عدى ماليزيا وهذا يؤكد مدى حساسية هذه الطبقة من السكان للسياسات الاقتصادية، ويدفعنا إلى القول أنها لم تستفد من التحرير التجاري والمالي التي تبعته أغلب الدول.

4.الدراسة القياسية لحالة البرازيلية:

لقد خضعت البلدان الناشئة لسلسلة من الإصلاحات الهيكلية الرامية إلى تحسين الظروف الاقتصادية و الاندماج في الاقتصاد العالمي، بالإضافة إلى تعزيز ظروف المعيشة للمواطنين من خلال العمل على زيادة الدخل الفردي. و ارتكزت هذه الإصلاحات على التحرير التجارة الخارجية و الخوصصة وتحرير القطاع المالي، لعل من أهم هذه البلدان التي طبقت هذه الإصلاحات الاقتصادية هي البرازيل التي تعد إلى جانب الصين والهند وجنوب إفريقيا من أبرز الاقتصاديات الصاعدة.

4-1 النموذج المقترح

إن عملية اختيار المتغيرات التي تؤثر على ظاهرة توزيع الدخل عملية صعبة؛ لكن المنهج المتبع في ذلك يعتمد على أمرين هما : النظرية الاقتصادية بالدرجة الأولى في هذا الباب هناك الكثير من الآراء التي تعتمد أساسا على المنطلقات الإيديولوجية والفكرية، وبالدرجة الثانيـــة على الدراسات السابقة والتي يوجد منها الكثير أيضا لكن تختلف في النتائج بسبب اختلاف ظروف العينة أو الحالة من زمن إلى أخر ومن منطقة إلى أخرى.

اعتمدنا في هذه الدراسة على متغيرات من الممكن أن تكتشف أنماط لتأثير أخرى، للتحقيق في تأثير التحرير التجاري والمالي على توزيع الدخل، يتم تحديد للمعادلة التالي:

$$Gn_t = \beta_0 + \beta_1 Ta_t + \beta_2 Fe_t + \beta_3 So_t + \beta_4 Di_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

$t = 1981..2011$

حيث إن معدل جيني (Gn) يتأثر بمتغيرات عديدة منها:

(Ta) : نسبة إجمالي التجارة من الناتج المحلي الإجمالي، ويقصد بالتجارة هي مجموع الصادرات والواردات من السلع والخدمات.

(Fe) : معدل متوسط التعريف الجمركية

(So) : القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة من الناتج المحلي الإجمالي

(Di) :الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من الناتج المحلي الإجمالي، ويشير الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص إلى الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص من القروض، و الاعتمادات التجارية، والحسابات المقبوضة الأخرى، والتي تشكل أساساً للمطالبة بالسداد.

أما ε_t الخطأ العشوائي و β_i حيث $i = 0,1,2,3,4$ تمثل معاملات المتغيرات المفسرة

أما بالنسبة للإحصائيات المستعملة فهي مجمع من قاعدة بيانات البنك الدولي و منظمة العالمية للتجارة للفترة الزمنية من 1981 إلى سنة 2011.

2-4 تقدير النموذج

إن التطبيق المباشر لتقنيات الانحدار التقليدية في المعادلة (1) غير مناسب لأن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية هي سلسلة زمنية غير ثابتة، والتي يمكن أن تسبب مشاكل في الاستدلال الإحصائي، حيث إن الفروض التي تبنى عليها مربعات الصغرى تصبح غير متوفرة لأجراء اختبارات t, F, χ^2 والتي لا يمكن الاعتماد عليها إلا بعد أن يتم معالجتها بشكل كاف.

إن عملية تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد العلاقة الحقيقة بين المتغيرات في المدى الطويل بوضوح، على عكس النماذج الإحصائية التقليدية ومفهوم التكامل المشترك يقوم على أن السلاسل الزمنية قد تكون غير مستقرة في المدى القصير لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينها، هذه العلاقة تسمى بالتكامل المشترك وللتعبير عن العلاقة بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولا من إزالة مشكلة عدم الاستقرار وذلك بإدخال اختبار جذور الوحدة و استعمال نماذج تصحيح الخطأ[1].

وفي هذه الدراسة، سيتم تطبيق إحد أهم الاختبارات والتي أصبح لها شعبية كبير خاصة بعد الثمانينات والذي يستعمل على نطاق واسع وهو اختبار جذور الوحدة الموسع ADF لي" Dickey and Fuller " والتكامل المشترك متعدد المتغيرات نهج يوهانس "Johansen " واستنباط نموذج تصحيح الخطأ والتعليق عليه .

المرحلة الأولى: اختبار جذور الوحدة Unit Root Test

يؤدي وجود جذور الوحدة (السلسلة غير المستقرة) على وجود ارتباط زائف spurious relation بين المتغيرات، ومشاكل في التحليل و الاستدلال القياسي، حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات يكون R^2 مرتفعا، وعليه تعرف السلسلة الزمنية المستقرة إذا كانت تذبذب حول وسطها الحسابي ثابتا ومستقلا عن الزمن، أما إذا كانت

[1] *Régis bourbonnais , **économétrie** , 2éme édition, dunod, paris, 1998, p160.*

البيانات في حالة نمو أو هبوط وتعتمد على اتجاه الزمني تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة، أي غير مستقلة عن الزمن[1].

يتم تأكد من وجود جذور الوحدة من خلال اختبار ديكي فوللر الموسع Augmented Dickey-Fuller (ADF) والذي يأخذ الصياغة التالية:

$$\Delta Y_t = \beta_1 + \beta_2 t + \lambda Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \alpha_i \Delta Y_{t-i} + \mu_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

إذا إن Δ تشير إلى الفرق الأول و k تمثل طول الفجوة الزمنية وإن μ_t يمثل المتغير العشوائي غير المرتبط ذاتيا و تنص فرضية العدم $\lambda = 0$ بوجود جذر الوحدة مقابل الفرض البديل $\lambda \neq 0$ التي تعني استقرارية السلسلة الزمنية، ويتم اختيارADF الموسع في ظل وجود المقطع أوفي ظل وجود المقطع والزمن وتكون قاعدة القرار بقبول الفرضية الصفرية بوجود جذور الوحدة إذا كانت قيمة t المحسوبة أقل من قيمة t المجدولة و المقترح من قبل ماكينون "mackinnon" من حيث القيمة المطلقة عند مستويات القيم المعنوية 1% و5% و10% أي تعتبر سلسلة غير ساكنة ثم نقوم بإعادة الاختبار جذور الوحدة عند الفروق الأولى "1st Difference" ونقوم بنفس الملاحظة السابقة، وترفض الفرضية العدم إذا كانت t المحسوبة أكبر من t المجدولة [2].

ويمكن تلخص الاختبارات في جدول رقم:03 ويتضح من الجدول أن السلاسل موضع الدراسة ما عدى (Di) غير ساكنة ففي مستوياتها "Levels" حيث إن جميع المعالم المقدرة لإحصاء "t" لاختبار جذور الوحدة أقل من القيمة المجدول لها عند مستوياتها ما عدى السلسلة (Di) فإنه ساكنة في ظل وجود الثابت، أما عند إجراء الاختبار بإضافة الثابت والمقطع تصبح السلسلة (Di) غير ساكنة في مستواها وبالتالي لا يمكن أن نقبل فرض عدم وجود جذور الوحدة هذا في ظل تضمين الثابت و المقطع في مستويات كل السلاسل؛ ولكن تم رفض الفرض وجود جذور الوحدة في الفروق الأولى "1st Difference" عند مستويات القيم الحرجة المبينة وبتضمين الثابت أو الثابت والمقطع، مما يعني أن كل السلاسل الزمنية استقرت عند الفروق "1st Difference" بالتالي فهي متكاملة من نفس الدرجة الأولى $I(1)$، وبما أن المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة ومن ثم أمكانية تكاملها تكامل مشتركاً.

المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى الطويل "اختبار التكامل المشترك "

التكامل المشترك ينظر إلى العلاقات التوازنية للسلاسل الزمنية في المدى الطويل، وسيتم اختبار التكامل المشترك باستخدام إجراء جوهانس johnsen procedure، ويتم ذلك

[1] حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره،ص344.

[2] لمزيد من الاطلاع حول جذور الوحدة أنظر:

David A.Dickey, Wayne A .Fuller, Distribution Of The Estimators Forr Autoregressive Time Series With A Unit Root, Journal Of The American Statistical Association, volume 74, issue 366, jun 1979.

من خلال اختبار الأثر trace واختبار القيمة الذاتية العظمى maximun eigenvalue ومن ثم الحصول على معادلة التكامل المشترك.[1]

ومن الجدول رقم 04 تتضح نتائج الأثر trace أن القيمة المحسوبة لمعدل الإمكانية (106.38) أكبر من القيمة الحرجة (69.81) عند مستوى الثقة 5 % مما يدل على رفض فرضية العدم بعدم وجود أي منتجه للتكامل المشترك و بالتالي قبول الفرضية البديل بأنه يوجد عدد من متجهات التكامل أكبر من الصفر؛ ويؤكد هذا النتائج اختبار القيمة الذاتية العظمى في الجدول رقم05 حيث إن القيمة المحسوبة (63.78)أكبر من القيمة الحرجة (33.87) عند مستوى معنوية 5 % مما يدل كذلك على رفض فرضية العدم بعدم وجود أي منتجه للتكامل المشترك و بالتالي قبول الفرضية البديلة بأنه يوجد عدد من متجهات التكامل أكبر من الصفر.

وبالتالي تؤكد كل هذه النتائج على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير توزيع الدخل " معدل جيني " وبقية المتغيرات الأخرى

وتتمثل معادل التكامل المشترك في الشكل التالي

$$Gn_t = -66 + 0.2776\ Ta + 0.1373\ Fe + 0.0756\ So - 0.0236\ Di \dots\dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

(0.01207) (0.00601) (0.00499) (0.00222)

L: -334.9488

حيث تشير الأرقام بين الأقواس إلى الأخطاء المعيارية و L هي قيمة الإمكانية و معادلة مبينة في الجدول رقم: 07 يتضح أن معاملات تكامل المشترك لنسبة التجارة من إجمالي الناتج المحلي و متوسط التعريف الجمركية ونسبة إجمالية لأسهم المتداولة من إجمالي الناتج المحلي ونسبة الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي على التوالي 0.2776، 0.1373، 0075 و -0.0236، وفقا لهذه المعاملات فإن زيادة نسبة التجارة من إجمالي الناتج المحلي و متوسط التعريف الجمركية ونسبة إجمالية لأسهم المتداولة يؤدي إلى تدهور توزيع الدخل (أي زيادة معامل جيني) غير أن الزيادة في حجم الائتمان المحلي المقدم إلى القطاع الخاص من إجمالي الناتج المحلي تميل لتحسين توزيع الدخل .

وبناء على هذه النتائج التجريبية، يبدو واضحا تماما أن ممارسة الانفتاح الاقتصادي له آثار سلبية لتوزيع الدخل في البرازيل، وهو يعمل على زيادة التفاوت في الدخل .هذه النتائج لا تدعم وجهة النظر الكلاسيكية فيما يتعلق بدور الانفتاح الاقتصادي في تحسين دخول الأفراد.

المرحلة الثالثة: نموذج تصحيح الخطأ (ECM) error corrction medel:

بعد التأكد من وجود التكامل المشترك وذلك حسب إجراء جوهانسن، تأتي الخطوة الثانية في تصميم نموذج تصحيح الخطأ (ECM) بحيث يضاف حد تصحيح الخطأ الذي يمثل بواقي الانحدار لمعادلة الأجل الطويل للنموذج المستخدم بحث تم تقدير المعادلة على الشكل التالي:

[1] *Régis bourbonnais, économétrie manuel et exercices corriges,4 éme édition, paris, dunod, 2002, p108.*

$$\Delta Gn = \alpha + \sum_{t-i}^{k-i} \alpha_1 \Delta Gn_{t-i} + \sum_{t-i}^{k-i} \alpha_2 \Delta Ta_{t-i} + \sum_{t-i}^{k-i} \acute{a}_2 \Delta Fe_{t-i} + \sum_{t-i}^{k-i} \acute{a}_4 \Delta Sa_{t-i} + \acute{a}_6 e_{t-i} + \grave{i}_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots (4)$$

$i = 1,2,3$

حيث تشير $(\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_{51})$ إلى تأثيرات الاجل القصير بينما تشير α_6 إلى نسبة التصحيح في الأجل القصير للانحراف عن التوازن في الأجل الطويل

وتشير Δ إلى الفروق الأولى للمتغيرات

e_{t-i}إلى حد تصحيح الخطأ

و تشير $\grave{i}_t$ إلى حد الخطأ العشوائي.

وتمثل المعادلة السابقة رقم4 نموذج تصحيح الخطأ للمعادلة رقم 1 حيث كانت أعلى قيمة تم استخدامها $K = 2$ ذلك بعد تجربة عدة بدائل لنموذج تصحيح الخطأ حيث جاءت أفضل النتائج في الجدول رقم 08.

بنظرة إحصائية إلى نتائج التقدير لنموذج تصحيح الخطأ نلاحظ النسبة لحد الخطأ المقدر لفترة أبطاء وإحدة ظهرت سالبة ومعنوية حيث بلغت قيمة 1.9- ويدل ذلك على أن الانحراف الفعلي لمؤشر جيني Gn عن التوازن في الأجل الطويل يصحح كل فترة بمقدار 190% وأن القيمة السالبة تعني التراجع إلى القيمة التوازنية.

ويتضح من الجدول رقم 08 كذلك معنوية كل المتغيرات بفترة و فترتين إبطاء ما عدى متوسط التعريف الجمركية بفترتين إبطاء حيث لم يكن معنويا، ولقد أشارت النتائج إلى أن قيمة معامل التحديد المصحح كان $^2 = 0.55$ وهي قيمة منطقية و مقبولة إلى حد كبير مما يدل على القدرة التفسيرية للنموذج في حين يدل اختبار F على معنوية النموذج ككل حيث بلغت قيمته $F = 4.23$ بمستوى معنوية (0.003) ودلت قيمة Durbin-Watsonعلى عدم وجود ارتباط ذاتي عند مستوى معنوية (0.05).

خلاصة:

لقد سارعت العديد من الدول النامية في الدخول إلى العولمة الاقتصادية من خلال تحرير القطاع التجاري و المالي من أجل تحقيق مكاسب اقتصادية عن طريق سهولة النفاذ إلى أسواق الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، وجذب التدفقات المالية، ولقد حققت البلدان النامية الكثير من الانجازات خاصة الناشئة منها، ساهمت في زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي أنعكس على الدخل الفردي لكن هذه الزيادة لم تشمل جميع السكان، فلقد ظلت مستويات معدل جيني فوق 50% في أغلب الدول النامية مقارنة بما هو موجود في الدول المتقدمة الذي هو في حدود 38% ولقد بينت الدراسة ما يلي:

- إن سياسات التحرير التجاري والمالي لها تأثير كبير جدا على الاقتصاد العالمي و على الدول النامية فهي في الحقيقة المحرك الأساسي ظاهرة العولمة
- لابد من التفريق بين إلغاء القيود التنظيمية "Deregulation " والتحرير"liberalization" لأن الأولى هي تفصيل للسياسات التي تنشأ من الثانية.
- ساهمت سياسات التحرير التجاري في تطوير معدلات التبادل التجاري مما أنعكس على تطورات في حجم التجارة العالمي.
- إن عملية إلغاء القيود التنظيمية على الدخول والخروج من الأسواق المالية ساهم في تضخيم حجم الأموال المتداول في البورصات المحلية في الدول النامية حيث تضاعفت في ظرف عقد من الزمن إلى حدود عشرة أضعاف.
- بينت الدراسة أن ما يتحصل عليه أقل 10% من السكان دخلا في الدول الناشئة ما يزال منخفضا بعد التحرير التجاري والمالي؛ بينما حصة أعلى 10% من السكان دخلا قبل و بعد التحرير بقية دائما مرتفعا، فلقد لاحظنا أن هذه الشريحة من السكان تأخذ تقريبا في حدود 30% من دخل في أغلب الدول النامية و 40% من الدخل في البرازيل.

كما نشير إلى أن عملية التحرير التجاري والمالي عملية معقدة وليس هناك منهج وإحد في التحرير الاقتصادي، ومن التجارب الدولية خاصة في الدول الناشئة يمكن القول بأن عملية التحرير تتطلب وجود شرعية سياسية تكون قادرة على تحمل المسئولية وتتبع أعلى درجات الشفافية و الحكم الراشد كما كان الحال في سنغافورة وماليزيا ودول أخرى.

أما في ما يخص الأدلة التجريبية من الحالة البرازيلية بينت الدراسة القياسية أن أهم مؤشرات التحرير التجاري والمالي كان لها أثر سلبي على توزيع الدخل، وهذا الأمر جاء مفاجئا لما نادت به المدارس الاقتصادية من الانفتاح الاقتصادي يمكن أن يجلب لدول منافع تنعكس على زيادة رفاهية المواطنين.

وخلاصة القول أنه لابد من إجراءات و سياسة مصاحبة تساعد في تقليل آثار التحرير التجاري والمالي على الأفراد خاصة شريحة الهشة منها ويمكن حصرها في النقاط التالية:

- سياسة ضريبية تكون أكثر كفاءة خاصة في مجال الضرائب على الأجور؛
- سياسة اجتماعية ترتكز على مساعدة ودعم طبقات التي هي أكثر عرضة لتغيرات السياسة الاقتصادية؛
- سياسة اقتصادية واضحة ترتكز على دعم وتطوير القطاع الاقتصادي المحلي (العام والخاص) فليس عيبا على الدول النامية حماية نسيجها الصناعي والمالي لأنه مصدر الأساسي للأجور، ولقد بين الأزمة المالية الأخيرة أن أهم الدول المدافعة عن القيم والمبادئ الرأسمالية وضعت كل ذلك جانب وهبت لمساعدة قطاعها الصناعي والمالي.
- سياسة لتنمية الموارد البشرية لأن أهم ما يمكن للدول النامية مواجهة به تيار العولمة هو الإبداع و التطوير التكنولوجي، وهذا لن يتأتى دون إلاء أهمية للتعليم و البحث العلمي...
- بينت التجارب أن هناك منافع كثيرة للتحرير التجاري والمالي؛ لكن التحديات أكبر و لا يمكن للدول النامية مواجهتها منفردة فلابد من التكتل والتكامل؛
- على الدول الناشئة والنامية التقليل من الآثار السلبية لعملية التحرير التجاري والمالي من خلال إرساء منظومة للحكم الراشد ترتكز على محاربة الفساد وتعزيز سلطة

القانون ومحارب كل مظاهر الاتكال والمحاباة المنتشرة بكثرة في العديد من الدول النامية.

ملحق الجداول والأشكال البيانية

الجدول رقم02:التحرير الرسمي لأسواق الأسهم في بعض الدول الناشئة

البلدان	التاريخ الرسمي
الأرجنتين	نوفمبر 1989
البرازيل	مايو 1991
الشيلي	جانفي 1991
الهند	سبتمبر 1989
مكسيك	مايو 1989
جنوب أفريقيا	1996

Source: Bekaert, G., Harvey, C.R., Lundlad, C. op.cit,p54.

جدول رقم 03: التطورات الحاصلة على مستوى بعض الأسواق الناشئة في الفترة 1991 - 2011.

	معدل الدوران الأسهم المتداولة *				القيمة الإجمالية لأسهم المتداولة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)				رسملة السوق للشركات المقيدة (نسبة من إجمالي الناتج المحلي)**			
الإقليم والبلدان	1991	2001	2007	2011	1991	2001	2007	2011	1991	2001	2007	2011
البرازيل	45.18	31.57	36.21	69.29	3.28	11.76	42.82	38.81	10.51	35.04	100.3	49.62
الصين	-------	81.26	180.1	188.2	0.22	34.89	122.0	100.1	0.54	39.55	138.2	46.44
الهند	53.65	102.91	83.97	56.26	8.12	50.53	80.11	40.05	17.38	22.42	145.8	54.94
المكسيك	48.47	31.85	30.99	23.95	10.09	6.44	11.16	9.69	31.35	20.30	38.39	35.87
روسيا		39.80	38.94	127.3	.....	7.47	38.05	61.71	0.03	24.85	113.6	42.87
جنوب أفريقيا	7.75	40.43	54.99	19.84	6.01	58.87	148.7	91.17	170.7	117.9	291.1	209.6
العالم ***	48.40	140.0	167.6	133.4	5.50	19.54	80.56	56.44	51.21	88.48	118.8	66.29

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد بنك البيانات البنك الدولي

* معدل الدوران الأسهم المتداولة هو القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة أثناء الفترة مقسومة على متوسط رسملة السوق لهذه الفترة ويُحسب متوسط رسملة السوق على أنه متوسط قيم نهاية الفترة للفترة الحالية والفترة السابقة

** رسملة السوق للشركات المقيدة كنسبة من إجمالي الناتج المحلي (المعروفة أيضا بالقيمة السوقية) هي سعر السهم مضروبا في عدد الأسهم المتداولة. والشركات المحلية المقيدة هي الشركات التي يتم تأسيسها محليا وتكون أسهمها مقيدة في بورصة الأوراق المالية في البلد المعني في نهاية السنة.

*** القيم يقصد بها على المستوى العالم أي القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة على المستوى العالم و إجمالي الناتج العالمي .

الشكل رقم02: تطور معدلات جيني في البرازيل خلال الفترة 1980 - 2011

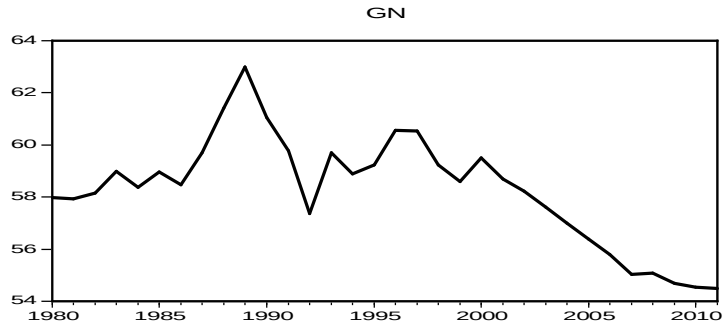

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

جدول رقم 04: نتائج اختبار جذور الوحدة Unit Root Test (ADF)

	ثابت الوحيد		المقطع والثابت	
	Levels	1st difference	Levels	1st difference
Gn	-0.803771	-5.334498***	-1.999969	-5.556122***
Ta	-1.293975	-5.055547***	-2.246126	-4.9894427***
Fa	-0.491604	-4.848923***	-0.491604	-3.837072**
So	-1.392684	-3.255600**	-2.186456	-3.331676*
Di	-2.838933*	-5.440547***	-2.780365	-5.374314***

ملاحظة: تم عرض إحصاءات t المحسوبة للمتغيرات في مستوياتها"Levels " والفروق الأولى"1st difference " في الجدول وتشير*، **، *** إلى الدلالة المعنوية ٪ 10، ٪ 5، و٪ 1على التوالي.

الجدول رقم 05: اختبار الأثر لعدد متجهات التكامل المشترك

Date: 09/20/12 Time: 23:04
Sample (adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: GN TA FE SO DI
Lags interval (in first differences): 1 to 2

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value
None *	0.889157	106.3892	69.81889
At most 1	0.526334	42.59965	47.85613
At most 2	0.309956	20.92930	29.79707

At most 3	0.203755	10.17029	15.49471
At most 4	0.115605	3.562699	3.841466

Trace test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

الجدول رقم06: اختبار القيمة الذاتية العظمى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.889157	63.78950	33.87687	0.0000
At most 1	0.526334	21.67035	27.58434	0.2378
At most 2	0.309956	10.75902	21.13162	0.6713
At most 3	0.203755	6.607588	14.26460	0.5365
At most 4	0.115605	3.562699	3.841466	0.0591

Max-eigenvalue test indicates 1 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

الجدول 07: معادلة التكامل المشترك

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood -334.9488

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

GN	TA	FE	SO	DI	C
1.000000	0.277604	0.137364	0.075683	-0.023693	-66.00921
	(0.01207)	(0.00601)	(0.00499)	(0.00222)	(0.33386)

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

الجدول 08: نتائج نموذج تصحيح الخطأ في المدى الطويل والقصير

Dependent Variable: D(GN)
Method: Least Squares
Date: 10/15/12 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1983 2011
Included observations: 29 after adjustments
D(GN) = C(1)*(GN(-1) + 0.277604440164*TA(-1) + 0.137364464643*FE(-1)
+ 0.0756826298547*SO(-1) - 0.0236930606749*DI(-1) -
65.6996918743) + C(2)*D(GN(-1)) + C(3)*D(GN(-2)) + C(4)*D(TA(-1)) +

C(5)*D(TA(-2)) + C(6)*D(FE(-1)) + C(7)*D(FE(-2)) + C(8)*D(SO(-1)) +
C(9)*D(SO(-2)) + C(10)*D(DI(-1)) + C(11)*D(DI(-2)) + C(12)

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	-1.904457	0.325785	-5.845743	0.0000
C(2)	0.638317	0.205195	3.110791	0.0064
C(3)	0.415894	0.191423	2.172650	0.0442
C(4)	0.403706	0.096135	4.199342	0.0006
C(5)	0.232014	0.086162	2.692755	0.0154
C(6)	0.123102	0.040852	3.013364	0.0078
C(7)	0.040152	0.028328	1.417422	0.1744
C(8)	0.380452	0.082728	4.598834	0.0003
C(9)	0.376212	0.103089	3.649405	0.0020
C(10)	-0.031259	0.008216	-3.804612	0.0014
C(11)	-0.015025	0.006594	-2.278589	0.0359
C(12)	0.576111	0.193846	2.972005	0.0085

R-squared	0.732459	Mean dependent var	-0.125862
Adjusted R-squared	0.559344	S.D. dependent var	1.091374
S.E. of regression	0.724474	Akaike info criterion	2.486763
Sum squared resid	8.922676	Schwarz criterion	3.052541
Log likelihood	-24.05807	Hannan-Quinn criter.	2.663958
F-statistic	4.231063	Durbin-Watson stat	1.679296
Prob(F-statistic)	0.003989		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 6

ضمان نجاح السياسة الاقتصادية المرتكزة على التكامل المحكم بين السياستين النقدية والمالية

د. فوزي محيريق (جامعة الوادي)

أولا- تقديم...

يتحقق الاستقرار الاقتصادي برسم وتطبيق سياسة اقتصادية واضحة المعالم، لها من الأدوات ما يكفل الوصول للمبتغى الاقتصادي.

وتعد أدوات السياستين النقدية والمالية، ركائز أساسية في السياسة الاقتصادية، تعتمد عليها الدولة لتصحيح أي اختلال في إحد الأسواق النقدية أو الإنتاجية؛ ومن ثمّ تحقيق الاستقرار والتوازن الاقتصادي، وخاصة على المستوى الاقتصادي الكلي الداخلي.

إن الدور المهم للسياستين المالية والنقدية، ركّزت عليه كل النظريات الاقتصادية بين مدعم لسياسة نقدية وأخرى مالية أو الدعوى لتطبيقهما والتنسيق بينهما جنبا إلى جنب؛ وذلك لما تمتلكانه، أي السياستين، من أدوات نقدية ومالية تستخدم لتصحيح أي اختلال يمكن أن يطرأ على التوازن الاقتصادي العام؛ ويظهر دور السياستين المالية والنقدية من خلال التحكم في معدلات التضخم والحد من البطالة؛ أو بصفة إيجابية توفير السلع والخدمات للمجتمع بأسعار تتناسب مع دخولهم النقدية "الاسمية"، وتوفير مناصب عمل لائقة كل حسب مستواه وتكوينه، مع ما تحققه السياستين المالية والنقدية من عدالة في توزيع الدخل والثروة. بالإضافة لجملة الأهداف الاقتصادية وغير الاقتصادية من وراء تحقيق التوازن.

ثانيا- كنه السياسة الاقتصادية:

وهي السياسة التي تتبعها الدولة في النطاق الاقتصادي المتعلقة بالإنتاج والتبادل الداخلي والخارجي، واستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال، وتعد الاختيارات السياسية والاقتصادية مترابطة فيما بينها ترابطا عضويا، وتتأثر توجهات السياسة الاقتصادية بالنظام الاقتصادي السائد في الدولة. حيث تنطلق لتصحيح الاختلالات الاقتصادية من منظور رؤى النظام الاقتصادي المتبع؛ وتنطوي السياسة الاقتصادية على:

1. الأهداف.
2. مدة تطبيق السياسة الاقتصادية.
3. الوسائل الاقتصادية المستعملة[1].

وتعرف السياسة الاقتصادية أيضا بأنها: وسيلة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي وتحديد اتجاهاته؛ وتشمل السياسات الاقتصادية، عددا من السياسات الأخرى، لكل منها درجة من الأهمية تختلف عن الأخريات، وفقا للنظرية أو وفقا لما يتم رؤيته في الواقع العملي من قبل المسئولين والمنفذين للسياسات الاقتصادية.[2]

---

[1] - محمد بشير علية، القاموس الاقتصادي، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت: 1985م)، ص 239، 240.

[2] - أحمد مجذوب أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، (دار اللواء للنشر والتوزيع، الرياض: 1989م)، ص 93.

ثالثا- الأهداف المرجوة من وراء السياسة الاقتصادية:

الأهداف بصفة عامة هي المبتغى والمرجو الاقتصادي الذي يعبر عن الطموحات الاقتصادية وحتى السياسية للدولة ويمكن حصر هذه الأهداف في النقاط الآتية:

1. **المحافظة على نمو إجمالي الناتج المحلي** "GDP"[1]: من المؤكد أن الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي يكمن في تقديم السلع والخدمات التي يحتاجها جمهور المستهلكين، فلا يوجد أهم من توفير المأكل والمسكن والتعليم وكذا الصحة والخدمات العامة.

وبناء على ذلك فإن أفضل قياس وأشمله لمجمل إنتاج أي اقتصاد، هو معرفة إجمالي الناتج المحلي "GDP" له، فهو المعيار الصحيح والمناسب للقيمة النهائية في السوق لكافة السلع والخدمات التي يتم إنتاجها في دولة ما خلال عام معين.

ويعتبر إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[2] المقياس الأكثر وضوحا للإنتاج، فهو بمثابة الرقيب الساهر على نبض الاقتصاد.

وترمي السياسة الاقتصادية إلى تحقيق مستوا عالٍ من الأداء وزيادة سريعة في الإنتاج.[3]

2. **تحقيق نسبة توظيف مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة:** تعتبر معدلات التوظيف والبطالة أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي وأكثرها التصاقا بمشاعر الأفراد، فالناس يتوقون إلى وظيفة مرتفعة الأجر، دون الحاجة إلى الانتظار طويلا في طابور البإحثين عن العمل؛ كما يطمحون إلى الوظائف ذات التأمين الجيد والمزايا المرجوة منه.

تلك هي أهداف السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي التي تحقق مستوى التوظيف العالي، يقابلها مستوا منخفض من البطالة؛ وتمثل معدّلات البطالة قوة العمل المعطلة التي تشمل العمالة غير الموظفة، ويستثنى الأفراد المتعطلين ولا يبحثون عن عمل.

وتعكس هذه المعدلات للبطالة حالة دورة النشاط الاقتصادي، فإذا هبط الناتج انخفض معدل الطلب على العمالة وارتفعت نسبة البطالة.

3. **استقرار المستوى العام للأسعار:** من أهم أهداف السياسة الاقتصادية هو الحفاظ على استقرار الأسعار، ويعد دليل أسعار المستهلك "CPI"[4] (ويسمى أيضا بالرقم البياني للأسعار عند الاستهلاك) المعيار الأكثر شيوعا لقياس السعر؛ حيث يقيس سلة السلع المتنوعة ــ من مأكل وملبس ومسكن ورعاية طبية ــ التي يشتريها المستهلك.

---

[1] - *Gross Domestic Product.*

[2] - يحسب إجمالي الناتج المحلي الحقيقي عن طريق حساب مدى ثبات الأسعار أو تغيرها من سنة لأخرى.

[3] - ساموبلسن والنورد هاوس، علم الاقتصاد، (مكتبة لبنان ناشرون، لبنان: 2006م)، ص 432.

[4] - *Consumer Price Index.*

ويدل معدل التضخم[1] على مقدار النمو أو التدهور في مستوى الأسعار من عام لآخر؛ فعندما ترتفع معدلات التضخم إلى قيم عالية جدا يعاني الاقتصاد من حالة في الأسعار تسمى بالتضخم الجامح[2].

وعلى النقيض من ذلك، فعندما تتدهور الأسعار يشهد الاقتصاد حالة من الانكماش[3]؛ وهو المعدل السلبي للتضخم؛ ومن الأهمية بمكان الحفاظ على استقرار الأسعار، لأن معدلات التضخم العالية تثقل كاهل الاقتصاد بالعديد من التكاليف، بعضها واضح ومباشر والبعض الآخر مستتر.

ففي ظل المعدلات العالية من التضخم تصبح الضرائب عنصرًا شديد التغير، وتتآكل القيم الحقيقية لأجور أصحاب المعاشات من كبار السن؛ حينها يلجأ الأفراد إلى استهلاك مواردهم الحقيقية خشية استنفاد ما لديهم من عملات هابطة. لذا تتطلع معظم الدول إلى البحث عن عصًا سحرية تمكنهم من التحكم في استقرار الأسعار لتضمن نجاعة السياسة الاقتصادية في شقها النقدي، ومن ثم الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي.[4]

4. **الأهداف الاجتماعية**: إلى جانب الأهداف الثلاث سالفة الذكر فإن للسياسة الاقتصادية أهدافا أخرى تتدرج ضمن الأهداف الأساسية لأدوات السياسة الاقتصادية؛ فأهداف السياستين المالية والنقدية وكذا السياسة التجارية تصب في مجملها لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية للبلاد.

وللسياسة الاقتصادية أهداف أخرى غير اقتصادية بحتة، متعلقة أساسا بالشق الاجتماعي؛ حيث أن الدولة تعمل على إحلال الاستقرار والتماسك الاجتماعي من خلال الاستقرار الاقتصادي، وذلك بالسعي لتوفير ما يحتاجه المجتمع من سلع وخدمات وخاصة الأساسية، ومنها توفير مناصب عمل لائقة تمكنه من أدنى حدود العيش الكريم في ظل توزيع عادل للثروات، وتناسق في شبكة الأجور.

وتعمل الدولة على إنشاء البنى التحتية للأفراد والمشروعات على حد السواء؛ بالإضافة إلى خدمات الصحة والتعليم؛ وينعكس استقرار الشق الاجتماعي على الأداء الاقتصادي في البلاد، وهو صمام أمان يعطي للدولة الهامش الأكبر لتفعيل أدوات السياسة الاقتصادية وتطبيقها، حينما يكون أفراد المجتمع ممكنين من العيش الكريم وعلى وعي تام بالتوجهات الاقتصادية لبلدانهم؛ ومن ثم التناغم الإيجابي بين توجهات الدولة اقتصاديا وقبول الأفراد لها والحرص على إنجاحها بكل ثقة في الخطة الاقتصادية التي رسمتها الدولة.

5. **الأهداف السياسية**: قد تُجبَر السياسة الاقتصادية على تعطيل أدواتها الاقتصادية أو إجراء تحوير أو تبديل في شروط تطبيقها لصالح مصالح تتعلق بسيادة الدولة

---

[1] - *Inflation Rate.*
[2] - *Hyperinflation.*
[3] - *Deflation.*
[4] - ينظر: نفس المرجع السابق، ص، 434، 435.

وأمنها؛ وعادة ما تكون الضغوطات الأجنبية من دول أو تكتلات اقتصادية تهدف إلى تحقيق مصالحها دون النظر للطرف الآخر.

وتعتبر السياسة التجارية المرتبطة بالعالم الخارجي الواجهة الأشد حساسية وتأثرًا بالتقلبات الإقليمية والدولية، وما ينتج عن ذلك من تعديل أو زيادة أو إلغاء في الرسوم والتعريفات الجمركية، وكذا التعديل أو التعجيل في إبرام الاتفاقيات والعقود...إلخ.

أما عن السياسة الداخلية فالأصل فيها أن تتماشى مع مسارات السياسة الاقتصادية، بل يجب أن تكون رافدا لها؛ وهذا حتى يتسنى للدولة أن تقطع الطريق أمام أصحاب المصالح والنفوذ والمال العكر لتكون السياسة الاقتصادية دافعًا ذاتيًا مبنيٌ على ثوابت وتوجهات الدولة نحو النمو والازدهار الاقتصاديين.

رابعا - أدوات السياسة الاقتصادية:

تتكون السياسة الاقتصادية من مجموعة من السياسات الاقتصادية لكل منها جملة من الأدوات والأجراءات تتخذها لتحقيق أهدافها ضمن خطة السياسة الاقتصادية للدولة.

ولم أجد اتفاقا واضحا في ضبط أجزاء أو عناصر أو مكونات السياسة الاقتصادية، وهذا في بعض المكونات التي يضيفها بإحث حينا ويسقطها غيره حينًا آخرًا؛ إلا أنه يكاد يكون هناك اتفاق على السياسات الثلاث ممثلة في:

- السياسة المالية.
- السياسة النقدية.
- السياسة التجارية.

وعن ما أضيف للسياسات الثلاث، على سبيل التدليل لا الحصر، ما يلي:

- تشمل السياسات الاقتصادية عددا من السياسات أهمها: السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة التجارية، ويضيف سياسة الدين العام وسياسة التدخل المباشر في الأسواق.[1]
- ونجد أيضا من قسّم السياسة الاقتصادية إلى مجموعتين من الأدوات: أدوات أو وسائل معرفية، وأدوات للتدخل؛ أما الأدوات المعرفية فهي التي تسمح بإعداد واتّخاذ القرارات الاقتصادية ومن هذه الأدوات المحاسبة الوطنية والجهاز الإحصائي. أمّا المجموعة الثانية من الأدوات "أدوات التدخل" فتضم سياسة الميزانية والضرائب (السياسة المالية)، السياسة النقدية، السياسة الصناعية، سياسة إصلاح الموارد، سياسة الصرف.[2]
- أدوات السياسة الاقتصادية هي:" السياسة النقدية والسياسة المالية ونشاط الأعمال العام والتدخل المباشر من خلال الامتيازات والقيود والأوامر والتراخيص، وكذا السياسة التجارية التي تهتم بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي.

---

[1] - أحمد مجذوب أحمد، السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، (دار اللواء، الرياض: 1989م)، ص 93.

[2] *-Michel Bialès, Remi Leurion, Jean-Louis Rivaud, L`Essentiel sur L`Economie, (4éme Edition, BERTI Edition, Alger: 2007), P 363.*

- وللسياسة الاقتصادية معنى واسعا يمكن أن يجمع كل القواعد التي تحكم السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، في حين أن المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية يجعلها تنحصر في السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية...[1]
- تتلخص الأدوات الرئيسية للسياسة الاقتصادية في: السياسة المالية والسياسة النقدية ويضاف إلى هاتين السياستين مجموعتان من السياسات الناشئة عن الترابط بين اقتصاديات الدول؛ فالمجموعة الأولى هي السياسة التجارية والمجموعة أو السياسة الثانية هي الإدارة المالية الدولية.[2]

مما سبق يتضح أن السياسات الثلاث: السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية، هي السياسات الأساسية التي تعتمد عليها السياسة الاقتصادية ولكل سياسة أدوات محددة تعتمد عليها؛ والواضح هنا أن السياسة النقدية والسياسة المالية مرتبطتان بالاقتصاد الكلي داخليا، أي أنهما تسهران على متابعة التغيرات الاقتصادية على المستوى الداخلي، وتؤثر كل من إجراءات السياستين المالية والنقدية على الاقتصاد الوطني مباشرة وبشكل فعال. خاصة ما تعلق منها بتسيير الكتلة النقدية أو ضبط وتحديد نفقات وإيرادات الدولة.

أما السياسة التجارية فهي مرتبطة أساسا في جل أجزائها بتنظيم وضبط التعامل الخارجي على مستوى التجارة الخارجية من خلال رصد وتتبع حركة ميزان المدفوعات وموازينه المختلفة.

وما أضيف للسياسات الاقتصادية فمنها ما هو وسائل مساعدة ومكملة كالجهاز الإحصائي، ومنها ما ينحصر في إجراءات محدودة تقوم بها السلطات لتنظيم قطاع أو سوق، ولا ترقى هذه الأجراءات لأن تكون سياسة في حد ذاتها، فمثلا عملية تسقيف الأسعار لا تعتبر سياسة بل إجراء؛ فإذا أرادت السلطات في البلاد التحكم في أسعار سلعة ما ومنع سعرها من الانفلات نحو بؤر التضخم، أو بشكل عام توسعة سوق أو تحجيمه أو تشجيع قطاع إنتاجي صناعي أو فلاحي... فإن السلطة تلجأ إلى البنك المركزي لتطلب منه التوجه بالتمويل نحو القطاعات المستهدفة وهو ما يجعل هذه الأجراءات تندرج ضمن السياسة النقدية.

وعن سياسة الدين العام، فهي تتعلق باستدانة مصالح الحكومة ممثلة في خزينة الدولة من طرف البنك المركزي والقطاع البنكي ككل، وهذا لتغطية نفقاتها بسبب انحسار الموارد المالية أو تأخرها وهو ما يندرج ضمنا تحت السياسة المالية وكذا السياسة النقدية.

وعن سياسة الإدارة المالية والدولية فهي تُعنى بموقع الدولة في الأسواق المالية العالمية ووضعية استثماراتها المالية، ومدى التحكم من خلال هذه العمليات المالية الخارجية في ضبط والحفاظ على أسعار صرف العملة الوطنية بما يتناسب ووضعية الاقتصاد.

وإن كانت الأجراءات المتعلقة بالمالية الدولية قد شهدت توسّعا بسبب زيادة العلاقات الدولية وتشعبها، إلا أنه وما دام ذلك يتعلق بالتعامل مع الخارج يجعل من هذه الأجراءات تدخل ضمن السياسة التجارية.

---

[1] - درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر1990- 2004، أطروحة دكتوراه دولة (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير بجامعة الجزائر،2005م ، ص 45، 46.

[2] - ساموبلسن و نوردهاوس، مرجع سابق، ص 438، 439.

وبصفة عامة يمكن تقسيم السياسة الاقتصادية إلى السياسة المالية والسياسة النقدية والسياسة التجارية؛ وللسياستين المالية والنقدية الدور الكبير والأثر البالغ في مسار الاقتصاد الكلي مقارنة بالسياسة التجارية. لا سيما أن المدارس الاقتصادية بَدْءاً بالكلاسيكية وصولا إلى النيوكلاسيك ركزوا على مفهوم الأداة الكلية النقدية ممثلة في السياسة النقدية حينما دافع عنها الكمّيون وأعادها أنصارهم بقيادة فريدمان، ومنهم من ركز على دور السياسة المالية حين نادى بها كينز من جهة أخرى.

خامسا- خطوات إعداد السياسة الاقتصادية:

حينما تتضح أهداف الاقتصاد الكلي وتصبح مميزة، ويتعلق الأمر ما إذا كان النظام الاقتصادي قادرا على تحقيق هذه الأهداف أم لا؛ فإذا لم يكن ذلك، فيجب تشكيل السياسات الاقتصادية القادرة على تفضيل النتائج المرجوة، ويكون بين أيدي المسئولين الاقتصاديين حزمة من السياسات مثل السياسة النقدية، سياسة الصرف والسياسة التجارية وكذا السياسة المالية، يكون من المهم الفهم والتقدير الصحيحين لمجموعة الآثار لسياسة معطاة قبل اختيار سياسة بديلة أخرى أو توقيفها، لغرض الوصول إلى أهداف متعددة.

وهناك خطوات عديدة يجب إتباعها لإعداد وتنفيذ السياسة الاقتصادية نذكر منها: [1]

1. **تحديد الهدف**: عند وضع السياسة الاقتصادية لا بد من تحديد الهدف الذي يجب على السياسة الاقتصادية تحقيقه؛ ولتحديد الهدف لا بد من تحديد المشكلة التي من أجلها يجب وضع السياسة الاقتصادية؛ وتحديد المشكلة بدورها يتطلب تفهم الإحوال والظروف التي تحيط بالمشكلة.

   فإذا أردنا محاربة ظاهرة التضخم مثلا؛ فإن عملية تحديد المشكلة في هذه الحالة تتطلب معرفة نوع التضخم الموجود ودراسته وتحليله إلى عوامل مختلفة، وإذا ما تم ذلك، يمكن تحديد الهدف الذي نريد من أجله محاربة التضخم.
2. **تحديد السياسة البديلة**: من المفيد تحديد جميع الإمكانيات أو الطرق التي يستطيع الاقتصادي أن يسلكها من أجل تحقيق أهدافه، مثالا على ذلك يمكن عادة محاربة التضخم بإحدى الأساليب الآتية:
   - تقليص الإنفاق الحكومي.
   - تجميد الرواتب والأجور.
   - إتباع سياسة ضريبية تمتص الفائض في الكتلة النقدية.
   - مراقبة الائتمان عن طريق أدوات السياسة النقدية.
3. **تحليل دقيق لكل السياسات البديلة**: يجب أن تدرس كل سياسة مقترحة بعناية ودقة، وتحدد الآثار التي سوف تنتج عنها، ففي المثال السابق ــ عن التضخم ــ يجد الاقتصادي عددا من النظريات التي تشرح له ما يحدث في الاقتصاد، عندما تزداد

[1]- تومي صالح، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، (الجزائر، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع:2004م)، ص ص 16-19.

الضرائب أو يقلص الائتمان المصرفي أو الإنفاق الحكومي أو يتم ربط الأجور بالأسعار؛ وبذلك يختار بين الحلول المقترحة ويتبنى الحل الذي يراه مناسبا.

4. **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي**: عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات، يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي ومدى نجاعتها، حتى نتمكن من تقييم التوقعات على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعد على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

سادسا- تعزيز دور السياسة المالية والنقدية في السياسة الاقتصادية:

إن المشاكل التي تعرقل سير عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية ترجع أساسا إلى كيفية استخدام السياسة النقدية والمالية وهما بدورهما يؤثران في السياسة الاقتصادية، حيث أن عدم التطبيق الجيد والمحكم لأدوات السياستين المالية والنقدية تؤدي إلى تفاقم الاختلالات الاقتصادية الداخلية وحتى الخارجية على المستوى الاقتصادي الكلي؛ ومن هذه الاختلالات ما يلي[1]:

1. التضخم الجامح الذي يمر به اقتصاد الدول النامية ومعظم الاقتصاديات العالمية.
2. عجز وسائل التمويل على ملاحقة متطلبات التنمية.
3. عجز الجهاز الإنتاجي عن مسايرة متطلبات السواد الأعظم من الشعب من السلع الأساسية.
4. انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني.
5. تزايد الطلب على الاستهلاك العام والخاص (بدون زيادة في الاستثمار والإنتاج).
6. انخفاض معدلات الادخار والاستثمار عن الحد اللازم للإسراع بالتنمية.
7. التوسع في الإصدار النقدي لتمويل عجز الموازنة العامة.
8. عجز النظام الضريبي عن تحقيق أهدافه.
9. تزايد عبء الدين الخارجي وتزايد حدة العجز في ميزان المدفوعات.

وسأركز على تحليل أدوات كل من السياستين المالية والنقدية، دون التجارية على اعتبارهما تؤثران مباشرة في تصحيح الاختلالات الاقتصادية الداخلية، فتطبيق أدوات السياسة المالية أو السياسة النقدية من شأنه أن يصحح مباشرة عدم التوازن في سوقي الإنتاج والخدمات أو النقود.

سابعا- الأهداف النقدية للسياسة الاقتصادية عبر السياسة النقدية.

1. **ماهية السياسة النقدية**: السياسة النقدية هي كل ما يتعلق بتسيير الكتلة النقدية في الاقتصاد لخدمة أهداف نقدية تخدم النمو والتوازن الاقتصاديين، ويضطلع البنك المركزي بمسؤولية السياسة النقدية رسما وتنفيذا، مع إشراك المؤسسات المالية

[1] - أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، (مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية: 2009م)، ص09، 10.

والنقدية في استخدام وفعالية أدوات السياسة النقدية؛ كالمصارف التجارية وبورصة الأوراق المالية.

ولقد تشابهت التعريفات حول كنه السياسة النقدية مع تسجيل بعض الفروقات في أهميتها بين أصحاب الفكر النقدي الكلاسيكي والحديث وبين الفكر الكينزي، الذي ركّز على السياسة المالية دون النقدية. ومن هذه التعريفات للسياسة النقدية نجد:

أ. السياسة النقدية هي مجموعة الأجراءات التي تستخدمها السلطة النقدية (البنك المركزي) بخصوص الجوانب النقدية وما يتصل بها من مجالات مصرفية ومالية.[1]

ب. ويعرفها (Kent)بأنها : "إدارة التوسع والانكماش في حجم النقد لغرض الحصول على أهداف معينة".[2]

ج. أما الاقتصادي (G-Lbash) فيعرف السياسة النقدية على أنها: "ما تقوم به الحكومة من عمل يؤثر بصورة فعالة في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية".[3]

د. كما عرفها الاقتصادي (Shaw): "بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير على كلفة الحصول عليه".[4]

و من خلال التعريفات المطروحة سابقا يمكن الاستخلاص إلى أن:

السياسة النقدية: هي عبارة عن مجموع الأجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية في البلاد وتكون غالبا ممثلة في البنك المركزي للتأثير على الكتلة النقدية في الاقتصاد بما يتماشى ومتطلباته التمويلية اللازمة، كما تسعى السياسة النقدية لتحقيق غايات معينة كمحاربة التضخم واستقرار سعر صرف العملة الوطنية ...إلخ.

2. **أهداف السياسة النقدية**:

تصب أهداف السياسة النقدية في مجرى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، وقد يبدو عند ذكر أهداف كل أداة من أدوات السياسة الاقتصادية أن هناك إعادة أو تداخل فيها؛ وبيان ذلك يكمن في أن بعض الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية تلتقي عندها الأهداف النهائية لكل أداة اقتصادية، بل تجتمع كل أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق هدف أو تصحيح اختلال.

---

[1] - فليح حسن خلف، النقود والبنوك،(جدار الكتاب العالمي، عمان، وعالم الكتاب الحديث، إربد: 2006م)، ص 308.

[2] - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر:2007م)، ص 86.

[3] - صالح مفتاح، النقود والسياسات النقدية، (دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة:2005م)، ص 98.

[4] - كرم حداد، ومشهور هذلول، النقود والمصارف مدخل تحليلي ونظري، (دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن:2005م)، ص183.

وهذا لا يمنع من توضيح الأهداف الخاصة لكل أداة، فهناك مثلا أداة نقدية بحتة تنفرد بها السياسة النقدية دون غيرها.

وتنقسم أهداف السياسة النقدية إلى: " أهداف أولية وأخرى وسيطة[1] يؤدي كلاهما إلى الأهداف النهائية للسياسة النقدية"[2].

أما الأهداف النهائية ــ وهو ما سأتناوله بشيء من التحليل ــ فتنقسم إلى أهداف داخلية وهي كل ما تعلق بتصحيح الاختلالات الداخلية من عدم استقرار في الأسعار وبطالة وغيرهما.

أما الشق الثاني للأهداف النهائية فيتمثل في: الأهداف الخارجية للسياسة النقدية المتمثلة في :"المحافظة على القيمة الخارجية للنقد"[3]، وكذا إحقاق التوازن في ميزان المدفوعات حال عجزه. ويمكن حصر أهداف السياسة النقدية فيما يلي:

أ. إحكام الرقابة على التضخم النقدي من خلال التحكم في عرض النقود:

إن إحكام الرقابة على التضخم تعني تحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار، حيث أن عدم الاستقرار في الأسعار يعرّض البنيان الاقتصادي لهزّات أو أزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد؛ فتتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، كما تحدث البطالة في حالة الكساد، ويخلف أضرارا وخيمة على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المتخلفة اقتصاديا.

إن استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يُظهر أن هناك علاقة وطيدة بين النقود والأسعار، لأن وجهات نظر الكينزيين والنقدويين لعملية التضخم ليست مختلفة كثيرا إذ يعتقد كلاهما أن التضخم المرتفع يحدث فقط عندما يكون معدل نمو العرض النقدي مرتفعا هو الآخر، ولهذا يعتقد معظم المفكرين الاقتصاديين بوجود هذه العلاقة.[4]

ولقد أصبح هدف تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار إحد أهم أهداف السياسة النقدية وليس هذا بغريب، إذ أن التضخم يخلق حالة من عدم التأكد، الأمر الذي يعوق عملية النمو الاقتصادي بوجه عام، فالارتفاع المستمر للأسعار يزيد من صعوبة عملية اتخاذ القرار من قبل المستهلكين والوحدات الإنتاجية والحكومية.

---

[1] - الأهداف الأولية هي حلقة بداية في إستراتيجية السياسة النقدية، وتتكون الأهداف الأولية من مجموعة تسمى بمجمعات الاحتياطات النقدية، وتتضمن القاعدة النقدية، ومجموع احتياطات البنوك واحتياطات الودائع الخاصة وغيرها؛ ومجموعة ثانية من الأهداف تسمى ظروف سوق النقد وتحتوي هذه المجموعة على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة البنكية وأسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية.

أما الأهداف الوسيطة: وهي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية، ومن هذه المتغيرات معدل الفائدة كهدف وسيط، وأيضا معدل صرف النقد مقابل العملات الأخرى، وكذا معدلات نمو الكتلة النقدية مقارنة بمعدلات نمو الاقتصاد الحقيقي.

- للاستزادة أكثر ينظر: صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية، مرجع سابق، ص ص 124-133.

[2] - نفس المرجع السابق، ص 124.

[3] - فوزي عطوي، النقود والنظم النقدية في الاقتصاد السياسي، (دار الفكر العربي، بيروت: 1989م)، ص 289.

[4] - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص ص 134-137.

وفي هذا الصدد أوضحت كثير من الدراسات الاقتصادية التطبيقية أن التضخم يحول دون تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، فيرى كثير من الاقتصاديين أن التضخم الجامح الذي عانت منه دول مثل: البرازيل والأرجنتين وروسيا في السنوات الأخيرة كان إحد المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي في هذه الدول.

وعلاوة على ما سبق فإن التضخم يزيد من صعوبة التخطيط المستقبلي، سواء على مستوى الأفراد أو مستوى المشروعات، ففي ظل بيئة تضخمية يصعب على الوحدات الإنتاجية تمويل القدر المناسب من المشروعات المستقبلية الأمر الذي قد يصيب عمليات الإنتاج بالإرباك وعدم الاستقرار.

وقد يسبب التضخم أيضا بعض التوترات الاجتماعية، فقد ينشأ تنافس محموم بين الفئات المختلفة في المجتمع نتيجة سعي كل فئة إلى تحقيق مستويات مرتفعة من الدخل بما يتناسب مع الارتفاع المستمر للأسعار[1].

ب- زيادة الإنتاج وتخفيض البطالة:

بتنشيط الطلب والاستثمار كنتيجة لزيادة القوة الشرائية المرتكزة على الاتجاه التوسعي للسياسة النقدية، كما أنه يمكن أن تتبع السياسة النقدية اتجاها انكماشيا يُفضي إلى تخفيض القوة الشرائية مما يحد من التوسع في العملية الإنتاجية.[2]

ج. محاولة الوصول إلى مستوى العمالة:

حيث تسعى السياسة النقدية بواسطة أدواتها المختلفة إلى توفير الأموال اللازمة لتمويل المشروعات أو توسيعها وخاصة المشروعات الكبرى منها، وهذا حتى تمتص جزء من البطالة كهدف أولي، ثم محاولة الاقتراب من تحقيق العمالة الكاملة (التوظيف الكامل)، والمحافظة على ذلك المستوى.

وما تواجهه السلطة النقدية من تحديات حيال تمويل المشروعات، هو مدى ما تحققه هذه المشروعات من قيمة مضافة في الناتج الوطني الداخلي، حتى تكون قيم التمويل الموجه للمشروعات الجديدة، يقابله إنتاج حقيقي؛ وذلك حتى تضمن السلطة النقدية عدم تعميق نسب التضخم الذي ينعكس على قيمة العملة وعلى أسعار السلع والخدمات.

د. زيادة الدخل الوطني الحقيقي عن طريق كفالة النمو الاقتصادي:

إن تحقيق معدل عال من النمو[3] الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد[4]، نحو تنسيق بين توافر وتحسين الموارد الطبيعية والقوى العاملة

---

[1] - محمود يونس، وعبد المنعم مبارك، وكمال أميني الوصال، اقتصاديات نقود وبنوك وأسواق مالية، (الدار الجامعية، الإسكندرية: 2004م)، ص322،321.

[2] - فوزي عطوي، مرجع سابق، ص 289.

[3] - النمو يعني معدل تغيير الناتج الكلي الحقيقي. والنمو يكون وفق مؤشر كمي.

[4] - جمال بن دعاس، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، (دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر:2007م)، ص 91.

الكفاءة، وكذا توافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة، بالإضافة إلى سياسة مالية ملائمة غير معارضة ومكملة لدور السياسة النقدية.[1]

وتسعى الإدارة الاقتصادية دائما إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، مستخدمة في ذلك السياسات الاقتصادية المختلفة متضمنة السياسة النقدية، وقد تستهدف السياسة الاقتصادية تشجيع النمو الاقتصادي على نحو مباشر من خلال تشجيع الشركات على الاستثمار أو تشجيع الأفراد على الادخار بغرض توفير المزيد من الموارد النقدية للشركات الراغبة في الاستثمار ويعد هذا هو الهدف الرئيسي لما يعرف بـ: سياسات جانب العرض، وهي تلك السياسات الاقتصادية التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال تقديم مزايا ضريبية للشركات لتشجيعها على الاستثمار في الآلات والمعدات وكذلك تقديم مزايا ضريبية للأفراد لتشجيعهم على المزيد من الادخار.[2]

هـ. المحافظة على قيمة صرف العملة الوطنية:

إن معدل صرف النقد هو مؤشر هام حول الأوضاع الاقتصادية لدولة ما، ويمكن أن تكون السياسة النقدية مساهمة في التوازن الاقتصادي عبر تدخلها من أجل رفع معدل صرف النقد تجاه العملات الأخرى.[3]

و. تحقيق توازن ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه:"سجل منتظم لجميع المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي في سنة معينة"[4].

حيث يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام السياسة المالية يعمل على تحقيق التوازن الداخلي، بينما تعمل السياسة النقدية في تصحيح الاختلال الخارجي[5].

كما يعرف ميزان المدفوعات بأنه: "بيان يسجل الحقوق الدولية للدولة، والديون الدولية التي عليها،خلال مدة معينة تكون في العادة سنة وإحدة"[6].

ويمكن من خلاله التنبؤ على درجة التقدم الاقتصادي القومي، وتحديد المركز المالي للدولة بالنسبة للاقتصاد الخارجي.

"وفي الغالب لا يتساوى طرفا ميزان المدفوعات، فقد يتحقق فائض أو يحدث عجز تسعى الدولة لمعالجته باستخدام وسائل عديدة منها تشجيع الصادرات أو تقييد الواردات"[7].

وتهدف السياسة النقدية إلى إحداث التوازن في الموازين المختلفة لميزان المدفوعات واستقرار سعر الصرف الخارجي لصالح الاقتصاد الوطني.

---

[1] - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 139 .
[2] - محمود يونس، وعبد المنعم مبارك، وكمال أميني الوصال، مرجع سابق، ص321،320..
[3] - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص 128،127.
[4] - دومينيك سلفاتور، الاقتصاد الدولي، (ط 4، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة:1998م)، ص 123.
[5] - صالح مفتاح، مرجع سابق، ص141 .
[6] - عادل أحمد حشيش، ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، (منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان: 2003م)، ص 159 .
[7] - جمال بن دعاس، مرجع سابق، ص94 .

وتختلف هذه الأهداف من دولة لأخرى تبعا لحالتها الاقتصادية ولنظامها الاقتصادي والاجتماعي وما تمر به من ظروف وما تتطلبه من إحتياجات.

وقد تتناقض وتتعارض هذه الأهداف؛ فعلى الحكومة بالتعاون مع سلطاتها النقدية أن تضع أولويات تحقيق هذه الأهداف، فالسياسة النقدية تُعني بتغيير حجم النقود المتبادلة بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق أهداف معينة.[1]

ثامنا- السياسة المالية وأهدافها المشتقة من السياسة الاقتصادية.

للسياسة المالية تعريفات عدة تتشابه فيما بينها، كون أن السياسة المالية تتعلق أساسا بإدارة الموارد المالية للميزانية العامة للدولة وكيف تقوم بإنفاقها، وهذا هو محور عمل السياسة المالية؛ وتعتمد السلطة المالية على التحكم في الموازنة بين نفقات الدولة وإيراداتها بما يتماشى ومتطلبات الاقتصاد، المبنية على الخطة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة، إذ يجب أن يراعى تحقيق تكامل الأهداف الاقتصادية المتقاطعة للسياسة الاقتصادية وهذا بين أداة اقتصادية وأخرى، ويمكن حصر التعريفات الآتية للسياسة المالية كما سيأتي بيانه.

1- بعض التعريفات للسياسة المالية:

- تعرف السياسة المالية بالغرض منها وهي أنها تسعى لـ:" تحقيق أهداف معينة عن طريق الميزانية العامة".[2]
- السياسة المالية هي: "تلك الأجراءات التي تمكّن الحكومة من تغيير معدلات الضرائب وحجم الإنفاق الحكومي للمساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالخروج من حالتي الركود أو التضخم"[3].
- السياسة المالية هي:"مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والأجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي بأكثر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة".[4]
- يقصد بالسياسة المالية كونها سياسة الحكومة في تحديد المصادر المختلفة للإيرادات العامة للدولة، وتحديد الأهمية النسبية لكل من هذه المصادر، هذا من جهة، ومن جهة أخرى، تحديد الكيفية التي تستخدم لها هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق الحكومي؛ بحيث تحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.[5]
- السياسة المالية هي : "مجموعة القواعد والأجراءات التي تتخذها الحكومة وتؤدي إلى تغيير حجم الضرائب التي تحصلها من الدخول المحققة؛ وتؤدي أيضا إلى تغيير

---

[1] - عوف محمود الكفراوي، السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي، (ط2، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية: 2006م)، ص161.

[2] - إسماعيل محمد هاشم، النقود والبنوك، (المكتب العربي الحديث، الإسكندرية:؟)، ص214.

[3] - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، (دار الفكر، الجزائر:1993م)، ص 174.

[4] - محمد العربي ساكر، الاقتصاد الكلي، (دار الفجر للنشر والتوزيع، الأردن:2006م)، ص118.

[5] - حربي محمد موسى عريفات، مبادئ الاقتصاد التحليل الكلي، (دار وائل للنشر، ؟، 2006م)، ص 174.

حجم الإنفاق الحكومي، بهدف المحافظة على الإنتاج الكلي قريبا من مستوى العمالة الكاملة في الاقتصاد، والإبقاء أيضا على المستوى العام للأسعار ثابتا"[1].

- السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام، وما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، وهي تتضمن تكييفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة، وكذا تكييفا نوعيا لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات.[2]

ويعد علم المالية العامة رافدا للسياسة المالية، حيث تعرّف المالية العامة بأنّها: "ذلك العلم الذي يدرس القواعد المنظمة للنشاط المالي للهيئات العامة، وهو ذلك النشاط الذي تبذله الهيئات في سبيل الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لإنفاقها، من أجل الوصول إلى إشباع الحاجات العامة"[3].

إذن فالمالية هي طريقة أو آليات أو تقنيات ضبط الموارد والنفقات والميزانية، بينما السياسة المالية هي تقدير لحجم الإيرادات والنفقات وكيفية إنفاقها في الأوجه المناسبة التي تحقق نجاح الوصول للأهداف الاقتصادية المتوخاة من خلال الخطة الاقتصادية العامة لدولة. ولذلك وصفنا المالية العامة كعلم تتبعه الحكومات بأنها رافد أساسي للسياسة المالية.

ونخلص من هذه التعريفات إلى أن السياسة المالية هي:

تلك الأجراءات التي تبحث في شقي الإيرادات والنفقات المالية للدولة، لتسييرها بأكثر كفاءة، فتتحكم الحكومة في تغيير إيراداتها وحجم إنفاقها، بما يتماشى وتحقيق أهداف السياسة المالية تحت الخطة الاقتصادية العامة، ليتحقق الاستقرار الاقتصادي.

2. أهداف السياسة المالية.

أ. التوازن المالي:

ويقصد به استخدام موارد الدولة على إحسن وجه، فينبغي مثلا أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة و الغزارة، و يلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية الاقتصادية وما إلى ذلك؛ وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية وهكذا.[4]

ب. تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومقاومة التقلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد الوطني، فإذا كانت الحكومة ترغب في الوصول إلى مستوى مرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإنها تستخدم في تلك الحالة أدوات السياسة المالية لتحقيق ذلك الهدف. وفي حالة الوصول إلى ذلك المستوى

---

[1] - أحمد أبو الفتوح علي الناقة، نظرية الاقتصاد الكلي، مدخل رياضي للسياسة المالية والنقدية، (مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002م)، ص 47.

[2] - عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسة المالية، (دار النهضة العربية، بيروت:1972م)، ص 21.

[3] - حسين مصطفى حسين، المالية العامة، (ديوان المطبوعات الجامعية OPU، الجزائر: 1999م)، ص 04.

[4] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، (الدار الجامعية، الإسكندرية: 2000م)، ص 426.

المرغوب من الدخل الوطني الحقيقي فإن دور السياسة المالية هنا يتلخص في المحافظة على استقرار هذا المستوى المرغوب ومنع التقلبات التي قد يتعرض لها.[1]

ج. التوازن الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص:

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، وهذا يعني أن يتعين على الحكومات أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات في القطاع الخاص أقدر على الإنتاج من المشروعات في القطاع العام كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن تقصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك. فينبغي ألا تقل المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي، عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والنفقات معا إلى أقصى حد مستطاع، أي عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أي أن هذا التوازن يتحقق عندما نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للحكومات يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على إحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.[2]

د. محاولة تحقيق التوظف الكامل:

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوظف الكامل للطاقات الإنتاجية المتاحة في المجتمع، وقد أخذ هذا الهدف يلقى اهتماما كبيرا من حكومات الدول المختلفة، وخاصة بعد أزمة الكساد العظيم في فترة الثلاثينات من القرن الماضي، فإن كان الاقتصاد الوطني يعاني من مشكلة البطالة، فهنا يكون للسياسة المالية دور هام في علاج تلك المشكلة، حيث تقوم الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب أو كلاهما معا، أو تقوم بتخفيض أسعار الفائدة قصيرة الأجل وتسهيل شروط الائتمان، مما يرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال ويزداد الطلب على العمالة ويرتفع مستوى الدخل القومي الحقيقي.[3]

هـ - التوازن الاجتماعي:

وهو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية؛ وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات على الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل

---

[1] - محمد فوزي أبو السعود، مرجع سابق، ص 182، 183.
[2] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، مرجع سابق، ص 427.
[3] - محمد فوزي أبو السعود، الاقتصاد الكلي، (الدار الجامعية، الإسكندرية: 2004م)، ص 184،183.

عليها المجتمع من مقدار معين من المنتجات عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد، توزيعا أقرب إلى العدالة و المساواة. ويستلزم ذلك أن تتدخل الحكومة لإعادة توزيع الدخل القومي بأدوات السياسة المالية.[1]

و - التوازن العام:

أي التوازن بين مجموع الاتفاق الكلي الوطني الموجه للأفراد (الاستهلاك الفردي)، وكذا الإنفاق الموجه للاستثمار والإنفاق الموجه للحكومة، وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة. إن الأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.[2]

تاسعا - جدلية التفاضل بين السياستين المالية والنقدية.

تاريخيا، يبدو للمتتبع الجدل الحاصل بين دعاة تطبيق السياسة النقدية، ودعاة تطبيق السياسة المالية، وهو ما تجسده الاختلافات في رؤى كل من الكميين والكينزيين ثم النقديين الجدد؛ وما خلصت إليه هو أنه يجب تطبيق السياستين النقدية والمالية جنبا إلى جنبا، فالسلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي، لا يمكن بأي حال من الإحوال أن تقوم برسم خطة نقدية بمعزل عن توجهات السلطة المالية في الدولة، وعلى سبيل التدليل لا الحصر فإن وقوع الموازنة العامة في عجز مالي يجبر الدولة على تغطية هذا العجز بطرق منها:

1. إصدار سندات الخزينة قصيرة أو متوسطة الأجل وتوجيهها نحو السوق المحلية.
2. طلب زيادة الإصدار النقدي "زيادة الكتلة النقدية" من طرف البنك المركزي.
3. إصدار سندات الخزينة قصيرة أو متوسطة الأجل وتوجيهها نحو السوق الدولية.
4. تقليل النفقات على المدى المتوسط "سياسة تقشفية" ورفع الدعم المالي أو تحجيمه حتى عن القطاعات ذات الاستهلاك الواسع.
5. مراجعة منظومة الضرائب وحجمها، والتوجه نحو زيادتها خاصة في القطاعات ذات النشاط الواسع.

إن كل هذا الأجراءات المالية منها ما هو متعلق مباشرة بالسلطة النقدية ــ وهذا يؤكد متانة العلاقة بين السياستين المالية والنقدية ــ ومنها ما هو متعلق بصورة غير مباشرة بتوجهات السلطة النقدية.

فعجز الموازنة إذا اعتمد تصحيحه على إصدار سندات الخزينة قصيرة أو متوسطة الأجل وتوجيهها نحو السوق المحلية؛ أو طلبت السلطة المالية زيادة الإصدار النقدي "زيادة الكتلة النقدية" من طرف البنك المركزي؛ فإن هذا التصحيح يرتبط بمدى قدرة البنك المركزي، والقطاع البنكي ككل، التجاوب لتغطية جزء معتبر من هذا العجز المالي.

---

[1] - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، مرجع سابق، ص 427.
[2] - نفس المرجع السابق، ص 428.

فحينما توجّه السياسة المالية أهدافها نحو موازنة الميزانية العامة وتغطية العجز فيها، تضع في حسبانها الأهداف التي وضعتها السلطة النقدية حيال تطبيق أدوات السياسة النقدية؛ فإذا كانت ميزانية الدولة، مثلا، تبحث عن تغطية لنفقات مستعجلة فإنها تقوم بإصدار سندات الخزينة وتوجهها نحو البنك المركزي، هذا الأخير إما يقوم بإسالة هذه الورقة مباشرة ويصدر ما يقابلها من نقود قانونية، أو أنه يقوم ــ بعد شرائها ــ بتسويقها وترويجها في السوق النقدية أو المالية بإحثا عن قيم نقدية بها يجلبها من الاقتصاد.

فجدلا، وإذا كان البنك المركزي قد ضبط أهداف السياسة النقدية وفق خطة انكماشية تهدف لامتصاص فوائض من الكتلة النقدية الزائدة في الاقتصاد، فإن البنك المركزي لا يمكنه قبول شراء سندات الخزينة لتمويل عجز الموازنة، لأن قبول الشراء، نظريا، يعني الموافقة على عملية إصدار نقدي جديد، يضاعف من حالات التضخم الناتج عن تضخم الكتلة النقدية.

وعليه فأهداف كلا من السياستين النقدية والمالية، يجب أن تكونا متكاملتين ويخدم كل منهما هدفا مشتركا، أو على الأقل لا يناقض هدف السياسة الأخرى؛ ويترجم هذا التنسيق في أعلى مستوى السلطة "الاقتصادية" التي ترسم أهداف كل السياسات المنضوية تحتها؛ في خطة تسمى بخطة السياسة الاقتصادية العامة.

إن حسن التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة بين السياستين المالية والنقدية وباقي السياسات الأخرى يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من كل أداة اقتصادية بدقة.

عاشرا- عينات من نماذج التنسيق بين السياستين النقدية والمالية:

1. خيارات تطبيق السياستين النقدية والمالية بين الكساد والتضخم:

تعمد الدولة في حالات التضخم الحاد إلى إنقاص الإنفاق ماليا، والحد من المعروض النقدي نقديا، فتستحدث الدولة فائضا في الميزانية تؤثر به على أوجه الإنفاق المتعددة؛ وتمايز الدولة بين تقليل حجم الإنفاق الموجه للاستهلاك والرقابة عليه، وبين الإنفاق الموجه للاستثمار وتقييده.

فأثر تقييد الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يحدّ من قدرة الاقتصاد التوسع في العملية الإنتاجية؛ وهو ما يبقي القطاعات الاقتصادية تراوح مكانها في ركود قد يزيد ويدخل الاقتصاد كله في كساد حاد ينتهي به إلى كسادٍ كلّي.

إن "سياسة تقييد الإنفاق الحكومي في معالجة التضخم تتعارض مع السياسة التنموية وضرورات التنمية في البلدان النامية". ورغم كل الانتقادات التي تعرضت لها السياسة المالية إلا أنها أثبتت فعاليتها كوسيلة علاجية للأزمات الاقتصادية المختلفة خاصة في حالات الكساد لما تتمتع أدواتها من تأثير فعال في التحكم بالظواهر التضخمية، إلا أن تكاثف السياسات الاقتصادية المالية والنقدية كفيلتان بمعالجة الأزمات فيمكن معالجة ارتفاعات الأسعار بتخفيض حجم الطلب الفعلي بزيادة إيرادات الميزانية عن طريق الاكتتاب بالقروض العامة لامتصاص فائض القوة الشرائية، وفي نفس الوقت يمكن استخدام السياسة النقدية بتقليل حجم الائتمان وبتقييد شروط منحه ورفع تكلفة منحه.

ولقد "وصلت بعض الدراسات إلى حقيقة تتمثل في أن التضخم أمر ضروري ولا غنى عنه للاقتصاد بفرض نفسه من استحداثات التنمية كظاهرة حتمية للتوسع النقدي، تتمثل

في ارتفاعات تضخمية للأسعار، أو كوسيلة حتمية للنمو الاقتصادي تتمثل في سياسة التمويل بالعجز في الميزانية؛ وانتهت تلك الدراسات إلى حقيقة إيجابية تكمن في أن التضخّم هو ثمرة العلاقة السلبية بين الطلب الكلي والعرض الكلي، وأن التضخم يعبر عن اختلال التوازن بينهما سواء كان ذلك الخلل التوازني نتيجة تحقق مرحلة التشغيل التام لعناصر الإنتاج بالنسبة للاقتصاديات المتقدمة أو نتيجة جمود أو عدم مرونة وتخلف القطاعات الإنتاجية، بالنسبة للاقتصاديات الآخذة بالنمو".[1]

2. محددات نجاح السياستين المالية والنقدية في تحسين ميزان المدفوعات:

إن فعالية الأجراءات النقدية والمالية الانكماشية المؤدية لتحسين ميزان المدفوعات وبوجه أخص الحساب الجاري، تتحدد بعاملين أساسيين هما:[2]

1. مدى قدرتها على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.
2. مدى ما يمكن من أن ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي على السلع والخدمات من نقص في الواردات وزيادة الصادرات.

ومن ثمّ يمكن أن تكون هذه الأجراءات فعالة في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات كلما كانت قدرتها على تخفيض الطلب الكلي كبيرة، وكلما نتج عن الانخفاض في الطلب الكلي نقص كبير نسبيا في الواردات وزيادة كبيرة في الصادرات.

وتتوقف هذه الأجراءات على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات، على حجم المضاعفات التي تظهر قوة كل منها في تغيير مستوى الطلب الكلي: (مضاعف الإنفاق الحكومي، مضاعف الضرائب، مضاعف كمية النقود)؛ فكلما كان حجم هذه المضاعفات كبيرا كلما كانت هذه الأجراءات أكثر قدرة على تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات.

أما مدى ما ينتج عن الانخفاض في الطلب الكلي من نقص في الواردات وزيادة في الصادرات، فهو يتوقف على مدى أهمية القطاع الخارجي في الاقتصاد الوطني.

فحيث تمثل المعاملات الخارجية نسبة كبيرة من مجموع المعاملات الوطنية، وحيث تميل كل الواردات والصادرات لأن تكون شديدة الاستجابة للتغيرات في الدخول المحلية، فإن تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات يؤدي إلى تحسن جوهري في الحساب الجاري بميزان المدفوعات.

3. تباين أثر السياستين النقدية والمالية وضرورة التنسيق للتأثير الإيجابي في نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM):

أ. تباين أثر السياستين التوسعيتين النقدية والمالية في نموذج التوازن الاقتصادي الكلي (IS-LM):

إن أثر زيادة الإنفاق العام سوف تؤدّى إلى ارتفاع أسعار الفائدة، في حين زيادة عرض النقود سيؤدي إلى انخفاض أسعار الفائدة. لذلك فإنّه يتم اللجوء إلى

---

[1] - للاستزادة ينظر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، (ط2، ديوان المطوعات الجامعية، بن عكنون الجزائر: 2006م)، ص ص 159، 162.

[2] - كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، (الدار الجامعية، الاسكندرية: 2002م)،، ص 391، 392.

استخدام السياستين معا ــ السياسة المالية والسياسة النقدية ــ لتحقيق التوازن الاقتصادي العام، وبالتالي المستوى المطلوب من الدخل والفائدة.

ويظهر أثر السياسة النقدية على التوازن في سوق النقد، من خلال السلطات النقدية (البنك المركزي) التي ترفع من مستوى الدخل بزيادة حجم المعروض النقدي، بدلا من استعمال السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق العام؛ ونتيجة هذا الأجراء سيتحول منحنى (LM) إلى اليمين، فينخفض سعر الفائدة بفعل زيادة عرض النقود؛ مما يؤدي إلى ارتفاع الاستثمار، وعن طريق المضاعف يرتفع مستوى الدخل تبعا.

إن الزيادة في حجم الدخل تزيد من حجم الطلب على النقود، إلا أن هذه الزيادة سوف لن تكون بنفس حجم الزيادة في عرض النقود، ومنه سيستمر سعر الفائدة في الانخفاض؛ لذلك نجد أنّ هناك اختلافا جوهريا بين أثر السياسة المالية التوسعية المتمثلة في زيادة حجم الإنفاق الحكومي، وأثر السياسة النقدية السهلة أو التوسعية المعبر عنها بزيادة عرض النقود.[1]

كما أنّ فعالية السياسة النقدية التوسعية يتعدى أثرها من التأثير في سوق النقد إلى التأثير في سوق الإنتاج، لمّا تتبع الدولة نظام أسعار الصرف المرنة، بعكس السياسة المالية التي تكون أكثر فعالية في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة.[2]

ب. أثر تطبيق سياسة مالية توسعية وسياسة نقدية انكماشية على التوازن الداخلي والخارجي:

إحيانا تلجأ الدولة ممثلة في السلطتين النقدية والمالية لتطبيق أدوات متعارضة أو متناقضة للسياستين النقدية والمالية، إلا أن هذا التناقض يُهدف من ورائه إلى تحقيق استقرار وتوازن داخلي أو حتى خارجي؛ وتسمّى هذه الحالة بتطبيق "سياستين متعارضتين"[3].

فمثلا[4] فالدولة تستطيع أن تصل إلى مستوى التوظف الكامل بإتباع السياسة النقدية التوسعية "السهلة" التي تنقل منحنى (LM) إلى اليمين، عند مستوى أقل من سعر الفائدة التوازني، فيكون ذلك سببا مباشرا لزيادة الدخل ونقل رؤوس الأموال من الخارج إلى الداخل، أو تكون حركة رؤوس الأموال إلى الخارج أكبر، فيحدث عجزا في ميزان المدفوعات.

وكبديل لذلك تستطيع الدولة أن تصل إلى التوظف الكامل بإتباع سياسة مالية توسعية والتي تنقل منحنى (IS) إلى اليمين، وعندها سيكون سعر الفائدة أعلى بحيث أن الميزان التجاري الذي ساء يبدأ في التحسن؛ ويمكن الدمج بين السياستين في هذه الحالة للوصول إلى التوظف الكامل وتحقيق التوازنيين

---

[1] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 103، 104.
[2] - أحمد رمضان نعمة الله، محمد سيد عابد، إيمان عطية ناصف، مرجع سابق، ص 266.
[3] - .Two conflicting policies
[4] - سامي خليل، الاقتصاد الدولي، (دار النهضة العربية، القاهرة: 2007م)، ج 2، ص 1078، 1079.

الداخلي والخارجي بإتباع سياسة مالية توسعية شديدة، وسياسة نقدية انكماشية، حتى تحيّد ــ أو تلغي ــ السياسة النقدية جزءا من السياسة المالية التوسعية.

وعليه فإن سياستين متعارضتين، سياسة مالية توسعية ونقدية انكماشية، إنّما تكونا مطلوبتين في نفس الوقت حتى يتحقق كل من التوازن الداخلي والخارجي.

ج. ضرورة التنسيق المحكم بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق الاستقرار والتوازن ضمن نموذج (IS-LM):

إن تحقيق الاستقرار المنشود يتم عن طريق تفاعل منحنى (IS) و(LM). الناتج عن تطبيق جملة الأدوات للسياستين المالية والنقدية؛ فحينما تتوجه الدولة مثلا نحو مجابهة الفجوة الانكماشية، تتبع سياسة مالية توسعية تتمثل في زيادة الإنفاق العام؛ فينتقل منحنى (IS) نإحية اليمين، ويتقاطع مع منحنى (LM) في نقطة جديدة. أو تواجه هذه الفجوة عن طريق سياسة نقدية توسعية يزيد من خلالها عرض النقود، الذي يفترض أن ينخفض معه سعر الفائدة، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار ومن ثم زيادة مضاعفة الدخل.[1]

ويعتبر تنسيق السياسات النقدية والمالية أمرا جوهريا، لأن الأجراءات التي تتخذ في إحداها تؤثر حتما في الأخرى؛ وعدم وجود تنسيق بين السياسات له آثار سلبية محتملة كثيرة، من انعدام الاستقرار المالي إلى الأداء الاقتصادي الضعيف؛ فعلى سبيل المثال: فإنّ السياسة المالية حينما تتساهل في أخذ قرار كرد فعل إزاء حالة من الركود، يمكن أن تدفع إلى اتخاذ سياسة نقدية أكثر تشددا حتى وإن كانت هذه الأخيرة لا تستطيع التعويض بالكامل عن الاختلال المالي؛ وفي مثل هذه الإحوال فإنه قد لا تحقق السياسة النقدية المتشددة استقرارا في الأسعار.[2]

إنّ استعمال السياستين المالية والنقدية تتطلب مهارة في التنسيق والملائمة؛ بغية التأثير الإيجابي في النشاط الاقتصادي، سواء أكان يعاني هذا الوضع من الضغوط التضخمية أو الضغوط الانكماشية؛ فعندما تلجأ الحكومة إلى السياسة المالية لتخفيض حجم الإنفاق من أجل تقليص حجم الطلب الكلي أثناء فترات التضخم؛ فسيترتب عن ذلك حدوث بطالة، والعكس تماما عندما تزيد الحكومة من حجم الإنفاق أو تخفيض الضرائب بغية رفع حجم الطلب الكلي أثناء فترات الكساد؛ حيث تظهر مشكلة ارتفاع المستوى العام للأسعار ومن ثم تظهر بوادر التضخم من جديد وهذا ما يعرف بمنحنى فيليبس الذي يحلل إشكالية الاختيار بين البطالة والتضخم.[3]

---

[1] - علي غزّاوي، حازم البنّي، دراسات في الاقتصاد، (المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان: 1999م)، ج 2، ج 2، ص 190.

[2] - إليانا كاردوزو وأحمد جلال، السياسة النقدية وأنظمة سعر الصرف، ترجمة أسعد حليم وآخرون (المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة: 2004م)، ص 299.

[3] - بلعزوز بن علي، مرجع سابق، ص 108، 109.

كل هذا يبرز ضرورة الاستخدام الجيد لأدوات السياستين النقدية والمالية لتحقيق الأهداف وتجنب التصادم والتعارض بينها، بغية الخروج من حالات الكساد أو الركود أو حالات المستويات المرتفعة للأسعار لنصل بالاقتصاد إلى تساوي العرض الكلي مع الطلب الكلي، سواء في سوق السلع والخدمات (سوق الإنتاج)، أو السوق النقدي؛ فحينما يطغى الطلب الكلي على العرض الكلي أو العكس يبتعد الاقتصاد الوطني عن حالة الاستقرار والتوازن المنشود.

خلاصة:

بات قناعة لدى صنّاع القرار أنّه من الصعب أن تطبق السياستان النقدية والمالية بمعزل عن بعضهما البعض، فالسياسة الاقتصادية لها أهداف نقدية وأخرى مالية تسعى لتحقيقها، وتستخدم لتحقيق الأهداف النقدية، أدوات السياسة النقدية التي يشرف عليها البنك المركزي، وتستخدم أدوات السياسة المالية لبلوغ أهدافها المالية؛ وإذا لم يتمكن صانعو القرار الاقتصادي من رسم خطة تنسق بين أدوات السياسة المالية والسياسة النقدية؛ فسيكون الاقتصاد تحت ضغط تناقض الأهداف.

بالإضافة لذلك فإن للسياسة النقدية أهدافا مالية؛ كما للسياسة المالية أهدافا نقدية، فمثلا إذا عانى الاقتصاد من حدوث موجات تضخمية في أسعار السلع والخدمات، ناتجة عن زيادة الكتلة النقدية، أدت إلى وجود عدم تناسق بين حجم الكتلة النقدية ومجموع السلع والخدمات في الاقتصاد؛ فإن البنك المركزي سيستهدف تحجيم الكتلة النقدية عن طريق الكف عن عملية الإصدار النقدي، أو عدم قبول إعادة خصم الأوراق التجارية، أو أسعار الفائدة...إلخ، ويفاضل البنك المركزي بين هذه الأدوات. وفي نفس الوقت فإن السلطة المالية لا تستطيع التوسع في الإنفاق أو خفض معدلات الضرائب (سياسة مالية توسعية)، لأن ذلك يضعف من فعالية أدوات السياسة النقدية.

إن التناسق عند تطبيق أدوات السياستين النقدية والمالية، يجعل من أدواتهما قادرتين على تحقيق كل الأهداف المبتغاة من وراء بناء السياسة الاقتصادية بكل نجاعة وفعالية. كما أن نجاح تطبيق الأدوات النقدية والمالية يرتبط ارتباطا وثيقا بهيكل الاقتصاد والنظام المتبع فيه وقدرته على التفاعل مع الأجراءات المالية والنقدية.

فالدول النامية مثلا تستسهل تطبيق حزمة من الأجراءات النقدية لتصحيح الاختلالات، بدل التوسع في الإنفاق كسياسة مالية، وذلك بسبب عدم تجاوب الجهاز الإنتاجي وعجزه عن مواكبة التوسع في الإنفاق، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الأسعار، فيكون الخيار النقدي هو الأنجع.

وإن كان الأنسب بالنسبة لدول النامية أن تتوجه نحو الإنفاق على المشاريع والمنشئات القاعدية الاقتصادية الكبرى. لكن قلة الموارد المالية وعدم كفاءة اليد العاملة وجاهزية الجهاز الإنتاجي؛ تجعل من السياسة النقدية أسهل في التطبيق.

إن حسن التنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة بين السياستين المالية والنقدية وباقي السياسات الأخرى يضمن تحقيق الأهداف المتوخاة من كل أداة اقتصادية بدقة. وعليه فأهداف كلا من السياستين النقدية والمالية، يجب أن تكونا متكاملتين ويخدم كل منهما هدفا مشتركا، أو على الأقل لا يناقض هدف السياسة الأخرى؛ ويترجم هذا التنسيق في أعلى مستوى السلطة "الاقتصادية" التي ترسم أهداف كل السياسات المنضوية تحتها؛ في خطة تسمى بخطة السياسة الاقتصادية العامة. يتحقق من خلالها التوازن والنمو والاستقرار الاقتصادي.

دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

د. أحمد زكريا صيام

جامعة البلقاء التطبيقية -الأردن-

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وقد تألف مجتمع الدراسة من جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في محافظة عمان العاصمة وتم اختيار عينة عشوائية قدرها (120) مالكا، وقد استخدمت الدراسة الاستبانة لتحقيق اهداف الدراسة.

وأظهرت نتائج الدراسة، وجود اسباب تدعو المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين ومن بينها عدم توافر ضمانات لهذه المشروعات، ووجود دور للإيجار التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من حيث تخفيض تكاليف التمويل وتغطية النفقات الإنتاجية، كما تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في استخدام التأجير التمويلي مثل عدم كفاءة اصحاب هذه المشروعات، وقدمت الدراسة مجموعة من التوصيات.

الكلمات الدالة: التأجير التمويلي، المشروعات الصغيرة والمتوسطة، المالكين، تكاليف التمويل.

أولا: تقديم

تحتل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات المجتمعات كافة، بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف أنظمتها ومفاهيمها الاقتصادية، وتباين مراحل تحولاتها الاجتماعية. وتلعب المشاريع الصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريع الصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، . حظيت المشروعات الصغيرة والمتوسطة باهتمام واضعي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وذلك لدورها الحيوي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية وتجدر الإشارة إلى ه أن دعم وتعزيز دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة يساعدها في إنجاز أهدافها الرئيسة المتمثلة في تشغيل واستيعاب نسبة كبيرة من القوى العاملة بمختلف مستويات المهارات وزيادة الدخل والمستوى المعيشي للفرد ولكي تقوم هذه المشروعات بالدور التنموي المنشود لابد لها من التصدي للعقبات التي تتعرض لها، والتي من اهمها عدم القدرة على توفير التمويل اللازم لإنشائها أو لاستمرار نشاطها، وعدم مقدرتها على توفير الضمانات الكافية التي تتطلبها البنوك التقليدية وعلى ضوء ذلك يشكل التمويل إحد أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لذلك هناك

ضرورة للبحث عن بدائل تمويلية أخرى تكون أكثر ملاءمة وفي متناول المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه البدائل التأجير التمويلي.

مشكلة الدراسة

تشكل المشروعات الصغيرة بمثابة العمود الفقري للهيكل الاقتصادي في كل من الدول المتقدمة والنامية ،نظرا للدور الذي تلعبه في رفع معدل النمو الاقتصادي، وخلق فرص التشغيل وتقليص معدلات البطالة، وتخفيف مستوى الفقر وتحسين مستوى التنمية المحلية والإقليمية وتواجه المشروعات الصغيرة صعوبات متعددة في الحصول على التمويل اللازم نظرا لعدم قدرة مالكيها بتقديم الضمانات اللازمة للبنوك التقليدية ومن هنا فقد برز التأجيل التمويلي كإحد الحلول وعلى ضوء ما سبق يمكن معالجة موضوع تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتأجير التمويلي من خلال الاجابة على الاسئلة التالية:

ما دور التأجير التمويلي في توفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ؟

1.**أهداف الدراسة**:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الاهداف التالية

* بيان اهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اقتصاديات البلدان النامية وما تحققه من تطور وتنمية في جميع الميادين.

* تحديد مساهمة التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة القطاعات الاقتصادية.

* بيان مدى ملاءمة التأجير التمويلي لتمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

* التعرف على الصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استخدام التأجير التمويلي في التمويل

2.**أهمية الدراسة**:

ترجع أهمية الدراسة إلى الاهتمام الدولي بنشاط التأجير التمويلي من خلال إصدار العديد من معايير المحاسبة التي توضح المعالجة المحاسبية لعقود التأجير التمويلي وكيفية الإفصاح عنها؛ كما تعد هذه الدراسة من الدراسات الأولى التي تتناول تأثير قرارات التأجير التمويلي في الأداء المالي للشركات المستأجرة على مستوى البيئة الأردنية.

3.**اهداف الدراسة**:

تهدف هذه الدراسة بصورة أساسية إلى بيان اثر التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين.

4.**مجتمع الدراسة وعينتها**:

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستخدم التأجير التمويلي في الحصول على الأصول الرأسمالية إذ تم توزيع(120) استبانة على مالكي المشروعات الصغيرة تم اختيارهم عشوائيا.

5.**البيانات الثانوية**:

قام الباحث بتصميم استبانة خاصة بهذه الدراسة بالاستناد إلى الإطار النظري و الدراسات السابقة، تم توزيعها على افراد عينة الدراسة وتكونت الاستبانة من قسمين اشتمل

الأول على البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة (المؤهل العلمي، التخصص الأكاديمي، المركز الوظيفي، عدد سنوات الخبرة) أما القسم الثاني فقد اشتمل على العبارات التي تقيس دور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة المتوسطة وقد اعتمدت الدراسة مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق بشدة) وفقا للأوزان التالية (5،4،3،2،1) على التوالي.

6.**أساليب تحليل البيانات**:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

* الإحصاء الوصفي :حيث تم إيجاد النسب المئوية والتكرارات للتعرف إلى خصائص افراد عينة الدراسة والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة على الفقرات التي تقيس متغيرات الدراسة.
* تم استخدام اختبار T-test لاختبار فرضيات الدراسة.
* الانحدار البسيط والانحدار المتعدد لتحديد ما إذا كان للمتغير المستقل تأثير في المتغير التابع، ومدى الارتباط بينهما، واتجاه هذه العلاقة من خلال معامل ارتباط بيرسون.

7.**فرضيات الدراسة**:

تنطلق هذه الدراسة من الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى

Ho1: لا تستخدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة التأجير التمويلي في الحصول على الاموال اللازمة لتنفيذ انشطتها من وجهة نظر المالكين.

الفرضية الثانية

Ho2: لا يوجد دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن من وجهة نظر المالكين.

الفرضية الثالثة

Ho3: لا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاردن صعوبات في الحصول على التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين.

ثانيا الإطار النظري:

1.**مفهوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة**:

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والتجارة، المشروعات الصغيرة بأنها تلك التي يعمل فيها من 20-100 فرد والمتوسطة تلك التي يعمل فيها من 101 إلى 500 فرد اما منظمة العمل الدولية فتعرف المشروعات صغيرة بأنها المشروعات التي يعمل فيها أقل من 10 عمال والمشروعات المتوسطة التي يعمل فيها ما بين 10 إلى 99 عامل (ابو موسى، 2007) عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بأنها تلك المشروعات التي يعمل فيها حتى 50 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 3 مليون دولار، بينما المشروعات المتوسطة فهي تلك التي يعمل فيها حتى 300 عامل وإجمالي الأصول والمبيعات حتى 10 مليون دولار.(Aygagari et al,2003,p2) وقد ميز البنك الدولي في تعريفه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة بين ثلاثة أنواع هي:

أ -المشروعات الصغيرة جدا: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، و كذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000دولار أمريكي.

ب المشروعات الصغيرة :هي التي تضم أقل من 50 موظفا، ولا يتعدى إجمالي أصولها وحجم المبيعات السنوية 03 ملايين دولار أمريكي.

ج -المشروعات المتوسطة :وهي التي تضم أقل من 300 موظف، ولا تتعدى أصولها وحجم مبيعاتها السنوية 15 مليون دولار أمريكي.

وقد صنفت دائرة الإحصاءات العامة في الأردن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفق فئة حجم العمالة) على النحو التالي، اذ اعتبرت المشروعات التي يعمل بها من 1-4 عمال مشروعات صغيرة جدا بينما اعتبرت المشروعات التي يعمل بها من 5- 19 عاملا مشروعات صغيرة واعتبرت المشروعات التي يعمل فيها من 20-49 عاملا مشروعات متوسطة.(عنبه، 2002، ص16)

وقد عرّف المشرّع الأردني التأجير التمويلي في القانون رقم (16) لسنة 2002 بأنه "العقد الذي يحق للمستأجر بموجبه الانتفاع بالمأجور مقابل" بدل إيجار "يدفعه للمؤجر على أن يتحمل المستأجر أي مخاطر تتعلق بالمأجور."

وتتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بما يلي:

* **زيادة فرص العمل الجديدة التي توفرها المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالمقارنة بالمشروعات الكبيرة**: حيث تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دورا حيويا في توفير فرص العمل والتوظيف.(بشارات، 2008، ص31)

* **سهولة الانتشار والتأسيس**: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بصغر حجم رأسمالها وسهولة إنشائها. (العطية، 2002، ص43)

* **سهولة الإدارة**: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسهولة الإدارة والقيادة والتوجيه، والوضوح في تحديد الأهداف وتوجيه جهود العاملين نحو أفضل السبل لتحقيقها، وبساطة الأسس والسياسات التي تحكم عمل لمشروعات وسهولة إقناع العاملين والعملاء بها. كما أن مالك المشروع في الغالب هو مديره إذ يتولى العمليات الإدارية والفنية والمالية. (بشارات، 2008، ص32)

* **المرونة العالية والتكيف مع المتغيرات**: للمشروعات الصغيرة والمتوسطة القدرة على التأقلم اذ أنها تستطيع أن تتكيف مع المتغيرات البيئية الخارجية والمرونة في مجال الإنتاج من حيث الكم والنوع وبرامج التسويق مما يجعلها أسرع استجابة لحاجات السوق.(العطية، 2002،ص24)

* **انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدمة**: لا تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى تكنولوجيا معقدة اذ ان التقنية المستخدمة بسيطة.

* **الاعتماد على السوق المحلي**: ترتبط المشروعات الصغيرة والمتوسطة ارتباطا وثيقا بالمجتمع المحلي الذي تعمل فيه، وهذا يدوره يعطي المشروع خبرة كبيرة في معرفة سلوك وأذواق المستهلكين وسبل إشباع حاجاتهم وحجم الطلب الحالي والمستقبلي على منتجاتهم.

* **استغلال الطاقة الإنتاجية**: تستغل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الطاقة الإنتاجية نظرا لتوافر السيطرة والتحكم في عناصر الإنتاج وتوفير مستلزماته وعدم تعقيد العملية الإنتاجية، وهذا يرفع من الكفاية الإنتاجية ويساعد في تحقيق أقصى ربح ممكن.(بشارات،2008،ص 33)

* **انخفاض تكلفة العمالة**: تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض تكلفة العمالة فيها لكونها لا تحتاج إلى مهارات عالية

* **المشروعات الصغيرة والمتوسطة مكملة وداعمة للمشروعات الكبيرة**: تقوم المشروعات الصغيرة بتصنيع بعض المكونات لحساب المشروعات الكبيرة، كما هو الحال في الصناعات الهندسية وصناعة المنتجات المعدنية والصناعات الالكترونية. (بشارات،2008،ص 34)

* **اختلاف أنماط الملكية**: يغلب على ملكية المشروعات الصغيرة و المتوسطة الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وهو نمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة التي يتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارة متميزة.

2.**مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:

تعتبر مشكلة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من اهم الصعوبات التي تواجه هذه المشروعات، وتحول بينها وبين تحقيق دورها في توفير فرص عمل والمساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني ككل، حيث يشكل توفر رأس المال اللازم شرطا أساسيا لقيام المشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنها تحتاج إلى رأس مال جاري يساعدها في الاستمرار بالعمل على مدار العام مرورا بمرحلة التأسيس وبمرحلة التشغيل، والتجديد والنمو أو الإحلال والتوسع وعليه فان مشكلة التمويل تعتبر أولى وأهم المشكلات المواجهة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، على الرغم من قلة وبساطة حجم رأس المال اللازم، وتكمن الصعوبات في عدم قدرة هذه المشروعات على زيادة رأسمالها، سواء عن طريق المدخرات الشخصية أو عن طريق الاستفادة من الائتمان البنكي مقابل منح الضمانات اللازمة للبنوك أو المؤسسات التمويلية (ابراهيمي، 2006).

3.**مفهوم التأجير التمويلي**

يطلق على التأجير التمويلي العديد من المصطلحات فهناك من يطلق عليه الائتمان التجاري او التمويل بالاستئجار أو التمويل التأجيري أو الإيجار التمويلي وغيرها من المسميات ومهما اختلف هذه التسميات إلا أنها تتفق في العناصر الأساسية المكونة له، على اعتباره مصدراً تمويلياً مبتكراً وحديثاً نسبياً، يوفر للمشروعات الاستثمارية أصولاً رأسمالية إنتاجية لآجـــال طويلة، عن طريق التأجير، ودون الحاجة إلى شرائها، أو تملكها، وتحمل تبعات تمويلها. وهذا يحقق للمستأجر؛ ميزتين هما : سرعة الحصول علـــى الأصـــول الرأســـمالية الإنتاجية المطلوبة للتشغيل، والانتفاع بها. وزيادة الاستثمارات، وذلك من خلال تخفيف الأعباء على الموارد المالية للعميل المستأجر، وتوفيرها للاستخدامات الأخرى بالمشروع. في حين توفر للمؤجر ميدانا واسعاً للاستثمار بعوائد مناسبة (المشوخي،2003)

ويعرف التأجير التمويلي بأنه " عقد يمنح من خلالـــه مالـــك الأصول للمستأجر حق استخدام الأصول الإنتاجية، والإحتفاظ بالأرباح مدة زمنية متفقاً عليها تـــراوح عادةً بين 6-10 سنوات، أو أكثر، مقابل دفع إيجار، عادة ما يبلغ إجمالي القيم الإيجارية المدفوعـــة

خلال مدة العقد، معظم، أو كامل تكلفة الأصل محل الإيجار، فضلاً عن هامش ربحي مناسب للمؤجر" (الرشيد، 2007).

وقد تنامت ظاهرة التأجير التمويلي لدى المشروعات الصغيرة حيث يمكن القيام باستئجار أصل لقاء سلسلة من المدفوعات المستقبلية المحددة بفترة زمنية معينة. و لتأجير الأصول عدد من المزايا والمساوئ، فهي تساعد المشروعات الصغيرة على استخدام الأصل دون الحاجة إلى الدفع مسبقا، غير أن تكلفة الاستئجار تكون عادة أعلى من تكلفة الاقتراض المباشر لشراء أصل ما، كما أن المزايا الضرورية أقل نسبيا، ورغم ما للإيجار من مزايا إلا أن هناك صعوبات فنية وتشريعية تواجه تطبيق التأجير التمويلي في عدد من الدول النامية، التي لم تضع لحد الآن الإطار التشريعي الملائم الذي يعالج القضايا المتعلقة بعقود إيجار الأصول، فضلا عن عدم وضوح المعايير المحاسبية المتعلقة بموضوع إيجار الأصول وعدم وجود الحوافز الضرورية التي تشجع على اللجوء إلى الإيجار لتمويل الأصول على المدى البعيد.

ويعتبر التأجير التمويلي إحد أهم الصيغ الاستثمارية وأكفأها في رفع معدلات النمو الاقتصادي، نظراً إلى طبيعته، وسهولة تطبيقه، واستجابته للإحتياجات التمويلية للشركات الإنتاجية والخدمية، خاصة انه يعتبر بديلاً جيداً لها في حالات قيامها بالتوسع الإنتاجي والتشغيلي، فبدلاً من لجوء المشروعات إلى الاقتراض من البنوك، أو أسهم جديدة، أو البحث عن شركاء جدد، لأنه يقدم تمويلا كاملاً لقيمة الأصول الرأسمالية المراد الحصول عليها، وهذا لا يتوفر في الأساليب التمويلية الأخرى(ايوب،2007،) وبناء على ما سبق فان أهمية التأجير التمويلي تكمن في المميزات والتسهيلات التي يقدمها للمستأجر وللمؤجر فالمستأجر يستطيع الحصول على تجهيزات رأسمالية حديثة لنشاطها الإنتاجي دونا لحاجة إلى تملكها، وبذلك لا يقوم بتجميد جزء كبير من رأس ماله، كما ان التأجير التمويلي يسهل عمليات الإحلال والتجديد، ومواكبة التطور التقني، مما يسهم في زيادة قدرة المستأجر التنافسية ويساعده على تجنب مخاطر التقادم الفني للأصول الرأسمالية ويساعد المشروعات المستأجرة على الوجود المستمر في كل من السوق المحلية والعالمية. هذا فضلا عن اتاحة الفرصة للمستأجر لسداد إيجار الأصول الرأسمالية من عوائد الإنتاج، اما بالنسبة للمؤجر فان التأجير التمويلي يوفر مجالاً واسعاً للاستثمار بعوائد مناسبة، ويخفف العبء الضريبي كما ان أجير الأصل يعتبر أفضل من البيع بالتقسيط نظراً إلى سهولة تطبيقه. كما يعمل على إلى زيادة مبيعات الأصول المؤجرة، بسبب توافر بعض المستأجرين الراغبين في اقتنائها بعد تجربتها، واستخدامها. (عبد العزيز، 2000).

1.3**أشكال التأجير التمويلي**:

التأجير الرأسمالي: وهو تأجير يحول جميع المخاطر والمكافآت المتعلقة بالملكية، لان المستأجر يحصل على المنافع الاقتصادية نتيجة استعمال الأصل الذي تم استئجاره خلال العمر الإنتاجي للأصل مقابل التزامه بدفع مبلغ مقابل ذلك الحق ولدى بداية عقد الايجار، يعترف المستأجرون بعقود الإيجار التمويلية كأصول والتزامات في ميزانيتهم العمومية بمبالغ متساوي القيمة العادلة للممتلكات المؤجرة (عقل، ،2006)

وفي التأجير الرأسمالي يمتد عقد التأجير على معظم حياة الاصول المفيدة و هذا يعني أن التأجير التمويلي هو الاقتصادي المعادل لشراء الاصل من المؤجر على اساس شروط

ائتمانية . ويستنتج من ذلك ان التأجير التمويلي يصف عقود لتأجير، التي لها أصل مؤجر إلى الميزانية العمومية للمستأجر ونتيجة لذلك فهو تمويل للميزانية . Grinblatt, and) Titman,2002)

التأجير التشغيلي:

الايجار التشغيلي هو عبارة عن عقد تجاري قصير الأجل يغطي مدة تقل كثيراً عن العمر الإنتاجي المتوقع للأصول المؤجرة ؛ وعادة تراوح بين 10-6 سنوات، بسبب توقعات المستأجر، لإحتمالات ما قد يطرأ من تغيرات فنية على الأصل، (عثمان، 2011، ص611) والايجار تشغيلي هو اتفاق للحصول على خدمات لأصل لفترة زمنية التي تمثل عادة جزءا صغيرا من الحياة المفيدة للأصل. و في في نهاية هذه الفترة يمكن تميد او عدم تمديد الايجار . وهذا يعني أن القيمة الاقتصادية الموضوعية ستبقى المؤجر في نهاية مدة الاستئجار. (Grinblatt, and Titman,2002) .

2.3**أسباب استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتأجير التمويلي**:

وفقا لنتائج دراسة حديثة ,(Oxford Economics, 2011) فان المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المتوسط لديها مجموعة متنوعة من الأسباب لقرار استئجار إحد الأصول). ومع ذلك، فإن السبب الرئيسي يبدو لاعتبارات السعر (سعر التأجير بالنسبة إلى أشكال التمويل الأخرى). تصبح أهمية مختلف الاسباب مختلفة لاستخدام التأجير أكثر وضوحا عند النظر في مختلف فئات المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. فعلى سبيل المثال، فان المشروعات متوسطة الحجم تستخدم التأجير بسبب اعتبارات السعر، تحسين إدارة التدفقات النقدية وعدم وجود الحاجة إلى تقديم ضمانات. وفي المقابل، فان الاسباب الرئيسية لاستخدام التأجير التمويلي بالنسبة للمشروعات الصغيرة للاستفادة من المزايا الضريبية بجانب اعتبارات السعر. الايجار التشغيلي

4. **الدراسات السابقة**:

هدفت دراسة (Suzanne، et al, 2013) إلى التعرف إلى كيفية تأثير الملكية العائلية في القرار الاستراتيجي لشراء أو استئجار الأصول. وبشكل أكثر تحديدا، التعرف إلى اثر الملكية العائلية ميل المشروعات إلى التأجير التمويلي. وقد تم تضمين المحددات المالية (النمو، الرافعة المالية، والسيولة) واثرها على هذه العلاقة وتفاعلها مع الملكية العائلية في نموذج الدراسة . وقد اشارت النتائج إلى أن الشركات العائلية المدرجة تؤثر في القرارات الاستراتيجية التي تنطوي على الاستثمار طويل الأجل. كما اشارت أيضا إلى الفرق بين الشركات العائلية وغير العائلية وكذلك بين الشركات برئيس تنفيذي من العائلة ومؤسس وحيد يؤدي إلى قرارات استراتيجية وسلوكيات مخاطرة مختلفة. كما بينت النتائج ان الشركات العائلية تبدو أقل عرضة للتأجير التمويلي من وجهة نظر المؤجر، إلا عندما تكون مديونة وفرص نمو عالية النمو او الحفاظ على السيولة.

اشارت دراسة (Ashok. 2012) إلى ان المشروعات الصغيرة والمتوسطة الهندية تواجه عقبة رئيسية عقبة في النمو نتيجة افتقارها إلى الوصول إلى التمويل الكافي. وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى القضايا الرئيسية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الهند، مثل التباين في المعلومات التي تواجه البنوك وفعالية التدابير مثل الائتمان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة سواء كان الإقراض كافا لمعالجة قضايا المعلومات أو أن

الإقراض يجب أن يستند على العلاقة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وذلك باستخدام جميع المعلومات المتوفرة؛ وسواء كان لحجم وأصل للبنك اثرا على اتاحة الائتمان إلى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

هدفت دراسة Ladislav and, Ján ,2012) إلى تقييم إمكانيات تمويل المشروعات، مع التركيز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية . كما هدفت إلى تحديد وتقييم امكانيات تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة الصناعية في الأنشطة التجارية، واما الاهداف الجزئية فقد تمثلت في تحديد العوامل التي تحدد اختيار أشكال التمويل، وتحليل أشكال تمويل الأعمال و أظهرت النتيجة للأبحاث أن قرار نموذج التمويل يحدد بشكل أساسي إحتياجات العمل الفعلي، والقدرة على الوصول إلى الموارد الخارجية، وبالتالي تكاليف الفائدة هدفت دراسة عثمان، (2011)، إلى بيان أهمية اللجوء إلى أسلوب التأجير التمويلي في قطاع النقل بالسكك الحديدية من اجل العمل على تحديث هياكلها الأساسية. وقد توصلت إلى أن التأجير التمويلي يوفر للدول، وخاصة النامية، مصدراً تمويلياً متفرداً، وأقل تكلفة من المصادر التمويلية الأخرى، للحصول على التجهيزات الرأسمالية الحديثة دون ان تتحمل هذه الدول ثمن أصول غالية.

وأجرى بارود (2011) دراسة هدفت إلى معرفة معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية، وقد وجدت الدراسة أن المؤسسات والشركات التمويلية معنية بالمعرفة والدراية بنظام التأجير التمويلي كإحدى الأساليب التمويلية المستحدثة، وهذا الأسلوب مع سياساتها الداخلية كما وجدت أن عدم وجود قانون للتأجير التمويلي، ووضعه في حيز التنفيذ يقف عائقاً أمام تطبيق هذا النظام والتداول به، كما بينت انه لا يوجد د إعفاءات ضريبية وجمركية كحافز في حال العمل بأسلوب التأجير التمويلي، وذلك لتشجيع هذا القطاع على الازدهار.

أشارت دراسة (Alrubaie, 2008) إلا أنه على الرغم من الأهمية الاستراتيجية للمشروعات الصغيرة في عملية التنمية في الدول النامية بما في ذلك الاقتصاد الليبي إلا أنها تعاني من الكثير من المشكلات الاقتصادية والادارية وتنظيم الإنتاجية والتسويق ومشكلات اخرى تتعلق بتقص المعلومات والعمل لتخفيف إجراءات الوصول إلى التمويل العام بشكل عام والمصرفي بشكل خاص. وقد حاول بنك التنمية الليبي فرع درنه لتمويل المشروعات الصغيرة الا انه واجه الكثير من المشكلات ومن اهمها الروتين وتكرار افكار المشروعات المقترحة للتمويل وقلة الابداع ومهارات ادارة التسويق لدى المسئولين عن ادارة المشروع ونقص التنسيق بين مؤسسات الدعم الفعلي للمشروعات الصغيرة وعدم وجود العلاقة بين الاقراض للمشروعات الصغيرة والبرامج التدريبية بما في ذلك العمل على تحسين ادائها وعدم نجاح تقليل مخاطر الفشل وخلق التمويل للتنمية الحقيقة إن ونقص الجدية في توظيف المقترضين للأموال وسعي بعض المقترضين للحصول على الاموال من خلال الغش والتزوير وتقديم وثائق وفواتير مزورة ونقص سلامة السندات المقدمة للدفع بالتقسيط من قبل المقترضين و تأكل رأس المال للإقراض الذي ادى إلى تغيير تمويله.

هدفت دراسة (Al- Shiab, and Bawnih، 2008) إلى تحديد اهم العوامل المؤثرة في استخدام التأجير التمويلي كمصدر من مصادر التمويل، واستخدمت الدراسة

الاستبانة لجمع البيانات وتوصلت إلى وجود محددات متعلقة بالتشريعات، وغياب الحوافز المشجعة لتطبيق نظام التأجير التمويلي والتعامل به من قبل الشركات الأردنية.

هدفت دراسة (Thorsten Beck, and Asli, 2006) إلى تقديم بحث حول وصول المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل. تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة جزءا كبيرا من القطاع الخاص في الدول المتقدمة والنامية وقد سلطت الدراسات الخارجية على العلاقة بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتنمية الاقتصادية واشارت إلى وجود دليل قوي على ان المشروعات الصغيرة تواجه قيود نمو كبيرة فضلا عن وصول قليل إلى مصادر التمويل الخارجية الامر الذي يفسر ضعف مساهمة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في النمو. تساعد التمية المؤسسية والمالية في تخفيف قيود المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتزيد من امكانية وصولها إلى التمويل الخارجي. ويمكن ان يكون التأجير التمويلي مفيدا في تسهيل الوصول إلى التمويل حتى في غياب المؤسسات المتطورة.

وهدفت دراسة عاشور وغربي، (2006) إلى التعرف إلى الائتمان التأجيري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المقارن وقد توصلت الدراسة إلى ان التأجير التمويلي هو أنسب التقنيات التمويلية للمؤسسات الاقتصادية التي تعاني من مشاكل عديدة، وعلى رأسها المشاكل المالية الحادة الناتجة عن عدم قدرتها على تمويل نفسها ذاتياً، وندرة الضمانات اللازمة للحصول على القروض المصرفية.

هدفت دراسة حموي (2005) إلى تأكيد الإمكانية الإيجابية لتطبيق هذا النموذج التمويلي على الاستثمارات كأساس بديل للاقتراض وشراء الأصول الثابتة، واعتمدت الدراسة على البحث المكتبي بالرجوع إلى المراجع العربية والأجنبية والبحوث والدراسات والدوريات التي عنيت بمسائل التمويل ومصادرها والاستناد إليها وتوصلت الدراسة إلى ان الاستئجار التمويلي أصبح من أهم مصادر

التمويل المستخدمة لتمويل المشاريع الصناعية والتجارية، والتي كانت عاجزة عن الحصول على

التمويل بشقيه العيني أو النقدي اللازم لتلك المشاريع

ثالثا: تحليل البيانات واختبار الفرضيات

جدول 1 توزيع أفراد الدراسة حسب المؤهل العلمي

المتغير	الخيارات	التكرار	النسبة
المؤهل العلمي	دبلوم فأقل	80	66.7
	بكالوريوس	30	25
	دبلوم عالي	10	8.3
طبيعة العمل	صاحب المشروع	70	58.3
	موظف	50	41.7
سنوات الخبرة	اقل من 5 سنوات	50	41.7
	5- إلى اقل من 10 سنوات	60	50.0
	10-الى اقل من 15 سنة	102	8.3
حجم المشروع	صغير	85	70.8
	متوسط	35	29.2

تشير نتائج الجدول السابق أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة هم من حملة دبلوم فاقل، إذ بلغت نسبتهم (66.7%)، ثم تلتها نسبة أفراد عينة الدراسة من حملة البكالوريوس اذ بلغت نسبته 25% واخيرا نسبة حملة الدبلوم العالي إذ بلغت 8.3% كما تشير إلى أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة هم من اصحاب المشروعات اذ بلغت نسبتهم (58.3%)، ثم تلتها فئة العاملين في المشروع اذ بلغت نسبتهم (41.7%) وتشير إلى أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة من حيث سنوات الخبرة هي لذوي الخبرة من 5 سنوات إلى اقل من10 سنوات، إذ بلغت نسبتهم (60%)، ثم تلتها نسبة أفراد عينة الدراسة من ذوي الخبرة اقل من 5 سنوات والبالغة نسبتهم (41.7%)، ثم تلتها نسبة أفراد من ذوي الخبرة 10 إلى أقل من 15 سنة حيث بلغت نسبتهم (8.3%). كما تشير نتائج الجدول إلى أن أعلى نسبة لأفراد عينة الدراسة من حيث حجم المشروع بلغت نسبتهم (70.8%)، أما نسبة حجم المشروعات المتوسطة فقد نسبتهم (29.2%) .

***الفرضية الأولى**:

Ho1: لا يوجد أسباب لدى المشروعات الصغيرة والمتوسطة لاستخدام التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين.

***الفرضية الثانية**:

Ho2: لا يوجد دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن من وجهة نظر المالكين.

***الفرضية الثالثة**:

Ho3: لا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الأردن صعوبات في الحصول على التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين

جدول 2 : المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبيان المتعلقة بأسباب استخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتأجير التمويلي

السؤال	نص السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	التغطية الكاملة للنفقات المطلوبة	3.50	.83406	4
2	سهولة الأجراءات في الحصول على الاصول المطلوبة	3.33	1.04950	6
3	انخفاض الأسعار مقارنة مع اساليب التمويل الاخرى	3.58	.77553	3
4	تحسين إدارة التدفقات النقدية للمشروع	13.7	.75060	2
5	غياب الحاجة إلى تقديم ضمانات	23.9	.65386	1
6	الحصول على الاعفاءات الضريبية	303.	.90790	7
7	انخفاض الاعباء المالية	3.50	.93250	5

يشير الجدول رقم (2) إلى أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس اتجاهات عينة الدراسة حول اسباب استخدام التأجير التمويل من قبل المشروعات الصغيرة والمتوسطة تراوحت ما بين (3.30 – 23.9) وأن العبارة رقم (5) والتي تنص على أن " غياب الحاجة إلى تقديم ضمانات " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (6) والتي تنص على أن " الحصول على الاعفاءات الضريبية " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، حيث أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من المتوسط الافتراضي (3).

جدول 3: المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبيان المتعلقة بدور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

السؤال	نص السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
8	يحد من التزام المستأجر باي نفقات مسبقة	3.96	.80645	4
9	يوفر على المستأجر تكاليف شراء اصول إنتاجية	4.13	.85019	2
10	يقلل من تجميد جزء من اموال المستأجر	4.08	.71728	3
11	يوفر للمستأجر سيولة نقديةلاستخدامها في اغراض اخرى	4.04	.55003	4
12	يخفص من تكاليف التمويل	4.17	.56466	1
13	يسهل في الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.33	.86811	7
14	يدعم راس مال المشروعات الصغيرة والمتوسطة	3.92	.71728	6

يتبين من الجدول رقم (3) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس اتجاهات افراد عينة الدراسة المتعلقة بدور التأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة تراوحت ما بين ما بين (3.33 – 4.17) وأن العبارة رقم (12) والتي تنص على أن " يخفض من تكاليف التمويل " كانت هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (13) والتي تنص على أن " يسهل في الحصول على التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية على جميع العبارات، حيث أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم (3).

جدول 4:المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال من أسئلة الاستبيان المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التأجير التمويلي

السؤال	نص السؤال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
15	تواجه صعوبة في استخدام التأجير التمويلي	4.19	.637	1
16	طول الأجراءات المتبعة في استخدام التأجير التمويلي	3.23	1.007	4
17	غياب الثقة لدى المؤجرين	3.04	1.122	5
18	ارتفاع كلفة التأجير التمويلي	2.51	1.285	6
19	خوف المؤجرين من فشل المشروع	3.42	.974	3
20	غياب كفاءة بعض اصحاب المشروعات	4.13	.537	2

يتضح من الجدول رقم (4) أن المتوسطات الحسابية للفقرات التي تقيس اتجاهات افراد عينة الدراسة حول الصعوبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استخدام التأجير التمويلي بين (2.51– 4.19) وأن العبارة رقم (15) والتي تنص على أن " تواجه صعوبة في استخدام التأجير التمويلي " هي الأعلى بين متوسطات الإجابات، في حين أن العبارة رقم (18) والتي تنص على أن " ارتفاع كلفة التأجير التمويلي " كانت الأقل بين متوسطات الإجابات، ويلاحظ بشكل عام أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية حيث أن جميع المتوسطات الحسابية التي تم التوصل إليها كانت أعلى من متوسط أداة القياس المستخدم وهو (3) باستثناء العبارة رقم (18).

1.اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى

HO = لا يوجد أسباب لاستخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتأجير التمويلي

جدول 5

T المحسوبة	T الجدولية	Sig. (ألفا)	نتيجة الفرضية العدمية
3.344	2.087	0.003	رفض

استخدم البإحث اختبار One sample T- test ووجد من مطالعة نتائج الحاسب الآلي في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة) أكبر من قيمتها الجدولية، وكذلك فإن قيمة (ألفا) اقل من (0.05)، ووفقا لقاعدة القرار فإنه تم رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البديلة وهذا يعني وجود اسباب لاستخدام المشروعات الصغيرة والمتوسطة للتأجير التمويل

الفرضية الفرعية الثانية

HO = لا يوجد دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين

جدول 6

T المحسوبة	T الجدولية	Sig. (ألفا)	نتيجة الفرضية العدمية
4.041	2.087	0.001	رفض

استخدم البإحث اختبار One sample T- test ووجد من مطالعة نتائج الحاسب الآلي في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمتها الجدولية، وكذلك فإن قيمة (ألفا) اقل من (0.05)، ووفقا لقاعدة القرار فإنه تم رفض الفرضية العدمية (Ho) وهذا يعني وجود دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة من وجهة نظر المالكين.

الفرضية الثالثة

HO = لا تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في استخدام التأجير التمويلي من وجهة نظر المالكين

جدول 7

T المحسوبة	T الجدولية	Sig. (ألفا)	نتيجة الفرضية العدمية
4.564	2.087	.000	رفض

استخدم البإحث اختبار One sample T- test ووجد من مطالعة نتائج الحاسب الآلي في الجدول السابق أن قيمة (T المحسوبة) اكبر من قيمتها الجدولية، وكذلك فإن قيمة (ألفا) اقل من (0.05)، ووفقا لقاعدة القرار فإنه سيتم رفض الفرضية العدمية (Ho) وقبول الفرضية البدية وهذا يعني ان المشروعات الصغيرة تواجه صعوبات في استخدام التأجير التمويلي

2.**النتائج والتوصيات**:

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية

- للمشاريع الصغيرة والمتوسطة أسبابها الخاصة لاستخدام التأجير التمويلي في تمويل انشطتها ومن بين اهم هذه الاسباب غياب الضمانات المطلوبة وتغطية التأجير التمويلي لكافة النفقات المطلوبة.
- وجود دور للتأجير التمويلي في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر المالكين والتي من اهمها تخفيض تكاليف الحصول على التمويل.
-تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات في استخدام التأجير التمويلي والتي من اهمها غياب كفاءة اصحاب المشروعات.

وأوصت الدراسة بما يلي

- نظرا للدور الذي تقوم به المشروعات الصغيرة والمتوسطة في دعم الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل والحد من البطالة توصي الدراسة الجهات المعنية بالتمويل وضع سياسات معينة كفيلة بتأمين التمويل اللازم لهذه المشروعات
- زيادة الفرص امام المشروعات الصغيرة والمتوسطة في استخدام التأجير التمويلي لتغطية نفقاتها الضرورية للإنتاج
- عقد دورات تدريبية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة تشتمل على كافة الانشطة الادارية والتسويقية
- تشجيع شركات التأجير التمويلي الموجودة التي ترغب في العمل مع قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة
- انشاء صندوق مشترك وتمويله من قبل شركات التأجير التمويلي لاستخدامه كضمان لتغطية المخاطر المتوقعة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تتوقف عن السداد

مراجع الدراسة:

- ابراهيمي عبد الله (2006) **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في مواجهة مشكل التمويل**، الملتقى الدولي متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 شباط جامعة الشلف
- ابو موسى، عبد الحميد (2003) تجربة بنك فيصل الاسلامي المصرفي في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى السنوي الاسلامي السادس : **دور المصارف والمؤسسات المالية الاسلامية في تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة**، عمان، الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية
- أيوب، سميرة إبراهيم(2007) **اقتصاديات النقل دراسة تمهيدية**، الإسكندرية، الدار الجامعية،
- بارود، إحمد توفيق.(2011). معوقات تطبيق نظام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات الاقتصادية- دراسة تطبيقية على المؤسسات المالية غير المصرفية العاملة في فلسطين. رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة
- بشارات، هيا جميل (2008)، **التمويل المصرفي الاسلامي**، دار النفائس، عمان، الاردن
- حموي فواز صالوم(2005) مشكلات الاستئجار التمويلي Leasing وأثرها في عملية اتخاذ القرار التمويلي الأمثل في تنفيذ الاستثمارات **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**– المجلد 21- العدد الأول
- الرشيد، عادل محمود(2007) **إدارة الشراكة ين القطاعين العام والخاص**، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.
- عاشور، مزرق، ومحمد، غربي.(2006). الائتمان الإيجاري كأداة لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. منشورات الملتقى الدولي، جامعة الشلف،الجزائر.
- عبد العزيز، سمير محمد(2000) **التأجير التمويلي: ومداخله المالية والمحاسبية الاقتصادية والتشريعية التطبيقية**، القاهرة، مطبعة الإشعاع الفنية
- عبد العزيز، سمير محمد، (2007). التأجير التمويلي ومداخله المالية، المحاسبة،الاقتصادية، التشريعية، التطبيقية، مكتبة الاشعاع: الاسكندرية.
- عثمان، بسام إحمد، (2011)، النقل التأجير التمويلي ودوره في تفعيل مشروعات بالسكك الحديدية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد الثالث،
- العطية، ماجدة (2002) **ادارة المشروعات الصغيرة**، دار المسيرة، عمان
- عنبة هاله محمد لبيب (2002) **إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، دليل عملي لكيفية البدء بمشروع صغير وإدارته في ضل التحديات المعاصرة**، .المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة

- المشوخي، حمد سليمان(2003) **اقتصاديات النقل والمواصلات**، القاهرة، دار الفكر العربي.

- *Alrubaie Falah.(2008)* ***An Analysis Study to the problems of FInancing small projects With referenceto experience Libyan Development Bank in Darna city*** *MPRA Paper No. 8494,*
- *Al-Shiab Mohammad S, Shamsi Bawnih(2008), Determinants of Financial Leasing Development in Jordan ¤****Sudies in Business and Economic Journal, Qatar University****, Vol. 14, No. 2,*
- *Ashok Thampy(2010) Financing of SME firms in India Interview with Ranjana Kumar, Former CMD, Indian Bank; Vigilance Commissioner, Central Vigilance Commission****,IIMB Management Review*** *22, 93e101*
- *Aygagari Meghana & Thorsten Beck and Asli Demirguc-Kunt(2003)" ¤Small and Medium Enterprises 7 Across The Global: a New Database", World Bank Policy Research ¤Working Paper 3127 ¤August 2-3*
- *Grinblatt, Mark and Titman, Sheridan. "****Financial Markets and Corporate Strategy"****. 2nd ed.New York: McGraw-Hill Irwin, 2002, 523.*
- *Ladislav Mura, Ján Buleca,(2012) Evaluation of Financing Possibilities of Small and Medium Industrial Enterprises,* ***Procedia Economics and Finance*** *3 217 – 222*
- *Suzanne Landry ,Anne Fortin, and Antonello Callimaci (2013) Family firms and the lease decision,* ***Journal of Family Business Strategy*** *4 (2013) 176–187*
- *Thorsten Beck, and Asli Demirguc-Kunt (2006) Small and medium-size enterprises: Access to finance as a growth constraint,****Journal of Banking & Finance*** *30 ¤2931–2943.*

مقاربة النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية

أ. بالقاسم بن خليفة (جامعة الوادي)
أد.برحومة عبد الحميد (جامعة المسيلة)

ملخص

في ظل انفتاح الاقتصاد الجزائري، وتفاعله مع التغيرات والتطورات العالمية، قامت الجزائر بإصلاح النظام المحاسبي المتمثل في المخطط المحاسبي الوطني المعمول به منذ سنة 1976م، والذي أصبح لا يستجيب لمتطلبات البيئة المحاسبية، إلى حين تشريع نظام محاسبي مالي بدأ العمل به منذ سنة 2010م، هذا النظام الجديد صمم ليتوافق إلى حد ما مع معايير المحاسبة الدولية، وهذا لجعله يتلاءم مع إحتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية على المستوى المحلي والدولي.

مقدمة:

تعمل المحاسبة على توفير المعلومات المالية والمحاسبية لمستخدميها من أجل تلبية حاجاتهم سواء ما تعلق بمجال الاستثمار أو مجال التمويل، السبب الذي زاد الاهتمام بالمعلومات في ظل التغيرات والتطورات التي حدثت في الميدان الاقتصادي والسياسي على المستوى المحلي والدولي من نمو وتطور التجارة واتساع رقعتها والانتشار الواسع والسريع للشركات متعددة الجنسيات وامتداد نشاطها خارج حدود دولها، الأمر الذي أدى إلى ظهور مشاكل تعيق المستثمرين الأجانب والمتعاملين مع هذه الشركات، من بينها صعوبة قراءة القوائم المالية المعدة وفقا لتشريعات كل بلد، مما يصعب اتخاذ القرارات الصائبة من طرف المستفيدين من المعلومات المحاسبية في ظل هذه الاختلافات.

ولهذا تجسدت فكرة التوافق المحاسبي الدولي من قبل المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بالجانب المحاسبي، والتي جاءت للعمل على تقليص فجوة الاختلافات في الممارسات المحاسبية وتحقيق التوافق الدولي في هذا المجال، سواء كان فيما بين مجموعة الدول المتقدمة، أو بينها وبين مجموعة الدول النامية، ولهذا تخصص هذه المنظمات جانبا كبيرا من دراساتها وأبحاثها لتطوير معايير محاسبية موحدة تلاءم التطبيق المحاسبي في مختلف المجتمعات، بغض النظر عن الاختلافات البيئية القائمة بينها.

لهذا لجأت العديد من الدول إلى اعتماد هذه المعايير بما يتوافق مع محيطها وبيئتها الداخلية، وذلك من خلال تعديل أنظمتها المحاسبية بما يتوافق مع هذه المعايير، والجزائر على غرار غالبية الدول لجأت إلى تطبيق واعتماد نظام محاسبي مالي يتوافق إلى حد ما مع المعايير المحاسبية الدولية.

ومما سبق يمكن صياغة الإشكالية على النحو التالي:

" **إلى أي مدى يتوافق النظام المحاسبي المالي الجزائري مع معايير المحاسبة الدولية ؟.** "

المبحث الأول: تقديم النظام المحاسبي المالي.

يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، إذ تلتزم بإعدادها كل الكيانات الخاضعة لتطبيق إحكام النظام المحاسبي المالي.

المطلب الأول: تعريف، مجال تطبيق ومكونات النظام المحاسبي المالي.

أولا: تعريف النظام المحاسبي المالي.

عرفته المادة 03 من القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي على أنه " المحاسبة المالية نظام لتنظيم المعلومة المالية يسمح بتخزين معطيات قاعدية عددية، وتصنيفها، وتقييمها، وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات الكيان، ونجاعته، ووضعية خزينته في نهاية السنة المالية. " [1].

ثانيا: مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي.

تطرقت المادة 02 من القانون رقم 07-11 السالف الذكر، عموما إلى مجال تطبيق النظام المحاسبي المالي ووردت كما يلي " تطبق إحكام هذا القانون على كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم بموجب نص قانوني أو تنظيمي بمسك محاسبة مالية، مع مراعاة الإحكام الخاصة بها، يستثنى من مجال تطبيق هذا القانون الأشخاص المعنويون الخاضعون لقواعد المحاسبة العمومية. " [2].

كما تطرقت المادة 04 من القانون رقم 07-11 السالف الذكر بشيء من التفصيل والتحديد إلى مجالات تطبيق النظام المحاسبي المالي ووردت على النحو التالي " تلزم الكيانات الآتية بمسك محاسبة مالية:

-الشركات الخاضعة لإحكام القانون التجاري،

-التعاونيات،

-الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون المنتجون للسلع أو الخدمات التجارية وغير التجارية، إذا كانوا يمارسون نشاطات اقتصادية مبنية على عمليات متكررة،

-وكل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الخاضعين لذلك بموجب نص قانوني أو تنظيمي. " [3].

كما أشارت المادة 05 من القانون رقم 07-11 إلى كيفية مسك المحاسبة من طرف الكيانات الصغيرة وجاءت كالتالي " يمكن الكيانات الصغيرة التي لا يتعدى رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها الحد المعين، أن تمسك محاسبة مالية مبسطة، تحدد شروط وكيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم. " [4].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 74 الموافق لـ 25 نوفمبر سنة 2007، ص 03.
[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 03.
[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 03.
[4] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 03.

ثالثا: مكونات النظام المحاسبي المالي

تطرق الفصل الثاني من القانون رقم 07-11 والمعنون بالإطار التصوري والمبادئ المحاسبية والمعايير المحاسبية إلى مكونات ومضمون النظام المحاسبي المالي، من خلال المواد من 06 إلى 09، والتي وردت كما يلي [1]:

-**المادة 6**: يتضمن النظام المحاسبي المالي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، ومعايير محاسبية، ومدونة حسابات تسمح بإعداد كشوف مالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عامة، ولاسيما:

-محاسبة التعهد،
-استمرارية الاستغلال،
-قابلية الفهم،
-الدلالة،
-المصداقية،
-قابلية المقارنة،
-التكلفة التاريخية،
-أسبقية الواقع الاقتصادي على المظهر القانوني.

-**المادة 7**: يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، وتأويلها واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عندما تكون بعض المعاملات وغيرها من الإحداث الأخرى غير معالجة بموجب معيار أو تأويل.

يعرف الإطار التصوري:

-مجال التطبيق،
-المبادئ والاتفاقيات المحاسبية،
-الأصول والخصوم والأموال الخاصة والمنتجات والأعباء،

يحدد الإطار التصوري للمحاسبة المالية عن طريق التنظيم.

-**المادة 8**: تحدد المعايير المحاسبية:

-قواعد تقييم وحساب الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات،
-محتوى الكشوف المالية وكيفية عرضها،

تحدد المعايير المحاسبية عن طريق التنظيم.

-**المادة 9**: تسجل العمليات الناتجة عن نشاطات الكيان في حسابات تحدد مدونتها ومضمونها وقواعد سيرها عن طريق التنظيم.

***ملاحظات**:

01-تطرقت المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008 والمتضمن تطبيق إحكام القانون 07-11، إلى تفسير المادة 7 من القانون 07-11 السالفة الذكر؛

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، نفس المرجع السابق، ص 04.

02-تطرقت المادتين 29 و 30 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008 والمتضمن تطبيق إحكام القانون 07-11، إلى تفسير المادة 8 من القانون 07-11 السالفة الذكر؛

03-تطرقت المادة 31 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 مايو سنة 2008 والمتضمن تطبيق إحكام القانون 07-11، إلى تفسير المادة 9 من القانون 07-11 السالفة الذكر.

المطلب الثاني: أهداف ومميزات النظام المحاسبي المالي.

يضم هذا المطلب أهداف النظام المحاسبي المالي الجزائري وكذا مميزاته.

أولا: أهداف النظام المحاسبي المالي.

وفقا للمادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 السالف ذكره فإن النظام المحاسبي المالي يهدف إلى " يهدف الإطار التصوري للمحاسبة المالية إلى المساعدة على:

-تطوير المعايير،

-تحضير الكشوف المالية،

-تفسير المستعملين للمعلومة المتضمنة في الكشوف المالية المعدة وفق المعايير المحاسبية،

-إبداء الرأي حول مدى مطابقة الكشوف المالية مع المعايير. " [1].

ثانيا: مميزات النظام المحاسبي المالي.

يمتاز النظام المحاسبي المالي بثلاث ميزات [2]:

-اختيار البعد الدولي لمطابقة الممارسة المحاسبية مع الممارسة العالمية لضمان التكيف مع الاقتصاد المعاصر وإنتاج معلومات مفصلة تعكس بصدق الوضعية المالية للمؤسسة، ومن ضمن ثلاث مرجعيات محاسبية : أوربية، أمريكية، IAS/IFRS، اختار هذه الأخيرة؛

-إحتوائه على نصوص صريحة وواضحة لمبادئ وقواعد التسجيل، ولطرق التقييم وإعداد القوائم، هذا ما يحد من التأويلات الخاطئة الإرادية واللاإرادية؛

-يوفر معلومات مالية واضحة، ومتوافقة قابلة للمقارنة وأخذ القرار، وهذا تلبية لحاجة المساهمين خاصة الحاليين منهم أو المستقبليين.

المبحث الثاني: عرض المعايير المحاسبية الدولية.

قبل عرض المعايير المحاسبية الدولية، وجب أولا تعريفها، ومن بين هذه التعاريف نذكر:

تعرف على أنها " هي عبارة عن مجموعة من المقاييس والإشارات المرجعية الوضعية والمحددة، يستند عليها المحاسب في إنجاز عمله من قياس وإثبات وإفصاح عن المعلومات حول الإحداث الاقتصادية للمشروع. " [1].

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، العدد 27 الموافق لـــ 28 مايو سنة 2008، ص 11.

[2] بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، 2010، ص ص 22-23.

وتعرف كذلك " الضوابط لإنتاج معلومات شفافة وكاملة حول:
-الوضع الاقتصادي للمؤسسة، أي عن أدائها؛
-البيئة الاقتصادية، وبالأخص المعلومات المتعلقة بالمخاطر التي تواجه المؤسسة، بهدف حماية الدائنين، المصالح العامة وإعلام الأسواق. " [2].

أما بخصوص عرض المعايير، فقد تعددت على الرغم من تقاربها، وفيما يلي عرض مختصر للمعايير مقسمة على النحو التالي:

المطلب الأول: معايير العرض.

وتضم المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 " عرض القوائم المالية " والمعيار المحاسبي رقم 07 " قائمة التدفقات النقدية ".

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 " عرض القوائم المالية ":

إن الهدف من هذا المعيار بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدد المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية، أما الاعتراف بالعمليات والإحداث المحددة وقياسها والإفصاح عنها فيتم تناولها في معايير المحاسبة الدولية الأخرى [3].

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 " قائمة التدفقات النقدية ":

يهدف هذا المعيار إلى إلزام الكيانات بتقديم معلومات عن التغيرات الفعلية في النقدية وما يعادلها وذلك بإعداد جدول تدفقات الخزينة مع تقسيم إلى تدفقات نشاطات تشغيلية، استثمارية وتمويلية خلال الفترة التي تقدم فيها الكشوف المالية [4].

المطلب الثاني: معايير التقييم.

وتتضمن المعايير المحاسبية رقم 08، 10، 18 والمعيار رقم 21.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 " السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء ":

يغطي ويوضح الأسس والمبادئ الواجب مراعاتها عند إعداد القوائم المالية لزيادة درجة الملاءمة والموثوقية في القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك فإن المعيار يغطي كيفية معالجة الأخطاء التي يمكن أن تحدث في الفترات السابقة ويكون لها تأثير على مصداقية وملائمة القوائم المالية [5].

---

[1] محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، الطبعة الأولى، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2005، ص 58.
[2] بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص 20.
[3] معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2008، ص 16.
[4] غانم شطاط، المعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، نوميديا للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009، ص 37.
[5] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية الجوانب النظرية والعلمية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2012، ص 134.

يغطي معيار المحاسبة الدولي رقم (8) ثلاثة موضوعات رئيسة هي: أسس اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية والمعالجة المحاسبية لذلك، والمعالجة المحاسبية للتغيير في التقديرات المحاسبية، وأخيرا تصحيح أخطاء الفترات السابقة، أما الآثار الضريبية لتصويب الأخطاء المتعلقة بالفترات السابقة والتعديلات بأثر رجعي التي تتم عند إجراء تغييرات في السياسات المحاسبية [1].

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 " الإحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية العمومية"[2]:

يقدم هذا المعيار المحاسبي إرشادات حول المحاسبة والإفصاح عن الإحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية، ولأغراض هذا المعيار يتم تصنيف هذه الإحداث إلى نوعين رئيسيين:

-إحداث تؤدي إلى تعديلات؛

-إحداث لا تؤدي إلى تعديلات.

ويمكن القول أن هذا المعيار يبين ضرورة تجسيد أي حدث يقع خلال فترة إعداد التقارير المالية، كما يتعرض المعيار إلى التمييز بين الإحداث التي تقدم أدلة على عمليات أو بيانات كانت موجودة بتاريخ الميزانية وإحداث أخرى تقدم معلومات تتعلق بالفترة التي تلي تاريخ الميزانية.

ثالثا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 " الإيراد ":

يعرف هذا المعيار على أنه " الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية والناتج من العمليات التشغيلية العادية للمنشأة، ويؤدي حدوث الإيراد إلى تدفقات داخلة للأصول (النقدية أو الذمم المدينة أو أية أصول أخرى)، أو تعزيز وزيادة قيمة الأصول أو الانخفاض في قيمة الالتزامات على المنشأة، مما ينتج عن ذلك زيادة في حقوق الملكية.

ويتضمن الدخل كل من الإيراد والأرباح، حيث ينتج الإيراد عن العمليات التشغيلية العادية للمنشأة في حين تنتج الأرباح أو المكاسب عن العمليات غير التشغيلية، نتيجة بيع الأصول غير المتداولة مثلا.

إن الموضوع الأساسي في معالجة الإيراد هو تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد، حيث يتم الاعتراف بالإيراد عندما يكون هناك إحتمال بتدفق منافع اقتصادية إلى المنشأة، وأن هذه المنافع يمكن قياسها بشكل موثوق. " [3].

" يطبق هذا المعيار على الإيراد الناتج من العمليات والإحداث الآتية:

-بيع المنتجات.

-تقديم الخدمات.

-الفوائد وحقوق الامتياز وعوائد الأسهم ... .

يجب الإفصاح كما يلي:

-السياسات المحاسبية المتبعة في الاعتراف بالإيراد.

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، نفس المرجع السابق، ص 135.

[2] لخضر علاوي، معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، الجزائر، 2012، ص 376.

[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص ص 310-311، بتصرف.

-قيمة كل نوع هام من الإيرادات. " [1].

رابعا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 " آثار التغيرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية ":

يمكن أن يقوم الكيان بنشاطات أجنبية بطريقتين، حيث يمكن لأن يكون لها معاملات بعملات أجنبية أو يكون لها عمليات أجنبية، ومن أجل شمول المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات الأجنبية في الكشوف المالية للكيان، فإنه يجب التعبير عن المعاملات بعملة الكيان المعد للتقارير، كما يجب ترجمة الكشوف المالية للعمليات الأجنبية إلى عملة الكيان، إن المسائل الأساسية في المحاسبة عن المعاملات بالعملة الأجنبية والعمليات الأجنبية هي تحديد سعر الصرف الواجب استخدامه وكيفية الاعتراف في الكشوف المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف [2].

المطلب الثالث: معايير المعلومات.

وتتمثل في المعايير 24، 29، 33 والمعيار رقم 34.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 24 " الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة ":

هدف هذا المعيار هو ضمان أن تحتوي القوائم المالية للمنشأة على الإفصاحات اللازمة لجذب الانتباه حول إمكانية أن يكون مركزها المالي وأرباحها أو خسائرها قد تأثرت بوجود الأطراف ذات العلاقة وبالمعاملات والأرصدة القائمة لدى هذه الجهات[3].

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 " التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم المرتفع ":

يطبق هذا المعيار على البيانات المالية الأساسية بما في ذلك البيانات المالية الموحدة لأي منشأة تقدم تقاريرها بعملة اقتصاد ذو معدل تضخم منخفض [4].

ثالثا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 33 " ربحية السهم ":

يهدف هذا المعيار إلى وصف مبادئ تحديد وعرض ربحية السهم الذي سوف يحسن مقارنات الأداء فيما بين الكيانات المختلفة في نفس الفترة وفيما بين الفترات المحاسبية المختلفة لنفس الكيان، إن تركيز هذا المعيار هو إحتساب ربحية السهم، ورغم أن لبيانات ربحية السهم محددات بسبب السياسات المحاسبية المستخدمة لتحديد الأرباح إلا أن ثبات تحديدها سوف يعزز التقارير المالية [5].

رابعا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 34 " التقارير المالية المرحلية ":

يهدف معيار المحاسبة الدولي رقم (34) إلى وصف وتحديد الحد الأدنى من محتوى التقارير المالية المرحلية، وكذلك وصف مبادئ الاعتراف والقياس في القوائم المالية

---

[1] معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سابق، ص 32.
[2] غانم شطاط، مرجع سابق، ص 158.
[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 406.
[4] معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سابق، ص 43.
[5] غانم شطاط، مرجع سابق، ص 252.

المختصرة أو الكاملة لفترة مالية مرحلية معينة، مما يساهم في تعزيز استخدام مستخدمي المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة [1].

المطلب الرابع: معايير التجميع والدمج.

وتضم المعايير 27، 28 و 31.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 27 " القوائم المالية الموحدة والمنفصلة ":

يتناول إعداد وعرض القوائم المالية الموحدة للشركة القابضة وشركاتها التابعة وكذلك إعداد وعرض القوائم المالية المنفصلة للشركة القابضة التي تسيطر على شركات زميلة أو مشاريع مشتركة [2].

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 28 " تكاليف الاستثمارات في الشركات الزميلة ":

المنشاة الزميلة هي التي يوجد للمستثمر تأثير هام عليها في سلطة المشاركة بالقرار وليس السيطرة على القرار، يطبق هذا المعيار عند المحاسبة من جانب المستثمر عن الاستثمارات في شركات زميلة [3].

ثالثا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 31 " الحصص في المشاريع المشتركة ":

يطبق هذا المعيار عند المحاسبة عن الحقوق في المشروعات المشتركة والإفصاح عن الموجودات والخصوم والأعباء والإيرادات في الكشوف المالية الخاصة بالمشاركين والمستثمرين بغض النظر عن الهياكل والأشكال التي بموجبها تمت أنشطة المشروع المشترك[4].

المطلب الخامس: معايير المركز المالي.

وتتمثل في 12،11،02، 16، 17، 19، 20، 23، 32، 36، 37، 38، 39 و40.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 " المخزون ":

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للمخزونات تحت نظام التكلفة التاريخية، وتعتبر تكلفة المخزون التي يجب أن يعترف بها كأصل يدرج في الميزانية حتى يتحقق الإيراد المتعلق به، هي القضية الرئيسية في محاسبة المخزونات، ويقدم المعيار التوجيه العملي لتحديد قيمة تكلفة المخزون التي يعترف بها فيما بعد كمصاريف ويشمل ذلك أي تخفيض إلى صافي القيمة القابلة للتحصيل كما يقدم المعيار الإرشاد حول معادلة التكلفة التي تستخدم لتحديد تكاليف المخزون [5].

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 11 " عقود الإنشاء ":

---

[1] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 571.
[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، نفس المرجع السابق، ص 426.
[3] معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سابق، ص ص 42-43، بتصرف.
[4] غانم شطاط، مرجع سابق، ص 216.
[5] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 214.

يصف المعالجة المحاسبية المناسبة لإيرادات وتكاليف عقود المقاولات، ونظرا لطبيعة أعمال المقاولات فإن تاريخ بدء تنفيذ العقد وتاريخ إتمامه يقعان عادة في سنوات مالية مختلفة، وعلى ذلك فإن النقطة الأساسية في المحاسبة على عقود المقاولات تتمثل في كيفية توزيع إيرادات وتكاليف العقد على السنوات التي تم خلالها إنجاز العقد، ويستخدم هذا المعيار أسس تحقق الإيرادات كما جاءت بالإطار الخاص بإعداد وعرض البيانات المالية لتحديد توقيت الاعتراف بإيرادات ومصروفات العقد بقائمة الدخل، كما يقدم المعيار إرشادات عملية توضح كيفية تطبيق تلك الأسس [1].

ثالثا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 12 " ضرائب الدخل ":

يطبق هذا المعيار في المحاسبة عن ضرائب الدخل، وتشمل ضرائب الدخل كافة الضرائب المحلية والأجنبية المفروضة على الأرباح الخاضعة للضريبة، كما تشمل ضرائب الدخل ضرائب أخرى مثل الضرائب المحتجزة Withholding taxes والواجب دفعها من قبل المنشآت التابعة والزميلة والمشاريع المشتركة عند قيامها بتوزيعات الأرباح للمنشأة الأم [2].

رابعا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 " الممتلكات والمصانع والمعدات ":

تمثل الممتلكات، التجهيزات والمعدات الأصول المادية التي تحتفظ بها المؤسسة لاستخدامها في الإنتاج أو لغرض تقديم السلع أو الخدمات أو تأجيرها للغير أو لأغراض إدارية، ويتوقع أن تستخدم لفترة تتجاوز السنة، ومن بين الأمثلة لهذه الاستثمارات، الأراضي، المباني، الآلات، السفن، الطائرات والسيارات، الأثاث والتركيبات، والمعدات المكتبية، وتمثل مجموعة الممتلكات، التجهيزات والمعدات تصنيفا للاستثمارات ذات الطبيعة والاستخدامات المتشابهة في عمليات المؤسسة [3].

خامسا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 17 " عقود الإيجار ":

يبين هذا المعيار للمستأجرين والمؤجرين السياسات والإفصاحات المحاسبية المناسبة لتطبيقها فيما يتعلق بعقود الإيجار التمويلي والتشغيلي، وهو عقد ينقل بموجبه المؤجر الحق في استخدام أصل مقابل إيجار يستحق على المستأجر [4].

سادسا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 19 " استحقاقات الموظفين ":

يلقي هذا المعيار الضوء على متطلبات الاعتراف والقياس المحاسبي لمنافع الموظفين من قبل أصحاب العمل أثناء خدمة الموظفين، وكذلك منافع العاملين بعد التقاعد، إضافة إلى متطلبات الإفصاح الواجب عرضها في القوائم المالية [5].

سابعا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 20 " محاسبة المنح الحكومية والإفصاح عن المساعدات الحكومية " [1]:

---

[1] معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سابق، ص 25.
[2] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 214.
[3] شعيب شنوف، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، الجزء الثاني، مكتبة الشركة الجزائرية بوداود، الجزائر، 2009، ص 92.
[4] غانم شطاط، مرجع سابق، ص 92.
[5] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 331.

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية للإعانات العمومية والمتمثلة في المنح المالية المتعلقة بما يلي:

-إعانات التجهيز والاستثمار والمرتبطة باقتناء التثبيتات، عمليات إنشاء التثبيتات، تجديد الأصول، تأجيل التنازل عن الأصول؛

-إعانات الاستغلال والتوازن، والمتمثلة في الإعانات المرتبطة بالنشاط العملياتي للمؤسسة.

كما يهدف إلى الإفصاح وتغطية المعلومات اللازمة والمطلوبة عن هذه الإعانات وحول المساعدات العمومية الأخرى.

ثامنا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 23 " تكاليف الاقتراض " [2]:

طبقا للمعالجة القياسية تعتبر تكلفة الاقتراض مصروفات تحمل على قائمة الدخل كمصروفات بصرف النظر عن الغرض من الاستخدام القرض، ويتم الإفصاح عن هذه السياسية ضمن الإيضاحات المتممة.

طبقا للمعالجة البديلة المسموح بها فإن تكلفة الاقتراض يتم رسملتها على قيمة الأصول التي من أجلها تم الحصول على هذه القروض.

تاسعا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 32 " الأدوات المالية : الإفصاح والعرض ":

يهدف هذا المعيار إلى تدعيم فهم مستخدمي القوائم المالية فيما يتعلق بأهمية الأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالقوائم المالية أو خارجها بالنسبة للوضع المالي للمؤسسة وأدائها وكذلك تدفقاتها النقدية، أدت التطورات المتلاحقة في أسواق المال الدولية إلى انتشار استخدام العديد من الأدوات المالية سواء في صورتها التقليدية الأساسية كالسندات أو في شكل وصورة مشتقاتها مثل مقايضات أو مبادلات معدلات الفائدة، ويقدم المعيار توصيات للمتطلبات المتعلقة بعرض الأدوات المالية الظاهرة بالميزانية، كما يحدد المعيار المعلومات التي يجب الإفصاح عنها فيما يتعلق بالأدوات المالية سواء كانت ظاهرة بالميزانية أو خارجها [3].

عاشرا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 36 " الانخفاض في قيمة الأصول ":

هدف هذا المعيار بيان الأجراءات التي تطبقها المنشأة لضمان تسجيل موجوداتها بما لا يزيد عن مبلغها القابل للاسترداد، ويكون الأصل مسجلا بما يزيد عن مبلغه القابل للاسترداد إذا كان مبلغه المسجل يزيد عن المبلغ الذي سيتم استرداده من خلال استعمال أو بيع الأصل، وإذا كان الحال كذلك يوصف الأصل بأنه انخفضت قيمته، ويتطلب المعيار أن تقوم المنشأة بالاعتراف بخسارة الانخفاض، كما يحدد كذلك إفصاحات معينة للموجودات التي انخفضت قيمتها [4].

---

[1] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 325، بتصرف.

[2] أحمد محمد أبو شمالة، معايير المحاسبة الدولية والإبلاغ المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 149.

[3] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 199.

[4] معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، الصفحات الزرقاء العالمية، مرجع سابق، ص 49.

إحدى عشر: المعيار المحاسبي الدولي رقم 37 " المخصصات، الالتزامات المحتملة والأصول المحتملة ":

يهدف هذا المعيار إلى ضمان تطبيق معايير الاعتراف المناسبة وأسس القياس على المؤونات (المخصصات)، الخصوم والأصول المحتملة، وكذا الإفصاح عن معلومات كافية في ملاحق الكشوف المالية لغرض تمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة هذه المخصصات وتوقيتها وقيمتها [1].

اثنا عشر: المعيار المحاسبي الدولي رقم 38 " الأصول غير الملموسة ":

يبين المعالجة المحاسبية للموجودات غير الملموسة (التثبيتات المعنوية) التي لم يتم تناولها بالتحديد في معيار محاسبي دولي آخر، ويتطلب هذا المعيار أن يعترف الكيان بالموجود إذا تم تلبية مقاييس معينة، كما يحدد هذا المعيار كيفية قياس المبلغ المسجل للتثبيتات المعنوية ويتطلب إفصاحات معينة بشأن التثبيتات المعنوية [2].

ثلاثة عشر: المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 " الأدوات المالية : الاعتراف والقياس ":

يضع أسس الاعتراف والقياس المتعلقة بالأصول المالية، والمطلوبات المالية، وللعقود المتعلقة بشراء وبيع الأصول أو بنود غير مالية، ويبين كيفية تصنيف الأصول والمطلوبات المالية ومتى يتم إلغاء الاعتراف بها، والمعالجة المحاسبية لانخفاض القيمة[3].

أربعة عشر: المعيار المحاسبي الدولي رقم 40 " الاستثمارات العقارية ":

يطبق هذا المعيار عند الاعتراف والقياس والإفصاح للعقارات الاستثمارية، يتعامل هذا المعيار من بين أشياء أخرى مع القياس للعقار الاستثماري في القوائم المالية للمستأجر المتحفظ به حسب عقد الإيجار التمويلي ومع القياس في القوائم المالية للمؤجر للعقار الاستثماري المؤجر حسب عقد إيجار تشغيلي، ولا يتعامل هذا المعيار مع أمور متناولة في المعيار المحاسبي الدولي السابع عشر عقود الإيجار [4].

المطلب السادس: المعايير الموجهة.

وتتمثل في المعيارين 26 و 41.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 26 " المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد ":

يتناول معيار المحاسبة الدولي رقم (26) المحاسبة وإعداد التقارير لكافة المشاركين في خطة منافع التقاعد كمجموعة، وليس مع التقارير التي يمكن إعدادها للأفراد حول منافع تقاعدهم الخاصة، ويوضح المعيار شكل ومحتوى التقارير المالية ذات الأغراض العامة لخطط منافع التقاعد [5].

---

[1] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 254.
[2] غانم شطاط، مرجع سابق، ص 315.
[3] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 647.
[4] شعيب شنوف، مرجع سابق، ص 152.
[5] محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، ص 416.

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 41 " الزراعة " [1]:

يهدف هذا المعيار إلى وصف المعالجة المحاسبية، عرض البيانات المالية والإفصاحات المتعلقة بالنشاط الزراعي، وهو موضوع غير موضح في معايير محاسبية دولية أخرى.

يصف هذا المعيار من بين أشياء أخرى، المعالجة المحاسبية للأصول الحيوية خلال فترة النمو، التحلل، الإنتاج والإنجاب وكيفية القياس الأولي للمحصول الزراعي في وقت الحصاد .

المبحث الثالث: مقاربة النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية.

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز أهم العناصر الواردة في النظام المحاسبي المالي والتي تتوافق إلى حد ما مع معايير المحاسبة الدولية، أخذين بعض المعايير فقط كأساس للمقارنة (لمحدودية عدد صفحات المقالة).

المطلب الأول: معايير العرض.

وتضم المعيارين 01 و 07.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 01 " عرض القوائم المالية ":

الجدول رقم (01): يبين مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 01.

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
وفقا للتشريع الجزائري، تعرض الكشوف المالية بصفة وفية للوضعية المالية للكيان ونجاعته وكل تغير يطرأ على حالته المالية، ويجب أن تعكس هذه الكشوف مجمل العمليات والإحداث الناجمة عن معاملات الكيان وآثار الإحداث المتعلقة بنشاطه. وتتضمن الكشوف المالية حسب النظام المحاسبي المالي الخاصة بالكيانات باستثناء الكيانات الصغيرة في الميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة، ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.	إن الهدف من هذا المعيار حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية هو بيان أساس عرض البيانات المالية للأغراض العامة لضمان إمكانية مقارنتها مع البيانات المالية الخاصة بالمنشأة للفترات السابقة والبيانات المالية للمنشآت الأخرى، ولتحقيق هذا الهدف يحدد هذا المعيار الاعتبارات الكلية لعرض البيانات المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها والحد الأدنى من المتطلبات لمحتوى البيانات المالية. أما الكشوف المالية فتتمثل في الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة تبين إما جميع التغيرات في حقوق المساهمين أو التغيرات في حقوق المساهمين عدا عن تلك الناجمة من العمليات الرأسمالية مع المالكين والتوزيعات على المالكين، قائمة التدفق النقدي، السياسات المحاسبية والإيضاحات.

من إعداد الباحثين.

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 07 " قائمة التدفقات النقدية ":

الجدول رقم (02): يبين مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 07.

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
يتم إعدادها باستخدام كل من الطريقة المباشرة والغير مباشرة.	يتم إعدادها باستخدام كل من الطريقة المباشرة والغير مباشرة.

من إعداد الباحثين.

[1] لخضر علاوي، مرجع سابق، ص 225.

المطلب الثاني: معايير التقييم.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 08 " السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية، والأخطاء ":

الجدول رقم (03): يبين مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 08.

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
تتدرج تأثيرات التغيرات في التقديرات المحاسبية المبنية على معلومات تؤثر في النتيجة الصافية للسنة المالية الجارية أو السنوات المالية المستقبلية إذا كانت هذه التغيرات تؤثر فيها أيضا. وتخص تغييرات الطرق المحاسبية تغييرات المبادئ والأسس، الاتفاقيات والقواعد والممارسات الخاصة التي تطبقها كل وحدة إعداد بياناتها المالية وعرضها.	يجب أن يتضمن القسم الخاص بالسياسات المحاسبية في إيضاحات البيانات المالية ما يلي: -أساس (أسس) القياس المستخدمة في إعداد البيانات المالية؛ -كل سياسة محاسبية محددة لازمة للفهم المناسب للبيانات المالية. والحالات التي يمكن إجراء تغييرات في السياسة المحاسبية فيها تكون في طلب المشرع ذلك، أو هيئة وضع معايير محاسبية، أو إذا كان التغير سيؤدي إلى عرض أفضل للإحداث أو العمليات في القوائم المالية للمنشأة.

من إعداد الباحثين.

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 10 " الإحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الميزانية العمومية ":

الجدول رقم (04): يبين مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 10.

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
إن كل من النطاق، الهدف، الاعتراف والقياس، الإفصاح تتماشى مع المعايير المحاسبية الدولية.	تم التطرق لها سلفا.

من إعداد الباحثين.

ثالثا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 18 " الإيراد ":

الجدول رقم (05): يبين مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 18

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
يعتبر إيراد العمليات والإحداث الناشئة عن بيع السلع، تأدية الخدمات، الفوائد، إيرادات حقوق الامتياز وأرباح الأسهم. وتقاس الإيرادات على أساس السعر المحدد في عملية التبادل بعد استبعاد أي خصم تجاري أو خصم كمية على أساس مقدار الزيادة في الأصول أو النقص في الالتزامات. ويثبت الإيراد عند توفر الشرطين التاليين: -اكتساب الإيراد؛ -أن يكون الإيراد قد تحقق أو يكون قابلا للتحقق.	يمثل إيرادا وفقا لمعايير المحاسبة الدولية العمليات والإحداث الناشئة عن عمليات بيع البضائع، تقديم الخدمات واستخدام الغير لأصول المنشأة. ويجب قياس الإيرادات بالقيمة العادلة للمقابل الذي تم الحصول عليه أو القابل لتحصيل. تتناول المعايير الدولية إثبات الإيرادات على أساس تقسيم إيرادات الأنشطة والعمليات إلى ثلاث أنواع: -إيرادات عمليات البيع؛ -إيرادات عمليات الخدمات؛ -الإيرادات المترتبة على استخدام الغير لأصول المنشأة.

من إعداد الباحثين.

رابعا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 21 " آثار التغيرات في أسعار الصرف العملات الأجنبية ":

الجدول رقم (06): يبين مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 21.

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
تسجل فوارق الصرف في رؤوس الأموال الخاصة (نتيجة	يتم حساب فروق الصرف في حقوق الملكية

السنة المالية) للكشوف المالية المتعلقة بالكيان، ويدرج على أساس فوارق في الحسابات تسجل كمنتجات أو أعباء.	وتضمينه في المكاسب المحققة.

من إعداد الباحثين.

المطلب الثالث: معايير المركز المالي.

أولا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 02 " المخزون ":

الجدول رقم (07): يبين مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 02.

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
تمثل المخزونات أصول يمتلكها الكيان معدة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، أو تكون قيد الإنتاج بقصد الانجاز قبل البيع، أو هي مواد أولية أو توريدات لكي تستهلك خلال عملية الإنتاج أو تقديم الخدمات. وتحسب المخزونات إما على أساس التكلفة الحقيقية وإما على أساس تكاليف محددة مسبقا (التكاليف الموحدة القياسية) التي تتم مراجعتها بانتظام تبعا للتكاليف الحقيقية. ويتم تقييم المخزونات المتماثلة عند خروجها من المخزن أو عند الجرد على أساس الداخل أولا يخرج أولا (FIFO) أو على أساس متوسط تكلفة شرائها أو إنتاجها (CMP).	يتضمن المخزون البضاعة المشترات والمحتفظ بها لغرض البيع، كما يتضمن البضاعة التامة الصنع، بضاعة تحت التشغيل والمواد واللوازم المنتظر استخدامها في الإنتاج، في حالة منشآت الخدمات يتمثل المخزون في تكاليف الخدمة. ويقيم المخزون بالتكلفة أو صافي القيمة التحصيلية أيهما أقل. أما بخصوص تقييم المخزونات وفقا لمعايير المحاسبة الدولية فتقيم عموما وفق طريقة الداخل أولا يخرج أولا (FIFO) أو على أساس متوسط تكلفة شرائها أو إنتاجها (CMP).

من إعداد الباحثين.

ثانيا: المعيار المحاسبي الدولي رقم 16 " الممتلكات والمصانع والمعدات ":

الجدول رقم (08): يبين مقارنة النظام المحاسبي المالي مع المعيار المحاسبي الدولي رقم 16.

النظام المحاسبي المالي	المعايير المحاسبية الدولية
التثبيت المادي هو أصل مادي يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والتي يفترض أن تستغرق مدة استعماله ما يعد مدة دوام السنة المالية. أما طرق اهتلاك التثبيتات، فهي تعكس تطور استهلاك الكيان للمنافع الاقتصادية التي يدرها ذلك الأصل: الطريقة الخطية، الطريقة التناقصية أو طريقة وحدات الإنتاج، وتكون الطريقة الخطية هي المعتمدة في حالة لم يكن تحديد هذا التطور بصورة صادقة.	تعرف الممتلكات والمنشآت والمعدات (الأصول الثابتة) بأنها التي تمتلك لغرض الاستخدام في تنفيذ نشاط المنشأة أو بقصد تأجيرها للغير ويتوقع استخدامه أمثر من فترة مالية. يقصد بالاهتلاك التوزيع المنتظم لتكلفة الأصل الثابت القابل للإهلاك كمصروف عبر العمر الإنتاجي للأصل، وتتمثل الأصول القابلة للإهلاك في المباني وجميع أنواع الآلات والمعدات وكذلك الأثاث والتركيبات والسيارات، بينما لا تعتبر الأراضي أصلا قابلا للإهلاك لأن عمرها المفيد غير محدود.

من إعداد الباحثين.

الخاتمة:

لقد ظهرت نقائص المخطط المحاسبي الوطني بعد تفتح الجزائر نحو اقتصاد السوق، حيث لم يساير هذا المخطط التغيرات التي حدثت على المستوى الدولي، فصار التغيير في هذا النظام المحاسبي لمواكبة النمو الاقتصادي ليس فقط خيارا وإنما قرارا حتميا خاصة مع تزايد العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وباقي دول العالم، وفي انتهاج سياسة استقطاب المستثمرين الأجانب، الأمر الذي جعل المشرع الجزائري يفكر في إصلاح النظام المحاسبي عن طريق تشريع نظام محاسبي مالي يسهل الاتصال لاسيما على مستوى المؤسسة ذاتها، وعلى المستوى المحلي والدولي.

ومهد هذا لإيجاد مجموعة من الممارسات المحاسبية تتمثل أساسا في تبني الجزائر المعايير المحاسبية الدولية وذلك لتوحيد اللغة المحاسبية من خلال مراجعة المخطط المحاسبي الوطني وجعله يتلاءم مع معايير المحاسبة الدولية، فالمظهر المحاسبي في الجزائر بقي لفترة طويلة يعتمد على المخطط المحاسبي الوطني، المرحلة التي كان الاقتصاد فيها مخطط، والذي يعكس تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي فيما يخص مستوى العمالة والإنتاج.

وعليه باشرت الجزائر في إجراء إصلاحات معمقة، تتعلق بالتفتح الاقتصادي والاتجاه نحو اقتصاد السوق، هذا التوجه الاقتصادي الجديد في الجزائر جعل المهنيون يرون أن المخطط المحاسبي الوطني أصبح محدودا وله نقائص، وبالأخص مخرجات هذا المخطط التي لا تخدم مصالح هذا الاقتصاد بل أن مصلحتها ضريبية بحتة، كذلك ظهور عمليات وإحداث جديدة بعد إجراء هذه الإصلاحات.

ومع محاولة اعتماد الجزائر للمعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي والذي يتوافق إلى حد كبير معها، سواء من حيث الإطار المفاهيمي أو من حيث طريقة إعداد وعرض القوائم المالية، تعتبر هذه المحاولة خطوة هامة للتكيف مع السياسات والاقتصاديات المالية الجديدة وكذا مواكبة التطورات الحاصلة على مستوى العالم في المجال المحاسبي، المالي والاقتصادي.

الهيئات و الآليات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية خلال الفترة 2011-2012

أ.بن مسعود آدم(جامعة البليدة2)

الملخـــــص:

في ظل التطورات الاقتصادية التي يشهدها العالم اليوم، أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قطاعا هاما في الإقتصاد الوطني إذ أنه يساهم في تحقيق التنمية بشقيها الاقتصادي والاجتماعي من خلال زيادة الإنتاج الداخلي الخام، القيمة المضافة، خلق فرص العمل، القضاء على البطالة،الرفع من التصدير وزيادة القدرة على الابتكار إلى غير ذلك، الأمر الذي جعل دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم أولويات السياسة الاقتصادية في الجزائر من أجل دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

وفي هذا السياق، قامت الجزائر وكغيرها من دول العالم، بإنشاء عدة هيئات و وكلات من أجل توفير بيئة ملائمة لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما سخرت لها كل أشكال الدعم المادي من أجل تطويرها وتحسين نمط التسيير بها، إلا أنه رغم المجهودات الذي بدلتها الحكومة إلا أن هذا القطاع مازال يعاني العديد من المشاكل والمعوقات التي تحد من القيام بالدور المنوط به لذلك وجب على الحكومة الجزائرية معالجتها والتخفيف من حدة أثارها.

الكلمات المفتاحية: هيئات و وكلات الدعم، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الإقتصادية و الإجتماعية.

مقدمة:

عرفت التنمية في الجزائر تحولات ومراحل عديدة كغيرها من اقتصاديات دول العالم، حيث تميزت بعد الاستقلال بالاعتماد على المؤسسات العمومية الكبيرة التي ساعد إنشائها وتطورها الارتفاع الذي كان يشهده سعر البترول آنذاك، واستمر الحال إلى غاية الأزمة البترولية العالمية التي شهدت فيها أسعار البترول انخفاضا محسوسا جعل من الدول المعتمدة على مداخيل البترول والتي من بينها الجزائر تفكر في خطة الإنعاش الاقتصادي من جديد كبديل عن البترول، فاهتدت إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الصناعية الكبيرة وتقسيمها إلى مؤسسات صغيرة ومتوسطة وفتح المجال للخواص حيث كان هذا من تيقنها أنه لا توجد وسيلة تنموية أخرى في الوقت الراهن أنجع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والدليل على ذلك التجارب الناجحة للعديد من الدول التي استطاعت النهوض باقتصادها من خلال الاعتماد على هذه المؤسسات.

والمتتبع لتطور هذه المؤسسات عددا ونوعا يجد الدليل على أهمية هذه المؤسسات من خلال ما تحققه من أهداف اقتصادية واجتماعية على حد سواء، من هذا المنطلق ركزت الجزائر كغيرها من الدول النامية على وجه الخصوص على إحداث إصلاحات وتغيرات ولو جزئية في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال انتهاج إستراتيجية لتطوير وترفيه هذا القطاع حيث وفرت له برامج ووسائل وحوافز متعددة إدراكا منها لفعالية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة ودورها في التنمية وما يؤكد هذا التوجه هو إنشاء وزارة خاصة لهذا القطاع وإنشاء وكالات لدعم هذه المؤسسات والنهوض بها، محاولة منها لتخفيف المشاكل والمعوقات التي تعترضها.

ومن خلال ماتقدم ولدراسة هذا الموضوع تم بلورة إشكالية الدراسة في السؤال الجوهري التالي:

فيما تتمثل الهيئات و الآليات التي سخرتها الدولة الجزائرية في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتفعيل دورها في التنمية؟

وانطلاقا من السؤال الرئيسي السابق ولغرض الإلمام بموضوع الدراسة يمكن أن نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟ -

-ماهو واقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

- ماهو الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني؟

-ماهي أهم الهيئات والآليات التي تدعم تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

-فيما تتمثل المشاكل و الصعاب التي تعرقل عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

هذه التساؤلات وغيرها ستكون محل نقاش في هذه الورقة البحثية ضمن المحاور التالية:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

قبل البدء في دراسة و تحليل هذا الموضوع لابد من تحديد تعريف شامل وواضح لهذه المؤسسات خاصة في ظل تعدد المعايير المستخدمة و يكون هذا التعريف مظهرا للحدود الفاصلة بين هذا النوع من المؤسسات و المؤسسات الكبيرة و مبرزا لخصائص هذه الأخيرة و هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المحور.

أولا: المعايير المتحكمة في صياغة تعريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

من أجل تحديد تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هناك مجموعة من المعايير التي تعتبر مفتاح تعريف هذه المؤسسات وهي مقسمة إلى فرعين أساسيين الفرع الأول هو المعيار الكمي الذي يسمح بتحديد الحجم أما الثاني فيتمثل في المعيار النوعي ويسمح هذا الأخير بشرح طبيعة كل تنظيم حيث يمكن إيجازها فيما يلي:

1/المعايير الكمية:

وهي مختلف المعايير المعتمدة في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كحجم العمالة، حجم المبيعات أو بالأحرى قيمة الموجودات وغيرها، وغالبا ما نجد كل من معيار رأس المال وعدد العمال الأكثر استعمالا في تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لبساطة وسهولة الحصول على المعلومات والإحصائيات المتعلقة بهذين العنصرين.

أ/معيار عدد العمال: يعتبر معيار عدد العمال أحد المعايير الكمية للتفرقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والأكثر شيوعا في الاستخدام نظرا لسهولة الحصول على البيانات المتعلقة بالعمالة مهما اختلف نوع النشاط، حيث أن هذه البيانات لا تنطوي حساسية أو سرية العمل، ولكن رغم بساطة استخدام هذا المعيار إلا أنه وجهت له انتقادات كثيرة وأهمها أنه لا يعكس الحجم الحقيقي للمشروع بسبب اختلاف معامل رأس المال، إذ توجد

الكثير من الصناعات التي تتطلب استثمارات رأسمالية ضخمة ولكنها توظف عددا قليلا من العمال ولا يمكن اعتبارها ضمن الصناعات الصغيرة والعكس صحيح.(1)

ب/معيار رأسا لمال: يعتمد هذا المعيار كثيرا في تحديد حجم المؤسسات الاقتصادية ، بحيث إذا كان حجم رأس المال المستثمر كبيرا اعتبرت المؤسسة كبيرة أما إذا كان صغيرا نسبيا اعتبرت المؤسسة صغيرة أو متوسطة مع الأخذ بعين الاعتبار درجة النمو الاقتصادي لكل الدولة.(2)

ج/معيار معامل رأس المال (المعيار المزدوج): ويعرف بأنه حجم الرأسمال المستخدم للوحدة الواحدة من العمل، ويحسب بقسمة رأس المال الثابت على عدد العمال، أي يعتمد هذا المعيار على الدمج بين معياري رأس المال وحجم العمل وهذا لتكون النتائج أكثر دقة في استعمال المعايير المنفردة (3).

د/معيار حجم المبيعات: يعتبر هذا المعيار من المعايير الأكثر استخداما هو الآخر في تصنيف المؤسسات من حيث الحجم ويعتبر مؤشرا ذو مصداقية إلى حد كبير لمستوى نشاط المؤسسة وقدرتها التنافسية.(4) وللإشارة فقط أنه لا بد من إستخدام هذا المعيار مع معيار آخر وذلك راجع لكون هذا الأخير يتطلب تعديلات مستمرة وفقا لتغيير الأسعار ومعدلات التضخم

2/**المعايير النوعية**: إن استعمال المعايير الكمية لوحدها غير كاف لتحديد وإعطاء مفهوم شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولذا تم إدراج مجموعة أخرى من المعايير النوعية وهي:

أ/معيار المسؤولية: في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المسؤولية المباشرة والنهائية تعود للمالك الذي يملك سلطة إتخاذ القرار داخل المؤسسة وبالتالي له تأثير على التنظيم والهيكلة وأسلوب الإدارة ويشرف على العديد من الوظائف كالإنتاج والتمويل والتسويق.(5)

ب/معيار الملكية: يعد هذا المعيار من المعايير النوعية المهمة، إذ نجد أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص في شكل مؤسسات أشخاص أو مؤسسات أموال معظمها فردية أو عائلية حيث يؤدي مالك هذه المؤسسة دور المدير والمنظم وصاحب اتخاذ القرار الوحيد.

ج/معيار محلية النشاط: نعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المؤسسة على المؤسسة على منطقة أو مكان واحد وتكون معروفة فيه، وأن تمارس نشاطها من خلال عدة فروع، تشكل حجما صغيرا نسبيا في قطاع الإنتاج الذي تنتمي إليه في المنطقة، وهذا طبعا لا يمنع امتداد النشاط التسويقي للمنتجات إلى مناطق أخرى في الداخل أو الخارج.(6)

د/المعيار التكنولوجي: بناءا على هذا المعيار يمكن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها تلك المؤسسات التي تستخدم أساليب إنتاج بسيطة ذات رأس مال منخفض وكثافة عمالية عالية.

ثانيا: **التعاريف المختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**:

لا يوجد تعريف متفق عليه حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ لا يمكن لتعريف واحد أن يشمل جميع أبعاد الحجم الصغير والمتوسط في نفس الوقت ولا يمكن لهذا التعريف أن

يعبر عن الإختلافات بين المؤسسات أو القطاعات أو البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة خصوصا بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه سنتطرق لمختلف تعاريف الدول والمنظمات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

1/تعريف الم.ص.م للولايات المتحدة الأمريكية:

حسب قانون المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1953 حدد مفهوم هذه المؤسسات على" أنها ذلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها وإدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي ننشط في نطاقه".(7)

2/تعريف اليابان للم.ص.م:

استنادا للقانون الأساسي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعام 1963 ، فإن التعريف المحدد لهذا القطاع يلخصه الجدول التالي:

جدول رقم 01: التعريف الياباني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

القطاعات	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
	لرأس المال المستثمر (مليون ين)	عدد العمال
النشاط الصناعي وقطاعات أخرى	300 أو أقل	300 أو أقل
مؤسسات التجارة بالجملة	100 أو أقل	100 أو أقل
مؤسسات التجارة بالتجزئة	50 أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	50 أو أقل	100 أو أقل

المصدر: إيمان صالح عبد الفتاح،" المشروعات الصغيرة و تأثيرها على التنمية البشرية في الدول العربية"، أوراق عمل ندوة تطوير إدارة المشروعات الصغيرة و المتوسطة في الوطن العربي المنعقد بالقاهرة في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2007،ص133.

3/ تعريف الاتحاد الأوروبي:

قام الإتحاد الأوروبي بإصدار تعريف ضمن توصيات المفوضية بتاريخ 03 أفريل 1996 معتمدا على كل من معيار عدد العمال و رقم الأعمال و كذا موازنة المؤسسة، وتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب تعريف الاتحاد الأوروبي كما يلي: (08)

-المؤسسات المصغرة تعرف على أن العدد الأقصى للعمال فيها يكون 09.

-المؤسسات الصغيرة عدد العمال 49 أو أقل، رقم الأعمال 07 مليون أورو أو أقل، أما الموازنة أقل من 5 مليون أورو.

-بالنسبة للمؤسسات المتوسطة عدد العمال 249 أو أقل، رقم الأعمال 40مليون أورو أو أقل، أما الموازنة 27 مليون أورو أو أقل.

4/تعريف إتحاد بلدان جنوب شرق أسيا للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قام بها إتحاد بلدان جنوب شرق أسيا استخدم كل من بروث و هايمنز التصنيف التالي الذي يأخذ معيار العمالة كمعيار أساسي: (09)

-من 01 إلى 09 عمال تعتبر كمؤسسات عائلية و حرفية.
-من 10 إلى 49 عامل تعتبر كمؤسسات صغيرة.
-من 50 إلى 99 عامل تعتبر كمؤسسات متوسطة.
-أكثر من 100 عامل تعتبر كمؤسسات كبيرة.

5/ التعريف الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

في ظل انضمام الجزائر إلى المشروع الأورو - متوسطي و كذا توقيعها على ميثاق بولونيا حول الم.ص.م في جوان 2001، أخذ المشرع الجزائري بالتعريف المعتمد من طرف الاتحاد الأوروبي، الذي يصنف هذه المؤسسات حسب كل من معيار العمالة، رقم الأعمال و موازنة المؤسسة و درجة استقلاليتها (10). أين تم إصدار القانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422، الموافق ل 12 ديسمبر 2001 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية الم.ص.م، و في المادة الرابعة منه، عرف الم.ص.م بأنها كل مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات مهما كانت طبيعتها القانونية ، تشغل من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دج، وتتوفر على الإستقلالية بحيث لا يمتلك رأسمالها بـــ25 % فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها تعريف الم.ص.م(11).

جدول رقم 02: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفق المشرع الجزائري

نوع المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال (دج)	الحصيلة السنوية (دج)
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250	أقل من 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49	أقل من 200 مليون	من 1 إلى 100 مليون
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9	أقل من 200 مليون	أقل من 10 مليون

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على المواد 7،6،5 من القانون رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن للقانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ص05.

ثالثا: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص يمكن إيجازها في النقاط التالية:

-الجمع بين الإدارة والملكية حيث ونظرا لبساطة وسهولة الإدارة يكون المالك هو المسير ومن ثمة يتمتع بالاستقلالية في الأداء.

-سهولة التأسيس وذلك راجع لإنخفاض رأس المال اللازم لإنشاء مثل هذه المؤسسات إلى جانب قصر الفترة اللازمة لإعداد الدراسات وإنخفاض تكاليف التأسيس وسهولة الحصول على الوثائق والتراخيص.

-المعرفة التفصيلية للسوق وكذا عملاء السوق من خلال معرفة إحتياجات والسرعة على تلبية رغباتهم.

-قدرتها الكبيرة على الإبتكار والإبداع والتجديد وبالتالي منافسة المؤسسات الكبيرة.

-قدرتها على الإنتشار في العديد من الأقاليم بسبب صغر الحجم والتنوع وقدرتها على استغلال الموارد المحلية (القدرة على تكييف وتحقيق التوازن الإقليمي).
-هي عبارة عن مؤسسات مغذية ومكملة للمؤسسات الكبيرة.
-تعد مصدرا للإدخارات الخاصة وتعبئة رؤوس الأموال من أجل الإستثمار.
-تساهم بدور فعال في زيادة كل من القيمة المضافة والناتج القومي والدخل القومي وبالإضافة إلى التصدير لمختلف المنتجات خاصة السلع اليدوية والحرفية، والحد من البطالة من خلال خلق فرص العمل.

المحور الثاني: قراءة في واقع المؤسسات ص.و.م في الجزائر

يقتصر هذا المحور على تتبع مراحل تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ما بعد الإستقلال إلى غاية يومنا هذا، بالإضافة إلى حركية هذه المؤسسات من خلال تطور تعدادها وكذا توزيعها حسب النشاطات المختلفة وهذا في الفترة الحديثة 2011 و2012.

أولا: مراحل تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد تطور قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد الإستقلال إلى غاية نهاية الثمانينات ببطء شديد وذلك راجع للإعتماد على الإقتصادالإشتراكي في تحقيق التنمية عن طريق المؤسسات الكبيرة و ابتداء من سنة 1990 عرف هذا القطاع تحركا مميزا وعموما هناك 3 مراحل تميز تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على النحو التالي:

1/المرحلة الأولى: وتمتد من 1962 إلى غاية 1980 .(12)

بدأت مع الإستقلال ودامت حتى سنة 1979، كان القطاع العام هو على الاقتصاد و الصناعة في الجزائر ، و تميزت بمؤسسات كبيرة و ضخمة، بينما كان القطاع الخاص مهمشا ، و نصيبه ضعيفا ضمن هذا المجال، و يتشكل في معظمه من المؤسسات التي سلمت إلى لجان التسيير الذاتي بعد رحيل مالكيها الأجانب وقد أدمجت منذ سنة 1967 ضمن أملاك المؤسسات الوطنية، وهذه الوضعية هي نتيجة السياسات المنتهجة في تلك الفترة، خاصة في ظل تبني الخيار الاشتراكي و اعطاء القطاع العام الدور الأساسي على القطاع الخاص و اعتماد سياسات الصناعات المصنعة و ما يرتبط بها من مؤسسات كبرى مرافقة في القطاعات الاقتصادية فقد شهدت هذه المرحلة ضعفا كبيرا لمنظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التابعة للقطاع العام و محدودية المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص و قد أصبحت ثغرات عدم تطورها واضحة خلال هذه الفترة التي شهدت محاولات تطبيق السياسات الاشتراكية في الجزائر.

2/ المرحلة الثانية: فترة الثمانينات:(13)

لقد ظهرت خلال هذه الفترة تصور جديد للسياسة الاقتصادية يتجه أساسا نحو الانتقال بالاقتصاد الجزائري من اقتصاد مركزي إلى اقتصاد متفتح، فأصبح ينظر بذلك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كتوجه جديد و بديل، ومن هذا المنطلق أكد المخطط الخماسي الأول (1980-1984) على ضرورة ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاعتماد عليها في امتصاص حالات العجز الهامة المسجلة سابقا ، كما تم اصدار قانون متعلق بالاستثمارات الوطنية الخاصة (21-08-1982) و إنشاء الديوان الوطني لتوجيه الاستثمار الخاص و متابعته و تنسيقه سنة 1983.

بالرغم من الدفع الذي أعطىته هذه الإجراءات القانونية لتنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة، إلا أنها غير كافية في ظل عدم تكيف المحيط الاقتصادي تكيفا أمثل لظهور القطاع الخاص.

3/ المرحلة الثالثة: الفترة ما بين 1990 إلى غاية يومنا هذا: (14)

لقد أعتبرت فترة التسعينات الفترة الحقيقية نحو إقامة قطاع حقيقي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك بالشروع في تهيئة المناخ الاقتصادي الخصب الذي ينمو و يتطور فيه القطاع و قد مست هذه التهيئة بصفة خاصة القطاعات التالية:

- قانون الخوصصة و الشراكة، فالأول يفتح بموجبه أعمال المؤسسات العمومية للقطاع الخاص، فصدر بشأنه قانون عام 1995 تم عدل بقانون آخر سنة 1997 أما الثاني فكان أهمه اتفاقات التعاون و الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 1998

-تقديم البنوك التسهيلات للقطاع الخاص و تخفيض الفوائد سنة 1998.

-تعديل التشريعات الجبائية ما بين 1992 و 1998 تضمنت امتيازات لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تقديمها لإعفاءات كلية أو جزئية.

-تنصيب وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعة التقليدية 1994 بكافة الصلاحيات.

-إصدار النص التشريعي في شكل قانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2001.

-صدور برامج تأهيلية و صناديق مدعمة لهذا القطاع ناهيك عن مختلف الهيئات و الآليات الداعمة هي الأخرى و التي سوف يتم التطرق إليها في المحور الموالي.

-إعادة هيكلة وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار في 2010.

ثانيا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2011-2012)

شهد تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تطورا ملحوظا خاصة منذ إصدار القانون التوجيهي لترقية هذه الأخيرة سنة 2001 و في هذا الجزء سوف نوضح هذا التطور خلال الفترة الأخيرة 2011-2012 كما هو مبين في الجدول:

جدول رقم 03: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (2011-2012)

طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	عدد المؤسسات في 2011	عدد المؤسسات في 2012	التطور	
			العدد	النسبة المئوية %
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة				
أشخاص معنوية	391.761	420.117	28.356	7,24
أشخاص طبيعية	120.095	130.394	10.299	8,58
نشطات حرفية	146.881	160.764	13.883	9,45
المجموع الجزئي1	658.737	746.275	52.583	7,98
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية				
أشخاص معنوية	572	557	15	2,62-

المجموع الجزئي2	572	557	15	2,62-
المجموع الكلي	659.309	711.832	52.523	7,97

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رقم 22، سنة 2013،ص16.

من الجدول نلاحظ تطور عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و التي هي تمثل الأغلبية الساحقة مقارنة بمثيلاتها العمومية ب 52.583 مؤسسة من 2011 إلى 2012 أي نسبة 7,98 كنسبة تطور حصة الأسد كانت بالنسبة للنشطات الحرفية بنسبة 9,45 تم يليها الأشخاص الطبيعيين بنسبة 8,58 و أخيرا الأشخاص المعنوية 7,24 كما هو موضح في الجدول أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية فلقد تم شطب 15 مؤسسة في سنة 2012 مقارنة ب 2011 أي _2,62% ، أما نسبة التطور ما بين 2011 و 2012 كانت 7,97% أي بمجموع 52.523 مؤسسة صغيرة و متوسطة ما بين العمومية و الخاصة و هي نسبة جد مرضية.

ثالثا: **تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب النشاط**:

يمكن توضيح أهم مجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و نسب تطورها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 04: تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة المعنوية حسب قطاع النشاط

مجموع فروع النشاط	2011	%	2012	%	نسبة التطور
الفلاحة و الصيد البحري	4006	1,02	4277	1,02	6,76
المحروقات، الطاقة، المناجم	1956	0,5	2052	0,49	4,91
البناء و الأشغال العمومية	135752	34,65	142222	33,85	4,77
الصناعة التحويلية	63890	16,31	67517	16,07	5,68
الخدمات	186157	47,52	204049	48,57	9,61
المجموع	391761	100	420117	100	7,24

المصدر: نشرية المعلومات الإحصائية ، مرجع سابق،ص15.

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة(أشخاص معنوية) تنشط في مجالات عديدة تشمل مختلف القطاعات و الفروع و لكن بنسب متفاوتة، حيث نجد أن في سنة 2012 إحتل قطاع الخدمات المرتبة الأولى بنسبة 48,57% من مجموع المؤسسات يليها قطاع البناء و الأشغال بنسبة 33,85% أي بعدد 142222 ألف مؤسسة (خاصة في ظل برامج الإسكان و الحركة الكبيرة التي يعرفها هذا القطاع في الآونة الأخيرة) و باقي الصناعات كالصناعة التحويلية بنسبة 16,07% أما الفلاحة و الصيد البحري و المحروقات فهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة مقارنة بباقي النشاطات.

أما فيما يخص تطور تعداد هذه المؤسسات خلال الفترة 2011 و 2012 يبقى قطاع الخدمات في المقدمة بنسبة 9,61% أما في المركز الثاني نجد قطاع الفلاحة و الصيد البحري بنسبة 6,76، أما باقي القطاعات فنسبها متقاربة في حين التطور الإجمالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة بلغ 7,24%، و للإشارة فقط يشمل قطاع الخدمات كل من النقل و الاتصالات، الفندقة، المطاعم..إلخ، أما قطاع الصناعات التحويلية يشمل الصناعة الغذائية، الخشب و الورق، الحديد والصلب...إلخ.

المحور الثالث: الدور الاقتصادي و الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لا شك أن للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا أساسيا على الجبهة الاقتصادية و الاجتماعية على حد سواء فهي تعتبر المحرك الأساسي لعملية التنمية و ذلك لكون هذا القطاع يمتاز بالمرونة و الديناميكية تؤهله للعب هذا الدور.

و على هذا الأساس سوف نتطرق في هذا المحور إلى مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية من خلال رفع الناتج الوطني و خلق قيمة مضافة بالإضافة إلى عمليات التجارة الدولية من خلال التصدير و الاستيراد، أما من ناحية التنمية الاجتماعية سوف نتطرق إلى مساهمة هذا القطاع في خلق مناصب الشغل و الاستغلال الأمثل لإمكانيات البشرية المتاحة.

أولا: الدور الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

1/مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القيمة المضافة

تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دورا فعالا في ترقية القيمة المضافة في الاقتصاد الوطني، و يمكن إبراز هذه المساهمة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 05: تطور القيمة المضافة من سنة 2007-2011

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة / القطاع	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
نسبة القطاع العام في القيمة المضافة	420,86	13,56	458,97	13,27	432,05	9,84	340,56	7,10	528,51	9,74
نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة	2986,07	86,44	3363,06	86,73	9354,5	90,16	440,76	92,8	4895,64	90,26
المجموع	3406,93	100	3821,96	100	4386,55	100	4791,32	100	5424,15	100

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22 ، 2013،ص44.

من خلال الجدول السابق أن مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة في القيمة المضافة في تزايد و ارتفاع مسمر من سنة إلى أخرى حيث وصلت سنة 2011 إلى 4895,64 مليار دج أي بنسبة 90,26% من إجمالي القيمة المضافة بعدما كانت هذه النسبة في 2007 تقدر ب 86,49% بقيمة 2986,07 مليار دج، بينما يلاحظ العكس فيما يخص القطاع العام حيث انخفضت مساهمته في القيمة المضافة سنة 2011 إلى 9,74% بعدما كانت تقدر هذه الأخيرة بنسبة 13,56% سنة 2007.

2/مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة الخاصة منها و هي النسبة الغالبة، بنسبة معتبرة في تكوين الناتج الداخلي الخام، ويمكن توضيح ذلك في الجدول الآتي:

جدول رقم 06: مساهمة الم.ص.م في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات من 2007-2011

الوحدة: مليار دج

السنة / القطاع	2007		2008		2009		2010		2011	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام	420,86	13,56	458,9	13,27	432,05	9,84	340,56	7,10	528,51	4
نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام	2986,07	86 ,44	3363,06	86,73	9354,5	90,16	440,76	92,8	4895,64	!6
المجموع	3406,93	100	3821,96	100	4386,55	100	4791,32	100	5424,15	)

المصدر: نشرية المعلومات الاحصائية، مرجع سابق، ص43

تشير المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، إلأى تنامي مساهمة القطاع في الانتاج الداخلي الخام حيث كانت نسبة المساهمة في 2007 تقدر ب 80,8% و ارتفعت إلى 84,77% سنة 2011 أما فيما يخص القطاع العام فكانت نسبة مساهمة في الناتج الداخلي سنة 2007 تقدر ب 19,2% و انخفضت سنة 2011 إلى 15,23% و بالتالي يتضح أن القطاع الخاص أكثر مردودية من القطاع العام و هو أكثر منه إقبالا على الإستثمار و أكثر مساهمة في التنمية

الاقتصادية، و أن مساهمة المؤسسات الم.ص.م الخاصة في ازدياد مستمر مقابل تناقص مستمر لمؤشرات القطاع العام.

3/ المساهمة في التجارة الخارجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سجلت التجارة الخارجية سنة 2012:(15)

-قيمة الواردات: 46,80 مليار دولار أمريكي، أي بإنخفاض يقدر ب 0,94% مقارنة بنتائج سنة 2011.

-قيمة الصادرات: 73,98 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تقدر ب 0,67% مقارنة بنتائج 2011.

تترجم هذه النتائج المتعلقة بالتجارة الخارجية خلال عام 2012، فائضا في الميزان التجاري بأكثر من 27 مليار دولار أمريكي، ليكن ارتفاع خفيف يقدر ب 3,57% مقارنة سنة 2011، و عليه يمكن تسجيل استقرار نسبي للوردات و الصادرات.

ثانيا: الدور الاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سوف نتطرق في هذا الجزء إلى مدى فعالية مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التشغيل و توفير مناصب شغل و بالتالي تقليص نسب البطالة، كل هذا موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: يبين تطور مناصب الشغل الصرح بها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة سنة 2011-2012

السنة / القطاع		عدد المناصب في 2011	عدد المناصب في 2012	التطور	النسبة
م.ص.م الخاصة	الأجراء	1.017.374	1.089.467	72.093	7,09
	أرباب المؤسسات	658.737	711.275	52.538	7,98
المجموع الجزئي		1.676.11	1.800.742	124.631	7,44
م.ص.م العمومية		48.086	47.375	-711	-1,48
المجموع		1.724.197	1.848.117	123.920	7,19

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على معطيات نشرية المعلومات الإحصائية للم.ص.م ، العدد 22، سنة 2013، ص13

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد مناصب الشغل بلغت لدى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة 1.848.117 منصب في 2012 ، عدد المناصب الجديدة تقدر ب 123.920 أي بنسبة زيادة 7,19% مقارنة بسنة 2011.

حيث أن أجراء و أرباب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة تطورت بنسبة 7,44% أي 124.311 منصب جديد في 2012 مقارنة مع سنة 2011 في حين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العمومية لاحظنا في مناصب الشغل في سنة 2012 ب 711 منصب أي 1,48% في 2011 إلا أنه لا يؤثر في ظل تطور التشغيل الذي عرفته المؤسسات

الخاصة و بالتالي نستطيع القول بأن الاهتمام بهذا القطاع يحقق قفزة نوعية في مجال التشغيل و لا يقل أهمية عن دورها في الجانب الاقتصادي، ومنه الترقية الاجتماعية لكل الفئات.

رابعا: أهم الآليات و الهيئات المتخصصة في دعم قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قامت الدولة الجزائرية كغيرها من الدول بإنشاء هيئات و أجهزة حكومية من أجل دعم و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث قامت بإنشاء وزارة خاصة بهذه المؤسسات بالإضافة إلى إنشاء العديد من الوكالات و الصناديق و البرامج و هذا ما سنعرضه فيما يلي:

1/الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتمثل أهم الهيئات و الوكالات التي تدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفروع التالية:

أ/ وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

كانت أول مبادرة للدولة الجزائرية تبين اهتمامها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال إنشاء وزارة منتدبة مكلفة بهذه المؤسسات سنة 1999 و التي انحصرت مهمتها في البداية في إيجاد حلول للم.ص.م بالإضافة إلى تقديم حوافز مالية و دعم لازم من أجل تنميتها و تطويرها.(16)

أما في سنة 1994 ، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 94-211 المؤرخ في 18 جويلية 1994 ، أصبحت هناك وزارة منتدبة، إلا أن هذه الوزارة و منذ إنشائها رافقتها العديد من التعديلات خاصة من جانب التسمية، حيث تغيرت تسميتها بموجب المرسوم التنفيذي ، رقم 03-81 المؤرخ في 26 فيفري 2003، و أصبحت تسمى بوزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الصناعات التقليدية ، إلا أن هذه التسمية لم تدم طويلا، حيث في 28 ماي 2010 أصبحت وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ترقية الاستثمار.

ب/ مشاتل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

تعرف المشاتل حسب المشرع الجزائري " أنها مؤسسات عمومية ذات الطابع الصناعي و التجاري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تنشأ تحت وصاية الوزير المكلف بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة حيث تتكون من: (17)

-**المحضنة**: هيكل دعم يتم التكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الخدمات.

-**ورشة ربط**: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع في قطاع الصناعة الصغيرة و المهن الحرفية.

-**نزل المؤسسات**: هيكل دعم يتكفل بأصحاب المشاريع المنتمين إلى ميدان البحث العلمي.

ج/مراكز التسهيل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

و هي عبارة عن مؤسسات عمومية ذات طابع إداري توضع تحت وصاية وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تقوم هذه الأخيرة بإجراءات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع تقديم خدمات الإعلام و التوجيه و الدعم و المرافقة، و توضع تحت وصاية وزارة الصناعة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و

ترقية الاستثمار، وتم إنشاءها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-79 المؤرخ في 25 فبراير 2003 و المحدد للطبيعة القانونية لمراكز تسهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مهامها و تنظيمها.

د/ المجلس الوطني الاستشاري لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

و أنشأ هذا المجلس في 25 فيفري 2003 من أجل ترقية الحوار و جمع المعلومات الاقتصادية من مختلف الجمعيات المهنية و منظمات أرباب العمل و السلطات العمومية و من جميع الفضاءات الوسيطة التي تسمح بإعداد سياسات و استراتيجيات لترقية و تطوير هذا القطاع.

و/ الوكالات الوطنية لدعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ): تم إنشاء الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب وفق المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 ديسمبر 1996، حيث يتمتع هذا الجهاز بالإستقلالية المالية و الشخصية المعنوية كما يهدف هذا الجهاز إلى الدعم المالي و الفني لفئة الشباب و يتمتع أيضا بالمهام التالية:(18)

-تقديم الدعم و الاستشارة لمستحدثي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و متابعة مسار التركيب المالي و تعبئة القروض لمشاريعهم طيلة تنفيذ المشروع.

-تضع تحت تصرف مستحدثي المؤسسات المصغرة كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و حتى التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم.

-تسهر على كون المؤسسات المستحدثة تعمل في مجالات مريحة و مستمرة لضمان الشغل و تحقيق المداخيل.

حيث في 2012/12/31 قامت هذه الوكالة بتمويل 249147 مشروع و خلق 614555 منصب شغل و هي نسب جد إيجابية(19).

الوكالة الوطنية للقرض المصغر (ANGEM): قامت الحكومة الجزائرية بإنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ضمن المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 كما أنها تتمتع هي الأخرى بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي.(20) حيث تقوم هذه الوكالة بدعم الحرفيين و الأفراد الذين يرغبون في إقامة مشاريع حرفية عن طريق تقديم لهم قروض بدون فائدة بالإضافة إلى تقديم الإعانات للمستفيدين من الاستثمارات من قروض الصندوق الوطني للقرض المصغر.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI): وهي مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالإستقلال المالي، حيث تأسست بموجب مرسوم رئاسي رقم 01-03 الصادر في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار و التي عوضت وكالة دعم و ترقية الاستثمارات بعدما أن فشلت في ترقية و دعم الم.ص.م ، تتمثل المهام الأساسية لهذه الوكالة في:21

-استقبال و مساعدة المستثمرين عن طريق هياكلها المركزية و الجهوية.

-تحرص على التنفيذ المتفق عليه مع مختلف المؤسسات المعنية لقرارات التشجيع على الاستثمار.
-تساهم في تنفيذ سياسات و استراتيجيات التنمية بالتآزر مع القطاعات الاقتصادية المعنية.
-تزويد الراغبين في الاستثمار سواءا كانوا أجانب أو محليين بكافة المعلومات الاحصائية و الارشادات اللازمة.

الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (AND PME): وهي أيضا مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تم إنشاؤها بموجب مرسوم تنفيذي رقم 05-165 المؤرخ في 2005/05/03، ومن مهام هذه الوكالة ما يلي:(22)

-تطبيق الاستراتيجية القطاعية الخاصة بترقية و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
-تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ضمان متابعة سيره.
- تتبع التطور العددي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة فيما يخص الإنشاء، التوقف و تغيير النشاط.
-إعداد دراسات دورية بخصوص التوجهات العامة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
-جمع و استغلال و نشر المعلومات الخاصة بمجالات نشاط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ه/ إضافة إلى الهيئات و الوكالات السابقة تم إنشاء عدة صناديق من بينها:

صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (FGAR) في 11 نوفمبر 2002 كأول أداة مالية ساهمت بسد فراغ كبير في إشكالية الضمانات الضرورية للقروض البنكية.
صندوق ضمان قروض الاستثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة(CGCI) في 19 أفريل 2004 حيث بدأ نشاطه الفعلي في بداية 2006.
إضافة إلى بعض الصناديق الثانوية المساهمة في خدمة أصحاب المشاريع كصندوق تدعيم التصدير(FPE)، الصندوق الوطني للتنمية الفلاحية (FNRDA)، صندق ضمان الاستقرار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة (CGCIPME) ، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة(CNAC) إلى غيرها من الصناديق.

ثانيا: برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

هناك نوعين من البرامج، برنامج وطني و برامج أجنبية موضحة كما يلي:

1/ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.(23)

قامت الوزارة المكلفة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من إعداد برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تشغل أقل من 20 عامل، و الذي حظي بموافقة مجلس الوزراء المنعقد بتاريخ 8 مارس 2004، بقيمة 1 مليار دينار سنويا، و الذي بدأ تنفيذه سنة 2006 و يمتد إلى غاية 2013 ، ويتم تمويله بواسطة صندوق تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل اهدافه الأساسية في:

-تحليل فروع النشاط و ضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات شاملة.

-تأهيل المحيط الذي تنشط فيه الم.ص.م.
-إعداد تشخيص استراتيجي شامل للمؤسسة و مخطط تأهيلها.
المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل و المتعلقة بترقية المؤهلات المهنية بواسطة التكوين و تحسين المستوى التنظيمي.
-تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.
و للإشارة فقط أن خلال المخطط الخماسي 2010-2014 يهدف البرنامج الوطني لخلق 200.000 ألف مؤسسة و تأهيل و مرافقة 20.000 ألف مؤسسة صغيرة و متوسطة بهدف تحسين تنافسيتها بالإضافة إلى دعم وضعيتها في السوق المحلي و الخارجي.

2/البرامج الأجنبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين أهم هذه البرامج نجد:

(البرنامج الأورو المتوسطي) : يعد برنامج ميدا الذي دشن سنة MEDAأ.برنامج ميدا 1995 الأداة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو متوسطية و أنشطتها، حيث جاء هذا البرنامج في إطار الشراكة الأورو جزائرية التي دخلت حيز التنفيذ في الفاتح EDPMEمن سبتمبر 2005 بإسم أورو تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية (24). ضمن إطار الفصل الثاني للتعاون الثنائي لبرنامج ميدا الثانية أين يهدف هذا الأخير إلى تأهيل و تحسين تنافسية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة و تقديم المساعدات اللازمة و دعم الإبداع و ترقية وسائل جديدة للتمويل ليساهم هذا القطاع بجزء كبير في النمو الاقتصادي و الاجتماعي.

ب.برنامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات المعلومات والاتصال (PME2) : و هو برنامج ممول من قبل الجزائر و الاتحاد الأوروبي تم التوقيع عليه في 03 مارس 2008 إلى غاية مارس 2012 الانطلاق الرسمي كان في 09 ماي 2009 تم تمديد البرنامج إلى غاية 2 سبتمبر 2013 (25). و هذا البرنامج يتفق مع البرنامج السابق إلا أنه زيادة على الرفع من تنافسية هذه المؤسسات يهدف أيضا إلى تكثيف استعمال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال لتطوير القطاع و جعله يتماشى مع مؤسسات الدول المتقدمة.

المحور الخامس: المشاكل و المعوقات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

على الرغم من الاهتمام الذي توليه الدولة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإنه مازال يواجه العديد من المعوقات التي يمكن ذكر أهمها فيما يلي :
-نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض و الضمانات المطلوبة من البنوك و عدم الاستفادة من التمويل الطويل الأجل و نقص المعلومات المالية و ذلك رغم الهياكل و الآليات الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن هذا المشكل يبقى مطروحا.
-صعوبات الإجراءات الإدارية و التسيرية و حتى التنفيذية في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-الصعوبة المتعلقة بإيجاد عقار صناعي بسبب طول مدة منح الأرض المخصصة للاستثمار ، ثقل الإجراءات المصاحبة لإنشاء العقار، عدم وجود تبرير سبب الرفض، غياب الأطر القانونية، غياب البنى التحتية .....إلخ.
-عدم وجود أسواق جديدة وضيق الأسواق القديمة بسبب التدفق الغير المنضبط للسلع خاصة المستوردة منها و ضعف القدرة الشرائية للمستهلكين.
-نقص الكفاءة الإدارية و الفنية حيث تفتقر هذه المؤسسات للإدارة الصحيحة و الخبرة في العديد من مجالات و افتقار عمالها للمهارة و الكفاءة اللازمة إذ تدريبها و تكوينها يتطلب التكلفة.
-عدم الإلمام بمبادئ التسويق يؤدي إلى فشل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بغض النظر عن أهمية وجود السلع و الخدمات التي تقدمها خاصة في ظل المنافسة الداخلية و الخارجية.
-عدم إعتماد المؤسسات الكبرى على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كمؤسسات مكملة لأنشطتها.
-نقص التحفيزات الضريبية و الجمركية.
-ضعف استخدام التكنولوجيا المتطورة.
-غياب الفضاءات الوسيطة، كالبورصة و غرف التجارة و الصناعة، بنوك متخصصة إلى غير ذلك.

الخاتمة:

نستخلص مما سبق أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعتبر المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، حيث ساهمت هذه المؤسسات في تطوير و تحسين اقتصاديات مختلف الدول سواءا كانت متقدمة أو نامية، ومن بين هذه الدول الجزائر أين عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا في عددها خلال السنوات الأخيرة خاصة بعد إصدار القانون التوجيهي 01-18 و كذا الديناميكية المدعومة من طرف الهيئات و الوكالات الوطنية التي وضعت خصيصا من أجل دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توفير لها بيئة مستقرة و جعلها قادرة على المنافسة و التأقلم مع مختلف المتغيرات الاقتصادية و في هذا الإطار نرى أنه من المناسب مواصلة الاهتمام بهذا القطاع خاصة في ظل المشاكل و المعوقات التي يعترضها بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك نوصي بما يلي:

-تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة في المناطق الريفية و في الجنوب من خلال تقديم المشورة الاقتصاديةو الفنية فيما يتعلق بإقامة المشاريع الاستثمارية، ومنح الدعم اللازم يمس جميع الجوانب.
-ضرورة تهيئة الأراضي و تخصيص العقارات الصناعية مع توفير كل المستلزمات الضرورية لهذه المؤسسات.
-تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قبل الشروع في تأهيل المؤسسات في حد ذاتها.
-حتى تتخطى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الصعوبات و المشاكل التي تواجهها لابد أن لا يقتصر هذا على دور الدولة الجزائرية فقط و إنما هو دور جماعي يشارك فيه جميع الهيئات و الهياكل و حتى الأفراد المحيطة بهذه الأخيرة.

-إنشاء منظومة إعلامية إقتصادية حديثة تهدف إلى توفير المعلومات و البيانات و الإحصائيات لهذه المؤسسة.
-التخفيف من الحواجز الجمركية و الرسوم الضريبية و هذا حسب نشاط كل مؤسسة لتشجيع قيام هذا النوع من المؤسسات أي توفير مناخ إستثماري ملائم.
-تزويد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتكنولوجيا المتطورة التي تتلاءم و طبيعة نشاطها الاقتصادي من أجل تطويرها و ترقيتها.

الهوامش و المراجع:

1- أبو السيد أحمد فتحي السيد عبده ، "الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر،2005،ص48.
2- أحمد رحموني، " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري"، المكتبة المصرية للنشر و التوزيع ، مصر، 2011، ص15.
3- أبو السيد أحمد فتحي السيد عبده، مرجع سابق، ص 49.
4- محمد الصغير قريشي،" واقع مراقبة التسيير في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة ورقلة، 2011، ص 172.
5- عثمان لخلف، " دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية"، رسالة تدخل ضمن متطلبات شهادة الماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر ، 1995، ص08.
6-رابح خوني، رقية حساني،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها"، إتراك للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى ، مصر 2008،ص 23.
7-أحمد رحموني، مرجع سابق، ص20.
8-ليليا بن صويلح، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 30، 2008، ص 149.
9-لخلف عثمان، " واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها- دراسة حالة الجزائر -"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة الجزائر 2004، ص14.
10-معطى الله خير الدين، بوقمقوم محمد،" تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، العدد13، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2005،ص145.
11-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، العدد 77، القانون التوجيهي رقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 المادة 04، المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،ص05.

12-بن نذير نصر الدين،" دعم و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر"، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 07، جامعة سعد دحلب البليدة، 2012، ص 134.
13-سليمة غدير أحمد،" تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر –دراسة تقييمية لبرنامج ميدا-"، مجلة الباحث، العدد09، 2011،ص03.
14-بالإعتماد على نفس المرجع، ص03.
15-نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، العدد 22، سنة 2013، ص13.
16-صالح صالحي، " أساليب تنمية المشروعات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري"، مجلة العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، العدد03، 2004، ص30.
17-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 03-78 المؤرخ في 25 فيفري 2003، المتضمن القانون الأساسي لمشاتل المؤسسات، العدد 13، 2003، ص 13-14.
18-شريف غياط، محمد بوقمقوم،" التجربة الجزائرية في تطوير و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية و القانونية، المجلد -العدد الأول، ص134.
19-معطيات نشرية المعلومات الإحصائية، مرجع سابق،ص15.
20-الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد06، المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 28 جانفي2004، المتضمن القانون الأساسي للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، ص08-09.
21-HTTP/WWW.ANDI.DZ/INDEX PHP/AR/A-PROPOS
22-مرزوقي نوال و آخرون،" تشخيص واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر "، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول " واقع و أفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 05-06 ماي 2013، ص14.
23-نصر الدين بن نذير، مرجع سابق، ص133.
24-سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص136.
25-Délégation de l'union européenne en algérie rapport annuel de la coopération UE-algérie ;2009 ;p14

متطلبات الافصاح في السوق المالي المصري والسعودي دراسة مقارنة

د. مايو عبدالله (جامعة ورقلة)
أ. لمزاودة عمار (جامعة عنابة)

ملخص:
يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفهوم و أسس ومقومات الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ومن ثم تحديد المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في تقارير الشركات المدرجة في السوق المالي في كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية لننتقل بعد ذلك إلى استعراض أهم الفروق بينهما. وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تمت دراسة ما تنص عليه قوانين كل من السوقين الماليين.
الكلمات المفتاح: أسواق مالية، معايير محاسبية، الإفصاح .

تقديم:
ركزت أدبيات المحاسبة على الموضوعات ذات الطابع الدولي على غرار مقارنة الأنظمة المحاسبية المختلفة لبلدان العالم ومحاولة تقريب تلك الاختلافات والحد منها، فظهر التوافق أو الاتساق في المحاسبة كعملية من خلالها يتم تضييق الفجوة وتقليص الاختلافات الجوهرية في التطبيقات المحاسبية بين الدول قدر الإمكان بهدف زيادة قابلية التقارير المالية للمقارنة بالنسبة للشركات الدولية والمحلية على حد سواء، وكذلك خدمة و مساعدة المستثمر لبلوغ تحليل دقيق للبيانات المالية ومستوى أداء مالي أفضل للمنشأة من أجل اتخاذ قرارات مستقبلية سليمة. كما أن انتشار المؤسسات متعددة الجنسيات في العالم وزيادة نشاطاتها الدولية واتساع رقعة أعمالها وارتباطها الوثيق بالأسواق المالية، أدى إلى ظهور مشاكل محاسبية عديدة يصعب على المؤسسات المحلية حلها، مما يقتضي من الدول إجراء تغيرات جذرية في أنظمتها المحاسبية حتى تكون في مسايرة التطورات الاقتصادية الحديثة. وبما أن أساس المحاسبة هو الإفصاح عن نتائج عملية القياس في شكل معلومات مقدمة لقراء القوائم المالية،فإنه من الضرورة إيجاد توافق محاسبي دولي يسمح باستعمال لغة محاسبية موحدة تسهل من خلالها قراءة القوائم المالية. لذلك فان هذه الدراسة تسعى للإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

هل تخضع الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي والمصري لقواعد وإجراءات محاسبية ذات بعد دولي؟ وما هي الاختلافات الجوهرية في الممارسات المحاسبية (الإفصاح) في كل من السوق المالي السعودي والمصري ؟

وسنجيب على هذه الإشكالية من خلال دراسة مقارنة لسوقين ماليين لدولتين عربيتين يعتبران من أكبر أسواق المال العربية والإقليمية من حيث حجم تداولاتها اليومية وعدد الشركات المدرجة بها (سوق المال بالمملكة العربية السعودية "تداول"، وسوق المال بجمهورية مصر العربية).

أولا : الإطار المفاهيمي للإفصاح المحاسبي.

1. مفهوم الإفصاح المحاسبي:

يعتبر الإفصاح المحاسبي روح أي سوق مالي وأساس نجاحه، فهو يحقق في حال توفره جوا من الثقة بين المتعاملين من خلال قيام الجهات المعنية بمراقبة القوائم المالية للشركات المتعاملة في السوق والإشراف على وسائل الإعلام المختلفة التي تشكلها هذه الشركات، والتدخل لإزالة الغش ومنع إعطاء معلومات غير صحيحة للمساهمين. وقد عرف الإفصاح بشكل عام بأنه: "بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها".[1] كما عرف على أنه "بمثابة إعلام متخذي القرارات بالمعلومات الهامة بهدف ترشيد عملية اتخاذ القرار، والاستفادة من الموارد بكفاءة وفعالية. وبهذا فإن موضوع الإفصاح وأهداف القوائم المالية وإحدة، فكلاهما يستهدف المنفعة من المعلومات المحاسبية".[2]

وعرف أيضا على أنه: "يصف بصفة عامة تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة الاقتصادية والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات المستخدم الواعي للتقارير المالية، وتؤدي إلى انتظام العمل في الأسواق المالية بالشكل الأمثل".[3]

والملاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المنشأة دون تضليل بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها.

فالتعريف الأول أظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات، ولكنه لم يوضح طبيعة مستخدم المعلومات، فالمستفيدين من القوائم المالية على اختلاف مستوياتهم الثقافية والمحاسبية يتميزون بتفاوت قدراتهم على معالجة هذه المعلومات لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الثاني) أي أن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأول إلى إدارة الوحدة الاقتصادية. كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية (قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية).

2. أنواع وأساليب الإفصاح المحاسبي: يمكن تصنيف الإفصاح من حيث الأهداف إلى ما يلي:[1]

---

[1]. رولا كاسر لايقة، القياس والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية للمصارف ودورهما في ترشيد قرارات الاستثمار دراسة تطبيقية على المديرية العامة للمصرف التجاري السوري ، رسالة ماجستير جامعة تشرين، سوريا، 2007، ص 54 .

[2] . أحمد زغدار، سفير محمد، خيار الجزائر بالتكيف مع متطلبات الإفصاح وفق (IAS/IFRS)، مجلة الباحث عدد07 جامعة ورقلة ، الجزائر ،2009 ص83.

[3] أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة من منظور التوافق الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية 2006،ص 489 .

- الإفصاح الكامل: يقصد به شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها لأي معلومات ذات أثر محسوس،
- الإفصاح العادل: حيث يتوجب إخراج القوائم المالية بشكل يرضي جميع الأطراف؛
- الإفصاح الكافي : ونعني به توفير الحد الأدنى من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية؛
- الإفصاح الملائم : ونعني به مراعاة حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها؛
- الإفصاح الوقائي : ويشمل الكشف على ما يلي : (السياسة المحاسبية، التغير في السياسة المحاسبية، تصحيح الأخطاء في القوائم المالية، المكاسب والخسائر المحتملة، الارتباطات المالية، الإحداث اللاحقة) ؛
- الإفصاح التثقيفي : كالإفصاح عن مكونات الأصول الثابتة و المخزون السلعي والإفصاح عن سياسة الإدارة المتبعة الخاصة بتوزيع الأرباح و الهياكل التمويلية للمؤسسة؛

3. أساليب وطرق الإفصاح المحاسبي:

يفترض البإحثان **Ijiri and Jaedicke** بأن البدائل المختلفة من أساليب وطرق عرض المعلومات في القوائم المحاسبية تترك آثارا مختلفة على متخذي القرارات ممن يستخدمون تلك المعلومات. ولذا يتطلب الإفصاح المناسب أن يتم عرض المعلومات فيها بطرق يسهل فهمها، كما يتطلب أيضا ترتيب وتنظيم المعلومات فيها بصورة منطقية تركز على الأمور الجوهرية بحيث يمكن للمستخدم المستهدف قراءتها بيسر وسهولة.[2]

وفي هذا الإطار توجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح التي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات على فهمها واتخاذ القرار الصحيح وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعاً في الاستخدام:[3]

- الإفصاح من خلال القوائم المالية؛
- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها؛
- المعلومات بين الأقواس؛
- الملاحظات والهوامش؛
- التقارير والجداول الملحقة؛
- تقرير رئيس مجلس الإدارة؛
- تقرير المراجع الخارجي؛

ثانيا :الإفصاح المحاسبي في سوق المال السعودي (تداول)

---

[1] لطيف زيود، حسان قيطيم، نغم أحمد فؤاد مكية، دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (29) العدد (1) سوريا، 2007، ص 180

2. وليد ناجي الحيالي، نظرية المحاسبة، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، 2007. الصفحة 379

[3] مجدي أحمد الجعبري ،الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) شركة مساهمة سعودية ، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك.الصفحة 17-18 .

1. نظرة عامة حول سوق المال السعودي (تداول) :[1]

بدأت الشركات السعودية المساهمة نشاطاتها في أواسط الثلاثينات الميلادية عندما تم تأسيس الشركة العربية للسيارات كأول شركة مساهمة في المملكة العربية السعودية، وبحلول عام 1975 م كان هناك نحو 14 شركة مساهمة. وقد أدى النمو الاقتصادي السريع جنبا إلى جنب مع عمليات سعودة جزء من رأس مال البنوك الأجنبية في السبعينات الميلادية إلى تأسيس عدد ضخم من الشركات والبنوك المساهمة.

ظلت السوق المالية السعودية غير رسمية حتى أوائل الثمانينات الميلادية عندما باشرت الحكومة النظر في إيجاد سوق منظم للتداول وإيجاد الأنظمة اللازمة لذلك، إذ تم في عام 1984 تشكيل لجنة وزارية من وزارة المالية والاقتصاد الوطني ووزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي بهدف تنظيم وتطوير السوق. وكانت مؤسسة النقد العربي السعودي الجهة الحكومية المعنية بتنظيم ومراقبة السوق حتى تأسست هيئة السوق المالية بتاريخ 2003/7/31م بموجب "نظام السوق المالية" الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/ 30) التي تشرف على تنظيم ومراقبة السوق المالية من خلال إصدار اللوائح والقواعد الهادفة إلى حماية المستثمرين وضمان العدالة والكفاءة في السوق.

إفصاح الشركات المدرجة في سوق المال السعودي (تداول)

يعد الإفصاح وتوفير المعلومات للمستثمرين من الأساسيات التي لابد من توافرها لضمان كفاءة أي سوق مالية ونزاهته. وقد أعطت المادة الخامسة من نظام السوق المالي الهيئة صلاحية تنظيم ومراقبة الإفصاح الكامل عن المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية والجهات المصدرة لها وتعامل الأشخاص المطلعين وكبار المساهمين والمستثمرين فيها، وتحديد وتوفير المعلومات التي يجب على المشاركين في السوق الإفصاح عنها لحاملي الأسهم والجمهور، كذلك أعطت المادة السادسة من نظام السوق المالية الهيئة الصلاحية لإصدار القرارات والتعليمات والأجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح. وتقوم الهيئة بهذه الوظيفة من خلال نوعين من الإفصاح.[2]

1.2 الإفصاح الأولي :

ويُقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة التي تود طرح أسهمها للاكتتاب العام للمستثمرين في السوق المالية وفق ما جاء في لائحة طرح الأوراق المالية وقواعد التسجيل والإدراج. ويُفصح عن تلك المعلومات من خلال نشرة الإصدار بحيث لا يجوز للمصدر، أو لتابع المصدر أو لمتعهد التغطية أن يعرض أوراقا مالية تخص ذلك المصدر أو تابعه ما لم يقم بتقديم نشرة الإصدار إلى الهيئة، كما لا يجوز للمصدر أو تابع المصدر أو متعهد التغطية أن يبيع أوراقا مالية مملوكة لذلك المصدر قبل أن تعتمد نشرة الإصدار من الهيئة ويبدأ سريان مفعولها، ويشترط أن ترسل نشرة الإصدار المعتمدة إلى المشتري قبل تاريخ البيع وذلك حسب القواعد والتعليمات التي تصدرها الهيئة.[3]

---

[1] www.tadawul.com.sa Le 11/04/2011

[2] . هيئة السوق المالي السعودي ، التقرير السنوي، 2010، ص69 .

[3] . نظام السوق المالي السعودي ، المادة 40-41 .

2.2 الإفصاح المستمر:

ويُقصد به الإفصاح عن البيانات والمعلومات التي تهم المتعاملين في الأوراق المالية والتي من أهمها ما يلي : [1]

- الإفصاح عن التطورات المهمة؛
- الإفصاح عن المعلومات المالية؛
- تقرير مجلس الإدارة؛
- الإبلاغ المتعلق برأس المال؛
- إحكام متفرقة؛

ثالثا : الإفصاح المحاسبي في سوق المال المصري

1. نظرة عامة حول سوق المال المصري: [2]

يعد سوق المال المصري بمثابة المرآة الحقيقية للاقتصاد المصري وما يشهده من تغيرات وتطورات ويعد هذا السوق من أقدم الأسواق في المنطقة. ويعد سوق رأس المال مصدرًا للأموال التي تحتاجها الشركات لتمويل أنشطتها الإنتاجية والخدمية، ويمثل بذلك ركيزة أساسية لعملية النمو الاقتصادي.

وينقسم سوق رأس المال المصري إلى سوقين رئيسيين: السوق الأولية والسوق الثانوية. السوق الأولية أو سوق الإصدار هي السوق التي تصدر وتباع فيه الورقة المالية لأول مرة سواء عند إصدار الشركة أسهم رأس المال عند التأسيس وبيعها للمؤسسين أو لغيرهم من المستثمرين، أو عند إصدار أو بيع أسهم جديدة في فترة لإحقة على تأسيس الشركة بغرض زيادة رأس المال. كما يمكن للشركة أيضًا أن تصدر وتبيع سندات للمستثمرين. وإذا كانت الأوراق المالية معروضة للبيع لجموع المستثمرين، فإن ذلك البيع يسمى "طرح عام **public offering** ". وقد يتم عرض الأوراق المالية للبيع لمجموعة معينة من المستثمرين فيما يسمى "طرح خاص **private placement**" ويسمى السعر الذي تباع به الورقة المالية في السوق الأولية بسعر الإصدار، وعند قيد الورقة المالية في البورصة يبدأ التداول عليها بيعًا وشراءً بين المستثمرين بعضهم البعض دون أن تكون الشركة المصدرة طرفًا في هذه العمليات، ويتم التداول بسعر يختلف عن سعر الإصدار يسمى "سعر التداول" أو "سعر السوق" يتحدد حسب العرض والطلب على الورقة المالية بالبورصة، ويطلق على التداول بالبورصة "السوق الثانوي" أو "سوق التداول".

يرجع تاريخ بدء سوق الأوراق المالية في مصر إلى القرن التاسع عشر و تحديداً لعام 1888 حيث أنشأت بورصة الإسكندرية وتبعها إنشاء بورصة القاهرة في عام 1903. وتسمى حاليا البورصة المصرية. ووصل عدد الشركات المقيدة في البورصة عام 1907 إلى 228 برأس مال سوقي قدرة 91 مليون جنية تقريباً. ولا يمكن أن ننسى أن البورصة المصرية كانت تعد خامس أنشط بورصة في العالم أثناء حقبة الأربعينات و نتيجة لما شهدته مصر خلال الستينات من عمليات تأميم لعدد من الشركات المصرية دخلت البورصة المصرية في مرحلة

---

[1] . هيئة السوق المالي السعودي ، قواعد التسجيل والإدراج، المواد : 25، 26، 27، 32، 34.

[2] http://www.efsa.gov.eg 04/05/2011

تباطؤ في الأداء إلى أن بدأت الحكومة في تطبيق منظومة شاملة للإصلاح الاقتصادي والخصخصة لإعادة النشاط للبورصة المصرية التي شهدت عاماً تلو الآخر إضافة أنشطة جديدة ومؤسسات عديدة تعمل في مختلف تخصصات سوق المال إلى أن أصبح سوق المال المصري من أقوى أنشطة الأسواق في المنطقة ومن أكثرها عمقاً و اكتمالاً للبنية التشريعية والمؤسسية والتكنولوجية وتطبيقاً للمبادئ والمعايير الدولية الحاكمة لأسواق المال. وقد تجاوز عدد الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية 618شركة بنهاية عام 2010.

2. إفصاح الشركات المدرجة في سوق المال المصري

1.2 الإفصاح الأولي :

ينص قانون سوق رأس المال المصري على أنه "لا يجوز لأي شخص اعتباري مصري أو غير مصري أيا كانت طبيعته و أيا كان النظام القانوني الخاضع له طرح أوراق مالية في اكتتاب عام للجمهور إلا بناءا على نشرة اكتتاب عام معتمدة من الهيئة يتم نشرها في صحيفتين مصريتين يوميتين واسعتي الانتشار، إحداهما على الأقل باللغة العربية، وذلك كله وفقا للأوضاع والشروط التي تضعها اللائحة التنفيذية لهذا القانون". ويجب أن تحرر نشرة الاكتتاب وفقا لنموذج تعده الهيئة.[1]

2.2 الإفصاح المستمر :

تلتزم كل شركة مقيد لها أوراق مالية بجداول البورصة بنشر القوائم المالية السنوية والإيضاحات المتممة لها وتقرير مراقبي الحسابات وملاحظات الهيئة عليها (إن وجدت) في صحيفتين يوميتين مصريتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية وذلك قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بخمسة عشر يوما على الأقل، على أن يشمل هذا النشر القوائم المالية المستقلة والمجمعة للشركات الملزمة بتقديم قوائم مالية مجمعة. فإذا أجرت الجمعية العامة للشركة أي تعديلات على تلك القوائم تلتزم الشركة بنشر تلك التعديلات خلال أسبوع من تاريخ اعتماد الجمعية العامة للقوائم المالية المعدلة وفي ذات الصحيفتين. ويجب أن يتم الإفصاح عن :[2]

- الإحداث الجوهرية ؛
- القوائم والتقارير المالية؛
- الإيضاحات المتممة للقوائم المالية؛

[1] أنظر قانون سوق رأس المال المصري رقم 95 لسنة 1992، المادتين 04 و 05

[2] الهيئة العامة للرقابة المالية، قواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية، جوان 2010، المادتين 24 و 25.

رابعا : مقارنة بين قواعد الإفصاح بكل من السوق المالي السعودي والمصري

إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالي السعودي	إفصاح الشركات المدرجة في السوق المالي المصري
الإفصاح الأولي : ويُقصد به الإفصاح عن المعلومات الأولية للشركة التي تود طرح أسهمها للاكتتاب العام للمستثمرين في السوق المالية ويُفصح عن تلك المعلومات من خلال نشرة الإصدار. ويجب أن تتضمن ما يلي: - وصف كافي للمصدر، وطبيعة عمله. - وصف كافي للأوراق المالية المزمع إصدارها. - بيان عن المركز المالي للمصدر (الميزانية، حساب الأرباح والخسائر، بيانات التدفق النقدي) مدققة من قبل مراجع الحسابات . - أي معلومات تطلبها الهيئة حسب ما تراه ضروريا لمساعدة المستثمرين ومستشاريهم على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.	الإفصاح الأولي : لا يجوز لأي شخص اعتباري مصري أو غير مصري طرح أوراق مالية في اكتتاب عام للجمهور إلا بناءا على نشرة اكتتاب عام يتم نشرها في صحيفتين مصريتين يوميتين واسعتي الانتشار إحداهما على الأقل باللغة العربية، وتتضمن نشرات الاكتتاب ما يلي: - بيانات عامة حول الشركة وشكلها القانوني - موجز للقوائم والبيانات المالية المعتمدة من مراقبي الحسابات عن السنوات الثلاثة السابقة أو عن المدة من تاريخ التأسيس الشركة أيهما أقل. - أسباب زيادة رأس المال ومدى توقع إفادة الشركة من هذه الزيادة .
الإفصاح المستمر : * الإفصاح عن التطورات المهمة : يجب على المصدر أن يبلغ الهيئة والجمهور دون تأخير بأي تطورات مهمة تندرج في إطار نشاطه ولا تكون معرفتها متاحة لعامة الناس ، تؤثر على أصوله وخصومه أو على وضعه المالي أو على المسار العام لأعماله والتي يمكن أن تؤدي إلى تغير كبير في سعر الأوراق المالية المدرجة أو تؤثر تأثيرا كبيرا على قدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته . * الإفصاح عن المعلومات المالية : يجب أن تتضمن التقارير المالية لكل مصدر تكون له أوراق مالية متداولة القوائم المالية التالية : - الميزانية العمومية - حساب الأرباح والخسائر، - قائمة التدفق النقدي. تعلن الشركة عبر التطبيقات الالكترونية التي تحددها الهيئة عن قوائمها المالية الأولية والسنوية فور اعتمادها من مجلس الإدارة ولا يجوز نشر هذه القوائم على المساهمين قبل إعلانها في السوق ويتم الإعلان عن القوائم المالية حسب الآتي : - الإعلان عن القوائم الأولية فور اعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز 15 يوما من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم . - الإعلان عن القوائم المالية السنوية فور اعتمادها وخلال فترة لا تتجاوز 40 يوما من نهاية الفترة المالية التي تشملها تلك القوائم . * تقرير مجلس الإدارة : يجب على المصدر أن يرفق بقوائمه المالية السنوية تقريرا صادرا عن مجلس الإدارة يتضمن عرضا لعملياته خلال السنة المالية الأخيرة . وجميع العوامل المؤثرة على أعمال المصدر التي يحتاجها المستثمر ليتمكن من تقويم أصول المصدر وخصومه ووضعه المالي .	الإفصاح المستمر : * الإفصاح عن الإحداث الجوهرية : تلتزم كل شركة تواجه إحداثا جوهرية غير متاحة لجمهور المساهمين وتؤثر في نشاطها أو في مركزها المالي أو تؤثر على تداول أسهمها بالبورصة ، أن تفصح عن ذلك فورا بإخطارها البورصة في موعد يسمح للبورصة بنشر هذه الإحداث على شاشات التداول فورا أو قبل أول جلسة تداول تالية لوقت وقوع تلك الإحداث وعلى موقع البورصة الالكتروني * القوائم والتقارير المالية: وتشمل القوائم المالية ما يلي: - الميزانية العمومية - حساب الأرباح والخسائر - قائمة التغيرات في حقوق الملكية - قائمة التدفقات النقدية. على الشركة المقيد لها أوراق مالية موافاة الهيئة بالقوائم المالية مرفقة بتقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات كما يلي : - نسخة القوائم المالية الربع سنوية مرفق بها تقرير الفحص المحدود من مراقب حسابات الشركة 45 يوما من نهاية الفترة . - نسخة من القوائم المالية السنوية فور إعدادها من مجلس إدارة الشركة مرفقا بها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مراقب الحسابات، على أن يتم إعداد القوائم المالية السنوية واعتمادها خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء السنة المالية. * الإيضاحات المتممة للقوائم المالية : يجب على الشركة الإفصاح ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية عما يلي : - أهم السياسات المحاسبية التي اتبعت في إعداد القوائم المالية وأي تغيير فيها يؤثر على القوائم المالية حاليا أو مستقبلا - تفاصيل بنود الإيرادات والمصروفات عن الفترات السابقة - أية معلومات متعلقة بالعام يجب الإفصاح عنها .

خلاصة :

لقد لعب تزايد وانتشار الشركات والبنوك المساهمة في كل من المحيط الاقتصادي السعودي والمصري دورا بارزا في ضرورة إيجاد سوق مالي منظم للتداول، و إضافة إلى ذلك تم تأسيس هيئات رسمية تضمن إدارة وتشغيل السوق المالية بكفاءة وخدمة ذات جودة عالية، وكان ذلك من خلال هيئة السوق المالي السعودي، والهيئة العامة للرقابة المالية المصرية، وقد كانت لهاته الهيئات الصلاحيات الكاملة في تنمية وتطوير وتنظيم ومراقبة إصدار وتداول الأوراق المالية بما يكفل حماية المستثمرين من الممارسات غير العادلة وغير السليمة.

وقد صدرت جملة من المعايير المحاسبية تحكم ممارسات الإفصاح في سوق تداول المالي السعودي، واعتدت هذه المعايير من جانب الإفصاح وتوفير المعلومات المحاسبية باعتبارها أساس لكفاءة أي سوق مالي ونزاهته أصدرت الهيئة مجموعة من القرارات والتعليمات والأجراءات اللازمة لتنظيم ومراقبة الإفصاح من خلال نوعين من الإفصاح (إفصاح أولي وآخر مستمر) كل له ضوابطه ولوائحه الخاصة.

أما بالنسبة لسوق المال المصري فقد كان للهيئة العامة للرقابة المالية دورا محوريا في الرقابة والإشراف على الأسواق والأوراق المالية، حيث كانت تهدف إلى الحفاظ على سلامة واستقرار الأسواق المالية وضمان حقوق المتعاملين فيها، وكان الإفصاح المحاسبي على غرار السوق السعودي يعتمد على الإفصاح بنوعيه (الأولي والمستمر) لكن مع ضوابط ولوائح مختلفة.

دراسة للعوامل المؤثرة على جودة المراجعة الخارجية للحسابات

أ. عابي خليدة (جامعة الوادي)
د. يعقوبي محمد (جامعة المسيلة)

الملخص:
إن صعوبة تحديد مفهوم محدد ومرجعي لجودة المراجعة يرجع أساسا إلى صعوبة قياس جودة المراجعة، وذلك لعدم التحديد الكلي للعوامل الأساسية التي تؤثر على جودة المراجعة، ومؤشرات قياسها. حيث تعددت الدراسات التي تحاول تحديد تأثير جملة من العوامل على جودة المراجعة، ومجمل هذه الدراسات التي تعتبرمستمرة ومتجددة، نظرا لأهمية هذا الموضوع وكثرة المتغيرات المرتبطة به، فقد صنفت هذه العوامل بصفة عامة إلى عدة مجموعات، وسيتم التطرق لها في هذه الورقة، من خلال أهم العوامل المرتبطة بمكتب أو شركة المراجعة، والتي تعد ممثلا لجانب الطلب على المراجعة، وكذلك بأهم العوامل المرتبطة بالمنشأة محل المراجعة، اضافة إلى أهم العوامل المرتبطة بعناصر رقابة الجودة.

تقديم:

لقد حظي موضوع جودة المراجعة باهتمام كبير من قبل الباحثين في مجال المراجعة، ويرجع السبب في ذلك إلى أن جودة المراجعة العالية تعد السند الأساسي لثقة المستثمرين في المعلومات المالية وغير المالية، كما أنها تلعب دوراً فعالا للمساهمة في النمو الاقتصادي للمجتمع واستقراره المالي، وفي هذا المجال فقد حاولت العديد من الدراسات كشف العلاقة بين جودة المراجعة وجملة من العوامل التي تؤثر فيها، ويعد تحديد العوامل التي تؤثر في جودة المراجعة أمراً ذو أهمية خاصة في الوقت الحالي، وذلك بعد انهيار كبريات الشركات على مستوى العالم، الأمر الذي ارتبط بمصداقية وجودة المراجعة أمام فشلها في اكتشاف الغش والتلاعب.

سيتم التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة على جودة المراجعة من خلال ما يلي:

أولا - حجم منشأة المراجعة وتأثيره على جودتها.

ثانيا - فشل المراجعة والدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة وأثرها على جودة المراجعة.

ثالثا - أثر الأتعاب والمنافسة في سوق المراجعة على جودتها.

رابعا - التخصص الصناعي للمراجع وأثره على جودة المراجعة.

بصفة عامة تتميز العوامل المؤثرة على جودة المراجعة والتي تطرقت لها مجمل الدراسات في هذا المجال بما يلي:

- **التأثير النسبي:** كون العوامل المؤثرة على جودة المراجعة تختلف درجة تأثيرها على مستوى جودة المراجعة بالنسبة للعوامل الأخرى، حيث أن بعضها ذو تأثير كبير نسبيا مقارنة بتأثير عوامل أخرى ذات تأثير نسبي ضعيف.
- **نوع التأثير:** كون بعض العوامل المؤثرة على جودة المراجعة لها تأثير موجب على مستوى جودة المراجعة، في حين أن بعض العوامل الأخرى لها تأثير عكسي أو سلبي.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض العوامل التي تم دراسة تأثيرها على جودة المراجعة كان لها تأثير معدوم على جودة المراجعة في ظل بيئة معينة، وهذا باختلاف تصنيف المراجعة وفق معيار معين، كالمراجعة في منشآت القطاع الخاص، والمراجعة في منشآت القطاع العام، من حيث اختيار المراجعين والذي يخضع في القطاع العام إلى القوانين والتشريعات.

وتصنف الدراسات في قياس وتقييم جودة المراجعة إلى دراسات تقوم على أساس جودة المراجع في حد ذاته، وجانب آخر من الدراسات التي تقوم على أساس إجراءات المراجعة كمدخل لتقييم جودة المراجعة، حيث تركز أغلب الدراسات على قياس جودة المراجعة وعلى أساس جودة المراجع، نظرا لصعوبة قياسها على أساس إجراءات المراجعة.[1] كما يوضحه الشكل رقم (01).

الشكل رقم(01) : يوضح منهجية الدراسات حول قياس وتقييم جودة المراجعة

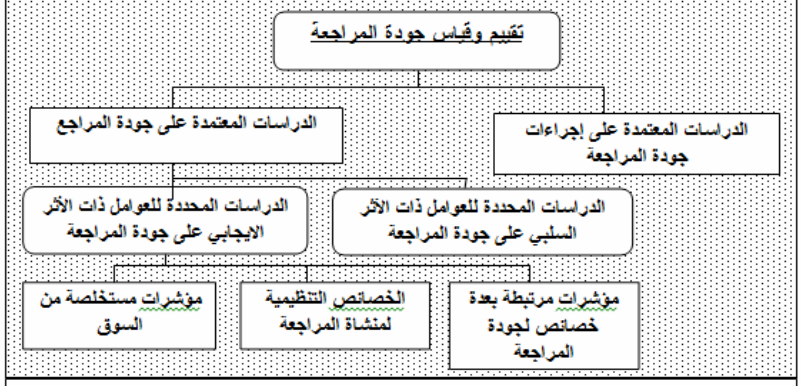

Source- Riadh Manita : **La qualité du processus d'audit : une étude empirique sur le marché financier tunisien,** 30eme Congrès de l'association francophone de comptabilité : La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, université de Strasbourg, France, 27 au 29 mai 2009, p4.

أولا: حجم منشأة المراجعة وتأثيره على جودتها

يعتبر حجم مكتب المراجعة إحد الخصائص التي يتم على أساسها التمييز بين مكاتب المراجعة، فوفقا لهذا المعيار يتم تصنيف مكاتب المراجعة، إلى مكاتب المراجعة الصغيرة، ومكاتب المراجعة الكبيرة.

وهناك العديد من المعايير المستخدمة في تصنيف مكاتب المراجعة منها على سبيل المثال:[2]

[1] - *Riadh Manita : La qualité du processus d'audit : une étude empirique sur le marché financier tunisien, 30eme Congrès de l'association francophone comptabilité : La place de la dimension européenne dans la Comptabilité Contrôle Audit, université de Strasbourg, France, 27 au 29 mai 2009, pp 5-6.*

[2] - Jong-Hag Choi *and others:* Audit *Office Size* Audit Quality *and* Audit *Pricing, Auditing, Sarasota, May 2010, Vol 29, Iss 1 , p 73.*

- عدد الشركاء
- عدد العاملين بالمكتب
- عدد العملاء
- سمعة مكتب المراجعة
- انتماء مكتب المراجعة إلى مكاتب المراجعة العالمية الكبرى

تشير بعض الدراسات الحديثة إلى أن مكاتب المراجعة الكبيرة تقدم جودة عالية الجودة مقارنة مع مكاتب المراجعة الصغيرة، حيث أنه يتم تسعير خدمات المراجعة وفق حجم مكتب المراجعة على أساس ساعات العمل اللازمة لانجاز مهمة المراجعة وكفاءة فريق المراجعة والتكلفة وسياسات الشركات، ونظام المكافآت وعدة عوامل أخرى، إلا أن هذه المعايير المستخدمة في تسعير خدمات المراجعة على أساس حجم منشأة المراجعة تبقى جامدة لأنها تتمركز دائما حول المفاضلة بين تكلفة المراجعة وجودتها.[1]

كما تشير دراسة أخرى إلى ارتفاع جودة المراجعة في مكاتب المراجعة العالمية الكبرى (BIG N)، باعتبارها مرجعية من حيث جودة المراجعة لدى مختلف الدراسات، خاصة للمسجلين في البورصة نتيجة لزيادة الخبرة الداخلية في مجال إدارة عمليات المراجعة، حيث اعتمدت هذه الدراسة على فحص عينة من الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية، متكونة من 6568 شركة، خلال الفترة من 2003م إلى 2005م، والتي استفادت من خدمات المراجعة من قبل 4285 من مكاتب المراجعة. وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المكاتب الكبيرة تقدم أعلى جودة لعمليات مراجعة الحسابات من مكاتب المراجعة الصغيرة، وفي نفس الوقت فإنها أكثر عرضة لإصدار تقارير مراجعة الحسابات محل قلق العملاء في مجال إدارة الأرباح. وكانت هذه النتائج وفقا لعدة ضوابط واسعة كعوامل الخطر للعميل وضوابط لخصائص المراجع الأخرى. في حين أشارت الدراسة إلى أنه في حين ارتفاع جودة المراجعة في المكاتب الكبرى، فهناك أدلة على أن الجودة منخفضة بشكل غير مقبول لمراجعة الحسابات في المكاتب الصغيرة، وهذا ما كشفت عنه الدراسة الميدانية.[2]

حيث أن اغلب الدراسات في هذا المجال تشير إلى التأثير الايجابي لحجم مكتب المراجعة على جودة الأداء المهني، وذلك من وجهة نظر العميل، حيث تمحورت هذه الدراسات حول النقاط التالية:

- العلاقة الايجابية الموجودة بين حجم مكتب المراجعة وجودة الأداء المهني للمراجعة، والأسباب التي تدفع العملاء للاتجاه إلى خدمات مكاتب المراجعة الكبرى.[3]
- تقديم مكاتب المراجعة لخدمات غير المراجعة لنفس عملاء المراجعة، وتأثيره على جودة المراجعة.

---

[1] - *Idem.*

[2] - *Jere R Francis & Michael D Yu : Big 4 Office Size and Audit Quality, The Accounting Review, Sarasota, Sep 2009, Vol 84, Iss 5, p1521.*

[3] - نور ساعد الجدعاني و حسام عبد المحسن العنقري: تأثير حجم وسمعة مكاتب المراجعة وطبيعة المنافسة بينها على جودة أدائها المهني – دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز الاقتصاد والإدارة، المجلد 23، العدد 2، الرياض، 2009، ص 147-148.

- التركيز على سمعة مكاتب المراجعة الكبرى، حيث تعتبر سمعة مكتب المراجعة ممثلا لشهرته كإحد الأصول المعنوية للمكتب، والتي تعتبر حصيلة الممارسة المهنية والقدرة على تقديم خدمات ذات جودة عالية. وتعتبر سمعة مكتب المراجعة علامة التميز لاسم المكتب بين الحاليين والمحتملين، على تقديمه لخدمات ذات جودة مميزة.[1]
- المنافسة بين مكاتب المراجعة وتأثيرها على جودة المراجعة، من حيث الضغوط على العاملين، والضغوط التنافسية على أتعاب المراجعة بين المكاتب. [2]

يعتبر تصنيف مكاتب المراجعة إلى مكاتب كبيرة ومكاتب صغيرة على أساس انتمائها إلى إحد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى (BIG N)، من أهم معايير التصنيف المعتمدة لحجم مكتب المراجعة، حيث أن قصور المستفيدين من خدمات المراجعة على قياس جودتها، يطرح اسم مكتب المراجع وسمعته كمؤشر بديل وسهل لقياس جودة المراجعة.

إلا أن بعض الدراسات تعيب عن هذا المدخل في تحديد حجم المكتب وأثره على جودة المراجعة، من حيث أن حجم مكتب المراجعة لا يعطي تدعيما جيدا لأهم المحددات لجودة المراجعة وهي استقلال المراجع الخارجي وفعاليته، حيث أنه وبالرغم من كون مكاتب المراجعة الكبرى تتمتع بالسمعة التي يطلبها العميل، والتي تعبر مؤشر سهل التحديد لحجم مكتب المراجعة، إلا أن إتباع الأجراءات العملية المعتمدة وإحترام المعايير المهنية لدى المكاتب التي تنتمي إلى الشركات الكبرى للمراجعة، لا تكون متجانسة وموحدة، وهذا لضعف شبكة الاتصال والتنسيق بين مختلف فروع ومكاتب الشركات الكبرى للمراجعة، واعتماد أنظمة مختلفة لرقابة الجودة، في ظل غياب أو ضعف الآليات المعتمدة للتأكد من تجانس وتوحيد أنظمة العمل المتبعة وفق سمعة المكاتب الكبرى للمراجعة.[3]

ثانيا: فشل المراجعة والدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة وأثرها على جودة المراجعة

إن فشل المراجعة في أداء مهامها هو ما يؤدي إلى رفع الدعاوى القضائية ضد المراجعين، خصوصًا عندما يتكبد المستفيدون من خدمات المراجعة، خسائر مالية بسبب الاعتماد في اتخاذ مختلف قراراتهم على القوائم المالية التي تحتوي على الأخطاء والمخالفات غير المكتشفة. ويرجع فشل المراجعة إلى عدة عوامل مرتبطة بالمراجع والعميل معا كما يلي:[4]

- حفاظ العميل على أنظمة الرقابة الداخلية الضعيفة، والتي تميل لتغطية الأنشطة الإحتيالية.
- ضعف أو غياب لجان المراجعة في هيكل شركة العميل.

---

[1] - Meyer, Kyle: Industry specialization and discretionary accruals for Big 4 and non-Big 4 auditors, unpublished, PhD thesis, The Florida State University, Florida, 2009, p7.

[2]- نور ساعد الجدعاني و حسام عبد المحسن العنقري، المرجع السابق، ص149.

[3] - Riadh MANITA & autre : Les approches d'évaluation et les indicateurs de mesure de la qualité d'audit - étude critique, Euro-Mediterranean Economics and Finance Review, paris, 2007, Vol 2, N°3, p229.

4 - Courtney Lindsey and others: Factors That Lead to Audit Failure When Fraudulent Financial Reporting by the Client Is Present, Allied Academies International Conference, Academy of Legal, Ethical and Regulatory Issues, Proceedings, Cullowhee, 2002, Vol 6, Iss2 , p 81.

- عدم التزام المراجع بالمعايير المهنية، وعدم التأكد من إحترام المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في إعداد القوائم المالية للمنشأة.
- الفشل في إعداد تقرير المراجعة وإبداء الرأي، حيث يفشل المراجع في تعديل تقريره أو إصدار تقرير مقيد أي بالتحفظات، في الظروف الملائمة.

يلاحظ انه بالرغم من أن فشل المراجعة قد يكون لعوامل مرتبطة بالمنشاة محل المراجعة، إلا أنها كذلك مرتبطة بأعمال المراجعة، كالتأكد من قوة ومتانة أنظمة الرقابة الداخلية، والتي تندرج ضمن مسؤوليات المراجع، كما أنها دائما تؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرار والخسائر المترتبة عن ذلك، مما يضع المسئولية في فشل المراجعة دائما على مراجعي الحسابات.

إن الدليل الأكثر إقناعا لمستخدمي القوائم المالية بفشل المراجعة هو وجود دعاوى قضائية ضد المراجعين. ويرجع رفع الدعاوى القضائية ضد المراجعين يرجع إلى الأسباب التالية:[1]

- إفلاس الشركات خلال دورات الكساد الاقتصادي.
- النمو السريع لمهنة المراجعة، مما أدى لتحمل المراجع التزامات جديدة نحو المستفيدين من خدمات المراجعة.
- عدم توحيد المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المواقف المتماثلة.
- انتشار حركة الاندماج بين الشركات بهدف الاستفادة من ثغرات المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والتي تسمح للمنشآت المندمجة بتحسين موقفها المالي في القوائم المالية كربحية السهم، بدون حدوث تحسن حقيقي في أدائها.

وترى إحدى الدراسات الحديثة أن دراسة أسباب فشل المراجعة والعوامل التي لها تأثير سلبي على مستوى الجودة، تعتبر من أهم المداخل من أجل تحسين جودة المراجعة، لتحديد أوجه القصور والمخالفات التي تؤدي إلى تخفيض جودة المراجعة ومحاولة منعها.[2]

وتتمثل أهمية عامل الدعاوى القضائية بالنسبة لجودة المراجعة، من حيث الأضرار التي يلحقها بمكتب المراجعة والمهنة، فمن الأضرار التي قد يلحقها بمكتب المراجعة أنه قد يؤدي إلى فقدان العملاء نتيجة لفقدان السمعة، بالإضافة إلى دفع التعويضات، وضياع وقت وجهد المراجع في متابعة القضايا المرفوعة ضده. أما على مستوى مهنة المراجعة فإن فقدان الثقة يعتبر من أهم الأضرار التي قد تلحقها الدعاوى القضائية بمهنة المراجعة، حيث تتفق جملة من الدراسات على أن الدعاوى القضائية المرفوعة ضد مكتب المراجعة تعتبر إحد العوامل المهمة المؤثرة على جودة المراجعة وأن هناك علاقة عكسية بين الدعاوى القضائية وجودة المراجعة، حيث أنه كلما زادت جودة المراجعة كلما قل إحتمال فشل عملية المراجعة، وبالتالي يقل إحتمال رفع القضايا ضد المراجع، والعكس صحيح.

---

[1]- توماس وليم و هنلي امرسون: المراجعة بين النظرية و التطبيق، ترجمه احمد حامد حجاج وآمال الدين سعيد، دار المريخ، الرياض، 1989، ص222-223.

[2] - *Mouna Hazgui et autres : Les défaillances affectant la qualité de l'audit - une étude qualitative sur le marche français, 31ème Congrès de l'association francophone de comptabilité : la crise et des nouvelles problématiques de la valeur, université de Strasbourg, France, 10 au 12 mai 2010, p 3.*

ثالثا: أثر الأتعاب والمنافسة في سوق المراجعة على جودتها

في ظل التطورات والتغيرات التي تشهدها مهنة المراجعة من حدة المنافسة في سوق المراجعة، وسيطرة مجموعة محدودة من المكاتب على النصيب الأكبر من العملاء، وتزايد عمليات تغيير المراجعين، فوجود هذا التنافس الشديد في سوق المراجعة يخلق دافعا قويا أمام المكاتب لأن تحافظ على مكانتها في السوق من خلال تخفيض تكاليفها لكي تستمر بالعمل. فقد يقبل مكتب المراجعة أتعابا منخفضة لعمليات المراجعة، والتي تدفعه إلى تقليص نطاق عمل المراجعة، أو يقبل أتعاب مراجعة منخفضة على أمل أن يتم تعويضها من خلال الحصول على خدمات استشارية من نفس العميل، وفي كلتا الحالتين يخل مكتب المراجعة بمتطلبات عمله المهنية والنظامية، وهذا ما يؤثر سلبا على جودة المراجعة.

إن المنافسة بين مكاتب المراجعة وكما أشارت إليه جملة من الدراسات ينتج عنها عاملين اثنين وهما:

1_ المنافسة على الأتعاب:

حيث أن المنافسة على الأتعاب ينتج عنها انخفاض في أتعاب المراجعة، وما ينجر عنه من تقصير في الأداء، كالتقليص من نطاق مهام المراجعة، وهذا ما يؤثر سلبا على جودة المراجعة.

وتشير جملة من الدراسات إلى تأثير المنافسة على الأتعاب وتسعير خدمات المراجعة على جودتها، وهذا ما يضع المراجع أمام المفاضلة بين تكلفة المراجعة وجودتها. وتلجأ مكاتب المراجعة إلى إحد خيارين وهما: [1]

- توظيف المراجعين برواتب متواضعة، مما يؤدي إلى عدم تقديم الخدمة بالشكل المناسب.
- تخفيض الوقت المطلوب لعملية المراجع.

يلاحظ أن كلا الخيارين يؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى انخفاض جودة المراجعة، وإن كان خيار تخفيض موازنة الوقت هو الخيار الأكثر قبولا لدى مكاتب المراجعة نظرا لعدم إضراره بسمعة المكتب.

2_ توسيع نطاق الخدمات الاستشارية:

حيث يلجا مكتب المراجعة إلى زيادة الخدمات الاستشارية(أي خدمات غير المراجعة وما لها من تأثير على أعمال المراجعة كما تم التطرق له في الفصل السابق) لنفس عميل، والاعتماد عليها أكثر من جانب الإيرادات، من أجل تعويض التكاليف الناجمة عن الانخفاض في أتعاب المراجعة نتيجة المنافسة.

حيث أن الضغوط التنافسية تؤدي إلى زيادة العبء في أعمال مكاتب المراجعة في ظل سعيها لتعويض انخفاض الأتعاب الناتج عن المنافسة، من حيث اتساع مجال أعمال مكاتب المراجعة، والتي تسعى لتزويد العملاء بخدمات غير المراجعة وتقديم تقارير المراجعة في الوقت المحدد والجودة المنتظرة.

---

[1] - صالح بن عبد الرحمن السعد و محمد بن حسن مفتي: أسباب ونتائج ضغوط موازنة الوقت في بيئة المراجعة السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، المجلد 38، العدد 2، الإسكندرية، 2001، ص 233-234.

إن التطرق إلى تأثير المنافسة في سوق المراجعة يتطلب منا الوقوف على أهم المحددات التي تحكم سوق المراجعة والتحديات التي تواجه مكاتب المراجعة في البيئة الحالية. كما يوضحه الشكل رقم (02)

3_ تطور سوق المراجعة: إن التطرق إلى مجمل التطورات التي عرفها سوق المراجعة تظهر تطورا كبيرا في الفترة الأخيرة والذي ميزه بروز عاملين اثنين وهما:

- تركيز واندماج المكاتب العالمية الكبرى للمراجعة في شكل شبكات.

حيث عرف الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC)، شبكات المراجعة بأنها هيكل كبير يهدف إلى التعاون، ويهدف بوضوح إلى تحقيق الربح أو مشاركة التكاليف أو يشارك في ملكية أو سيطرة أو إدارة مشتركة أو سياسات وإجراءات مشتركة فيما يخص رقابة الجودة أو استراتيجية عمل مشتركة أو استخدام اسم تجاري مشترك أو جزء كبير من الموارد المهنية.[1]

مع الإشارة أنه يشار إلى مكاتب المراجعة الكبرى ب (BIG N)، حيث (N)، تشير إلى عدد مكاتب المراجعة العالمية الكبرى، وذلك من أجل مرجعية الدراسة وفق تاريخها (2013)، وذلك لأن عدد مكاتب المراجعة كان ثمانية مكاتب سنة 1980م، ثم أصبح ستة مكاتب سنة 1988م، وذلك باندماج شركتي (Deloitte, Haskins) و (Sells merged)، مع شركة (Touche Ross)، وكذلك شركة (Whinney merged)، مع شركة (Arthur Young)، وأصبح عدد الشركات العالمية الكبرى للمراجعة خمسة مكاتب سنة 1998، وذلك باندماج شركتي (Price Waterhouse merged) و (Coopers & Lybrand)، وبتاريخ الدراسة فان عدد الشركات العالمية الكبرى للمراجعة هو أربع شركات عالمية كبرى للمراجعة، منذ سنة 2002، وذلك بإفلاس وتصفية شركة (Arthur Andersen). وانخفاض المنافسة كنتيجة لهذا التركيز والاندماج.[2]

حيث أن إعادة تنظيم مكاتب المراجعة الكبرى، واندماجها في شبكات عالمية من اجل تتبع عملائها في مختلف أنحاء العالم نتيجة لحتمية العولمة الاقتصادية. تزامن مع انخفاض في رقم أعمال بعض شركات المراجعة الكبرى (BIG N)، والناتج ضغط الهيئات المهنية والحكومية للفصل بين أعمال الإدارة وأعمال المراجعة، حيث قامت بعض شركات المراجعة الكبرى على سبيل المثال، كشركة (Pricewaterhouse Coopers) ببيع حقوق الإدارة إلى شركة (IBM) ، كما قامت شركة (KMPG) بالانفصال من جهة على فرعها للإدارة.[3]

التركيز على مسألة الاستقلالية كعامل ومؤشر لقياس وتقدير جودة المراجعة، وما واكب هذا التركيز من ضغط وتشديد الهيئات المهنية، على ضرورة الفصل بين مهام الإدارة ومهام المراجعة. حيث أن هذا التخفيض في المنافسة لا يمكن إرجاعه فقط إلى خصوصية الصعوبة في قياس جودة المراجعة، لأن سوق المراجعة يتميز كذلك بالتباين وعدم التماثل في المعلومات بين مقدم الخدمة وطالبها، وهذا ما يطرح التساؤل حول تحديد ما إذا كانت منشأة

---

[1] - *International Fédération of Accountants (IFAC): Handbook Of International Standards On Auditing And Quality Control, , New York, 2009, p134.*

[2] - Benoît Pigé *: Les enjeux du marché de l'audit, Revue Française de Gestion, Paris, Nov/Dec 2003, Vol 29, Iss 147, pp 88-91.*

[3] - Benoît Pigé, *opcit, p91.*

العميل تحصل على مستوى جودة المراجعة بما يتوافق مع الأتعاب التي تتحملها مقابل خدمات المراجعة.

الشكل رقم (02):يوضح معالم تطور سوق المراجعة

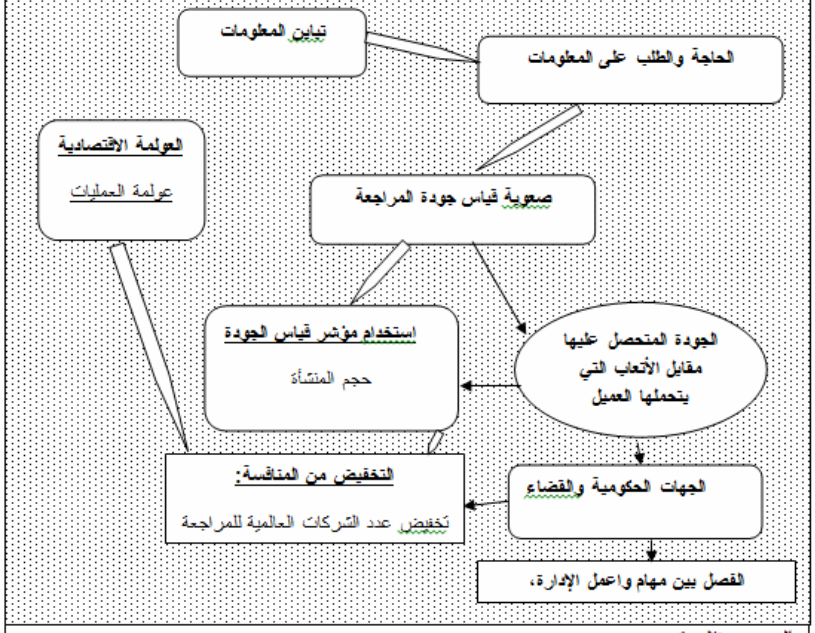

المصدر: نقل بتصرف

- Benoît Pigé : ***Les enjeux du marché de l'audit***, *Revue Française de Gestion, Paris, Nov/Dec 2003, Vol 29, Iss 147, p89.*

وبالرغم من تركيز أغلب الدراسات في تطور سوق المراجعة على مكاتب المراجعة الكبرى، إلا أن انخفاض المنافسة بين مكاتب المراجعة الكبرى وإحتكارها لحصة كبيرة من سوق المراجعة، يقابله حدة المنافسة بين المكاتب الصغيرة للمراجعة.

أظهرت دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية حول سوق المراجعة، أن انخفاض المنافسة بين مكاتب المراجعة العالمية الكبرى (BIG N)، خاصة بعد انهيار شركة (ARTHER ANDERSON) ، ومجمل القيود التي فرضها قانون (SARBONES OXLEY) على مهنة المراجعة من حيث تقديم خدمات غير المراجعة، أنه أصبحت المنافسة مرتفعة بين مكاتب المراجعة الصغيرة، وواكبتها كذلك انخفاض في أتعاب المراجعة بالنسبة لمكاتب المراجعة الصغيرة بمعدل أكبر من معدل انخفاض أتعاب المراجعة لدى مكاتب

المراجعة الكبرى، حيث توضح هذه الدراسة بأن مكاتب المراجعة الصغيرة تتجه في ظل حدة المنافسة إلى الاعتماد على عملاء بهامش ربح منخفض في ظل ارتفاع مخاطر العميل.[1]

ويرى الباحث أنه بالرغم من أن النظرية الاقتصادية توضح العلاقة الايجابية بين المنافسة وجودة المنتجات والخدمات، إلا أن أغلب الدراسات المدعمة بنتائج عملية تشير إلى العلاقة العكسية بين جودة المراجعة وحدة المنافسة في سوق المراجعة، في ظل البيئة الحالية لسوق المراجعة وإحتكار مكاتب المراجعة العالمية الكبرى (BIG N)، للحصة الكبرى من سوق المراجعة، حيث أن المميزات التي يوفرها حجم مكاتب المراجعة لشبكة الفروع التابعة لها، من التقليل من مخاطر المراجعة والمتمثلة أساسا في الموارد المالية لمواجهة الدعاوى القضائية بالدرجة الأولى، كما أن مكاتب المراجعة الصغيرة تخضع لحدة المنافسة في ظل هذا الإحتكار لسوق المراجعة، وبالتالي فالإشكالية المطروحة هي وضع المراجع في موقف المفاضلة بين جودة المراجعة والتخفيض من تكاليفها، من أجل مواجهة هذه المنافسة والانخفاض في الأتعاب، من حيث التخفيض من ساعات العمل المخصصة لمهمة المراجعة، ومجمل الأعمال اللازمة لإتمام مهمة المراجعة، وما لهذا من تأثير سلبي على جودتها.

رابعا: التخصص الصناعي للمراجع وأثره على جودة المراجعة

على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، كان هناك اتجاه في مهنة مراجعة الحسابات نحو مستويات أعلى من التخصص الصناعي. ويعزى هذا الاتجاه إلى كل من الزيادة في المنافسة فضلا عن إصدار وتحديث قواعد محاسبية خاصة بالصناعة.

إن تحديد الشركات المتخصصة في صناعة معينة هي مهمة صعبة، وقد اتبع الباحثون الأكاديميون عدة أساليب لتحديد التخصص الصناعي للشركات، وكان الأسلوب الأكثر شيوعا هو افتراض أن الشركات التي لديها أعلى أسهم بالسوق في الصناعة، هي من المتخصصين في هذه الصناعة.[2]

كما أن هناك الكثير من العوامل التي تجعل التخصص الصناعي عامل جاذبية للعملاء والمراجعين على حد سواء، حيث انه من المنطقي أن مؤسسة المراجعة التي تستثمر مواردها في تطوير وزيادة تخصصها في صناعة عميل المراجعة يكون لديها حصة مهمة في سوق تلك الصناعة.[3] وهذا ما يجعل التخصص الصناعي للمراجع لديه القليل من الآثار السلبية المحتملة، بما في ذلك زيادة التعرض للمخاطر التي قد تنجم عن عدم تنوع العملاء. وعلى الرغم من العيوب المحتملة للتخصص الصناعي للمراجع فهو جانب هام من جوانب تحديد جودة المراجعة في كثير من الحالات، فالآثار الايجابية المحتملة تفوق بكثير الآثار السلبية، وهذا ما يجعله من أهم العوامل التي لها تأثير ايجابي على جودة المراجعة.

ويعرف المراجع المتخصص في الصناعة بأنه المراجع الذي يتم تعيينه بواسطة شركات المراجعة، والذين لديهم التدريب والخبرة في الممارسة إلى حد كبير في صناعة معينة.

---

[1] - James Bierstaker *and others : The Impact of* Competition *on* Audit *Planning Review, and Performance, Journal of Accounting Literature, Gainesville, 2006, Vol 25, pp 15-17.*

[2] *- Deborah Bloomfield & Joshua Shackman : Non-Audit Service Fees Auditor Characteristics and Earnings Restatements, Managerial Auditing Journal, Bradford, 2008, Vol 23, Iss 2, p 125.*

[3] *- Dennis M O'Reilly & John T Reisch : Industry specialization by audit firms - What does academic research tell us?, Ohio CPA Journal, Columbus, Jul-Sep 2002, Vol 61, Iss 3, p 42.*

ويتم التركيز على معرفة المراجع المتخصص في الصناعة المخزنة بالأخطاء وعدمها والتي يمكن استرجاعها من الذاكرة، كون الذاكرة والمعرفة المخزنة تعتبر الأساس لفهم السلوك واتخاذ القرار.[1]

وأظهرت إحدى الدراسات الحديثة التي أجريت على عينة من 986 شركة من عملاء مكاتب المراجعة في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة من 1998م إلى 2003م، بأنه لكي تكون منشأة المراجعة متخصصة في قطاع أو صناعة معينة، يجب أن تراجع ما لا يقل عن 25% من إجمالي الشركات التي تنتمي لصناعة معينة، أو بمعنى آخر أن تحقق 25% من إجمالي أتعاب المراجعة على مستوى شركات هذه الصناعة.[2]

وأكدت جملة من الدراسات العملية أن أداء مهمة المراجعة من طرف المراجعين المتخصصين صناعيا، يؤدي إلى الرفع من جودة المراجعة، نظرا لكون المراجعين يتفهمون مفاهيم، آليات وميكانيزمات العمل لقطاع الصناعة المعين، مما يدعم قدرتهم على اكتشاف الأخطاء والغش، ويعطي الثقة للعميل في مختلف عمليات اتخاذ القرار.[3]

تتمثل أهمية تخصص منشأة المراجعة وتركيز جهودها في صناعة محددة، لأداء مهامها بجودة عالية كما يلي:[4]

- تستطيع منشأة المراجعة المتخصصة تكوين هيكل معرفة وخبرات خاصة بتلك الصناعة، وبالتالي تقديم خدمات ذات مستوى على من الجودة في الأداء المهني، وهذا يؤدي إلى زيادة كفاءة وفعالية المراجعة .حيث أن المراجعين الذين لديهم فهم أعمق في صناعة معينة سيكون لديه القدرة على التعامل بجدية مع المشاكل الجوهرية والإصدارات التي توجد في صناعة العملاء.
- الحصول على معرفة دقيقة وأكبر لمعايير المحاسبة ومتطلبات التقارير في هذه الصناعة التي يكون المراجع متخصص في أداء الخدمات للعملاء العاملين بها، بالإضافة إلى تطوير المهارات اللازمة لتعاقدات المراجعة في هذه الصناعة.
- توزيع تكاليف التدريب والتطوير على مجموعة أكبر من العملاء من جانب مؤسسات المراجعة المتخصصة، وهذا يساعد في الاستفادة من وفورات الحجم.
- إن التخصص الصناعي يدعم معرفة المراجعين لصناعة العميل، وهذا يزيد من تقديرات المراجعين للمخاطر الضمنية الموجودة في القوائم المالية والتي تكون سمة مميزة لهذه الصناعة
- تسهيل مهمة المراجع عند فحص العمليات والأجراءات التي تقوم بها الإدارة والتي تعتمد على التقدير الشخصي، مما يؤدي إلى تخفيض إحتمالات وفرص عدم اكتشاف إحتواء القوائم المالية على أخطاء جوهرية.

---

[1] - *Birnberg Jacob G & Shields Michael D : The Role of Attention and Memory in Accounting Decisions, Accounting Organizations and Society, Oxford, 1984, Vol 9, Iss 3, p 365.*

[2] - *Robin N Romanus and others : Auditor Industry Specialization, Auditor Changes and Accounting Restatements, Accounting Horizons, Sarasota, Dec 2008, Vol 22, Iss 4, p 403.*

[3] *-Kyle Meyer, opcit, p10.*

[4] - *Dennis M O'Reilly & John T Reisch : Industry specialization by audit firms - What does academic research tell us?, Ohio CPA Journal, Columbus, Jul-Sep 2002, Vol 61, Iss 3, pp 43-44.*

- منشأة المراجعة المتخصصة لديها فرص قوية لتلبية إحتياجات العملاء بصورة متميزة، وبالتالي تحقيق عوائد اقتصادية مرتفعة.

كما أكدت الهيئات المهنية على أهمية التخصص الصناعي للمراجع في دعم جودة المراجعة، من خلال معيار المراجعة الدولي ((ISA300) التخطيط لتدقيق البيانات المالية)، حيث أنه على المراجع عند التخطيط لعملية المراجعة، الأخذ بعين الاعتبار طبيعة قطاعات الأعمال التي سيتم مراجعتها، بما في ذلك الحاجة إلى المعرفة المتخصصة.[1]

كما يشير معيار المراجعة الدولي((ISQC1) المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول)، والمعيار الدولي ((ISA220) رقابة الجودة لتدقيق البيانات المالية)، إلى ضرورة توفر التأهيل المهني للمراجع مما يتطلب من المراجع أن تتوافر لديه جميع الشروط من جانبين أساسيين هما الجانب العلمي، والمتمثل في التحصيل العلمي في مجال التخصص الصناعي، والجانب العملي أو الخبرة المهنية في المجال، كما يؤكد المعيار الأول على ضرورة توظيف مراجعين في فريق المراجعة في مجال التخصص الصناعي، وهذا من اجل التأكد من أداء مهمة المراجعة بجودة عالية.

ويرى البإحث أن التخصص الصناعي للمراجع من أهم العوامل التي لها تأثير ايجابي على جودة المراجعة مما يوفره للمراجع من آليات لمواجهة المنافسة، تخفيض التكاليف وتحسين الجودة، وأن الأثر السلبي للتخصص الصناعي للمراجع يعتبر ضعيفا، وهو من حيث الفرصة الضائعة والمتمثلة في ضياع العملاء المحتملين خارج مجال التخصص، والتي يمكنه مواجهتها من خلال تقسيم مكتب المراجعة داخليًا إلى أقسام حسب قطاعات الأعمال والصناعات.

[1] *-International Fédération of Accountants (IFAC): Handbook Of International Standards On Auditing And Quality Control, opcit, p268.*

دور الابتكار التسويقي في تحقيق استدامة الميزة التنافسية للشركات

د.عبد الرزاق بن علي (جامعة الوادي)

ملخص: تركز هذه الدراسة على عرض الابتكار التسويقي باعتباره آخر أنواع الابتكارات التي يمكن أن تؤدي إلى استدامة الميزة التنافسية، لا سيما عندما تكون جنبا إلى جنب مع ابتكار المنتج، كما عرضت هذه الورقة ديناميكيات الابتكار التسويقي في جميع مراحل دورة حياة الصناعة، كذلك درست، الآثار المترتبة عن الابتكار التسويقي على استدامة الميزة التنافسية وأداء الشركة، ثم بينت الدراسة أن التعاون الإيجابي الذي ينشأ بين الابتكار التسويقي وابتكار المنتجات يؤدي إلى ميزة تنافسية أكبر، وبالتالي فإن نجاح الشركة يكون من أي منهما منفردا . أخيرا، لفتت الدراسة إلى أن الابتكار للاستدامة ذو مزيج متعدد الأبعاد باعتباره عنصرا رئيسيا جديدا لميزة تنافسية مستدامة في بيئة اليوم سريعة التغير.

الكلمات المفتاحية: الابتكار، الابتكار التسويقي، ابتكار المنتج، الاستدامة، الميزة التنافسية، دورة حياة الصناعة.

تقديم:

تبنى البإحثون في سنوات عديدة البعد الاقتصادي الايجابي الذي بلعبه الابتكار في نجاح الشركات، إذ أدت ابتكارات المنتجات إلى ميزة تنافسية من خلال التمايز والتميز . بينما أدت ابتكارات عمليات الإنتاج إلى زيادة كفاءة التصنيع وانخفاض تكاليف الإنتاج المرتبطة، مع أن كليهما له تأثير ايجابي على أداء الشركات، كما أن التأثير المتناغم لهما يوفر أكبر قدر من الميزة التنافسية .

في الوقت ذاته ؛ تناولت أبحاث أخري إلقاء الضوء على جوانب أخرى من الابتكار لا سيما الابتكار التنظيمي أو الابتكار الإداري، ورغم ذلك فلا زالت هناك ندرة في البحوث التي تتناول الابتكار خارج السياق التقليدي للمنتج أو عملية الإنتاج، كالابتكار التسويقي على سبيل المثال.

وتحاول هذه الدراسة المفاهيمية المساهمة في ملء الفجوة تلك بتناول الابتكار التسويقي كنوع آخر من الابتكارات التي تستدعي تحليلا مستفيضا. كما تلقي هذه الدراسة الضوء على الآثار المترتبة على الابتكار التسويقي لتحقيق الميزة التنافسية المستدامة من خلال **معالجة الأسئلة الرئيسية التالية**:

1- ما هو الابتكار التسويقي ؟ وما هي الفروقات التي ينبغي أن تحدث في كل مرحلة من مراحل دورة حياة الصناعة؟

2- ما هي النتائج المترتبة عن الابتكار التسويقي على أداء الشركات واستدامة الميزة التنافسية؟

3- ما هي انعكاسات الابتكار في مجال الاستدامة على أداء الشركات وميزتها التنافسية ؟

كما ستتناول هذه الدراسة العناصر التالية:

أ- الابتكار التسويقي كآلية تطوير من خلال تحليل ديناميكيات الابتكار التسويقي عبر دورة الحياة على مستوى الصناعة، ودراسة التغيرات في الفروق للابتكار التسويقي خلال دورة حياة الصناعة ومقارنتها بالفروق لابتكارات المنتجات وابتكارات عمليات الإنتاج.

ب- نتائج وآثار الابتكار التسويقي على أداء الشركات .
ج- بيان التفاعل الايجابي للابتكار التسويقي وابتكار المنتجات.
د- مناقشة حول الابتكار في مجال الاستدامة وآثارها على أداء الشركة.

1.مفهوم الابتكار التسويقي:

ابتكارات المنتجات غالبا ما تتطلب توظيف مداخل وأساليب التسويق الجديدة، باعتبار أن الأساليب القديمة لم تعد قابلة للتطبيق على ابتكارات المنتجات خاصة، إذ قلل الإطلاق الناجح للمنتجات الجديدة من استخدام أدوات وتقنيات التسويق القديمة . إضافة إلى ذلك فإن زيادة مستوى الابتكار التسويقي على امتداد سلسلة القيمة يمكن أن يقلل من تكاليف التوزيع وزيادة القيمة المدركة والمتصورة لدى العملاء عن المنتجات والخدمات الجديدة، علاوة على ذلك يمكن أن يحول دون شيخوخة الصناعة.

لقد كان التركيز في السابق على ابتكارات المنتجات، وكذا العمليات المبتكرة ، ثم تداولت فيما بعد عبارة جديدة "الابتكار التسويقي"[1] عبر عدد محدود من الأبحاث الأكاديمية، يتخللها غموض المفهوم أو تداخله مع مفهوم ابتكار المنتج وابتكار عملية الإنتاج.

ومع ذلك، فالأمثلة للابتكارات التسويقية موجودة في جميع منظمات الأعمال الدولية كجزء من الأنشطة التسويقية للمنظمات في الخلق والاتصال، وتقديم القيمة وإدارة العلاقات مع العملاء.

إن الابتكار التسويقي بما أنه مصطلح جديد، فليس من المستغرب أن هناك بعض الغموض أو التباين حول معناه الأولى، إذ أن هناك من يرى انه مرادف للإبداع / الابتكار[2].

بطبيعة الحال المديرون التنفيذيون يريدون أن تكون ثقافة شركاتهم أكثر ابتكارا، إذ يستخدمون لذلك المكافآت، و/ أو الاعتراف بالابتكار من قبل الموظفين، وربما يوجد نظام اقتراح متاحا للموظفين. أي أن الشركة تعمل على إتاحة مناخ جيد للابتكار. فمن المؤكد أن التسويق يعكس تلك الثقافة، ووجود ثقافة ابتكار أكبر يؤدي على الأرجح إلى ابتكار تسويقي أكثر، ولكن ليس هذا هو تعريف الابتكار التسويقي، وأنه لن يساعد على صياغة استراتيجية .

ويرى البعض أن التسويق الاستراتيجي مرادف للابتكار التسويقي، حيث أن الاستراتيجية هي مزيج من الإبداع والنوعية والتحليل الكمي، مزيج يساعد الشركة على تحديد فرص جديدة مع العملاء والأسواق، وكيفية الحصول على حصة من المنافسين في الأسواق القائمة . لكن الابتكار التسويقي لا يقتصر على عملاء جدد وأسواق جديدة أو اختراق الأسواق القائمة .

أخيرا، هناك من يرى أن **الابتكار التسويقي** باعتباره حملة أو برنامجا قد يطلق أو يكون أثناء إحداث بارزة، مثل ما قد يكون في السوبر ماركت، مع دمج بعض التكنولوجيا المتطورة

---

[1] أول من تناول هذا المصطلح هو شومبير (Schumpeter) في فتح أسواق جديدة عام 1912. أنظر :
ANALYSIS OF INNOVATION DRIVERS AND BARRIERS IN SUPPORT OF BETTER POLICIES Economic and Market Intelligence on Innovation , Final Report , p 36. .

[2] *- Ed Gaskin, Marketing Innovation Defined , http://www.csuiteinsider.com/marketing-innovation/*

. وفي الحقيقة أن ذلك يشكل حملة مبتكرة، وعملية تسويقية مبتكرة جدا. ولكنها ليست ابتكارا تسويقيا .

إذن فما هو الابتكار التسويقي؟

يمكن تعريف الابتكار: (انه أي شيء جديد او حديث يتعلق بإدارة الشركة أو المنتجات التي تنتجها، ويشتمل التجديد على كل تقدم يطرأ على أنواع المنتجات وعمليات الإنتاج ونظم الإدارة والهياكل التنظيمية والاستراتيجيات التي تعتمدها الشركة)[1].

ويعرف ابتكار المنتج بأنه (تقديم سلعة أو خدمة جديدة، أو تم إجراء تحسين ملموس فيما تعلق بخصائصها أو استخداماتها المستهدفة ؛ بما في ذلك تحسينات ملموسة في المواصفات الفنية، المكونات والمواد، إدماج برامج، سهولة استخدام، أو الخصائص الفنية الأخرى (OECD Oslo Manual, 2005)[2].

وبالمجمل فإن الابتكار توليد، تطوير وتوظيف للأفكار والعمليات والخدمات الجديدة .

أما التسويق– على غرار الابتكار- فإن أدبياته كذلك متنوعة، ولا يوجد فهم مشترك ومحدد، إلا أن الممارسين والأكاديميين يتفقون على أن التسويق يخلق القيمة للعملاء، فهو متطور ومتشعب ومتعدد الأوجه يتجاوز فكرة البيع. بالإضافة إلى ذلك، هناك اتفاق على نطاق واسع أن التسويق يشمل مجالات عديدة ومتنوعة مثل : سلوك المستهلك، التسعير، التغليف، الاتصالات، التوزيع، بحوث التسويق وإدارة التسويق. أي أنه يمتد بشكل واضح إلى ابعد من عناصر المزيج التسويق 4 Ps المعروفة لدى المسوقين في جميع أنحاء العالم.

لذلك يمكن القول بأن التسويق هو ممارسة آخذة في التغير تتأسس على المعرفة في العلوم الاجتماعية وبيانات الاقتصاد الجزئي (كالسعر والكمية، والبيانات السلوكية، وفهم السلوك البشري من علم النفس وعلم الإنسان، وعلم الاجتماع) مع البيانات الديموغرافية، والتخطيط الشخصي والبيانات الاجتماعية المرتبطة بالبيانات السلوكية والاقتصادية. فعند الجمع بين كل تلك البيانات، مع القدرة الحاسوبية الهائلة والتخزين وتطوير التطبيقات المختلفة، فكل ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الابتكار، ويجعل من علم التسويق مساعدا على تحديد مقدار أي من منتجات الشركة تريد وضعها على الرف، وأين، وكم من المنتجات التي ستبيع إذا قدمت خصما أو قسيمة أو غير ذلك .

أما تعريف الابتكار التسويقي، فيمكننا ان نذكر بعض التعريفات منها :

التعريف الأول : " تنفيذ مفاهيم أو استراتيجيات بيع جديدة أو التي نختلف اختلافا كبيرا عن أساليب البيع الموجودة من قبل"[3].

تعريف ثان : حسب دليل أوسلو (2005) يعرف الابتكار التسويقي بأنه : (تنفيذ طريقة جديدة للتسويق تشمل تغييرات هامة في تصميم المنتج أو التغليف، موضع المنتج، ترويج المنتج أو تسعيره)[1]

---

[1] - شارلزهل و جاريث حونز ، الادارة الاستراتيجية- مدخل متكامل ، تأيف : شارلزهل و جاريث حونز ، ترجمة : رفاعي محمد رفاعي ، و محمد سيد أحمد عبد المتعال ص 201.

[2] - *Gurhan GUNDAY and another, EFFECTS OF INNOVATION TYPES ON FIRM PERFORMANCE , p 2*

[3] - ***Définitions de l'Innovation***- *, http://www.mouvement-europeen.eu/wp-content/uploads/2013/02/ME-F_COS_Com-RechercheEducInnovJamet2.pdf*

والتعريفات السابقة تشير إلى أن الابتكار التسويقي عبارة عن خطة لدمج التقدم في العلوم والتسويق، والتكنولوجيا أو الهندسة لزيادة فعالية وكفاءة التسويق، لاكتساب ميزة تنافسية وزيادة القيمة للمساهمين، كما تستهدف معالجة إحتياجات العملاء بشكل أفضل، وفتح أسواق جديدة، أو مواقع حديثة للمنتج في السوق، بهدف زيادة مبيعات الشركة.

ومن التعريفات السابقة يمكن أن يعرف الابتكار التسويقي بأنه : توليد وتوظيف لأفكار جديدة لخلق واتصال وتقديم القيمة للعملاء، وإدارة علاقات العميل في الاتجاهات التي تعود بالنفع على المنظمة .

2.ديناميكيات الابتكار التسويقي:

استخدم البإحثون عدة نظريات لدراسة دورة حياة الصناعة .وتستند هذه الدراسات إلى افتراضات مماثلة، مكملة و / أو متناقضة عن مجموعة من المتغيرات الناتجة عن دورات الحياة مراحل أعداد متفاوتة قليلا . فقد ذهب بورتر إلى أن دورة حياة المنتج هو سلف مفاهيم التنبؤ في مسار تطور الصناعة . وقد تقوم الفرضية على أن الصناعة تمر في عدد من الأطوار والمراحل – دخول ونمو ونضج وتراجع ...، وتحدد هذه المراحل بنقاط الانعطاف في معدل نمو مبيعات الصناعة . ويتبع نمو الصناعة منحنى على شكل S بسبب عملية ابتكار المنتج الجديد وانتشاره . وتعكس مرحلة الدخول المنبسطة صعوبة التغلب على خمول المشتري والتجارب الحافزة للمنتج الجديد . ويحدث النمو السريع عندما يسرع العديد من المشترين إلى السوق بعدما يثبت المنتج نجاحه. يتحقق اختراق المشترين المحتملين للمنتج في نهاية المطاف، مما يؤدي إلى توقف النمو السريع والتساوي مع معدل النمو الأساسي لفئة المشترين المعنيين. أخيرا يتراجع النمو بظهور منتجات جديدة بديلة[2].

كما قام Utterback بتطوير نموذج على مستوى الصناعة وعلى أساس دورة وإحدة من الابتكار الجذري و التغييرات الناتجة الابتكار على مدى ثلاث مراحل محددة من التطور، ولكن تتميز كل مرحلة حسب نوع ابتكار المنتج (جذري آم مطور) ، ونوع ابتكار عملية إنتاج المنتج، والوتيرة/ معدل المنتجات المبتكرة، أو العمليات المبتكرة المحولة في دورة حياة المنتج آو الصناعة.

باستخدام ديناميكيات نموذج الابتكار على السلع المجمعة كخط أساسي فإن النموذج المقترح يتضمن المستوى المقترح للابتكار التسويقي في كل مرحلة من المراحل الثلاث .

كل مرحلة من المراحل الثلاث تندمج فيها الموضوعات الرئيسية (تطور الاقتصاديات، البيئة السكانية والاستراتيجية).

الوتيرة/ التكرار للابتكار التسويقي يجب أن يتغير على مدى دورة حياة الصناعة لاستدامة الميزة التنافسية.

وخصائص الابتكار خلال مراحل دورة الحياة التي أشار إليها Utterback [3] هي :

---

[1] - *Ed Gaskin, Op.Cit ,* p 3

[2] - مايكل بورتر - الإستراتيجية التنافسية – ص ص 224-225.

[3] - *Atsushi AKIIKEa) , **Where is Abernathy and Utterback Model? , Annals of Business Administrative Science 12 (2013) 225–.229 . and : Daniel Scocco , The Abernathy – Utterback Model , http://innovationzen.com/blog/2006/08/29/innovation-management-theory-part-6.***

1- الانسياب (التقديم): وتبدأ هذه المرحلة في البداية بتقديم المنتج الجديد من مقبل المنظمة، وهي فترة من عدم الاستقرار للمنتج المصمم، إذ تنمو المنافسة بسرعة على وظيفة المنتج وتطلعها للوصول للتصميم المهيمن . والنتيجة لذلك .

ان ابتكارات المنتجات الجديدة عديدة، وتغييرات تصميمات المنتجات هي متكررة، مما يؤدي إلى درجة عالية من عدم اليقين التكنولوجي وعدم اليقين في الأسواق بسبب السرعة في تغيرات تصميمات المنتج، وابتكارات عمليات الإنتاج في مستوياتها الدنيا، والتصنيع هنا يعتمد على المعدات العامة والعمالة الماهرة.

باختصار، تتميز المرحلة الانسيابية بدرجة عالية من عدم اليقين التكنولوجي، وسرعة في شدة المنافسة وعدم اليقين في الأسواق.، مع وتيرة عالية ومعدل عال للابتكار في المنتجات الجديدة، ومعدل منخفض في ابتكارات عمليات الإنتاج.

البيئة مضطربة ومتحركة في المرحلة الأولى، فهذا يزيد من حاجة الشركة للبحث عن ابتكارات جديدة من أجل تحسين فرصهم في البقاء على قيد الحياة ' والبيئة العدائية في حاجة للمنافسة في جوانب متعددة، وهي وراء ابتكار المنتجات .

إن السعي لتحقيق الميزة التنافسية والربحية يتطلب التمايز الكامل عن المنافسين، وزيادة توعية المستهلكين وتجريب المنتج. كما أن عدم اليقين يزيد أيضا من البحث عن حلول جديدة لمشاكل التسويق .

وفي ظل هذه الظروف ينبغي أن يكون التسويق أكثر مغامرة واستباقية وابتكارية، وأكثر خلقا للقيمة، وبالتالي فان مستوى الابتكارات التسويقية ينبغي أن يزيد في تحسين إحتمالية نجاح الابتكار الجذري .

الابتكار التسويقي يجذب انتباه المستهلكين لابتكارات المنتجات وزيادة إحتمالية رفع الحصة السوقية ونمو الشركة والمساعدة في وصولها نحو وضع تصميم مهيمن وميزة تنافسية، ويمكن للشركات تخفيض مخاطر عدم اليقين بالاستخدام الرشيد للتسويق وموارده.

إن الابتكارات الجذرية تؤدي إلى فجوات في مجال التسويق مما قد ينتج عنه أنشطة تسويقية جديدة، وعملاء جدد وشركات جديدة. وعليه فان المنافسين الناجحين يجمعون بين الخطط التسويقية الجديدة وابتكارات المنتجات الجديدة.

2- الانتقالية (مرحلة النمو): خلال الجزء المبكر من مرحلة النمو لا تزال هناك اضطرابات تكنولوجية عالية، لكن تبدأ في النزول إلى أن تنخفض، كما تنخفض عدد الابتكارات الجذرية، وظهور تصميمات مهيمنة، كما يفسح المجال لظهور ابتكارات مطورة (أجريت عليها تعديلات)، لكن ابتكارات عمليات الإنتاج تزيد كثيرا .

كذلك حدة المنافسة تبدأ في الهبوط مرة وإحدة، والتصميم المهيمن يثبت (يستقر)، وتركيز المنافسة يتحول لمزيد من المهارات في ابتكارات عمليات الإنتاج ، وعمليات تكامل واندماج. خلال هذه المرحلة فإن ابتكارات المنتجات وابتكارات عمليات الإنتاج أصبحت متشابكة بشكل متزايد، بحيث أن التغيرات على تصميم المنتج تؤثر بسرعة على خط التجميع.

إن ابتكارات عمليات الإنتاج تؤدي إلى عمليات إنتاج أكثر كفاءة، ونقص في تكلفة المنتج والوقت للدخول إلى السوق، وزيادة في جودة المنتج . كما يبدأ عدم اليقين في السوق إلى الانخفاض، ويتحول انتباه المستهلكين من وظيفية المنتج إلى موثوقية المنتج ورإحته ورفاهيته. كما أن عدم اليقين يشجع الابتكار، فإن اليقين يقلل منه . وفي مرة وإحدة يتحول اهتمام الشركة إلى الكفاءة في عملية الإنتاج . ووتيرة الابتكارات التسويقية ينبغي أن تقل على الرغم من أن بعض الابتكار في مجال التسويق قد يستمر بسبب الفجوات الناجمة عن الابتكارات المطورة(المعدلة). كما أنها في أكثر الإحيان، سوف تستخدم تقنيات التسويق التقليدية مع الابتكارات المطورة، وهذا لا يعني أن دور التسويق في تضاءل في هذه المرحلة من دورة حياة الصناعة أو أن الابتكارات التسويقية لا تحدث، ولكن قد يلحظ أن وتيرة الابتكارات التسويقية تنخفض بعد تعيين التصميم المهيمن بسبب تخفيض عدم اليقين في البيئة، وتركيز الشركة على ابتكارات عملية الإنتاج والابتكارات المطورة. والميل الطبيعي نحو أساليب التسويق التقليدية .الشركات المصنعة تركز على استراتيجية تعظيم المبيعات والتركيز على تحسين جودة المنتج واعتمادية المنتج، وكفاءة الإنتاج . لذلك فان الابتكارات التسويقية سوف تحدث مع وتيرة أقل لأي من الابتكارات في عملية الإنتاج أو الابتكارات المطورة إلى حد كونها الأقل من الثلاثة .

3- التراجع (الهلاك): خلال هذه المرحلة الأخيرة من دورة الحياة تكون المنتجات غير متمايزة وموحدة مع الحد الأدنى للابتكارات المطورة في الإنتاج والإنتاجية والجودة، وتكون البيئة مستقرة فيما يتعلق بعدم اليقين في السوق، وعدم اليقين التكنولوجي، وشدة المنافسة وان بقيت المنافسة فهي قليلة وقد تكون على السعر. أما الابتكارات في هذه المرحلة مطورة على تصاميم موحدة وفي الحد الأدنى لكل من المنتج وعملية الإنتاج.

خلال هذه المرحلة كذلك ، قد تقل الفرص في الصناعة ؛ ومن هنا جاءت الحاجة إلى مزيد من التسويق الإبداعي بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يتجدد الابتكار التسويقي في هذه المرحلة، على الرغم من البيئة المستقرة فان الشركات قد تبحث عن ميزة تنافسية عن طريق وسائل أخرى غير المنتج أو السعر .هذا الانبعاث قد يأتي عبر مجموعة متنوعة من المصادر، وليس فقط من الشركات الناضجة المتبقية في نهاية حياة الصناعة .

3.آثار الابتكار التسويقي:

تشير كثير من الأبحاث[1] أن الابتكار هو جيد لكثير من الشركات، كما انه يزيد من أداء الشركات في نواحي عديدة كالمالية وغيرها على الرغم من أن تكلفة التطوير والإنتاج وتسويق المنتج الجديد قد تسبب انخفاضا في الأداء المالي على المدى القصير.

كذلك يزيد الابتكار الشركة بقاء على قيد الحياة، وعلى العكس، فان فشل الابتكارات يزيد من معدل إنهاء الشركات[2]. فالتحقيقات التجريبية حول أثر الابتكار التسويقي على أداء الشركات تعاني من نقص شديد إلا أن هناك دراسات[3] أشارت إلى أن الابتكارات التسويقية

---

[1] - *Gurhan GUNDAY , Op.Cit; p 10* .

[2] - فيليب كوتلر ، وجاري ارمسترونج ، أساسيات التسويق ، الكتاب الأول ، ص 530

[3] - شارلزهل و جاريث جونز - مرجع سابق ، ص ص 201-202.

دفعت بالمنظمات لزيادة أرباحها ونجاحها. وهذا ما نلاحظه اليوم من منظمات مبتكرة للغاية كالمولات والسوبر ماركت. فقد تكون المنتجات نفسها ليست بالضرورة مبتكرة (الحلوى في آلات البيع) على سبيل المثال، ولكن الابتكارات التسويقية هي التي أثرت بشكل ايجابي كبير على أداء الشركة كما يؤكد Johne and Davies [1] (أن الابتكار التسويقي يزيد المبيعات عن طريق زيادة استهلاك المنتج ويعود بربح إضافي للشركات). كذلك في الواقع، يمكن أن تغير الابتكارات التسويقية العادات الاستهلاكية، إذ أن زيادة قدرة الابتكار على تعديل عادات المستهلك هو زيادة نجاح الشركة، وذلك يعني أن هناك علاقة ايجابية بين الابتكار التسويقي وأداء الشركة .

إن كلا من ابتكار المنتج وابتكار عمليات الإنتاج أظهرتا أن هناك ارتباطا مع أداء الشركة. هذا فضلا عن التأثير المتناغم بين الاثنين . وبالمثل هناك تضافر في الجهود بين الابتكارات التقنية (وتعرف بأنها تتعلق بالمنتجات، الخدمات، تكنولوجيا عملية الإنتاج) وابتكارات العمليات الإدارية (وتعرف بأنها التي تتصل مباشرة بأنشطة العمل الأساسية وتشمل الهيكل التنظيمي) لتحقيق نتائج أداء عال .

وغالبا ما يرتبط فشل المنتجات الجديدة لعدم وجود التسويق الإبداعي وأكثر الابتكارات الجذرية والابتكارات التسويقية تفوز في مرحلة تقديم المنتج إلى السوق ومرحلة نمو السوق كما تمت الإشارة إلى ذلك.

وتؤكد دراسة[2] النتائج من التحليل الكمي لبيانات 2008 الصادرة عن مسوحات الابتكار المجتمعية The Community Innovation Surveys (CIS) أن هناك أدلة على أن أشكال الأنشطة الابتكارية غير التكنولوجية التي تؤثر على العلاقات الخارجية وقنوات المبيعات لديها تأثير إيجابي على نمو المبيعات. بالإضافة إلى ذلك، تفاعل الأنشطة الابتكارية . أي الابتكار التنظيمي، فضلا عن الابتكار التسويقي، يبدو أنهما يكونان أكثر قوة لتحسين أداء الشركات. علاوة على ذلك، فإن الأنشطة الابتكارية غير التكنولوجية تحفز على ابتكار السلع والخدمات. وبالتالي ، فإن تلك المؤسسات التي تؤدي مجموعة من الأنشطة الابتكارية تستفيد أكثر من غيرها من هذه المساعي من حيث الأداء الابتكاري والاقتصادي . كذلك، فإن الجمع بين الأنشطة الابتكارية غير التكنولوجية والتكنولوجية هو أفضل استراتيجية لتشجيع الابتكار والنمو الاقتصادي.

امتدادا لتلك النتائج المذكورة أعلاه يؤدي منطقيا إلى الآثار المترتبة وهي التفاعل الإيجابي بين الابتكار التسويقي وابتكار المنتجات، لا سيما أن الابتكارات الجذرية في مرحلة الانسياب (التقديم) من دورة الحياة في كثير من الإحيان لا تدفع بمفردها إلى الربحية والقدرة التنافسية، بل إن تفاعل ابتكار المنتجات والابتكار التسويقي من شأنه أن يزيد بشكل ملحوظ من تحسين أداء الشركة واستدامة الميزة التنافسية.

---

[1] *-Gurhan GUNDAY ,Op:Cit; p 11*

[1] *- ANALYSIS OF INNOVATION DRIVERS AND BARRIERS IN SUPPORT OF BETTER POLICIES Economic and Market Intelligence on Innovation , Final Report , Prepared for: European Commission and Fraunhofer Institute for Systems and Innovation Research (ISI) , Karlsruhe, December 2012 p 8 http://ec.europa.eu/enterprise/policies/innovation/files/proinno/innovation-intelligence-study-5_en.pdf*

4.الابتكار من أجل الاستدامة:

استدامة الميزة التنافسية هي استراتيجية طويلة الأجل أو عملية تسمح لشركة أو علامة تجارية لتبقى في طليعة منافسيها، والحفاظ على هيمنتها على مدى سنوات وحتى عقود تطوير مثل هذه ميزة في كثير من الإحيان يأخذ الجهد المتفاني، والقدرة على الابتكار باستمرار، وحتى بعض الحظ.

منطقيا، يمكن للشركات تعزيز والحفاظ على اعلي مستويات الأداء من الناحية النظرية من خلال تسويق منتجاتها المبتكرة وجهودها الابتكارية المستدامة لتحقيق مزيد من النجاح في السوق. كما أن الربحية المستقبلية والأداء الثابت يتوقف على الابتكارات في مجال الاستدامة، والذي يتطلب تغيرا في الاستراتيجية والقيم التنظيمية، ونماذج الأعمال.

ويمكن القول ان الابتكار يمثل إحد الأسس البنائية للمزايا التنافسية وعلى المدى الطويل، ويمكن النظر للمنافسة كعملية موجهة بواسطة التجديد/ الابتكار، فإذا إحرزت تلك العملية نجاحا فإنها يمكن أن تشكل مصدرا رئيسيا للمزايا التنافسية لأنها تمنح الشركة شيئا منفردا، شيئا يفتقر إليه منافسوها، ويسمح ذلك التفرد للشركة بتمييز نفسها، وبالتالي اختلافها وتميزها[1].

امتداد فكرة الابتكار للاستدامة على أداء الشركة يتوقع أنها تشابه الابتكارات التسويقية. ففي ظل هذه البيئة سريعة التغير فإن السبيل الوحيد لأية شركة في أن تبقي على المزايا التنافسية بمرور الوقت (استدامتها) هو أن تقوم بتحسين الكفاءة والجودة والتحديث (الابتكار) والاستجابة للعميل، وذلك بصفة مستمرة، ولكي يتحقق ذلك فإنه يتعين الأخذ في الاعتبار أهمية التعلم داخل المنظمة . فالشركات الناجحة ليست التي تظل ساكنة دون تحرك معتمدة في ذلك على أمجادها، ولكنها تلك الشركات التي تسعى باستمرار لإيجاد الطرق التي تقوم من خلالها بتحسين عملياتها . وتشتهر بعض الشركات مثل "موتورولا " و"تويوتا" بأنها مؤسسات تعليمة، وهذا يعني أنهما يقومان باستمرار بتحليل تلك العمليات التي تدعم الكفاءة والجودة والتحديث والاستجابة للعميل، وذلك من اجل تفادي الأخطاء السابقة، وهذا مما أتاح لهما تخطي مقلديهما[2].

إن الابتكار التسويقي يمكن اعتباره كأنه "مكبر للصوت" للأشكال الأخرى من الابتكار: خصوصا ابتكار المنتجات والخدمات، ولكن أيضا عملية الابتكار التقني وغير التقني يمكن تعزيزها إيجابيا بالابتكار التسويقي. وبهذا الدور، فالابتكار التسويقي يمكن أن يساعد على استكمال الخصائص المتميزة للمنتج أو الخدمة الجديدة عن طريق التحويل والاتصال معها من خلال التعبئة والتغليف والتصميم والتسعير وغيرها، وبالتالي تعزيز نجاحها في السوق. وعليه فالتعاون الايجابي يمكن الحصول عليه من خلال هذا العنصر (الابتكار) مع أشكال أخرى للابتكار مما يؤدي إلى أداء أفضل للشركة[3] .

---

[1] - شارلزهل و جاريث حونز - مرجع سابق ، ص 201

[2] - شارلزهل و جاريث حونز - مرجع سابق ، ص 229

[3] - ***ANALYSIS OF INNOVATION DRIVERS AND BARRIERS IN SUPPORT OF BETTER POLICIES Economic and Market Intelligence on Innovation , p 39.***

فمثلا، الشركات المعروفة ببراعتها الفائقة لمنتجاتها الجديدة مثل : ثري ام 3M، وجيليت *Gillette*، وانتل Intel، ونوكيا Nokia تشجع كلها ثقافة الابتكار، وتدعمه وتكافؤه . والأكثر من ذلك، ترى العنوان الرئيسي في كل إعلان لـــ ثري ام 3M "الابتكار يعمل لك "، إلا أن ابتكار ثري ام 3M ليس في إلحاح في الإعلان، فطوال تاريخها كانت إحدى أكثر الشركات الأمريكية ابتكارا، إذ تسوق هذه الشركة أكثر من 50000 منتج وتقدم حوالي 200 منتج في السنة، وبقاؤها لأكثر من قرن إلا بتبنيها ثقافة المبادأة التي يتولد منها الابتكار[1].

المراجع

1. فيليب كوتلر، وجاري ارمسترونج، أساسيات التسويق ، الكتاب الأول، تعريب :د.مسرور علي ابراهيم سرور، دار المريخ – المملكة العربية السعودية، الرياض، ط : 2007.
2. مايكل بورتر- الاستراتيجية التنافسية، ترجمة : عمر سعيد الأيوبي، دار الكتاب العربي بيروت، و هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث (كلمة) – الطبعة الأولى 2010.
3. شارلزهل و جاريث جونز ، الإدارة الاستراتيجية- مدخل متكامل، ترجمة : رفاعي محمد رفاعي، و محمد سيد إحمد عبد المتعال، دار المريخ – المملكة العربية السعودية، الرياض، ط 1 : 2001.

4.Ed Gaskin, Marketing Innovation Defined http://www.csuiteinsider.com/marketing-innovation/

5.Gurhan GUNDAYa, Gunduz ULUSOYa, ¤Kemal KILICa, Lutfihak ALPKANb, EFFECTS OF INNOVATION TYPES ON FIRM PERFORMANCE, http://research.sabanciuniv.edu/13660/1/Gunday_et_al_Effects_of_Innovation_on_Firm_Performance.pdf

*6.**Définitions de l'Innovation-** ¤http://www.mouvement-europeen.eu/wp-content/uploads/2013/02/ME-F_COS_Com-RechercheEducInnovJamet2.pdf*

*7.Atsushi AKIIKEa) ¤**Where is Abernathy and Utterback Model? ¤Annals of Business Administrative Science 12 (2013) 225–.229 . http://www.gbrc.jp/journal/abasjp/ms/abas12-17.pdf***

8.Daniel Scocco ¤The Abernathy – Utterback Model ¤ http://innovationzen.com/blog/2006/08/29/innovation-management-theory-part-6.

***9.**ANALYSIS OF INNOVATION DRIVERS AND BARRIERS IN SUPPORT OF BETTER POLICIES Economic and Market Intelligence on Innovation ¤ Final Report ¤Prepared for: European Commission and Fraunhofer Institute for Systems and Innovation Research (ISI) ¤ Karlsruhe, December 2012 http://ec.europa.eu/enterprise/policies/innovation/files/proinno/innovation-intelligence-study-5_en.pdf.*

[1] - كوتلر ، مرجع سابق ، ص ص 555-556 .

دراسة العلاقة بين البطالة والجريمة حالة الجزائر - خلال الفترة 2010/2001 -

أ.عقبة ريمي (جامعة الوادي)
د. سعدية قصاب (جامعة الجزائر 3)

ملخص:
في الجزائر يلاحظ عدم وجود دراسات تجريبية كثيرة اهتمت بدراسة أثر البطالة على الجريمة، ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين معدلات البطالة و معدلات الجريمة في الجزائر، لاختبار فرضية نظرية اقتصاد الجريمة القائلة بأن الزيادة في معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات الجريمة، ولتحقيق هذا الهدف سوف نستخدم معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون لقياس العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة.
الكلمات المفتاحية:
البطالة، الجريمة، معامل الارتباط.

1- المقـــدمـــة:

إن البطالة مشكلة اقتصادية واجتماعية وسياسية تعاني منها معظم الدول النامية والمتقدمة على حد سوى، ولقد برزت مشكلة البطالة ضمن المشكلات التي تحاول السياسات والخطط الاقتصادية والاجتماعية مواجهتها ووضع الحلول المناسبة لها، و تحتل قضية البطالة أهمية كبيرة نظرا لكثرة المشاكل الناجمة عن البطالة إذ لا تقتصر أثارها على النواحي الاقتصادية فقط بل تتعداها إلى النواحي الاجتماعية والسياسية والنفسية.

إن من أخطر الأبعاد لمشكلة البطالة هو البعد الأمني الذي يهدد المجتمع بصفة عامة وأمن الدولة بصفة خاصة، إن صلة البطالة بالأجرام صلة مباشرة وغير مباشرة في نفس الوقت، فالبطالة تعني حرمان العامل الذي توقف عن العمل من مورد رزقه، وهو ما يؤدي إلى عجزه عن إشباع حاجاته الضرورية بالطرق المشروعة، مما قد يضطره إلى سلك سبيل الجريمة لتحقيق هذا الإشباع، وبالتالي فإن معدل البطالة يمثل إحد محددات عرض الجريمة.

وطبقا للنظرية الاقتصادية للجريمة (والتي تعتمد على النموذج الرياضي الوارد في دراسة (Becker(1968) أن الفرد سوف يتخذ قراره بارتكاب الجريمة من عدمه اعتماداً على مقارنة المنافع المتوقعة من النشاط الأجرامي بمثيلتها المتوقعة من النشاط القانوني (العمل الشريف)، فالفرد سوف يتخذ قراراً باختيار النشاط الأجرامي طالما كانت المنافع المتوقعة للجريمة أكبر من المنافع المتوقعة من العمل الشريف (Papps and Winkelmann, 1999)، وباشتقاق دالة العرض الكلي للجريمة من هذا النموذج، يتم التعَّرف على طبيعة العلاقة بين البطالة والجريمة، والتي تعكسها الفرضية القائلة بأن الزيادة في معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات الجريمة.

وعلى الرغم من كثرة الدراسات التجريبية السابقة التي قامت باختبار هذه الفرضية لتحديد عما إذا كان هناك أثراً موجباً للبطالة على الجريمة من عدمه، إلا أنه لا يوجد اتفاق بين نتائج هذه الدراسات بخصوص هذه الفرضية، فبعض هذه الدراسات توصل إلى وجود أثر موجب للبطالة على الجريمة، أما البعض الآخر فتشير نتائجه إلى أن العلاقة بين البطالة والجريمة إما أن تكون ضعيفة أو غير متسقة أو غير معنوية.

وفي الجزائر يلاحظ عدم وجود دراسات تجريبية كثيرة اهتمت بدراسة أثر البطالة على الجريمة، ومن ثم فإن الهدف الرئيسي لهذه الدراسة هو معرفة العلاقة بين معدلات البطالة و معدلات الجريمة في الجزائر، لاختبار فرضية نظرية اقتصاد الجريمة القائلة بأن الزيادة في معدلات البطالة سوف تؤدي إلي زيادة معدلات الجريمة، ولتحقيق هذا الهدف سوف نستخدم معامل الارتباط الخطي البسيط لبيرسون لقياس العلاقة بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى خمس أجزاء رئيسية: الجزء الأول يضم المقدمة، والجزء الثاني يتناول الإطار النظري للبطالة، والجزء الثالث الإطار النظري للجريمة، والجزء الرابع دراسة تحليلية لمعدلات البطالة و الجريمة بالجزائر ودراسة العلاقة بينهما. أما الجزء الخامس يتم فيه عرض خلاصة الدراسة، وأهم الاستنتاجات.

2- الإطار النظري للبطالة:

2-1- مفهوم البـــــطالـــة: هناك صعوبة بين الاقتصاديين تتعلق بأمر الوصول إلى مفهوم محدد للبطالة، حيث تعددت التعريفات التي تناولتها وبصفة عامة يمكن التفرقة بين مفهومين للبطالة هما المفهوم الرسمي والمفهوم العلمي، وسوف نعرض بإيجاز لكل منهما فيما يلي[1]:

2-1-1- المفهوم الرسمي للبطالة: تتمثل البطالة وفق المفهوم الرسمي في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المستخدم في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة من العمل والكمية المطلوبة منه في سوق العمل عند مستوى معين من الأجور.

2-1-2- المفهوم العلمي للبطالة: تعرف البطالة وفقا لهذا المفهوم بأنها الحالة التي لا يستخدم المجتمع فيها قوة العمل فيه استخداما كاملا أو أمثلا، ومن ثم يكون الناتج الفعلي في هذا المجتمع أقل من الناتج المحتمل[2]، مما يؤدي إلى تدني مستوى رفاهية أفراد المجتمع عما كان يمكن الوصول إليه.

أما الإطار العام لمفهوم البطالة ببلادنا، فسنعتمد على مفهوم البطالة حســـب الديوان الوطني للإحصائيات ONS[3] حسب هذا الأخير مصطلح "بدون عمل" يقصد به "بطال" ويتمثل في الشخص الذي يستوفي في آن وإحد على النقاط التاليـــة:

- أن يكون في سن العمل أي بين 16- 60 سنـــة؛
- بدون عمل أثناء فترة التحقيق (أي لم يتمكن من عمل بأجرة أو بدونـــها)؛
- أن يكون قام بالبحث الجاد عن عمـــل؛
- أن يكون متاح ومستعد لأي عمل مأجور أو غير مأجور أثناء فترة الإسنـــاد.

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، **مشكلة البطالة وأثر برنامج الإصلاح الاقتصادي عليها دراسة تحليلية – تطبيقية**، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، 2005، ص ص 3-9.

[2] الناتج المحتمل: يتمثل في أقصى ناتج يمكن تحقيقه عندما يتم استخدام موارد المجتمع استخداما كاملا و أمثلا، أو بمعنى آخر يمثل ناتج التوظف الكامل غير التضخمي.

[3] *- Lakel Samira : « **L'emploi et le chômage en Algérie** », Mémoire d'ingénieur, INPS, 1998. P10.*

2-2- **قياس البـــــطالـــة**: يعد حجم البطالة أو عدد العاطلين في دولة ما مؤشرا ضعيفا للخطورة النسبية لمشكلة البطالة خاصة في الدول التي ينمو فيها عدد العاطلين بمعدل أسرع من معدل نمو العمالة، ولتسهيل المقارنة عبر الزمن أو فيما بين الدول يتم حساب ما يعرف **بمعدل البطالة**، و مثلما حدث أن تمت التفرقة بين مقياسين البطالة، هما المقياس الرسمي و المقياس العلمي لها كما يلي:

2-2-1- **القياس الرسمي للبطالة**: يعرف معدل البطالة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، أي أن: معدل البطالة=(عدد العاطلين÷ قوة العمل) *100

ويشير مصطلح قوة العمل هنا إلى جميع الأفراد العاملين و العاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة، أي أن قوة العمل= حجم العمالة + حجم البطالة.

2-2-2- **القياس العلمي للبطالة**: وفقا لهذا المقياس فإن العمالة الكاملة تتحقق في المجتمع عندما يكون الناتج الفعلي في الاقتصاد معادلا للناتج المحتمل، وبالتالي يكون معدل البطالة الفعلي مساويا لمعدل البطالة الطبيعي الغير التضخمي. بينما إذا كان الناتج الفعلي في الاقتصاد أقل من الناتج المحتمل، يكون معدل البطالة الفعلي أكبر من البطالة الطبيعي وفي هذه الحالة يعاني المجتمع من وجود بطالة بالمفهوم العلمي ويحدث ذلك إما بسبب عدم استخدام الكامل لقوة أو بسبب عدم الاستخدام الأمثل لها. والاستخدام الأمثل لقوة العمل يتطلب ألا تقل إنتاجية العامل عن حد أدنى معين يطلق عليه **الإنتاجية المتوسطة المحتملة**، وتعرف بأنها أعلى متوسط للإنتاجية فيما بين قطاعات المجتمع و بالتالي فإن:

الناتج المحتمل= قوة العمل(95%) x الإنتاجية المتوسطة المحتملة.....(1)

وإذا كان معدل البطالة الطبيعي والمسموح به ذلك الذي يحافظ على استقرار الأسعار، وليكن على سبيل المثال 5%، وبالتالي فإن قوة العمل المحتسبة هي 95% من قوة العمل الكلية. ومن ثم فإن الناتج المحتمل هو ذلك الناتج المحتمل هو ذلك الناتج الذي يتم الحصول عليه من تشغيل 95% من قوة العمل تشغيلا كاملا وأمثلا.

الناتج الفعلي= قوة العمل (95%) x الإنتاجية المتوسطة الفعلية.....(2)

فجوة الناتج = الناتج المحتمل - الناتج الفعلي.....(3)

وتعرف فجوة الناتج بأنها تمثل قيمة الناتج المفقودة نتيجة لعدم استخدام موارد المجتمع الكامل استخداما كاملا أــو أمثلا.

ومن خلال المعادلتين (1) و(2) يمكن كتابة المعادلة (3) كما يلي:

فجوة الناتج = قوة العمل (95%) x (الإنتاجية المتوسطة المحتملة - الإنتاجية المتوسطة الفعلية)..... (4)

ويمكن تحويل فجوة الناتج المقاسة بوحدات نقدية إلى فجوة بطالة مقاسة بوحدات عمل، وذلك من خلال قسمة المعادلة (4) على الإنتاجية المتوسطة المحتملة.

فجوة أــو حجم البطالة = فجوة الناتج ÷ الإنتاجية المتوسطة المحتملة..... (5)

فجوة أــو حجم البطالة =[قوة العمل (95%) x (الإنتاجية المتوسطة المحتملة - الإنتاجية المتوسطة الفعلية)]÷ الإنتاجية المتوسطة المحتملة..... (6)

فجوة أــو حجم البطالة =[قوة العمل (95%) 1) x - الإنتاجية المتوسطة الفعلية÷ الإنتاجية المتوسطة المحتملة)]..... (7)

معدل البطالة=(عدد العاطلين÷ قوة العمل) ..... (8)

معدل البطالة=(1 - الإنتاجية المتوسطة الفعلية÷ الإنتاجية المتوسطة المحتملة)

2-2-3-**قياس البطالة من طرف الجهاز الإحصائي الجزائري**: يعرف معدل البطالة *U* على أنه النسبة بين عدد البطالين *STR* و عدد السكان الناشطين *PA*، أي[1]:

$$U = \frac{STR}{PA} \times 100$$

حيث أن:

STR: هم العاطلون عن العمل الذين يبحثون عن عمل مأجور، هؤلاء ينقسمون إلى قسمين قسم سبق لهم العمل و تعطلوا عنه لسبب ما(STR_1)، و قسم آخر يدخلون سوق العمل لأول مرة (STR_2)، أي:

$$STR = STR_1 + STR_2$$

PA: هم السكان الناشطين، و حسب الجهاز الإحصائي الجزائري فإن السكان الناشطين يتكون من القوة العاملة *PO*، و العاملين في بيوتهم *TD* و الذين يبحثون عن عمل*STR*، أي:

$$PA = PO + TD + STR$$

2-3- **أثار البطالـــة**: فإذا ما اتجهنا إلى بيان الآثار المحددة التي تنجم عن البطالة فسنجد أنه رغم كثرتها إلا أن الغالبية العظمى من المهتمين بهذا المجال قد أجمعت على آثار بعينها: اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية وأمنية

2-3-1- **<u>الآثار السياسة</u>**: يترتب على انتشار البطالة وتزايدها في أي مجتمع تهديد لاستقراره السياسي والاجتماعي، وخاصة عندما تطول فترة التعطل هذه مما يساعد في انخراط المتعطلين مع مجموعات إرهابية بهدف الضغط على الحكومات حتى توفر لهم العمل و الحياة الكريمة، وتوجد علاقة واقعية مشاهدة فيما بين زيادة معدلات البطالة في المجتمع ومستوى الإرهاب و الانقلابات السياسية كما هو مشاهد حاليا في العديد من الدول النامية.

2-3-2- **<u>الآثار الاقتصادية</u>**: يترتب على البطالة إهدار لجزء من موارد المجتمع، ومن ثم انخفاض الناتج بمقدار ما كان يسهم به هؤلاء العاطلين فضلا عن أن زيادة حجم البطالة بالمجتمع يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي على السلع بدون أن تقابله زيادة ملموسة في العرض

[1] بوصافي كمال، **حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقـتـصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 175-178.

الكلي، مما يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم ويعوق هذا عمليات التنمية في المجتمع بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي. كما يترتب على البطالة زيادة حدة العجز في ميزانية الدولة بسبب انخفاض إيرادات الدولة من الضرائب نتيجة لانخفاض الدخول، فضلا عن زيادة مدفوعاتها في صورة تقديم إعانات البطالة أو الدعم لتوفير الضروريات لهؤلاء العاطلين.

2-3-3- **الآثار الاجتماعية**: يشعر المتعطلون باليأس والإحباط وعدم الانتماء للدولة، فضلا عن عدم الاستقرار الاجتماعي مما يترتب عليه عديد من الانحرافات الاجتماعية و الأخلاقية وارتفاع معدلات الجريمة مثل القتل و السرقة وخاصة في حالة الدول النامية التي لا تقدم إعانات بطالة للعاطلين خلال فترة تعطلهم، هذا فضلا على الشعور بالحقد والبغضاء تجاه الطبقات الأخرى التي تعيش في حالة من الرغد، هذا بالإضافة إلى فقدان العاطلين إلى الخبرات والمعرفة التي اكتسبوها خلال فترة التعليم والتدريب أو الخبرة من الأعمال السابقة وخاصة في حالة استمرار التعطل لفترة زمنية طويلة. كما أنها تؤدي إلى المزيد من الاختلال في توزيع الثروات فيما بين الأفراد، ومن ثم زيادة حدة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع.

وتشير بعض الدراسات التطبيقية في هذا الصدد أن البطالة تحتوي على جذور الجريمة لأنها تتضمن العناصر الانحرافية التالية في طبيعتها وفي مضمونها وهي : -

أ. عدم استقرار العلاقات الاجتماعية للعاطل وتقلبها زمنيا ومكانيا.

ب . تركز عامل الضياع وعدم التأكد والاستقرار،و من ثم طغيان شعور خيبة الأمل والإحباط بالنسبة للعامل .

ج . ابتعاد العاطل عن المجتمع وقيمه السائدة نتيجة شعوره بالوحدة والعزلة .

و هذه كلها عوامل تؤدي إلى ارتكاب الجريمة، و بوجه عام فيما يتعلق بالبطالة والجريمة تبين ما يلي:

أ – أن البطالة تؤدي وتسبب السلوك الأجرامي لدى الفرد العاطل،إذا توافرت بعض أو كل العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تساعد على ذلك .

ب – إن العلاقة بين البطالة والجريمة علاقة ديناميكية يصبح السبب نتيجة والنتيجة سببا مع استمرارية العلاقة وتعقدها وتشابكها بمرور الزمن .

ج – إن ثمة عوامل اجتماعية أخرى مثل انتشار الأمية، التفكك الأسري ذات علاقة بالجريمة .

ومن هذا يتضح أن هناك علاقة طردية بين معدلات البطالة والجريمة وأن البطالة ظاهرة مركبة ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وسياسية.

3- الإطار النظري للجريمة:

3-1- مفهوم الجريمة: يمكن القول بأن الجريمة هي أي فعل يمثل اعتداء على الجسد أو العقل أو الروح أو العرض أو المال، وبصفة عامة تعرف الجريمة بأنها أي مخالفة للقواعد القانونية سواء كانت تلك القواعد القانونية مصدرها التشريعات السماوية (الدين) أو مصدرها القانون الوضعي أو كان مصدرها العرف (العادات والتقاليد)[1].

[1] إبراهيم طلعت، **البطالة والجريمة دراسات في الاقتصاد الاجتماعي**، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص159.

أما المفهوم الاقتصادي للجريمة فيرى الاقتصاديون أن الجريمة هي التعدي على الموارد والثروات التي تقع في حيازة الأفراد والجماعات والدول، والجريمة التي ترتكب ضد الموارد الاقتصادية والنشاطات الاقتصادية و الثروات هي جريمة اقتصادية لأن الجريمة هي سلوك معين له هدف عند المجرم الذي يرتكبها[1]. فالأفراد يقررون ما إذا كان من الأفضل ارتكابهم للجريمة بمقارنة التكلفة بالعائد من الجريمة.

3-2- قياس الجريمة:

يعرف علماء الأجرام معدل الجريمة وفقا لهذا المقياس كنسبة بين عدد الكلي للمجرمين إلى العدد الكلي للسكان، أي أن:

معدل الجريمة =(عدد الحالات الأجرامية المعروفة ÷ عدد السكان) *1000 ..... (9)

وبالتالي فإن هذا المعدل يعطينا تناسب بين الجريمة وعدد السكان بمعنى كلما قل عدد السكان تقل معدلات الجريمة، وكلما زاد عدد السكان تزيد معدلات الجريمة والانحراف. كما أن هذا المعدل يعطينا عدد المجرمين لكل مئة ألف نسمة، مثال على ذلك: إذا كان معدل الجريمة يساوي 2.1 % يعني أن لكل 1000 نسمة من أفراد المجتمع فيه 2.1 مجرم أو منحرف.

3-2- تقسيمات الجريمة:

يمكن تقسيم الجرائم من أكثر من منظور ولعل التقسيم التالي يعطينا صورة شاملة لغالبية الجرائم التي تقع في المجتمع[2]:

3-2-1- **جرائم الإضرار بالعقل:** وتتمثل في جرائم الاستيلاء على ما ينتجه العقل من منتجات فكرية مابين الإبداع الأدبي والفني والابتكاري والاختراع المادي.

3-2-2- **جرائم الإضرار باليدن:** وتتراوح تلك الجرائم ما بين الضرر الخفيف الذي يصيب الجسم بجرح بسيط يصل إلى إعاقة جزئية عن العمل، أو يمنع الشخص جزئيا عن أداء الدور الإنساني الشخصي، و الضرر الجسيم الذي يصيب الجسم بإعاقة كلية عن العمل أو يمنع الشخص كليا من أداء الدور الإنساني الشخصي.

3-2-3- **جرائم الإضرار بالنفس:** وهي الجرائم التي يترتب عليها إزهاق الروح أو القتل.

3-2-4- **جرائم الإضرار بالعرض:** تتمثل في الاعتداء على العرض أو الشرف مثل: جرائم الزنا أو الاغتصاب أو السب والقذف، وجرائم الآداب العامة.

3-2-5- **جرائم الإضرار بالمال:** تتمثل في جرائم الاعتداء على الأصول أو الحقوق المالية للغير مثل جرائم السرقة والسطو والرشوة، وجرائم تدمير الممتلكات، ودائما يكون مدخل هذه الجرائم اقتصادي.

---

[1] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **الجرائم الاقتصادية وأثرها على التنمية في الاقتصاد الإسلامي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 06.

[2] إبراهيم طلعت، **مرجع سبق ذكره**، ص ص161- 162.

3-2-6- **جرائم الإضرار بالدين:** تتمثل في جرائم إجبار الأفراد للتحول عن ديانتهم ومعتقداتهم الدينية، وجرائم ازدراء الأديان، وجرائم الاعتداء على المقدسات الدينية مثل المساجد والكنائس، وجرائم النصب والإحتيال تحت مضلة الشعارات الدينية...

3-3- **أقسام الجريمة في التشريع الجزائري:** سلك المشرع الجزائري مسلك معظم التشريعات المقارنة، بأنّ قسم الجرائم (بموجب المادة 27 من قانون العقوبات) تقسيما ثلاثيا تبعا لخطورتها إلى جنايات و جنح و مخالفات. و لكن الفقه لم يكتف بهذا التقسيم القانوني للجرائم بل قسمها تقسيمات أخرى تبعا لأركان الجريمة. و لنعرض في ما يلي للتقسيم القانوني الفقهي للجرائم[1]:

3-3-1- **التقسيم القانوني للجرائم:** تقسم المادة 27 من قانون العقوبات الجرائم تبعا لخطورتها إلى جنايات و جنح و مخالفات و تنص المادة 5 من نفس القانون على ما يلي:

أ- أنّ العقوبات الأصلية في مواد الجنايات هي الإعدام و السجن المؤبد و السجن المؤقت لمدة تتراوح بين خمس سنوات و عشرين سنة.

ب- و أنّ العقوبة الأصلية في مواد الجنح هي الحبس لمدة تتجاوز شهرين إلى خمس سنوات، ماعدا الحالات التي يقرر فيها القانون حدودا أخرى. ذلك أنّ القانون قد يقرر في مواد الجنح حدا أقصى يفوق خمس سنوات حبسا كما هو الحال بالنسبة للجنحة اختلاس الأموال من طرف الموظف العام أو من في حكمه، و جنحة الفعل المخل بالحياء على قاصر دون عنف...

ج- أن العقوبة الأصلية في مواد المخالفات هي الحبس من يوم وإحد إلى شهرين على الأكثر، و الغرامة من عشرين دينار جزائري إلى ألفي دينار جزائري.

3-3-2- **التقسيم الفقهي للجرائم**: يقسم الفقه الجرائم بالنظر إلى أركان الجريمة و هي الركن المادي، و الركن المعنوي، و الركن الشرعي، تقسيمات عدة نوجزها في الآتية:

أ- **تقسيم الجرائم بالنظر إلى ركنها المادي**: تقسم الجرائم اعتمادا على الركن المادي إلى:

- **الجريمة الوقتية**: تعتبر الجريمة وقتية إذا كان ركنها المادي لا يمتد فترة زمنية أي الجريمة التي لا يستغرق وقوعها فترة زمنية، مثل: جريمة القتل التي تتم بمجرد إزهاق الروح، و جريمة السرقة التي تتم بمجرد حصول فعل الاختلاس، و جريمة الضرب التي تتم بمجرد حصول فعل الضرب.

- **الجريمة المستمرة**: تعتبر الجريمة مستمرة إذا كان ركنها المادي يمتد فترة زمنية أي الجريمة التي يستغرق وقوعها فترة زمنية، مثل: جريمة إخفاء الأشياء المسروقة، و جريمة الإهمال العائلي التي تبقى قائمة إلى أن يتم دفع جميع المبالغ المحكوم بها.

[1] الموقع الالكتروني: http://www.forum.ennaharonline.com/thread31652.html تاريخ الزيارة: 05-02-2012.

- **الجريمة البسيطة**: تعتبر الجريمة بسيطة إذا كان يكتفي فيها بحصول الواقعة المادية مرة وإحدة مع سائر العناصر الأخرى لتمام الجريمة، و قيام المسئولية الجنائية، مثل: جريمة القتل و جريمة السرقة.

- **الجريمة المستمرة**: تعتبر الجريمة مستمرة إذا كان لا يكتفي فيها بحصول الواقعة المادية مرة وإحدة مع سائر العناصر الأخرى لتمام الجريمة و قيام المسئولية الجنائية، بل يتطلب لتحقيقها تكرار هذه الواقعة ذاتها مع توافر العناصر الأخرى لقيام الجريمة، مثل: جريمة التسول، و جريمة تحريض القصر على الفسق.

- **الجريمة المتتابعة الأفعال أو المتكررة** : تعتبر الجريمة متتابعة الأفعال إذا قام الجاني بأفعال متتالية و متماثلة تنصب على مصلحة وإحدة محمية قانونا يهدف إلى غرض إجرامي وإحد، مثل: جريمة الضرب في حالة تكرار فعل الضرب، و جريمة السرقة في حالة حصول هذه الجريمة على مراحل.

ب- تقسيم الجرائم بالنظر إلى ركنها المعنوي: تقسم الجرائم اعتمادا على الركن المعنوي للجريمة أو على توافر القصد الجنائي إلى جريمة عمدية و جريمة غير عمدية .

- **الجريمة العمدية**: تعتبر الجريمة عمدية إذا توافر القصد الجنائي، لدى مقترفها أي اتجاه إرادته إلى تحقيق النتيجة التي يتوقعها، مثل: جريمة القتل العمد...

- **الجريمة الغير العمدية**: تعتبر الجريمة الغير العمدية إذا لم يتوافر القصد الجنائي لدى مقترفها أي الجريمة التي ينتفي فيها القصد الجنائي، فهي جريمة تقوم على مجرد الخطأ المبني على الإهمال و الرعونة و قلة الإحتراز و عدم إطاعة القوانين و اللوائح، و مثالها القتل الخطأ...

ج- تقسيم الجرائم بالنظر إلى ركنها الشرعي: تقسم الجرائم اعتمادا على الركن الشرعي للجريمة إلى جريمة سياسية و جريمة عسكرية.

- **الجريمة السياسية**: يتنازع تعريف الجريمة السياسية مذهبان مذهب شخصي و مذهب موضوعي، فتعتبر الجريمة سياسية أخذا بالمذهب الشخص الجريمة التي يكون الباعث على ارتكابها باعثا سياسيا أو تكون الغاية من ارتكابها غاية سياسية، و تعتبر الجريمة سياسية أخذا بالمذهب الموضوعي إذا كانت المصلحة المحمية قانونا التي وقع عليها الاعتداء ذات طبيعة سياسية، بمعنى أنّ وصف الجريمة أنها سياسية يكون بالنظر إلى طبيعة الحق المعتدي عليه، فإذا كانت طبيعة الحق سياسية كانت الجريمة سياسية.

و من الجرائم المعتبرة جرائم سياسية في قانون العقوبات الجزائري: الجنايات الجنح ضد أمن الدولة كجرائم الجباية و التحسس، و جرائم التعدي على الدفاع الوطني، و الجرائم ضد سلطة الدولة و سلامة أرض الوطن، و جنايات المساهمة في حركات التمرد، و الجنح ضد الدستور، و الاعتداء على الحريات العامة.

و يلاحظ أنّ المشرع الجزائري لا يعبر اهتماما للتفرقة بين الجريمة السياسية و الجريمة العادية فيما يتعلق بالعقوبات المقررة لها ، مقارنة بالتشريعات الأجنبية التي تخصص للجرائم السياسية عقوبات خاصة تميزها عن العقوبات المقررة للجرائم العادية.

- **الجريمة العسكرية**: تعتبر الجريمة عسكرية إذا أخل الفاعل بالقواعد التي يفرضها قانون العقوبات العسكري، أو ما يسمى في الجزائر تعاون القضاء العسكري. و تخضع الجريمة العسكرية في الجزائر لقانون القضاء العسكري الصادر في 1971/04/22 بموجب الأمر رقم 71-28.

3-3- **المحددات الاقتصادية للجريمة:**

هناك محددات أو دوافع كثيرة أدت لارتكاب الجريمة بعضها اقتصادي، اجتماعي، وبعضها يرتبط بدوافع نفسية[1]، سوف نركز في عرضنا هذا على الدوافع الاقتصادية ومن أهمها[2]:

أ- **الفقر**: يعتبر الفقر سبب مباشر من أسباب الجرائم، لأن عدم توفر الأمن الاقتصادي وسوء الغذاء والكساد والرعاية الاجتماعية الضرورية إلى تكوين اتجاهات خطيرة تنحو إلى معارضة المجتمع والتمرد عليه، ولقد انتهت الدراسات في علم الاجتماع الجنائي إلى وجود علاقة قوية بين الفقر والجريمة.

ب- **البطالة**: تؤكد الدراسات الميدانية بوجود علاقة قوية بين البطالة والجريمة في الوطن العربي، كما أن النظام الاقتصادي الرأسمالي المطبق في المجتمعات الرأسمالية رغم الرخاء الذي يعيشه لم يتمكن من القضاء على البطالة التي تعتبر من أهم العوامل الاقتصادية تؤدي إلى ارتكاب الجريمة وخاصة الجرائم الاقتصادية.

ت- **الهجرة**: يترتب على النمو الاقتصادي هجرة أفراد المجتمع من المناطق الريفية الفقيرة إلى المناطق الصناعية بحثا عن فرص عمل أفضل حيث تزداد هذه الفرص مع التقدم الاقتصادي في مناطق الجذب السكاني. بينما تنعدم فرص العمل وينتشر الكساد في مناطق الطرد السكاني. فالعلاقة طردية بين حجم الجريمة وأنماطها ومنطقة الجذب السكاني، وعلاقة عكسية بين حجم الجريمة ومنطقة الطرد السكاني.

ث- **ارتفاع تكاليف المعيشة**: يعتبر ارتفاع تكاليف المعيشة في كثير من بلدان العالم ودون أن يتحقق الارتفاع المناسب في دخول الأفراد يؤدي إلى ارتكاب الجرائم، كمحاولة التهرب من سداد الضرائب أو الرسوم الجمركية بالاتفاق مع بعض الموظفين المسئولين عن هذه الأعمال مقابل الرشوة وهذا نتيجة الانحراف بالوظيفة العامة من أجل الحصول على زيادة في الدخل وكذلك استغلال الوظيفة العامة في الحصول على ربح أو منفعة.

---

[1] للإطلاع على محددات أو دوافع الجريمة الاجتماعية و النفسية أنظر مرجع: إبراهيم طلعت، **مرجع سبق ذكره** ، ص174.

[2] خلف بن سليمان بن صالح النمري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 13- 18.

ج- **الإحتكار والاستئثار والأنانية:** إن الأنظمة الاقتصادية الوضعية المطبقة في المجتمعات الغربية والشرقية مسؤولة بشكل كبير عن حدوث الجرائم فلأنانية و الاستئثار وحب السيطرة الفردية والإحتكار في النظام الرأسمالي وكذلك الاستئثار بالسوق والتحكم في الإنتاج وفرض سلع وخدمات رديئة على المستهلكين، والبيع والشراء بأسعار سياسية لا علاقة لها بالأسعار الاقتصادية وكل ذلك أدى إلى زيادة معدلات الجريمة.

ح- **زيادة الدخل:** أدت التنمية الاقتصادية في كثير من بلدان العالم إلى زيادة الدخول الفردية، وزيادة عدد المشروعات والشركات وزيادة الإنتاج، وزيادة التحضر فزادت جرائم السرقة والإحتكار والإحتيال والرشوة والتزييف وإتلاف الموارد.

خ- **السياسات النقدية و المالية الغير عادلة:** إن إتباع سياسات نقدية أو مالية غير عادلة أو غير متزنة يؤدي إلى ارتكاب الجرائم الاقتصادية وذلك مثل سياسة التوسع في الإصدار النقدي والإفراط فيه يؤدي إلى التضخم، وارتفاع الأسعار وانخفاض الدخول الحقيقية وعدم كفايتها لتحقيق المطلب الأساسية، وتدهور القوة الشرائية للنقود وانعدام دورها في تسوية المدفوعات الآجلة وتأثير ذلك على المعاملات و الديون، وعلى أصحاب الدخول الثابتة ويصاحب التوسع في الائتمان المصرفي مع عدم الرقابة الجيدة لتزايد حالات السرقة والاختلاس في قطاع المصارف و الممطالة في سداد القروض.

د- **حجم الإنفاق العام الأمني وفعاليته:** فكلما زاد حجم الإنفاق العام الأمني في الموازنة العامة لدولة فإن كفاءة وفعالية جهاز الأمن تزداد مما يؤدي إلى انخفاض معدل انخراط الأفراد في أنشطة الجريمة، وذلك لأن الجرم الرشيد يضع في حسباته إحتمال القبض عليه، ويزداد هذا الإحتمال كلما زاد حجم الإنفاق الأمني وزيادة فعالية جهاز الأمن في نفس الوقت[1].

4- دراسة تحليلية للبطالة و الجريمة بالجزائر:

4-1- تطور معدلات البطالة في الجزائر:

لم تكن ظاهرة البطالة معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات، وإلى منتصف الثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية، نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك. فإنه ما أن بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، حيث تشير العديد من التقارير الرسمية إلى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في الارتفاع من 17 % في 1987 م إلى 28.6 % سنة 1995 م ليصل حدود 30 % سنة 1999 م. هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية مترابطة، أبرزها سياسات إعادة الهيكلة الاقتصادية التي شرعت فيها الجزائر بعد دخولها في مفاوضات التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، ورغم محاولاتها للحد من هذه الزيادة عن طريق العديد من البرامج والمشاريع التي صاحبت هذه التحولات، والتي جاءت في غالبيتها بصفة سريعة وغير

[1] إبراهيم طلعت، **مرجع سبق ذكره**، ص173.

مدروسة بصفة علمية، مما جعلها قليلة الفاعلية في الحد من تنامي هذه الظاهرة[1]. الجدول التالي يبين تطور عدد البطالين و معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة (2001-2010).

الجدول رقم (01): تطور معدلات البطالة للفترة (2001-2010)

السنوات	العاطلون عن العمل (بالملايين)	معدل البطالة%
2000	2.43	29.8
2001	2.58	28.44
2002	2.41	26
2003	2.07	23.7
2004	1.67	17.7
2005	1.44	15.30
2006	1.24	12.3
2007	1.37	13.8
2008	1.16	11.3
2009	1.07	10
2010	1.07	10

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

فإذا تفحصنا هيكل هذه البطالة فإننا نلاحظ:

- من بين 2.427.000 بطال تعرفهم سنة 2000، 80 % منهم لا يتجاوز سنهم 30 سنة، أي أن 1.760.000من البطالين هم شباب في مقتبل العمر بدون عمل ولا دخل مستقر. وبالتالي علينا أن نتصور الوضع النفسي لهذا الشباب المقصى و المهمش اجتماعيا. إن هذه الخصوصية الأولى تجعل البطالة في الجزائر بطالة تهميش بالدرجة الأولى، خاصة إذا علمنا أن 75.7 % أي 1.466.600 منهم يبحثون عن عمل لأول مرة في حياتهم.
- كما أن أغلبية هؤلاء البطالين هم غير مؤهلين، حيث أن ما يقارب 45 % منهم لا يتعدى مستواهم الدراسي مستوى المتوسط، كما أن 73 % منهم ليس لهم أي تأهيل، وهذا يبيّن عدم الانسجام الموجود بين منظومة التعليم والتكوين والتشغيل، كما يبيّن كذلك أن البطالة ترتفع مع الجهل(17.3 % منهم أميين) و مع الفقر أيضا لأن الفئات الفقيرة هي التي يشهد أبناؤها حالة الإخفاق المدرسي أكثر من غيرها، أكثر من ذلك فإن حوالي 80.000 من هؤلاء البطالين لهم مستوى جامعي، وهذا يعني أن البطالة أصبحت تمس أكثر فأكثر خريجي الجامعات والمعاهد العليا الذين لا يجدون مناصب شغل نظرا لتجميد التوظيف وانكماش الاقتصاد عامة.

[1] أحمية سليمان، **السياسة العامة في مجال التشغيل ومكافحة البطالة في الجزائر**، الملتقى العلمي الأول حول السياسات العامة ودورها في بناء الدولة وتنمية المجتمع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سعيدة، الجزائر، 26-27 أفريل 2009، ص1.

ü إن الشيء الخطير أيضا في بنية البطالة هذه هو طول المدة التي يبقى فيها البطال يبحث عن شغل، فقد انتقلت هذه المدة من 23 شهر سنة 1989 إلى 27 شهر سنة 1996 وإلى 30 شهرا سنة 1999، من بينهم 55 % لم يشتغلوا منذ 12 شهرا، و35.4 %منهم لم يشتغلوا منذ أكثر من 24 شهرا.

أما في الفترة الأخيرة وبعد خلق أزيد من 4000000 منصب شغل دائم و مؤقت خلال الفترة 1999-2007 عرفت نسبة البطالة انخفاضا بحيث انتقلت من حوالي 30 % من السكان العاملين في 1999 إلى 13.8 % في 2007 و11.3% في 2008، لتصل إلى 10% سنة 2009. و تميز تطور المؤشرات الرئيسية لسوق التشغيل خلال نفس الفترة بارتفاع السكان النشطين بحيث انتقل عددهم من 6 ملايين في 1999 إلى أزيد من 9 ملايين أي ارتفاع بمعدل سنوي يقدر ب 5.6 % [1].

تدل الإحصائيات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي، إذ تشير مختلف التقارير حول الوضع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر إلى تراجع نسبة البطالة في الجزائر، بالنظر إلى تحسن مؤشرات التنمية في جميع المجالات، الصحة والتربية، بالإضافة إلى المساواة بن الجنسين وتبقى نسبة البطالة مرتفعة بالمناطق الريفية ولدى النساء والشباب فقد انخفضت نسبة البطالة إلى 11.3% سنة2008 [2].

فالديوان الوطني للإحصاء يؤكد أن نسبة البطالة في بداية سنة 2009 هي 13.8%، ويؤكد نفس الديوان أن معدل البطالة إلى غاية نهاية شهر أكتوبر من نفس سنة هو 10.2%. ولقد كانت هذه البطالة تصيب الفئات الشابة من المجتمع[3].

إن تفاقم ظاهرة البطالة مس كل الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية." فمن مجموع العاطلين عن العمل والبالغ عددهم الآن 1.7 مليون شخص نجد أن أكثر من 73% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة[4]. ونظرا لتفاقم الوضع وديمومته أصبحت قضية خلق مناصب الشغل في الجزائر هي لب كل سياسات التنمية المنتهجة ذلك أن هذا

---

[1] موقع الانترنت جزايرس http://www.djazairess.com/aps/98727

[2] وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي، **المؤتمر العربي الأول حول تشغيل الشباب**، 15 إلى17 نوفمبر 2009 ، الجزائر، ص04.

[3] الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz.

[4] منظمة العمل العربية، مكتب العمل العربي، المركز العربي لتنمية الموارد البشرية، **عرض حول التوجيه والإرشاد في برامج وأجهزة التشغيل بالجزائر**، الندوة الإقليمية عن دور الإرشاد والتوجيه المهني في تشغيل الشباب، طرابلس:11– 2005/7/13، ص05.

الوضع هو نتاج الأزمات المتوالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري في الثمانينات[1].

كل هذه الأرقام التي تقدمها الأجهزة الإحصائية، بالرغم من أهميتها، تبقى محدودة جدا ولا تطلعنا بقدر الكفاية عن حجم هذه الكارثة وبُعدها الاقتصادي والاجتماعي، ولعل هذا يعود لأسباب تقنية بحكم ضعف أجهزة الإحصاء وتخلفها.

إن هذه الإحصائيات تكون فاعلة وفعالة لو قدمت لنا بنية توزيع الدخل لفئات المجتمع الجزائري للتمكن من دراسة الفوارق بينها ومعرفة مدى تطور ظاهرة هي في تنامي مستمر تتمثل في الفقر والتهميش، إن الإحصائيات حول هذا الموضوع تُمكّن الدولة عبر ميكانيزمات الضريبة والميزانية العمومية من تصحيح الإختلالات والحفاظ على مستوى معقول من العدالة التوزيعية. كما أن هذه الإحصائيات لا تعطى معلومات كافية عن التشغيل غير الرسمي، مستوى الأجور الحقيقية في هذا القطاع، حالات البطالة الوسيطية وسوء التشغيل..إلخ.

ورغم ذلك فإن الأرقام المتوفرة لا تبعث على التفاؤل، بل هي حاملة لكل الأخطار على الاستقرار الاجتماعي والسياسي للجزائر، فإذا استمر هذا الوضع فإن الشارع سيستمر في التفاف هؤلاء الشباب اللذين يصبحون عرضة التشرد والتهميش، والإقصاء، والمخدرات، والعنف..إلخ.

وككل البلدان التي شرعت في الإصلاحات الهيكلية، فإن المؤسسات المالية والنقدية الدولية تقترح عليها وضع إجراءات حمائية للتخفيف من انعكاسات برامج الإصلاح على البطالة والوضع الاجتماعي لتبقى في إطار معقول لا تهدد استمرار الإصلاحات، فإن الجزائر شرعت منذ 1989 في وضع برامج خاصة للتخفيف من وطأة الإصلاحات وآثار برامج التعديل الهيكلي.

4-2- تطور إجمالي الجريمة في الجزائر خلال الفترة (2001-2010):

المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات الإنسانية يعاني من مشكلات عديدة، فهناك الفقر، جنوح الإحداث، البطالة، المخدرات إلى غير ذلك من المشكلات الإجتماعية، وتعد الجريمة باختلاف أنواعها من الظواهر السلبية التي أخذت تنتشر بشكل ملحوظ في المجتمع الجزائري، إذ يشير تقرير للشرطة القضائية إلى وقوع أكثر من مليون جريمة بين سنة 2001 و سنة 2010، لذا سوف يتم التطرق إلى الجريمة في الجزائر بشيء من التحليل من خلال الجداول الإحصائية التي تتناول الجريمة في المجتمع الجزائري من حيث الزيادة والنقصان خلال الفترة2001-2010، وكذا تصنيفات الجريمة خلال هذه الفترة، إلى جانب وصف العلاقة بين البطالة والجريمة، إذ تفترض جلال دراسات بأن هناك علاقة طردية بين البطالة والجريمة، أي بمعنى كلما ارتفعت معدلات البطالة في المجتمع أدى ذلك إلى زيادة مستويات الجريمة، وهذا البحث يختبر هذه الفرضية معرفة إلى أي مدى تنطبق على المجتمع الجزائري.

[1] *FEMISE 2005, Profil Algérie, Institut de la méditerranée, janvier 2006, p 43.*

الجدول رقم 02: تطور عدد الجرائم الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 2001-2010

السنة	مجموع الجرائم	الفرق في عدد الجرائم	نسبة الارتفاع %	نسبة الإنخفاض%	معدل الجريمة[1]
2001	78000	--	--	--	2.43
2002	110000	32000	41	--	3.38
2003	117000	7000	6.40	--	3.54
2004	112000	5000-	--	4.30	3.35
2005	119000	7000	6.25	--	3.50
2006	126000	7000	5.90	--	3.65
2007	121243	4757-	--	3.80	3.45
2008	130000	8757	7.20	--	3.64
2009	119000	11000-	--	8.46	3.27
2010	133898	14899	12.50	--	3.61

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات المديرية العامة للأمن الوطني

مما هو ملاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن الجريمة في الجزائر شهدت تذبذبا خلال الفترة 2001-2010، حيث سجلت 78000 جريمة في سنة 2001، لتشهد خلال السنتين المواليتين ارتفاعا مسجلة في سنة 2002 أكثر من 110000 جريمة بمقدار 32000 جريمة إضافية بنسبة ارتفاع تقدر بـــ41 بالمئة مقارنة بسنة 2001، أما في السنة الموالية فقد سجلت 117000 جريمة بنسبة ارتفاع تقدر بـــ6.4 بالمئة مقارنة بسنة 2002.

أما خلال الثلاث السنوات التالية فقد سجلت إنخفاضا في عدد الجرائم خلال سنة 2004 مقارنة بسنة 2003، حيث تم تسجيل 112000 جريمة بانخفاض قدر بـــ 5000 جريمة بمعدل إنخفاض 4.3 بالمئة مقارنة بسنة 2003، لتشهد ارتفاعا خلال السنتين المواليتين بـــ 7000 جريمة و14000 جريمة مقارنة بسنة 2004 وذلك بمعدلي ارتفاع قدرا بـــ6.25 و5.9 بالمئة مقارنة بسنة 2004.

أما خلال الأربع سنوات الأخيرة من فترة الدراسة فقد شهدت الجريمة تذبذبا من خلال تسجيل إنخفاض سنة 2007 بمعدل 3.8 بالمئة مقارنة بسنة 2006 لتشهد ارتفاعا خلال سنة 2008 بمعدل 7.2 بالمئة مقارن بسنة 2007، لتنخفض سنة 2009 بـــ11000 جريمة بمعدل إنخفاض قدر بـــ8.46 بالمئة مقارن بسنة 2008، ولكن سنة 2010 تشهد ارتفاعا

[1] تم حساب معدل الجريمة باستخدام العلاقة رقم (09).

رهيبا للجريمة في الجزائر بـــ14899 جريمة وبمعدل ارتفاع مقدر بـــ12.5 بالمئة مقارنة بسنة 2009.

وعلى العموم فإن الجريمة في الجزائر شهدت ارتفاعا رهيبا خلال فترة الدراسة حيث سجلت 78000 جريمة فقط سنة 2001، لترتفع بنسق جنوني مسجلة أعلى عدد من الجرائم سنة 2010 والمقدر بـــ 133898 جريمة. وخلال هذه العشرية من سنة 2001 إلى 2010 تم تسجيل أكثر من مليون جريمة بمعدل 100000 جريمة سنويا ، أي بمعدل 8333 جريمة في الشهر و277 جريمة يوميا، وهذا أمر يستلزم دق ناقوس الخطر في المجتمع الجزائري.

ويمكن إيعاز ارتفاع الجريمة خلال هذه العشرية إلى الوضعية التي مر بها أفراد المجتمع خلال العشرية السوداء من النإحية، وكذا بعض العوامل الاقتصادية كارتفاع معدلات الفقر، وكذا الرسوب المدرسي وغيرهما من العوامل.

4-3- أصناف الجرائم في الجزائر:

لقد تعددت اصناف الجرائم في المجتمع الجزائري وتنوعت بين الجرائم خاصة بالمساس بالأشخاص والممتلكات وجرائم المتاجرة بالمخدرات والجرائم الاقتصادية والمالية وجرائم الهجرة السرية، وسوف نقوم بتحليل تطور هذه الانواع من الجرائم خلال االسنوات 2004 و2007 و2008:

الجدول رقم (03): أصناف الجرائم في الجزائر

	جرائم المساس بالأشخاص والممتلكات	جرائم المتاجرة بالمخدرات	جرائم اقتصادية ومالية	الهجرة السرية
2004	104300	3798	2351	1651
2007	112276	4093	3019	2155
2008	120597	4339	3015	2217

المصدر: تقرير الشرطة القضائية الجزائرية لسنة 2010

وتم خلال سنة 2007 تسجيل 121243 قضية عبر التراب الوطني تخص مختلف الجرائم المذكورة تم فيها تسجيل تورط 82706 شخص، وتتصدر الجرائم المرتبطة بالمساس بالأشخاص قائمة الجرائم المسجلة من حيث عدد هذه الأخيرة 58786 قضية، تليها القضايا المرتبطة بالمساس بالممتلكات بلغ عددها 53490 قضية ، وتم خلال نفس الفترة تسجيل 4093 قضية تخص المتاجرة بالمخدرات تم فيها حجز ما يقارب 8372 كيلوغراما من القنب الهندي و20.677 كيلوغراما من الكوكايين و 381.79 غراما من الهيروين و539 غراما

من الكراك و104491 قرصا مهلوسا، وتأتي في المرتبة الثالة جرائم الاقتصادية والمالية بـــ 3019 قضية، وفي الأخير تأتي 2155 جريمة مرتبطة بالهجرة السرية.

وفي قراءة سريعة للمعطيات الإحصائية ومقارنة الأرقام المسجلة خلال مختلف السنوات، تبين ان الجرائم المرتبطة بالمساس بالأشخاص عرفت ارتفاعا بين 2004 و2008 من 50526 قضية إلى 66558 قضية وارتفعت تلك المرتبطة بالمساس بالممتلكات من 53774 قضية إلى 53939 قضية، كما ارتفع عدد القضايا المضبوطة التي تخص المتاجرة بالمخدرات والمواد المهلوسة من 3798 إلى 4339 قضية ويقدر عددها الإجمالي بين 2004 و2008، 20552 قضية، وبلغ إجمالي عدد القضايا المرتبطة بالجرائم الاقتصادية والمالية خلال الفترة المذكورة 14190 جريمة انتقلت إجمالا من 2351 جريمة مسجلة خلال 2004 إلى 3015 خلال 2008 ، كما تم خلال نفس الفترة تسجيل ارتفاع في عدد الجرائم المرتبطة بالهجرة السرية انتقلت من 1651 قضية مسجلة خلال 2004 إلى 2217 مسجلة خلال 2008.

4-4- دراسة العلاقة الارتباطية بين البطالة و الجريمة في الجزائر:

ذكرنا سابقا أننا سوف ندرس فرضية أن هناك علاقة طردية بين البطالة و الجريمة في الجزائر خلال الفترة 2001- 2010، لذا سوف نقوم بتأكيد أو نفي هذه الفرضية خلال الفترة محل الدراسة، وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون، ولحساب معامل الارتباط في العينة، تستخدم صيغة " بيرسون" التالية:

$$r = \frac{\sum (x-\bar{x}) \cdot (y-\bar{y})}{\sqrt{\sum (x-\bar{x}^2)} \sqrt{\sum (y-\bar{y}^2)}}$$

وبالاستعانة بمعطيات كل من الجدول رقم (01) و الذي يوضح تطور معدلات البطالة للفترة (2001-2010)، والجدول رقم (02) والذي يمثل تطور عدد الجرائم الإجمالي في الجزائر لنفس الفترة السابقة، يمكننا دراسة العلاقة بين معدلات البطالة و معدلات الجريمة في الجزائر، وذلك باستخدام معامل الارتباط بيرسون نجد:

$$r = -0.63$$

وهذا معناه توجد علاقة عكسية بين المتغيرين المستقل والتابع أي بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة في الجزائر، كلما انخفضت معدلات البطالة كلما زادت نسبة الجريمة، وهذا ما يخالف الفرضية الرئيسية لدراستنا القائلة بأن انخفاض في معدلات البطالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة وهذا راجع حسب رأينا إلى أن ارتفاع معدلات الجريمة داخل المجتمع الجزائري راجع ليس للظروف الاقتصادية كالبطالة لوحدها وإنما لاجتماع عدة عوامل اجتماعية، نفسية وثقافية كلها تؤدي إلى ارتفاع معدلات الجريمة.

5- الخلاصة:

تعد ظاهرة الجريمة من الظواهر الهامة وموضع اهتمام الدول لما لها من آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على وإحد من أهم العوامل المؤثرة في الجريمة وهي البطالة. واستخدمت الدراسة معامل بيرسون لبيان نوع العلاقة بين الجريمة وبين البطالة عبر الفترة الزمنية 2001-2010. حيث تبين وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ومعدلات الجريمة في الجزائر، وهذا ما يخالف الفرضية الرئيسية لدراستنا القائلة بأن انخفاض في معدلات البطالة سوف تؤدي إلى انخفاض معدلات الجريمة أي أن ارتفاع معدلات الجريمة داخل المجتمع الجزائري راجع ليس للظروف الاقتصادية لوحدها وإنما لاجتماع عدة عوامل اجتماعية، نفسية وثقافية.

تفسير أثر الإهتلاك على التوازن المالي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي

أ. المهدي حجاج (جامعة بومرداس)
د. بلال شيخي (جامعة بومرداس)

ملخص:
اعتبرت الأصول غير الجارية خزان للمنافع الاقتصادية التي تستفيد منها المؤسسات على المدى الطويل، وتقوم المؤسسة باسترجاع قيمة الأصول غير الجارية انطلاقا من تقنية محاسبية هي الإهتلاك. والتي تعرف باستهلاك المنافع الاقتصادية وفي نفس الوقت تعبر عن أداة التوازن المالي.
حيث يشير الفكر المالي أن التوازن المالي شرط أساسي في استمرار بقاء المؤسسة و نشاطها و ليس فقط هدف تسعى المؤسسات لتحقيقها.
هذه الدراسة تبحث العلاقة ما بين الإهتلاك والتوازن المالي المستعملة عادة في الدراسات المتعلقة بهذا الموضوع، وهذا باستعمال المعطيات المحاسبية لمؤسسة تعمل في مجال الاتصال من خلال دراسة لسنوات 2009-2012.
النتائج المتحصل عليها توضح أن تطبيق الإهتلاك يعطي الأفضلية للمؤسسات الاقتصادية في تحقيق التوازن المالي التي تعبر بزيادة رأسمال العامل من خلال الاستفادة من الاقتصاد الضريبي الناتج عن تطبيق الإهتلاك.
المصطلحات الأساسية: الإهتلاك، الإهتلاك المتناقص، التوازن المالي، رأسمال العامل، الاقتصاد الضريبي غير الناجم عن القروض.

تمهيد

نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي في الجزائر حظيت المحاسبة المالية باهتمام كبير كمصدر للمعلومات المحاسبية والمالية ذات نوعية تساعد المستثمرين على اتخاذ القرارات الرشيدة.

ما دفعت بالبيئة الاقتصادية لأي بلد أن تفرض على المؤسسات الاقتصادية توفير المعلومات المالية الصادقة التي تعبر عن مركزها المالي والمتمثلة في الميزانية؛ إن المؤسسة الناجعة هي تلك التي تستطيع تمويل الأصول بأموالها الذاتية، والتي تتكون أساسا من النتيجة غير الموزعة والإهتلاكات ويضاف إليها المؤونات ذات الطابع الإحتياطي.

و يتناول هذا البحث جانباً مهماً من الأموال الذاتية التي تسعى المؤسسة بتعظيمها والمرتبط بالأصول غير الجارية ويتعلق الأمر بالمعيار الدولي رقم (16) ويخص الذكر الإهتلاكات، وقد تناولت الدراسة لمفهومه وأسس القياس المحاسبي في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، وحتى يكون النظام المحاسبي المالي فعالا يجب أن تكيف تحديد أقساط الإهتلاك مع التوجه الاقتصادي الحالي، لأن المحاسبة المالية تعكس الإطار الاقتصادي والقانوني للمبادلات الاقتصادية، أين عرف هذا الإطار في الجزائر تغيرات عميقة، ولإعطاء الإهتلاكات دورها الحقيقي في إطار التوجه نحو اقتصاد سوق حقيقي لابد من معرفة مساهمته في تعزيز التوازن المالي لدى المؤسسات الاقتصادية.

ولأنه لا يمكن تصور إهتلاكات بدون تثبيتات، ولأن هذه الأخيرة تساعد المؤسسة للحافظ على مكانتها في المحيط الاقتصادي وأيضا المحافظة على بقائها واستمرارية نشاطها؛ هذا لا يعني

أن هذه الأصول سوف تبقى تحت تصرف المؤسسة بصفة دائمة لأن وجودها محدود ومرتبط بمنافعها الاقتصادية، ذلك أنها معرضة للتآكل من جراء الاستعمال والقدم بمعنى مرور الزمن، والتقادم بمعنى ظهور اختراعات جديدة أفضل من الموجودة؛ وبالتالي ستؤثر حتما على رأسمالها ومن تم على توازنها المالي.

إن حاجة المؤسسة إلى استبدال تثبيتات بأخرى جديدة يدفعها لتخصيص جزء من إيراداتها حتى تتمكن من حل مشكلة تناقص مردودية إنتاجها؛ وقد توصل المختصون إلى وسيلة تمكنهم من ذلك، فأوجدوا مفهوم الإهتلاك الذي يعبر عن التدهور في قيمة الأصول نتيجة للأسباب المذكورة سابقا، والتي يجب تغطيته حتى تتمكن المؤسسة من تجديد وسائلها والاستمرار في مزاولة نشاطها.

وهو ما سيسعى هذا البحث إلى دراسته من خلال الإجابة على الإشكالية الموالية: **هل تطبيق مفهوم الإهتلاك وفق النظام المحاسبي المالي يعزز من قدرة المؤسسات الجزائرية في الحفاظ على التوازن المالي؟**

1. مفهوم الإهتلاك

الإهتلاك هو ذلك الجزء من الربح المقتطع لتجديد القدرة الإنتاجية للمؤسسة، ويمكن توضيح مفهومه انطلاقا من النقاط التالية:

1-1. تعريف الإهتلاك

يقصد بالإهتلاك استرجاع المؤسسة لأموالها من إيراداتها السنوية بهدف تجديد أصولها غير الجارية نتيجة لقدمها وتقادمها، فالإهتلاك يمثل النقص الذي يطرأ على القيمة الاقتصادية للأصول غير الجارية نتيجة لعامل الزمن والتقادم التكنولوجي؛ ويتم استرداد قيمتها لضمان استمرار العملية الإنتاجية والحفاظ على قدرتها؛ حيث عرف النظام المحاسبي المالي في المادة 7.121 الإهتلاك بأنه استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي، ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في القيمة المحاسبية لأصل قامت المؤسسة بإنتاجه لنفسها.[1]

وقد أشار النظام المحاسبي المالي في نفس المادة المذكورة أعلاه أن مصطلح الإهتلاك كما هو مستخدم في المحاسبة لا يعني التدهور الطبيعي للأصل، كما أنه لا يعني الانخفاض في القيمة السوقية خلال فترة معينة، ولكنه عبارة عن توزيع المبلغ القابل للإهتلاك بصورة مطردة على مدة نفعية للأصل بعد تخفيض القيمة المتبقية.[2]

وهذا ما تؤكده المادة 718 من القانون التجاري الجزائري حيث أجبرت المؤسسات الاعتماد على مفهوم الإهتلاك حتى لو حققت خسارة، بهدف تحديد النقص أو الانخفاض الذي يطرأ على عناصر الأصول، "حتى في حالة انعدام أو عدم كفاية الأرباح، فإنه يشرع في الاستهلاكات وجمع المؤونات الضرورية لكي تكون الميزانية صحيحة"[3].

---

[1] *Article N° 121.7; Code Comptabilité; Berti Edition; Alger; 2011; P:38.*

[2] *Idem; P:38.*

[3] . انظر المادة 718 من القانون التجاري الجزائري، الصادر بتاريخ 26 سبتمبر 1975، المعدل والمتمم بناء على المرسوم التشريعي رقم 08/93 المؤرخ في 1994/04/12.

هذا ما يعني أن هناك انتقال من مفهوم الإهتلاك المحاسبي إلى مفهوم الإهتلاك الاقتصادي، الذي يقوم على أساس الانتفاع بالأصل وليس على أساس الاستعمال.

2-1. دوافع حساب الإهتلاك

يمكن إبراز الدوافع الجوهرية في حساب الإهتلاك:

1-2-1. الاستعمال للأصل

اعتبر الاستعمال للأصل العنصر الرئيسي الذي يسبب الإهتلاك، والمقصود هنا بالاستعمال هو:

- البلى التدريجي والطبيعي العادي الناتج عن التآكل والتفاعل والإحتكاك والاهتزازات وتغير درجات الحرارة، وذلك أثناء الوجود المادي للأصل في الحياة العملية؛
- استعمال الأصل في التشغيل ومدى شدته[1].

لذلك تجد البعض يطلق على الإهتلاك تسمية الإهتلاك المادي أو الفيزيائي الذي يعرف بأنه فناء الأصول الثابتة وتقادمها وفقدانها لقيمتها نتيجة للاستخدام المتواصل ضمن الإنتاج ونتيجة انخفاض يطرأ على القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية لهذا الأصل بسبب مادي نتيجة الاستعمال أو بسبب التلف والتآكل والتأكسد وغير ذلك من العوامل.[2]

1-2-2. تقادم الأصل

ظهر هذا العنصر المسبب للإهتلاك مع ظهور الثورة الصناعية أين ازدادت الاختراعات والابتكارات الجديدة التي كانت تأتي لتزيح ما كان موجودا قبلها من آلات ومعدات وغيرها.

فتعرف هذه الظاهرة التقادم والتي تسمى كذلك بالإهتلاك التطوري أو المعنوي أنه شكل من الإهتلاك الذي يؤدي إلى أن تفقد بعض من هذه الأصول الثابتة قيمتها الفعلية قبل استخدامها أو قبل إهتلاكها المادي أو الفيزيائي الكامل، أو تنخفض قيمة الآلة قيد العمل إذا حدث تطور جديد تفوق مزاياه إلى حد كبير مزايا الآلة المستخدمة حتى ولو حافظت على شكلها وعلى صلاحيتها.[3]

والتقادم هو النقص في القيمة الاقتصادية للأصل فيكون في حكم الأصل المهتلك رغم قدرته على الاستمرار في الإنتاج.

1-2-4. مضي المدة

بالإضافة إلى عاملي الاستعمال والتقادم، نجد من يزيد إليهما عامل مضي المدة الذي يتمثل في:[4] التدهور أو التدني الذي يطرأ على قيمة الأصول الغير الجارية نتيجة مضي المدة أو مرور الزمن، مثل بناء مخزن على أرض يملكها الغير مقابل إيجار لمدة محددة، فإن نص

---

[1]. بن عمار عبد القادر؛ أثر إهتلاك الأصول المالية على القوائم المحاسبية الختامية؛ رسالة ماجستير؛ المدرسة العليا للتجارة؛ الجزائر؛ 1999؛ ص:9.

[2]. عبود صمويل؛ اقتصاد المؤسسة؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ 1982؛ ص:127.

[3]. المرجع السابق والصفحة.

[4]. عبد المنعم محمود، عيشي أبو طبل؛ المراجعة أصولها العلمية والعملية؛ دار النهضة العربية؛ لبنان؛ 1967؛ ص:4.

العقد (عقد الإيجار) على أن تعود الأرض لمالكها بعد انقضاء مدة الإيجار بما عليها من مبان بغير مقابل، فإن قيمة هذه المباني تتناقص عاما بعد عام حتى تنتهي وتندثر في نهاية المدة المعينة.

***1-2-4.* النفاذ**

يتعلق هذا العامل بالأصول غير الجارية المادية القابلة للإهتلاك التي لها طبيعة خاصة، مثل المناجم، المحاجر، آبار البترول والغابات، فكلما استغلت هذه العناصر فإن محتوياتها تنقص، وبالتالي تنقص قيمتها إلى أن تنتهي كليا؛ وتجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي لم يحدد بداية حساب الإهتلاك بالنسبة للأصول غير الجارية خاصة الأصول التي لها طبيعة خاصة، وهذا خلافا للمعيار رقم 16 الممتلكات الثابتة الملموسة الذي أرجع حساب أقساط الإهتلاك ببداية استعمالها ويستمر حتى الاستغناء عنه تماما.[1]

***1-3.* محددات قسط الإهتلاك**

لحساب قسط الإهتلاك يجب الأخذ بعين الاعتبار محددات أقساط الإهتلاك المتمثلة في:

***1-3-1.* قيمة الأصل القابلة للإهتلاك**:

تقوم المؤسسة بحساب قيمة الأصل انطلاقا من ثمن شراءه يضاف إليه مصاريف اقتنائه وإعداده للعمل، كما أشارت إليه المادة 5.121 من القرار مؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة؛ على أن تقوم بتخفيض القيمة الباقية من قيمة الأصل والتي ترادف قيمة التنازل على الأصل بعد طرح تكاليف الخروج؛[2] ويبقى الإشكال بالنسبة للمؤسسات في الجزائر هو تقدير القيمة الباقية بصورة صادقة بسبب غياب ضوابط مرجعية في تقييم الأصول غير الجارية وأيضا تغليب السوق الموازي (غير الرسمي) في تحديد الأسعار التي تكون متباينة مع الواقع الاقتصادي، إلا أن النظام المحاسبي المالي قد تساهل في هذه النقطة، وهذا من خلال سماح للمؤسسة الاستغناء عن تقدير القيمة المتبقية في حالة ما إذا تعذر عليها تحديدها بصورة صادقة؛ لأن غالبا ما تكون القيمة غير معبرة إلا في إطار بعض عمليات خاصة مثل الامتيازات أو المشاريع ذات الأجل المحدد.[3]

ويمكن تحديد قيمة الأصل القابل للإهتلاك الذي يساوي تكلفة الأصل المقتنى ناقص القيمة الباقية

***1-3-2.* العمر الإنتاجي للأصل**:

يقدر العمر الإنتاجي للأصل بمدة استعمال الأصل أو بمدة الاستعمال الجاري للخدمات المقدمة في إطار شروط استغلاله[4]؛ أي بمعنى أن المدة الحقيقية للاستخدام تتوافق عمليا مع

---

[1] *Bruno Colmant et Autres; Comptabilité Financière Normes IAS-IFRS; Pearson Education; France;2008; P:136.*
[2] *Bruno Colmant et Autres; Op-Cit; P:134.*
[3] *Article N° 121.7; Op-Cit; P:38.*
[4] *A Kaddouri, A Mimeche; Cours de Comptabilité Selon les normes IAS/IFRS et le SCF 2007; ENAG Edition; Alger; 2009; P:165.*

مدة الاستخدام الفعلية للأصل[1]؛ ولم يحدد النظام المحاسبي المالي مدة الاستعمال الأصول غير الجارية إلا فيما يتعلق بالتثبيتات المعنوية حسب المادة 13.121 فذكر 20 سنة على أقصى تقدير إذا كانت تعادل المدة النفعية والتي تتعلق بحساب 207 فارق الاقتناء[2].

ويختلف مفهوم العمر الإنتاجي للأصل عن المدة النفعية التي تحدد من طرف المؤسسة وفق تقدير مدة استعمالها للأصل[3] بالاعتماد على خبرتها، خاصة إذا تعلق الأمر بالأصول غير الجارية ذات الطابع الخاص كمؤسسات الاتصال أو مؤسسات النفطية، والتي تكون غالبا أقل من العمر الإنتاجي؛ وقد ركز النظام المحاسبي المالي في هذا الإطار على مفهوم الإهتلاك بأنه إهتلاك المنافع الاقتصادية، وفي هذا الحالة تقوم المؤسسة بحساب أقساط الإهتلاك بمراعاة استخدام الأصل على أقل مدة أي بين حساب معدل الإهتلاك على أساس المدة النفعية للأصل أو على أساس الاستعمال.

وهذا وفق العلاقة التالية:

معدل الإهتلاك = 100/ المدة النفعية للأصل (أو مدة الاستعمال)

2. طرق حساب الإهتلاك:

محاسبيا يمكن للمؤسسة اختيار أي طريقة لحساب قسط الإهتلاك التي تناسب وضعيتها الاقتصادية، طالما أنها تتسم بالرشد والانتظام في تخصيص تكلفة الأصل غير الجاري على منفعته الاقتصادية؛ ولأن طريقة إهتلاك تعكس تطور استهلاك المؤسسة للمنافع الاقتصادية للأصل، وفي هذا الصدد حدد النظام المحاسبي المالي في المادة 7.121 ثلاثة طرق يمكن للمؤسسة الاختيار بينها وهي الطريقة الخطية، الطريقة التناقصية أو طريقة وحدات الإنتاج مع الإشارة إلى الاعتماد على الطريقة الخطية في حالة عدم تمكن المؤسسة من تحديد هذا التطور بصورة صادقة.[4]

وتجدر الإشارة إلى أن النظام المحاسبي المالي قد ألزم المؤسسات الاقتصادية تطبيق ثلاثة الطرق السالفة الذكر إلا أنه قام بتعريف أربع طرق المتمثلة في طريقة الإهتلاك المتزايد[5]، وهو ما يطرح سؤال في هذا الإطار إلى سر هذا التباين في الطرح، بين الأخذ أو الاستغناء عن الطريقة الرابعة.

2-1. طريقة الإهتلاك الثابت (الخطي):

وهي من طرق الإهتلاك الأكثر استعمالا، والتي ترتكز على تحميل المؤسسة بقسط ثابت على المدة النفعية للأصل، والذي يحدد انطلاقا من تقسيم قيمة الأصل القابل للإهتلاك على المدة النفعية، وتحميل كل سنة بجزء متساوي من القيمة القابلة للإهتلاك. وهذا وفق العلاقة التالية[6].

---

[1]. هوام جمعة؛ المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2010/2009؛ ديوان المطبوعات الجامعية؛ الجزائر؛ ط2؛ 2011؛ ص:54.

[2] *GoodWill.*

[3] *H Devasse et Autres; Manuel de Comptabilité; Berti Edition; Alger; 2010; P:162.*

[4] *Article N° 121.7; Op-Cit; P:39.*

[5] *Idem; P:39.*

[6] *Stéphane Griffiths; Comptabilité Générale; édition Vuibert, France; 2 éme édition; 1998; p:146*

قسط الإهتلاك= $V_0 \times \frac{1}{N} = \frac{V_0}{N}$ الإهتلاك.

حيث: V_0 : القيمة الأصلية للأصل القابل للإهتلاك.

N: مدة النفعية للأصل (بالسنوات).

2-2. طريقة الإهتلاك المتناقص

إن تناقص القدرة الإنتاجية للأصول غير الجارية مع الزمن وزيادة نفقات صيانتها يؤدي إلى تناقص الاستفادة من خدماتها من سنة إلى أخرى، كما أن ظهور تكنولوجيا جديدة يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسة أخرى مماثلة التي تستعمل التكنولوجيا الجديدة، لذلك تجد من الحكمة أن تنتهج المؤسسة طريقة تسمح لها من تجديد أصولها ومواكبة التكنولوجيا، بهدف المحافظة على قدرتها الإنتاجية والتنافسية، ولعلى من أفضل الطرق الإهتلاك الذي يساعدها في ذلك هو تطبيق طريقة الإهتلاك المتناقص.

وتسمح هذه الطريقة بزيادة قيمة القسط الإهتلاك في السنوات الأولى من الحياة الإنتاجية على أن تتناقص في السنوات الأخيرة، وقد عرّف النظام المحاسبي المالي الإهتلاك المتناقص في المادة 7.121 بأنها الطريقة التي تؤدي إلى عبء متناقص على المدة النفعية للأصل؛ كما يجب التنبيه أن النظام المحاسبي المالي لم يقم بتحديد الطريقة التي يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها في حساب الأقساط مع أنه توجد عدة طرق الإهتلاك المتناقص يمكن تطبيقها، وهو ما يدعو إلى القول أن هناك نقائص في النظام المحاسبي المالي؛ إلا أنه يمكن تبرير هذا النقص في وجود طريقة حددتها المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة الفقرة 2 والمتعلقة بطريقة الإهتلاك المتناقص بالمعاملات.[1]

2-2. طريقة الإهتلاك المتناقص

إن تناقص القدرة الإنتاجية للأصول غير الجارية مع الزمن وزيادة نفقات صيانتها يؤدي إلى تناقص الاستفادة من خدماتها من سنة إلى أخرى، كما أن ظهور تكنولوجيا جديدة يؤثر على القدرة التنافسية للمؤسسة مقارنة مع المؤسسة أخرى مماثلة التي تستعمل التكنولوجيا الجديدة، لذلك تجد من الحكمة أن تنتهج المؤسسة طريقة تسمح لها من تجديد أصولها ومواكبة التكنولوجيا، بهدف المحافظة على قدرتها الإنتاجية والتنافسية، ولعلى من أفضل الطرق الإهتلاك الذي يساعدها في ذلك هو تطبيق طريقة الإهتلاك المتناقص.

وتسمح هذه الطريقة بزيادة قيمة القسط الإهتلاك في السنوات الأولى من الحياة الإنتاجية على أن تتناقص في السنوات الأخيرة، وقد عرّف النظام المحاسبي المالي الإهتلاك المتناقص في المادة 7.121 بأنها الطريقة التي تؤدي إلى عبء متناقص على المدة النفعية للأصل؛ كما يجب التنبيه أن النظام المحاسبي المالي لم يقم بتحديد الطريقة التي يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها في حساب الأقساط مع أنه توجد عدة طرق الإهتلاك المتناقص

[1] *Article 174; Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées; OPU; Alger; 1992; P:94.*

يمكن تطبيقها، وهو ما يدعو إلى القول أن هناك نقائص في النظام المحاسبي المالي؛ إلا أنه يمكن تبرير هذا النقص في وجود طريقة حددتها المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة الفقرة 2 والمتعلقة بطريقة الإهتلاك المتناقص بالمعاملات.[1]

2-2-1. تعريف الإهتلاك المتناقص بالمعاملات

وهي الطريقة المسموح بتطبيقها في الجزائر إبتداءا من تاريخ 01 جانفي 1988 حسب المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة، وتقتضي هذه الطريقة حساب قسط الإهتلاك بضرب القيمة المحاسبية الصافية (أو تكلفة الأصل في السنة الأولى) في معدل الإهتلاك الذي يتحصل عليه بطريقة القسط الإهتلاك الثابت في إحد المعاملات التالية:

1.5: إذا كانت مدة حياة الأصل يتراوح بين 03 و04 سنوات؛

2: إذا كانت مدة حياة الأصل يتراوح بين 05 و06 سنوات؛

2.5: إذا كانت مدة حياة الأصل أكبر من 06 سنوات.[2]

ومن عيوب في استعمال هذه الطريقة، هو عدم إمكانية استرجاع قيمة الأصل من خلال المدة النفعية أو العمر الإنتاجي، لأن القيمة المحاسبية الصافية في نهاية العمر الإنتاجي للأصل يكون دائما أكبر من الصفر، ولذلك يتم استخدام قسط الإهتلاك الثابت في السنوات الأخيرة للأصل[3]، وذلك حين تكون نسبة الإهتلاك المتناقص أكبر من نسبة مدة الاستعمال، وهذا بتقسيم القيمة المحاسبية الصافية على مدة الباقية.

2-2-2. إشكالية تطبيق طريقة الإهتلاك المتناقص بالمعاملات في الجزائر

و الإشكالية في تطبيق هذه الطريقة تكمن في مدى ملاءمة المعاملات السالفة الذكر في الواقع الاقتصادي للمؤسسات الجزائرية بصفة خاصة والاقتصاد الكلي بصفة عامة، إذا علمنا أن نفس المعاملات تم تبنيها في الدول الأوروبية خاصة فرنسا، هذه الأخيرة قامت بمراجعة تلك المعاملات وفق وضعيتها الاقتصادية إبتداءا من سنة 2001 وهذا حسب الجدول الموالي:

الجدول رقم 1 : يبين معاملات الجديدة للإهتلاك المتناقص المطبقة في فرنسا

مدة حياة الأصل	الأصل الذي تم اقتنائه	
	قبل 2000/12/31	بعد 2001/01/01[4]
بين 3 و4 سنوات	1.5	1.25

[1] *Article 174; Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées; OPU; Alger; 1992; P:94.*
[2] *Idem; P:95.*
[3] *Beatrice, Francis Grandguillot; Comptabilité Générale principes généraux; Gualino éditeur; 6 éme édition; 2002; p:150.*
[4] . ما عدى الاستثمارات المتعلقة بالطاقة، فالمعاملات هي كالآتي بالترتيب 2 و2.5 و3.

بين 5 و6 سنوات	2	1.75
أكثر من 6 سنوات	2.5	2.25

Source: *Beatrice & Francis Grandguillot; Op-Cit; p:150.*

كما عرفت نفس المعاملات زيادة مؤقتة قدرها نصف نقطة(0.5) حسب القانون المالية 2008 لفرنسا والمتعلقة بالمادة 29 والمعدل لقانون العام للضريبة المادة 39A، التي تخص فقط الأصول غير الجارية التي تم الحيازة عليها بين فترة 04 ديسمبر 2008 و31 ديسمبر 2009، بهدف تحسين القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية لتمكينها من الاستثمار.[1]

2-2-3. المعاملات الجديدة المطبقة في فرنسا إبتداءا من 04 ديسمبر 2008

يمكن إبراز المعاملات المؤقتة المقترحة بين 04 ديسمبر 2008 و31 ديسمبر 2009 وفق الجدول التالي

الجدول رقم 2 : يبين معاملات للإهتلاك المتناقص المعدلة والمطبقة في فرنسا

مدة حياة الأصل	الأصل الذي تم اقتنائه	
	قبل 2008/12/04	بعد 2008/12/04[2]
بين 3 و4 سنوات	1.25	1.75
بين 5 و6 سنوات	1.75	2.25
أكثر من 6 سنوات	2.25	2.75

Source: *Comitatus; Op-Cit.*

وتجدر الإشارة أن المعاملات المطبقة في حساب القسط الإهتلاك المتناقص يهدف إلى تحفيز المؤسسات في مجال الاستثمار، حتى تستفيد من الاقتصاد الضريبي.

2-3. طريقة وحدات الإنتاج

يترتب عليها عبء على الإنتاج المنتظر من الأصل،[3] وفقا لهذه الطريقة تحمل الفترات المحاسبية المستفيدة من خدمات الأصل جزءا من تكلفته، ويقاس مستوى الطاقة المستغلة للأصل إما بمقدار عدد الوحدات الإنتاج أو بعدد ساعات العمل الآلة؛ ولكن ما يعاب على هذه الطريقة أن عدم استخدام الأصل خلال فترة محاسبية معينة فإن قسط الإهتلاك سيساوي صفر[4]، ويحسب القسط الإهتلاك بطريقة وحدات الإنتاج على النحو التالي:

---

[1] *Comitatus; www.credit-impots-recherche.fr/nouveau_dispositif_credit_impots; 15/01/2014; 13:06.*

[2] أما الأصول التي تم الحيازة عليها بعد 2009/12/31 فيتم إعادة تطبيق المعاملات المسجلة قبل 2008/12/04.

[3] Article N° 121.7; Code Comptabilité; Op-Cit; P:39.

[4] محمد مطر؛ ميادئ المحاسبة المالية؛ دار وائل للنشر؛ الأردن؛ ط5؛ 2010؛ ص ص:370-371

يترتب عليها عبء على الإنتاج المنتظر من الأصل،[1] وفقا لهذه الطريقة تحمل الفترات المحاسبية المستفيدة من خدمات الأصل جزءا من تكلفته، ويقاس مستوى الطاقة المستغلة للأصل إما بمقدار عدد الوحدات الإنتاج أو بعدد ساعات العمل الآلة؛ ولكن ما يعاب على هذه الطريقة أن عدم استخدام الأصل خلال فترة محاسبية معينة فإن قسط الإهتلاك سيساوي صفر[2]، ويحسب القسط الإهتلاك بطريقة وحدات الإنتاج على النحو التالي:

$$\text{قسط الإهتلاك} = \frac{\text{قيمة الأصل القابل للإهتلاك X وحدات الإنتاج السنة الواحدة}}{\text{مجموع وحدات الإنتاج للمدة النفعية للأصل}}$$

4-2. طريقة الإهتلاك المتزايد

هذا النوع من الإهتلاك قليل الاستعمال لأنه نادرا ما يتوافق مع أي وضعية اقتصادية، والتي تعني توزيع تكلفة الأصل القابل للإهتلاك على المدة النفعية بطريقة تصاعدية أي تسجيل القسط في السنة الأولى بقيمة ضعيفة ثم تأخذ الأقساط بارتفاع، ويمكن تبرير تطبيق هذه الطريقة على الأصول غير الجارية لحصول المؤسسات عليها عن طريق الأموال المقترضة، وبالتالي محاولة تخفيف العبء (أقساط الإهتلاك والفوائد على القروض) على النتيجة[3]، كما قد تساعد هذه الطريقة المؤسسات التي تملك استثمارات ضخمة التي قد تتطلب إعادة تجديدها أموال كبيرة، فتقوم المؤسسة في الفترات الأخيرة لعمر الأصل بتخصيص قيم كبيرة ما يساعدها على تخفيف العبء المالي في عملية تجديدها.

وتجدر الإشارة إلى إمكانية حساب قسط الإهتلاك المتزايد بعدة طرق، إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يحدد الطريقة المثلى التي يمكن للمؤسسات الاعتماد عليها في حساب الأقساط، وهو ما يدعو أيضا إلى القول أن هناك نقائص في القواعد الخاصة للتقييم النظام المحاسبي المالي؛ لكن يمكن تبرير أيضا هذا النقص في وجود علاقة حددتها المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة وغير المباشرة الفقرة 3 وهي على النحو التالي:[4]

$$\text{قسط الاهتلاك} = \frac{\text{قيمة الأصل القابل للإهتلاك} \times \text{مدة النفعية}}{2/[n\ (n+1)]}$$

---

[1] *Article N° 121.7; Code Comptabilité; Op-Cit; P:39.*

[2] محمد مطر؛ مبادئ المحاسبة المالية؛ دار وائل للنشر؛ الأردن؛ ط5؛ 2010؛ ص ص:370-371

[3] *Abdallah Boughaba; Comptabilité Générale approfondie; édition Berti; Alger; 2 éme édition; 2001; P:218.*

[4] *Article 174; Code des Impôts Directs et Taxes Assimilées; OPU; Alger; 1992; P:95.*

مع n: يمثل عدد سنوات الإهتلاك، و[(1 + n) n]/2: مجموع أعداد سنوات الإهتلاك

3. مفهوم التوازن المالي

يتركز مفهوم التوازن المالي على مدى التوافق بين مصادر التمويل واستخداماتها في الأصول من حيث الآجال الزمنية للاستحقاق، وهو إمكانية تطبيق منهج التغطية في التمويل أي تحقيق مبدأ الملائمة، بمعنى ضرورة تمويل كل أصل عن طريق مصدر تمويلي بنفس الاستحقاق تقريبا؛ ولا تتوقف العلاقة بين تمويل الأصول والتوازن المالي عند هذا الحد بل تتعدى إلى تحديد مدى توفير الأموال اللازم لاستثمارها، أي "...نسبة الأصول التي ينبغي تمويلها بالقروض... ونسبة الأصول التي ينبغي تمويلها بالملكية..."[1].

3-1. رأس المال العامل

يعرف رأس المال العامل أنه الفرق بين الأموال الدائمة والأصول الثابتة من أعلى الميزانية أو الفرق بين الأصول الجارية وديون قصيرة الأجل من أسفل الميزانية؛[2] ومنه يمكن حسابه بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل= الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

رأس المال العامل= الأصول الجارية- الديون قصيرة الأجل

ولكن من الأفضل الاعتماد على العلاقة الثانية لأنها تعطي أكثر دقة لمفهوم رأس المال العامل[3]، ولأن الإشكال في المؤسسات الاقتصادية هو تمويل الأصول الجارية والذي يتم عن طريق مصادر قصيرة الأجل، ولكن عندما تزيد الأصول الجارية عن مصادر قصيرة الأجل ذلك الفرق الموجب يسمى برأس المال العامل الذي يتم تمويله عن طريق مصادر طويلة الأجل، هذا الجزء يتفرع إلى قسمين هما:

3-1-1. إحتياجات إلى رأس المال العامل

تتمثل في الأموال المجمدة في المخزونات وحقوق مطروح منها ديون متعلقة بالاستغلال غير مسددة[4]؛ ويمكن تحديد قيمته بالصيغة التالية:

إحتياجات رأس المال العامل= (المخزونات+ القيم القابلة للتحقيق) -(الديون قصيرة الأجل- سلفات مصرفية)

ولأن رأس المال العامل يعبر عن التوازن المالي في المؤسسة وبدوره يبين مدى مساهمته في تغطية إحتياجات الدورة، لأنه من الضروري أن تملك المؤسسة من الأصول الجارية ما يكفيها لاستغلال الأصول الثابتة إلى أكبر درجة ممكنة، بحيث لا يتوقف تشغيل الآلات بسبب قلة المواد الأولية أو بسبب نقص في الأموال النقدية اللازمة لتكاليف التشغيل المختلفة، فمن مصلحتها أن يكون لديها رأس المال العامل بالقدر اللازم لتسيير أصولها الثابتة.

---

[1] محمد سويلم؛ الإدارة المالية في ظل الكوكبية؛ دار الهاني للطباعة؛ مصر؛ 1998؛ ص:390.

[2] *Lassègue pierre; Comptabilité; DALLOZ; France; 1998; p:282.*

[3] *Patrice Vizzavona; Gestion Financière; Berti Editions; Alger;9éme Edition; 2004; p:277.*

[4] *Georges Sauvageot; Précis de finance; NATHAN; sans date; P:38.*

3-1-2. الخزينة

تحتل الخزينة مركزا هاما داخل المؤسسة، إذ تلعب دورا أساسيا في تحقيق التوازن المالي على المدى القصير والخاص بدورة الاستغلال، فجميع العمليات المحققة من طرف المؤسسة تترجم بحركة الخزينة، التي تظهر مدى قدرتها على تمويل إحتياجاتها وتسديد ديونها المستحقة؛ فالخزينة هي الأموال الجاهزة التي تعبر عن الأموال التي تملكها المؤسسة وتكون تحت تصرفها لاستخدامها فورا، فهي تمثل صافي القيم الجاهزة أي ما يستطيع التصرف فيه فعلا من المبالغ السائلة خلال دورة الاستغلال.[1]

وتمثل الخزينة الفرق بين رأس المال العامل وإحتياجات رأس المال العامل، وعلى هذا الأساس، فإذا كان رأس المال العامل أكبر من الإحتياجات فإن الخزينة تكون موجبة، أما إذا كان أقل من الإحتياجات فإنها تكون سالبة؛ ويمكن تحديد قيمة الخزينة وفق الصيغة التالية:

الخزينة= رأس المال العامل - إحتياجات رأس المال العامل

أو

الخزينة= القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

3-2. الحفاظ على التوازن المالي في المدى الطويل

للحفاظ على التوازن المالي في المدى الطويل، يستوجب على المؤسسة تعبئة كل المصادر المالية المتاحة سواء الداخلية أو الخارجية، حسب الأهداف التي سطرتها؛ فإذا كان هدفها هو الحفاظ على نفس المستوى الإنتاجي فعليها أن تتخذ القرار الاستثماري الذي يهدف إلى استبدال معدات الإنتاج القديمة بأخرى أكثر تطويرا، أما إذا كان هدفها توسيعي المتمثل في زيادة حجم المؤسسة، فعليها أن تتخذ القرارات التي يؤدي إلى إنشاء وحدات جديدة أو اتساع منتجات جديدة.

3-3. الحفاظ على التوازن المالي في المدى القصير

إن الحفاظ على التوازن المالي في المدى القصير مرتبط بمدى توفير السيولة النقدية، وهذا حتى تتمكن المؤسسة من تسديد ما عليها من الالتزامات المستحقة، أي تحقيق بما يسمى باليسر المالي الذي يشير إلى قدرة المؤسسة في توفير تيار من التدفقات يكفي للحفاظ على طاقتها الإنتاجية.[2]

إن قدرة المؤسسة على تسديد مستحقاتها يتحدد بطاقتها المرتبطة بالحصول على النقدية من عمليات الاستغلال ومن بيع الأصول (إن وجد)، أو الاقتصاد في التدفقات النقدية الخارجة.

---

[1] ناصر دادي عدون، نواصر فتحي، دراسة الحالات المالية، دار الآفاق، الجزائر، 1997، ص: 25.

[2] - كمال الدين الدهراوي؛تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار؛الدار الجامعية؛بدون تاريخ؛ص:260.

4. تأثير الإهتلاك على الخزينة

لا يترتب تسجيل قيد الإهتلاك خروج أموال في صورة نقدية ولا مورد نقدي، وإنما يسجل كأعباء الواجب خصمها عند تحديد الربح الخاضع للضريبة؛ ومن هذا المنطلق نجد أنه لا يدخل في حساب الخزينة بطريقة مباشرة ذلك لأن المؤسسة تقوم بشراء أصل ثابت مقابل الدفع نقدا وتتوقع استرداد تكلفة هذا الأصل عن طريق بيع المنتجات (بغض النظر عن الطريقة المطبقة)، وفي هذه الحالة يكون للإهتلاك أثر غير مباشر على الخزينة وذلك باستفادتها لاقتصاد في التدفق الخارج للنقدية والمتجه سواء لتسديد مصلحة الضرائب أو توزيع الأرباح.

$$\sum_{t=1}^{n} AMT_D = \sum_{t=1}^{n} AMT_P = \sum_{t=1}^{n} AMT_I = I_0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(01)$$

وستتحصل المؤسسة من العلاقة 01 على نفس قيمة الاقتصاد الضريبي، أي أن طرق الإهتلاك لا تؤثر على التدفقات النقدية إذا ما استعملت المؤسسة الأصل حتى نهاية عمرها الإنتاجي، ولكن بشرط تجاهل عامل الزمن أي سيكون لدينا العلاقة التالية بضرب العلاقة 01 في معدل الضريبة:

$$T\sum_{t=1}^{n} AMT_D = T\sum_{t=1}^{n} AMT_P = T\sum_{t=1}^{n} AMT_I = TI_0 \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(02)$$

فرغم أن الحصيلة النهائية وإحدة لكل من الضريبة والربح والتدفق النقدي بغض النظر عن أية طريقة إهتلاك متبعة، لكن تصبح طريقة الإهتلاك لها ميزة لصالح المؤسسة إذ ما أخذنا بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود، حيث تكون ميزة الإهتلاك في السنوات الأولى عالية، أين تقوم بتخفيض الربح وبالتالي تخفيض الوعاء الخاضع للضريبة على الأرباح؛ أي أن الإهتلاك السريع يؤدي إلى تأجيل دفع الضريبة لمواعيد أو فترات لإحقة، وهذا يعني استفادة المؤسسة من قرض دون فوائد من الضريبة على الأرباح ويستمر لحين دفعه في السنوات اللإحقة من خلال ضريبة أعلى، كما يمكن للمؤسسة استخدام الاقتصاد المحقق في التدفقات الخزينة تسديد القروض[1]، أو تمويل جزء من إحتياجات الدورة.

ومنه فإن التقييم الأمثل لأقساط الإهتلاك هو الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن باستعمال معيار القيمة الحالية، بهدف اختيار طريقة الإهتلاك التي تعظم القيمة الحالية لأقساط الإهتلاك.

5. دراسة حالة مؤسسة خدمية

ترتكز هذه الدراسة على مؤسسة تعمل في مجال الاتصال، وقد تم اقتراح أربع سنوات 2009 إلى 2012 لدراسة أثر الإهتلاك على التوازن المالي، وكمدخل دعت الحاجة إلى

[1] رضوان. وليد العمار؛ أساسيات في الإدارة المالية، مدخل إلى قرارات الاستثمار وسياسة التمويل؛ دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع؛ الأردن؛ 1997؛ ص:149.

دراسة تطور الأصول غير الجارية لارتباطه بشكل مباشر بعنصر الإهتلاك، وعليه يمكن معالجة هذا العنصر من خلال النقاط التالية:

5-1. تطور الأصول غير جارية

قامت المؤسسة محل الدراسة إبتداءا من سنة 2010 بإعادة ترتيب عناصر الأصول، بتسجيل التثبيتات على أساس مفهوم النظام المحاسبي المالي إبتداءا من سنة 2010، ما دفعها والمؤسسات الأخرى معالجة دورة 2009 وفق النظام المحاسبي المالي الذي يلزم المؤسسات الاقتصادية إظهار القوائم المالية لسنتين متتاليتين حسب المعيار IFRS 01.[1]

ولأن الأصول غير جارية من العوامل الأساسية التي من خلالها يتم المحافظة على رأس المال، لأن زيادة نشاط المؤسسة مرتبط بالاستثمار، ويمكن توضيح تطور الأصول غير جارية التي تمت حيازتها من خلال الجدول الموالي

جدول رقم(01) تطور الأصول غير الجارية بقيم إجمالية

الوحدة: 10^6

البيان	2009	2010	2011	2012
الأصول غير جارية	109 165	101 229	107 268	126 656
مجموع الأصول	151 731	177 496	172 506	207 324
نسبة الأصول غير جارية/ مجموع الأصول	% 71,95	% 57,03	% 62,18	% 61,09

مصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة لفترة المقترحة بين 2009 و2012.

من خلال جدول رقم 01 يظهر جليا أن هناك تذبذب لأصول غير جارية مقارنة بمجموع الأصول وقد قدرت نسبة التطور للتثبيتات بين سنة 2009 و2012 بـــ 16% مقابل التطور في مجموع الأصول بـــ 37%، فقد شهدت الأصول غير الجارية انخفاض بين سنة 2009 و2010 بنسبة تقدر بـــ 5%-، ويرجع سبب هذا الانخفاض إلى توظيف المؤسسة محل الدراسة لأموال في البنك الوطني الجزائري إبتداءا من جويلية 2009 لمدة سنتين الذي تم تسجيله في حساب تثبيتات مالية[2]، وفي سنة2010/12/31 تم إعادة ترتيب الأصل ضمن حسابات السيولة وما شابهها[3]، بقيمة 13 **مليار دينار الجزائري**، بهدف تخصيص أموال

[1] *Stéphane Brun; Guide d'application des Normes IAS/IFRS; Berti Editions; Alger; 2011; p:337-347.*
[2] *Sous Compte 275100 "Placement DAT 2009".*
[3] *Sous Compte 508000 "Autres valeurs mobilières de placement et créances".*

لتسديد قيمة القرض السندي في 17 أكتوبر 2011 والمقدرة بـــ **21,5 مليار دينار الجزائري** وهو ما يفسر الانخفاض في مجموع الأصول سنة 2011 مقارنة بسنة 2010 بنسبة 3%-.

وعليه سيتم دراسة تطور الأصول غير الجارية المهتلكة بعد طرح من قيمة الأصول غير الجارية التثبيتات الغير قابلة للإهتلاك المسجلة في ميزانية المؤسسة والمتعلقة بـــ:
الأراضي، تثبيتات يجري إنجازها وتثبيتات مالية.

جدول رقم(02) تطور الأصول غير الجارية المهتلكة

الوحدة: 10^6

البيان	2009	2010	2011	2012
الأصول غير الجارية القابلة للإهتلاك	90 935	93 294	101 794	110 055
الأصول غير جارية	109 165	101 229	107 268	126 656
نسبة الأصول القابلة للإهتلاك/ الأصول غير جارية	% 83,30	% 92,16	% 94,90	% 86,89

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة لفترة المقترحة بين 2009 و2012.

وتجدر الإشارة إلى أن المؤسسة محل الدراسة لم تقم بعملية إعادة التقييم للتثبيتات في مرحلة الانتقال من النظام المخطط المحاسبي الوطني إلى النظام المحاسبي المالي، كما أنها لم تتنازل على التثبيتات خلال فترة الدراسة؛ وعليه يمكن توضيح تطور التثبيتات من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 01: تطور التثبيتات المهتلكة

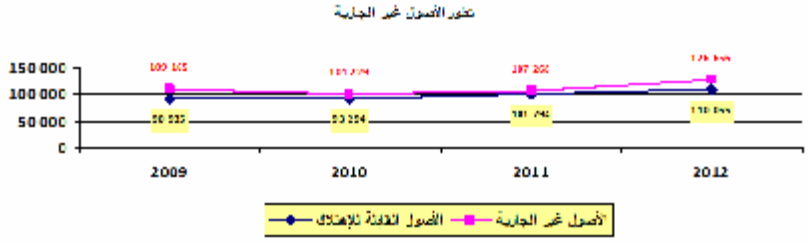

مصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 02.

يلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن هناك استثمار للتثبيتات المهتلكة بوتيرة متزايدة، بحيث قدرت قيمة التغير بين سنة 2009 و2012 بـــ 120 19 **مليون دينار الجزائري** أي بنسبة 21%، ويمكن توضيح نسب التغير من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(03) دراسة نسبة التغير في الأصول غير الجارية المهتلكة

الوحدة: 10^6

البيان	2009	2010	2011	2012

الأصول غير الجارية المهتلكة	90 935	93 294	101 794	110 055
قيمة التغير	-	2 359	8 500	8 261
نسبة قيمة التغير/ الأصول المهتلكة	-	% 2,59	% 9,11	% 8,11

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة لفترة المقترحة بين 2009 و2012.

5-2. دراسة أقساط الإهتلاك بين سنة 2009 و2012

تنتهج المؤسسة محل الدراسة لسياسة الإهتلاك الثابت في حسابها لأقساط الإهتلاك مع أن النظام المحاسبي المالي يسمح للمؤسسات بتطبيق أربع طرق بالرغم من أنها تعمل في مجال الاتصال الذي يتطلب تكنولوجية حديثة متطورة؛ وعليه سيتم دراسة تطور أقساط الإهتلاك من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(04) نسبة الإهتلاك إلى الأصول غير الجارية المهتلكة

الوحدة: 10^6

البيان	2009	2010	2011	2012
الإهتلاكات المتراكمة	53 684	66 932	75 808	83 327
التثبيتات المهتلكة	90 935	93 294	101 794	110 055
نسبة الإهتلاكات/التثبيتات المهتلكة	% 59,04	% 71,74	% 74,47	% 75,71
قيمة المحاسبية الصافية	37 251	26 362	25 986	26 728
نسبة قيمة المحاسبية الصافية/ التثبيتات المهتلكة	% 40,96	% 28,26	% 25,53	% 24,29

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة لفترة المقترحة بين 2009 و2012.

بالرغم من زيادة الأصول من سنة إلى أخرى بنسبة 21% إلا أن القيمة المحاسبية الباقية سجلت بوتيرة منخفضة في نفس الفترة بنسبة 28%-، بسبب الزيادة المستمرة في أقساط الإهتلاك التي قدرت نسبة التغير بين سنة 2009 و2012 بـــ 55%، ويمكن توضيح التطور من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: تطور إقساط الإهتلاكات

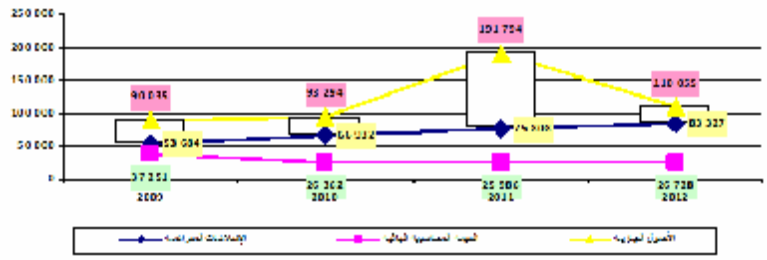

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 04.

ويمكن تفسير هذا التباين توجه المؤسسة إلى الاهتمام في تجميع الأموال وتوظيفها في البنك لتسديد قيمة القرض السندي بدلا من الزيادة في عملية الاستثمار لما يعرفه هذا المجال

من تطور كبير، كما عرفت سنة 2011 تسليم المقر الرئيسي للمؤسسة بقيمة 3,75 **مليار دينار الجزائري** وهو ما يفسر الزيادة في قيمة الأصول المهتلكة[1]؛ كما يمكن الإشارة إلى الأقساط في المؤسسة محل الدراسة في تراجع من سنة إلى أخرى، ويمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(05) يبين تغير في قيمة الأصول وأقساط الإهتلاك

الوحدة: 10^6

البيان	2009	2010	2011	2012
الإهتلاكات المتراكمة	53 684	66 932	75 808	83 327
تغير في قيمة الإهتلاكات	-	13 248	8 876	7 519
نسبة التغير في قيمة الإهتلاكات	-	% 24,68	% 13,26	% 9,92

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة لفترة المقترحة بين 2009 و2012.

يمكن استنتاج من الجدول رقم 05 أن المؤسسة قامت بالإهتلاك الكلي لبعض تثبيتاتها وهو ما يفسر انخفاض أقساط الإهتلاك في سنة 2011، وبنفس الوتيرة الانخفاض في قيمة أقساط الإهتلاك في سنة 2012 ولكن بنسبة أقل، كما يوضحه الشكل رقم3

الشكل رقم 3: مقارنة التغير في أقساط الإهتلاكات والأصول

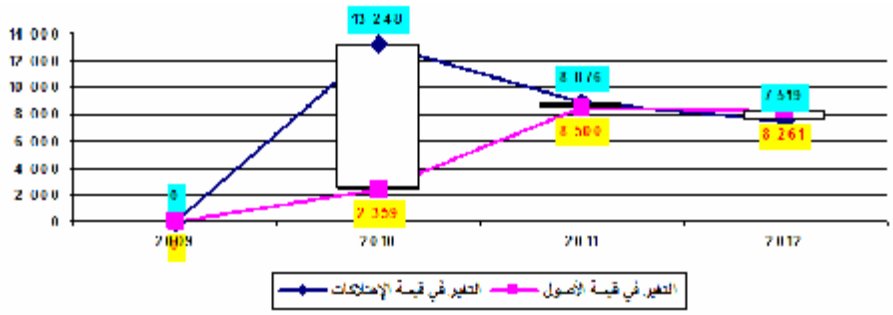

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم 05.

وبالرغم من إهتلاك الكامل لبعض عناصر الأصول غير الجارية إلا أنها لم تعرف عملية إعادة تقييم للتثبيتات المهتلكة كليا مع بقائها ظاهرة في قائمة الميزانية بقيمتها المحاسبية الصافية التي تساوي الصفر، هذا ما ينافي مفهوم النظام المحاسبي المالي في الانتفاع بالأصل ومساهمتها في نشاطها الاقتصادي؛ فحسب المادة 6.121 التي ترتكز على التثبيتات التي من المحتمل أن تؤول منافعها الاقتصادية المستقبلية تفوق المستوى الأصلي للنجاعة إلى المؤسسة فإنها تدرج في الحسابات في شكل تثبيتات وتضاف إلى قيمة الأصل، وبالتالي كان على

[1] إنجر عن إستلام المبني تجديد بمقدار 80% لتجهيزات المكتب والإعلام الآلي وأيضا تجديد لأسطول السيارات وغيرها من التثبيتات.

المؤسسة إعادة تقييم الأصول المهتلكة كليا للاستفادة من أقساطها أو تقوم بعملية التنازل عليها وتجديدها تثبيتاتها أكثر تكنولوجيا.

وقد يرجع السبب في هذا لنقص الخبرة في النظام المحاسبي الجديد لموظفي المؤسسة وغياب مرجع أو لجنة وطنية خاصة في تقييم التثبيتات يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة.

5-3. أثر أقساط الإهتلاك على التوازن المالي

يمكن حساب رأسمال العامل للمؤسسة محل الدراسة انطلاقا من ميزانيتها للفترة مابين 2009-2012

جدول رقم(06) تطور رأسمال العامل

الوحدة: 10^6

البيان	2009	2010	2011	2012
الأموال الدائمة	52 874	34 531	39 371	54 017
القيمة المحاسبية الصافية	55 481	34 297	31 460	43 329
رأسمال العامل	-2 607	234	7 911	10 688
نسبة رأسمال العامل/ الأموال الدائمة	-5%	1%	20%	20%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة لفترة المقترحة بين 2009 و2012.

يلاحظ من الجدول رقم 06 أن المؤسسة محل الدراسة لم تدرس بشكل علمي عملية توظيف الأموال التي وضعتها كوديعة في حساب البنك لمدة سنتين، وبالتالي يستنتج أن المؤسسة قامت بعملية تجميد الأموال على حساب خصومها الجارية بدليل أن قيمة الخصوم الجارية في نهاية السنة 2009 كان يقدر بـــ 49 636 مليون دينار الجزائري أي بنسبة 61% من مجموع الخصوم.

كما يمكن تأكيد أن حساب أقساط الإهتلاك قد ساهم في تخفيف الاختلال في التوازن المالي، لأن حساب رأس المال العامل من أعلى الميزانية يتم وفق العلاقة التي تربط بين الأموال الدائمة والتثبيتات الصافية أو التثبيتات بقيمتها الصافية بعد طرح أقساط الإهتلاك المتراكمة، ويمكن إظهار دور الإهتلاك في تعزيز التوازن المالي من خلال الجدول التالي:[1]

جدول رقم(07) حساب رأسمال العامل بدون أقساط الإهتلاك السنوي

الوحدة: 10^6

البيان	2 009	2 010	2 011	2 012

[1] إذا تم إفتراض أن المؤسسة محل الدراسة لم تقم بحساب قسط الإهتلاك السنوي لسنة n لسبب من الأسباب، قد يكون خطأ من عون المحاسبي أو خلل في النظام المحاسبي (برمجيات Logiciel).

الأموال الدائمة بدون الإهتلاك السنوي	62 948	44 467	46 029	58 906
القيمة المحاسبية الصافية	68 916	47 545	40 336	50 848
رأسمال العامل بدون الإهتلاك السنوي	-5 968	-3 078	5 693	8 058
نسبة رأسمال العامل/ الأموال الدائمة	-9%	-7%	12%	8%

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة لفترة المقترحة بين 2009 و2012.

يتضح جليا من خلال الجدول(07) الأثر السلبي على رأسمال العامل من أعلى الميزانية مقارنة بجدول (06) نتيجة عدم إحتساب أقساط السنوية، مع الإشارة أن هناك زيادة في النتيجة السنوية نتيجة طرح قسط الإهتلاك، ما يعني بالضرورة زيادة في الأموال الخاصة من خلال حساب 12 النتيجة الصافية مع ثبات العناصر الأخرى المكونة للأموال الدائمة ولم تشفع هذه الزيادة في رأسمال العامل؛ ويمكن إبراز التباين سجل من خلال الجدول الموالي.

جدول رقم(08) يوضح الفرق المسجل في حساب رأسمال العامل

الوحدة: 10^6

البيان	2 009	2 010	2 011	2 012
رأسمال العامل بدون الإهتلاكات	-5 968	-3 078	5 693	8 058
رأسمال العامل بالإهتلاكات	-2 609	234	7 912	9 688
قيمة التغير	-3 359	-3 312	-2 219	-1 630

مصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من الجدول رقم (06) ورقم (07).

ويمكن استنتاج أن قيمة التغير يعبر عن الاقتصاد الضريبي الناتج عن تطبيق أقساط الإهتلاك السنوي من خلال الجدول (06) مضروب في معدل الضريبة على الأرباح[1] أي الاستفادة من التدفق النقدي الخارج، ويمكن حسابه من خلال الجدول الموالي:

جدول رقم(09) حساب الاقتصاد الضريبي

الوحدة: 10^6

البيان	2 009	2 010	2 011	2 012
قسط الإهتلاك السنوي	13 435	13 248	8 876	6 519
معدل الضريبة 25%	%25	%25	%25	%25
قيمة الاقتصاد الضريبي	3 359	3 312	2 219	1 630

المصدر: من إعداد الباحث انطلاقا من ميزانيات المؤسسة محل الدراسة لفترة المقترحة بين 2009 و2012.

الخاتمة

[1] بما أن المؤسسة تنشط في القطاع الخدماتي فإن معدل الضريبة على الأرباح يساوي 25%.

تمثلت الدراسة في تحديد طرق حساب أقساط الإهتلاك وتفسير أثرها على التوازن المالي وفق تطبيق النظام المحاسبي المالي، مع الوقوف على طبيعة سياسة الإهتلاك التي تتميز بها المؤسسات الجزائر، وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية لمؤسسة خدمية تعمل في مجال الاتصال التي تتطلب تكنولوجيا عالية الجودة ومسايرة للتطورات التي تحدث في العالم في هذا المجال.

كما اتضح من خلال الدراسة أن التغير في قسط الإهتلاك يتأثر بثلاث عوامل هي:

- عملية الحيازة على تثبيتات جديدة أو التنازل عليها؛
- عدم حساب قسط الإهتلاك بسبب إهتلاك الأصل كليا أي قيمة الصافية المحاسبية تساوي صفر؛
- تغيير طريقة حساب قسط الإهتلاك.

كما يمكن التمييز بين أقساط الإهتلاك المتراكمة وقسط الإهتلاك السنوي، هذا الأخير يعبر عن قسط السنة الواحدة، بينما الأقساط المتراكمة فهي مجموعة الأقساط السنوية التي تساوي العمر الإنتاجي أو المدة النفعية أو تقل عنه أي: $I_0 >= \sum Amt$

حيث يمثل: I_0: قيمة الأصل المهتلك؛

$\sum Amt$: مجموع الأقساط السنوية أو المتراكمة.

و إذا افترضنا ثبات تحديد قسط الإهتلاك في المؤسسة باستخدام طريقة الإهتلاك الثابت كون هذه الطريقة أكثر الطرق شيوعا وتطبيقا في المؤسسات الجزائرية لسهولة حسابها، وبالتالي ستكون الزيادة في الإهتلاكات المتراكمة بقيمة قسط السنوي، ما يعني أن المؤسسة ستستفيد من الاقتصاد الضريبي بقيمة Amt مضروب في معدل الضريبة، أي تعزيز خزينة المؤسسة بنفس قيمة الاقتصاد الضريبي.

وتجدر الإشارة أن المؤسسات التي تعاني من خلل في التوازن المالي نتيجة نقص في السيولة أن تقوم بتغيير طريقة الإهتلاك من الثابت إلى المتناقص لما تعرف هذه الطريقة أقساط مرتفعة في السنوات الأولى من حياة الأصل، وبالتالي الاستفادة من تخفيض التدفق النقدي الخارج الموجهة لتسديد إدارة الجباية أو الأرباح الموزعة على الشركاء.

Measuring Technical efficiency of the Maghreb Health Care systems using DEA approach

Dr. Boumaraf Lyes
University of Sétif 1

Abstract:

Since the Maghreb health care resources are rather limited, it is of interest to analyze whether any substantial differences in the efficiency can be detected. The study examines technical and scale efficiency of the Maghreb countries using DEA, the more advanced econometric and mathematical programming frontier technique that has been applied to health care systems. The results indicate a divergence in efficiency across countries, which may partly be due to differences in geographic area and Health public spending.

I. Introduction:

Health care system plays a crucial role in determining the state on health through its outputs. The objectives of health care systems are multiple and consist of improving the health of population, equity of access and the guarantee of financial insurance against poor health. The differences in health status can be examined according to efficiency of the health care system.

The research on health care system efficiency has become a major concern for policy makers. The reasons are obvious. The Maghreb health care expenditures are increasingly important. The health care expenditures per capita have grown on average ***from 62 (current US$) in 1995 to 179 (current US$) in 2010.*** *In response to this problem, several cost containment efforts have been implemented by the Maghreb health authorities. Among these initiatives are stimulation of competition, introducing cost accounting in public health care organizations and rate regulation. Decision makers must therefore ensure that these expenditures meet the preferences and the needs of population, particularly when many national sources of funding are already subject of heavy constraints.*

Research focusing on efficient allocation and use of limited resources can improve quality and effectiveness of health care services to achieve optimum impacts on population health outcomes. So, health care system efficiency depends significantly on the appropriate mix of input factors. Assessing the health efficiency is capable of informing policies to guide improved allocation of limited health care resources.

Most of Studies of health care system efficiencies have focused mainly on industrialized countries and none currently exists on developing countries such as Maghreb countries. Rising health care expenditures shares and a tightening of public budget constraints in the Maghreb increasingly justify the need for assessing efficiency of the national health system.

The report of WHO on health in the world (2000) has contributed greatly to disseminate concerns about the performance of health care systems. One of the major contributions of this report on measurement of the performance on health care systems was to propose a classification of 191 countries according to five performance

dimensions. It has generated significant debates at the international level and received harsh criticism, particularly on method used. But it remains that this report has unquestionably underlines the need to access the way which health care systems enhance their resources to produce results. Challenges of health care systems in developing countries transcend financial resource constraints to include also equity considerations in access and health manpower planning and expansion. Sources of inefficiencies, therefore, must be identified to implement reform strategies and policies.

The conceptual approach of Efficiency measurement is to estimate a production function in considering health care systems as entities combining health inputs to produce a certain set of health outputs. Most studies have so far more interested on factors explaining performance differences rather than measurement of efficiency itself. The measure of efficiency is, indeed, a complex task and poses a number on conceptual and methodological challenges that leave a large place to measurement errors. Estimating the efficiency from multiple objectives requires not only special attention on the choice of inputs and outputs but also the choice a method for estimating the relation between the inputs of health care system and its outputs.

II. Trends of The Maghreb Expenditures On Health

Actually, in most courtiers, health expenditures have grown historically higher than the GDP. This situation has given rise to the establishment of policies to control health spending, which posted everywhere as a major health policy element.

In Maghreb countries, as in other countries, the problem of high health spending growth is acute in recent years. The Maghreb health expenditure which represents on average 5,17% of GDP in 2011 has not progressed at the same rate as known in developed countries (on average 7.7% of GDP). The growth rate in health spending has been very strong, as a result of combination of several factors: Aging population, demographic and epidemiological transition, building health care structures and the generalization of health insurance coverage. For these reasons, the Maghreb governments have implemented several reforms in recent years in attempt to limit the growth of the national health expenditures.

The Maghreb health expenditure to GDP slowed a non-regular progression; from 4.43% in 1995 to 5.02% in 2002 and 3.94% in 2006. This decrease in health spending was the result of measures taken by the governments of Maghreb Union in limitation of hiring and investment in health sector. But from 2009, they have involved to reach (on average) 5.17% in 2011 (figure.1).

Figure 1. The Evolution of the Maghreb Health expenditures (% of GDP) during (1995-2011)

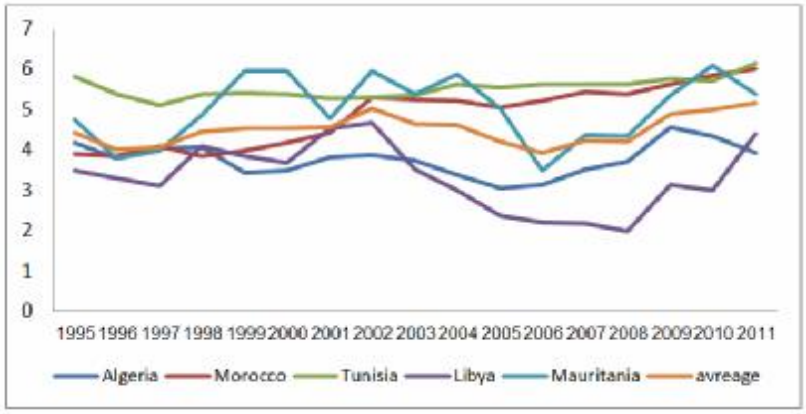

***Source**: World Bank Data: http://databank.worldbank.org/data/home.aspx*

Concerning health spending per capita, they have involved significantly. They were increased on average 78% during the period (1995-2011). These increases are due mainly to the gradual withdrawal of the state funding for health, the emerging of private health sector and the deterioration of the quality of services provided by the public sector, which have encouraged households to contribute financially to the improvement of their health. Fugure.2 summarizes the per capita health expenditures of Maghreb countries.

Figure 2. The Evolution of the Maghreb Health expenditures per capita, PPP (constant 2005 international $) during (1995-2011)

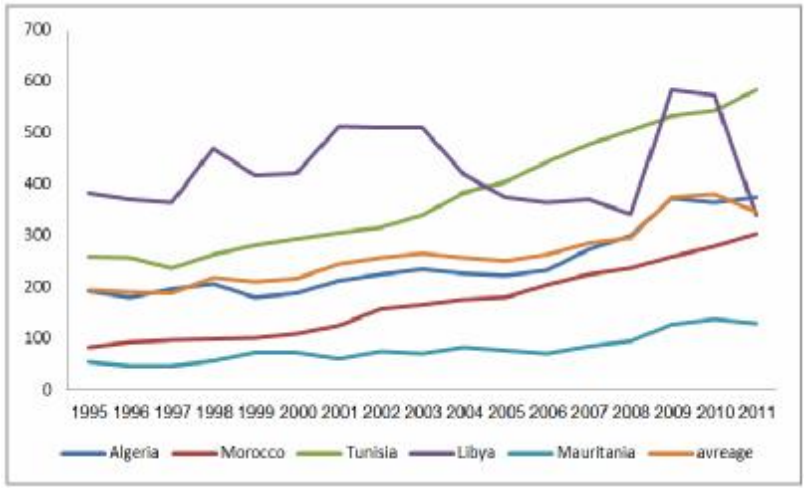

***Source**: World Bank Data: http://databank.worldbank.org/data/home.aspx*

III. Literature Review: Technical Efficiency of the Health system

*From an economic point of view, the assessment of the performance of productive entity requires the measurement of its activity. The question of measuring the product of health system is complex seen the difficulty of the determination of the unit of measure of health status. Some authors conclude the vagueness of the health care product that improve the health state of patients or population, when others authors consider productions volume indicators to evaluate health care outputs like number of hospital days, number of medical acts, number of patients (**Sicott.C et al 1996**).*

It is important, however, to be aware that efficiency is only one part of the overall performance; as reported in Figure n° 2 a complete analysis also involves the measurement of effectiveness, and the degree to which a system achieves programs and policy objectives in terms of outcomes, accessibility, quality and appropriateness.

Figure n° 3. Framework for health care performance assessment

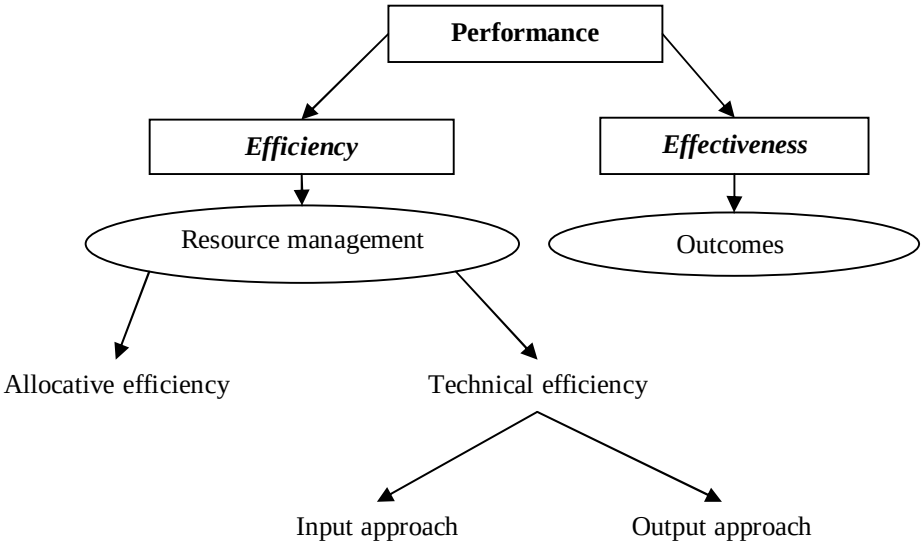

***Source**: Worthington and Dollery, 2000.*

Efficiency is the best use of resource in production process that is often confused with another important concept: Effectiveness. Effectiveness is a concept which connects health care system inputs or outputs to Outcomes (results). Outcomes are always linked to human being targets and can be influenced by multiple factors including inputs but also exogenous environmental factors like behaviors, nutritional end living conditions, physical environment. The distinction between outputs and

outcomes of health is often blurred in health care literature. The two concepts are often used interchangeably. Figure n° 3 shows the differentiation between these two concepts in health sector.

Figure n° 4. Conceptual Framework of Efficiency and Effectiveness

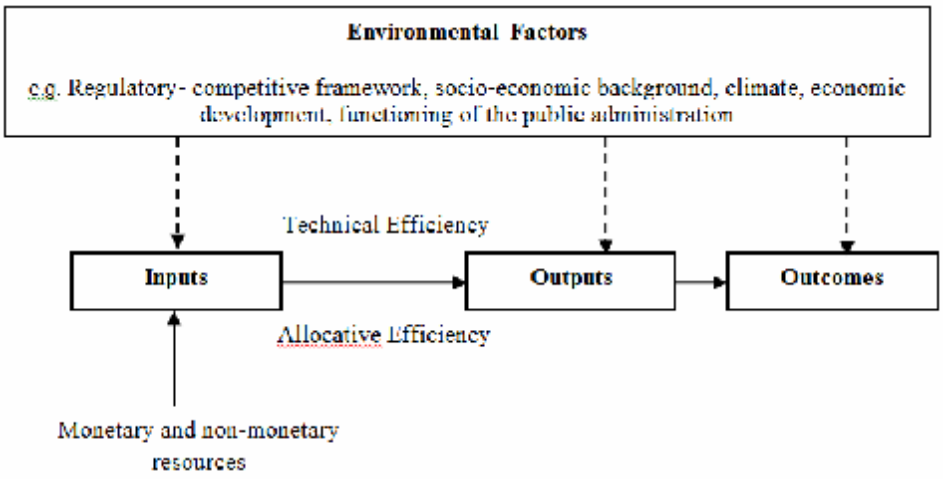

***Source**: Mandl et al (2008).*

3-1. Technical and Allocative Efficiency

*The study of efficiency refers to the question of the use of the available resources. The Theorical framework of the measurement of efficiency was originally developed by M. J. Farrell in 1957 with his famous study "The Measurement of Productive Efficiency" in productions firms. Efficiency is the best use of resource in the production. Decision making units that are able to produce a maximum of outputs from a given inputs, or equivalently, a given set of outputs from a minimum of inputs can be considered to be efficient. The approach is particularly interesting because it uses the concept of **Relative Efficiency** and thus preventing the fixing of standards efficient situations. One producer will be inefficient if another producer uses less or equal inputs to produce more outputs.*

According to M. J. Farrell (1957) the concept of efficiency operates on two elements:

- ***Technical efficiency**: To be technically efficient, the firm produces a maximum of outputs with a given amount of inputs, or it produces a given set of outputs with a minimum amount of inputs.*
- ***Price (Allocative) efficiency**: a firm is allocativelly efficient, if in one hand, it is technically efficient and, if in another hand, it uses resources and produces outputs after taking into account the price to minimize the production costs or maximizing the revenues.*

Technical efficiency reflects the ability of the firm to maximize output for a given set of resource inputs while allocative efficiency reflects the ability of the firm to use the inputs in optimal proportions given their respective prices and the production technology.

Koopmans (1951) provided a definition of what we refer to as technical efficiency: an input-output vector is technically efficient if, and only if, increasing any output or decreasing any input is possible only by decreasing some other output or increasing some other input. Farrell (1957) extended the work initiated by Koopmans by noting that production efficiency has a second component reflecting the ability of producers to select the "right" technically efficient input-output vector in light of prevailing input and output prices. This led Farrell to define overall productive efficiency as the product of technical and allocative efficiency. Implicit in the notion of allocative efficiency is a specific behavioral assumption about the goal of the producer; Farrell considered cost-minimization in competitive inputs markets, although all the behavioral assumptions can be considered. Although the natural focus of most economists is on markets and their prices, thus on allocative rather than technical efficiency and its measurement, he expressed a concern about human ability to measure prices accurately enough to make good use of allocative efficiency measurement, and hence of overall economic efficiency measurement.

3-2. Measuring technical Efficiency

The literature suggests several alternative approaches to measuring efficiency in health care, grouped into non-parametric frontiers and parametric frontiers. Non-parametric frontiers do not imply a functional form on the production frontiers and do not make assumptions about the error term. These have used linear programming approaches and the most popular nonparametric approach has been the Data Envelopment Analysis. Parametric frontier approaches impose a functional form on the production function and make assumptions about the data. The most common functional forms include the Cobb-Douglas, constant elasticity of substitution and translog production functions.

*The most widely used version of non-parametric approach is the "Data Envelopment Analysis" (DEA). The "Data Envelopment Analysis" (**Farrell 1957**) assumes the existence of a border convex output constructed from the data. The "envelopment" terminology refers to the fact that the border envelope producing all observations, those on the border are called technically efficient. **Ozcan et al**. (1999) argue that the DEA approach is a useful methodology sought to assess the technical efficiency of health service providers to the extent that you can use several types of inputs and outputs also several in one analysis. Furthermore, this method does not require specification of the production function and no specification about bias caused by environmental heterogeneity, external shocks, measurement errors and omitted variables. Therefore, any deviation from the frontier is attributed to inefficiency.*

*The DEA approach has been widely used in research on the efficiency of health services (**Chilingerian and Sherman 1990; Huang and McLaughlin 1989; Ozgen and Ozcan 2002, Tyler et al. 1995**). According to Bruce Hollingsworth Over 60% of efficiency studies use DEA alone (see figure 5).*

Figure 5. Efficiency Methods used in reported studies

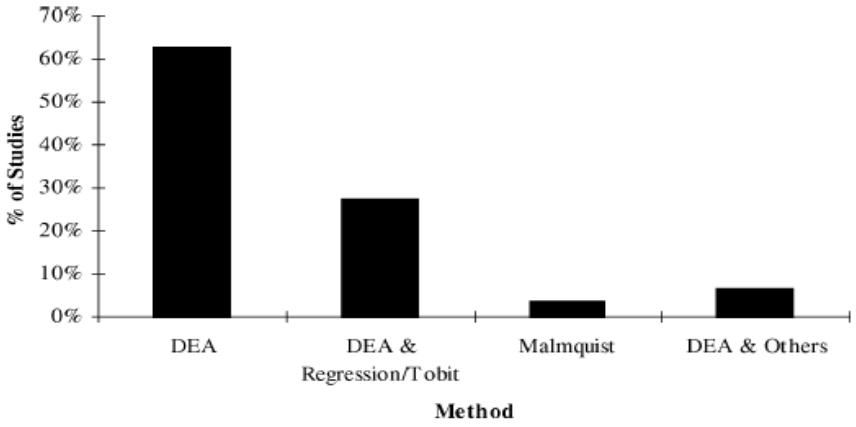

***Source**: Bruce Hollingsworth, P.J. et al (1999).*

IV. Data Envelopment Analysis Approach

Data Envelopment Analysis is a mathematical programming technique that has found a much practical applications for measuring efficiency in health care. ***Farrel*** *(1975) was the first to use this approach, but only with* ***Charnes, Cooper and Rhodes*** *(1978) it became popular.*

*DEA is an empirically based methodology that eliminates the need for some of the assumptions and limitations of traditional efficiency measurement approaches. It is generally used when the input and output prices of Decision Making Units are not available. DEA is "a multifactor productivity model for measuring the relative efficiency of a homogenous set of decisions making units" (**Talluri, S., et al 1997**). It accommodates multiple inputs and outputs and can also include exogenous fixed environmental variables (**Banker RD, et al 1984**).*

The method allows each decision making unit to choose its own weight of inputs and outputs in order to maximize its efficiency score. For each DMU, DEA calculates the efficiency score, determines the relative weights of inputs and outputs and identifies the technical inefficient DMUs.

*The Efficient Score (**ES**) is defined as:*

$$ES = \frac{Weighted\ sum\ of\ Outputs}{Weighted\ sum\ of\ Intputs}$$

*There are several ways to present the linear programming problem of DEA. The simplest general presentation was assumption include constant returns to scale (**CRS**). This model can be solved one of two linear programming formulations. The first is* ***CRS input-oriented model*** *which is expressed as the following:*

$$Max\ h_o = \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r . y_{ro}}{\sum_{i=1}^{m} v_i . x_{io}}$$

$$s.t \quad \frac{\sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj}}{\sum_{i=1}^{m} v_i . x_{ij}} \leq 1; \quad j = 1, \dots\dots, n \qquad (1)$$

$$u_r, v_i \geq 0; \quad r = 1, \dots\dots, s \;\; i = 1, \dots\dots, m$$

Where (h_o) is Efficient Score, (y_{rj}) and (x_{ij}) are the inputs and outputs of the (j^{th}) DMU, (v_r) and (u_r) are the input and output weights.

The above fractional equation can be converted to a linear program problem as follows:

$$Max\ h_o = \sum_{r=1}^{s} u_r . y_{ro}$$

$$s.t \quad \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{io} = 1$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{ij} \leq 0; \quad j = 1, \dots\dots, n \qquad (2)$$

$$u_r, v_i \geq 0; \quad r = 1, \dots\dots, s \;\; i = 1, \dots\dots, m$$

Equation (2) is solved (n) times to identify the relative efficiency score of all DMU's. In general a DMU is considered to be efficient if it possesses a score of 1, and a score less than 1 implies that it is inefficient.

The duel problem of (2) is expressed as follow:

$$Min\ \theta$$

$$s.t \quad \theta . x_{io} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j . x_{ij} \geq 0; \quad i = 1, \dots\dots, m$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j . y_{rj} \geq y_{ro}; \quad r = 1, \dots\dots, s \qquad (3)$$

$$\lambda_j \geq 0; \quad j = 1, \dots\dots, n$$

(θ) and (λ_j) are the dual variables of the linear program model (2). The scalar variable (θ) is proportional reduction which should be applied to all inputs of DMU_0 in order to make them efficient.

The second is ***CRS output-oriented model*** *which can be written as:*

$$Min\ q_0 = \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{i0}$$

$$s.t \quad \sum_{r=1}^{m} u_r . y_{r0} = 1$$

$$\sum_{i=1}^{m} v_i . x_{ij} - \sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj} \geq 0; \qquad j = 1, \ldots\ldots, n \qquad (4)$$

$$u_r, v_i \geq \varepsilon;\ i = 1, \ldots\ldots, m;\ \ r = 1, \ldots\ldots, m$$

And the dual for it is formulated as:

$$Max\ z_0 = \emptyset + \varepsilon . \sum_{r=1}^{s} Sr^+ + \varepsilon . \sum_{i=1}^{m} Si^-$$

$$s.t \quad \emptyset . y_{r0} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j . y_{rj} + Sr^+ = 0; \quad r = 1, \ldots\ldots, s \qquad (5)$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j . x_{ij} + Sr^- = x_{i0}; \quad i = 1, \ldots\ldots, m$$

$$\lambda_j, Sr^+, Sr^- \geq 0;\ j = 1, \ldots\ldots, n;\ i = 1, \ldots\ldots, m;\ r = 1, \ldots\ldots, S$$

Where (ε) is a very small constant, (Sr^+) and (Sr^-) are "Slack Variables" which should be added to the model in order to convert inequality constraints to equality constraints.

In the duel model, maximum output augmentation is accomplished through the variable ($\emptyset$). If ($\emptyset$)> 1 and or the slack variables are not zero, then the DMU is inefficient. To improve inefficient DMU's, first a proportional increase of ($\emptyset$) in all outputs is required, and then additional improvement to envelopment surface may be necessary based on positive slack variables.

The CRS assumption is only appropriate when all Decision making units are operating at an optimal scale. Many factors like competition, finance constraints may cause a DMU to be operating at a non-optimal scale. ***Banker, Charnes and Cooper (1984)*** *relaxed the assumption of CRS and suggested an extension of CRS DEA Model to account for Variable returns to Scale (VRS). If all DMU's are not operating at optimal scale, CRS will result in technical efficiency measures which are confounded by scale efficiencies. The use of VRS will permit to calculate of technical efficiency devoid of these scale efficiencies effects* ***(Coelli., T:2008)****.*

Baker et al. (1984) developed a model to estimate the technical efficiency and identify whether a DMU is operating in variable returns to scale. This model can be solved one of two linear programming formulations: input oriented or output oriented.

*The **VRS input oriented model** can be solved by the following linear program:*

$$Max\ h_o = \sum_{r=1}^{s} u_r . y_{ro} + u_0$$

$$s.t \quad \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{io} = 1$$

$$\sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj} - \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{ij} + u_0 \leq 0; \quad j = 1, \ldots\ldots, n \qquad (6)$$

$$u_r, v_i \geq 0; \ r = 1, \ldots\ldots, s \ i = 1, \ldots\ldots, m$$

$$u_0 \ free$$

The dual form of this program is expressed as:

$$Min\ \theta = \theta - \varepsilon . \sum_{i=1}^{m} Si^- - \varepsilon . \sum_{s=1}^{s} Sr^+$$

$$s.t \quad \theta . x_{io} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j . x_{ij} - Si^- = 0; \quad i = 1, \ldots\ldots, m$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j - Sr^+ \geq y_{ro}; \quad r = 1, \ldots\ldots, s \qquad (7)$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j = 1; \ j = 1, \ldots\ldots, n$$

$$\lambda_j, Sr^+, Sr^- \geq 0; \ j = 1, \ldots\ldots, n; \ i = 1, \ldots\ldots, m; r = 1, \ldots\ldots, S$$

A DMU is efficient if and only $\theta^* = 1$ and all slacks are zero. The envelopment surface is variable returns to scale and this is the result of the presence of the convexity constraint ($\sum \lambda_j = 1$) in the dual and, equivalently, the presence of (u_0), which is an unconstrained variable, in the primal problem.

While the envelopment surface for the VRC output oriented model is the same as VRS input oriented one, the projection to the envelopment surface in the two models is different. The VRC is to maximize the output production while not exceeding the actual input level. The model (8) gives the primal formulation for the VRC output oriented model.

$$Min\ q_o = \sum_{i=1}^{m} v_i . x_{io} + v_0$$

$$s.t \quad \sum_{r=1}^{m} u_r . y_{r0} = 1$$

$$\sum_{i=1}^{m} v_i . y_{rj} - \sum_{r=1}^{s} u_r . y_{rj} + v_0 \geq 0; \quad j = 1, \ldots\ldots, n \qquad (8)$$

$$u_i, v_r \geq 0; \quad i = 1, \ldots\ldots, m \quad r = 1, \ldots\ldots, s$$

$$v_0 \; free$$

The dual envelopment form of the problem is as follows:

$$Max\, z_0 = \emptyset + \varepsilon . \sum_{r=1}^{s} Sr^+ + \varepsilon . \sum_{i=1}^{m} Si^-$$

$$s.t \quad \emptyset . y_{r0} - \sum_{j=1}^{n} \lambda_j . y_{rj} + Sr^+ = 0; \quad r = 1, \ldots\ldots, s$$

$$\sum_{j=1}^{n} \lambda_j . x_{ij} + Sr^- = x_{i0}; \quad i = 1, \ldots\ldots, m \qquad (9)$$

$$\lambda_j, Sr^+, Sr^- \geq 0; \; j = 1, \ldots\ldots, n; \; i = 1, \ldots\ldots, m; \; r = 1, \ldots\ldots, S$$

For VRS output oriented models, similarly to the CRS output oriented models, maximal output augmentation is accomplished thought (∅). Based on this model, a DMU is efficient if and only if ($\emptyset^* = 1$) and all slacks are zero.

Figure 6 summarizes the two models in. The envelopment surface can take the form of Constant returns to scale (CRS) or variable returns to scale (VRS).

Figure 6. Envelopment surface and Orientation

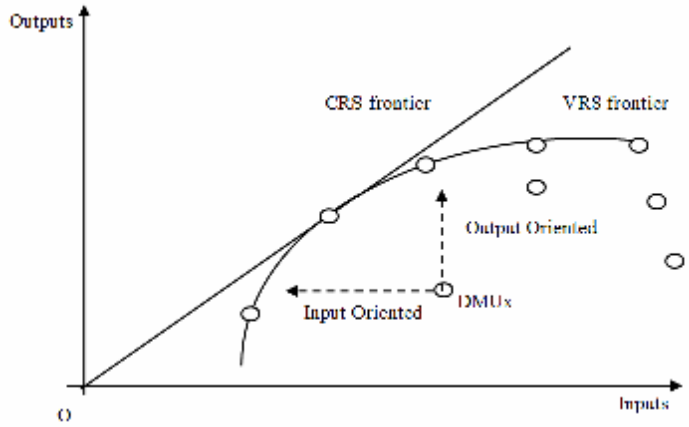

V. Applications

5-1. Health care system outputs and inputs

The development of relevant and homogenous measures of health system outputs and inputs is recognized as an important first step in order to assess and compare country's efficiencies and to establish targets for health policy. If these targets are to be achieved, it is also necessary to distinguish the factors behind the country differences in health efficiency.

Health is difficult to define and more difficult yet to measure. The WHO has defined in its 1946 constitution ***health*** *as "a state of complete physical, mental and social well-being, and not merely the absence of disease or infirmity" (****WHO 1947****). This definition emphasizes that there are different, complexly-related forms of wellness and illness, and suggests that a wide of inputs can influence the health of individuals and groups.*

Many health status indicators are available and their choice depends on the research in question. Some indicators are related to health dimensions, others include specific illness.

The literature review indicates that life expectancy and mortality were the most common indicators of health system outcomes. The ***life expectancy*** *is usually used to measure the health status, because it refers to all group ages of the population. The most commonly used indicator is* ***life expectancy at birth*** *which is "the average number of years a new born baby could expect to live if current mortality trends were to continue for the rest of the new born's life (****haupt. A, Kane.TT:2004****)". It measures how long a person born today can expect to live; if there is no change in their lifetime in present rate of death for people of different ages. The higher is life expectancy at birth, the better is the health status of a country.* ***The mortality*** *usually can be measured by* ***the infant mortality rate*** *which measures Death of infants under age 1 per 1000 live births in a given year. It means how many children younger than 1 year of age will die for every 1000 who were born alive that year. This indicator is a powerful measure of health status of a country, most children younger than age of 1 year of age who die actually in the first month of life.*

The outputs of our study are the life expectancy at birth and infant mortality rate. The health status improvement is denoted by declines in infant mortality and increases in life expectancy at birth.

*The factors that influence health are complex and often confounded by different understandings of the concepts in question and how they are measured. Determinants of health are "the range of personal, social, economic and environmental factors which determine the health status of individuals and populations" (****CDC: 2003****). Following the most accepted health determinants studies, we select two kinds of inputs or variables: Health care services inputs and Social environment inputs.* ***Health services*** *mean access and use of services that prevent and treat disease influences health.* ***The Social environment*** *represents a complex determinant of health composed of social and economic safety, social stability, acceptance of differences, human rights, cohesion in a community, education, culture, poverty, community and road design, food, air, water, nutrition, housing.*

We model number of ***physicians, number of nurses and wives, hospital beds****, as well as the* ***health expenses*** *as variables of* ***health care services****. We select* ***The Income***

index, Employment rate, Education Index, improved sanitations facilities and CO2 emission *to represent the* ***social environment****.*

The health outputs and inputs statistics used in our efficiency estimation are presented in ***table 1*** *in Appendix.*

When the efficiency estimation is realized with reverse inputs and outputs, two methods can be used. The first approach consists to convert the decreasing variable (X_i) in increasing variable (X_i'): $X_i' = M - X_i$, with $M = Max(X_i)$ ***(lewis. R.F, Sexton.T.R: 2004)****. The value of (M) must be important enough in order to obtain turned positive values. Often, $M = MAX(X_i) + 1$. The second approach which we have adopted is the inverse of the divided value of the decreasing value by the maximum value of the sample: $X_i' = 100 - \frac{X_i}{(M+1)}$.*

5-2. The Choice of Efficiency Orientation and Approach

The Estimation of efficiency of health systems aims to judge the quality of the relationship between the outputs and inputs, i.e. the relationship between the health outcomes achieved by each country's health care system and the level of resources used. The quality of this relationship can be studied by focusing either on the results (output orientation) or on the levels of used inputs (input orientation).

The output orientation allows us in our case to estimate the possible improvement of the results of health taking into account of the available resource of health care system. The input orientation input allows estimating the resource savings which could be achieved by countries without degrading the health results.

Often, the choice of orientation is not discussed in the literature. We must recognize that in the case of health care systems, none of the two orientations is a priori necessary but the choice remains important because the results and especially the implications in terms of policies to be implemented will be different according to the orientation.

In the case of health care systems, the choice of the output orientation seems most appropriate to the context of the developing countries where the aim is not so much of reducing resources but the increase of the health outputs. It is the reason why we initially selected the output orientation. But in fact, the input orientation is also important interest since it is possible to determine the resource savings, without degrading the health outcomes, if these were used more efficiently. We might then consider using these additional resources to finance the other neglected health activities known to have a beneficial impact on the health of populations (maternal education of mothers, infrastructure). Therefore, the estimation is made in a second time according to the input orientation in order to compare the implications involved from inputs reduction strategy with outputs increase strategy.

There are different approaches to estimate efficiency with DEA. We retain the approach that separates the inputs in controllable inputs (health care services) from non-controllable inputs (the social environment variables) because health care systems have no influence on most of these variables. This approach involves two stage DEA analyses:

Table 2. The efficiency Approach using in the Study

	Inputs

First Stage	Controllable inputs (Health Care Inputs)
Second Stage	Controllable inputs and Non- controllable inputs

5-3. Results

For the first stage, the results for the output oriented model are shown in table 3 and the results for input oriented model are shown in table 4.
The first two columns of the table 3 and 4 show the Technical Efficiency score with variable scale to returns using only health inputs for the two outputs. The next two columns represent the Scale Efficiency scores and the two last columns show the improvement in output and the reduction in inputs.
***In table 3**, when **life expectancy rate** is used as the output, the **Technical efficient** countries are Morocco, Tunisia and Mauritania. The inefficient countries are Algeria and Libya because its efficiency score is below 1. Algeria for example can increase its life expectancy rate to 97.66% of its current level without changing its current health inputs. This would allow a 2.34% improvement in life expectancy rate. According to **the Scale efficiency**, we see that out of 5 countries, 2 countries are scale efficient which are Morocco and Mauritania, while the remaining 3 countries are scale inefficient (Algeria, Tunisia and Libya). The average scale efficiency score is 62.26% which indicates that on average health care system may have to increase its scale by 37.34% beyond its best practice average targets under variable returns to scale, if it was to operate at constant returns to scale.*
*When **infant mortality** is used as the output, only Algeria is **technical inefficient**. It can reduce its current infant mortality rate by 0.03% without changing its current health care inputs. For **the scale efficiency**, table 3 evinces that out of 5 countries only one country is operating in optimal size which is Mauritania. The other inefficient scale countries are Algeria, Morocco, Tunisia and Libya. On average, the Maghreb health care system may have to increase its scale by 44.55% beyond its current practices.*

Table 3. Output Oriented DEA Results (Health Care Inputs)

Scores	Technical Efficiency Scores		Scale Efficiency Scores		Percent improvement in Output	
Countries	Life Expectancy	Infant Mortality	Life Expectancy	Infant Mortality	Life Expectancy	Infant Mortality
Algeria	0,9766	0,9997	0.4563	0.3708	2.34%	0.03%
Morocco	1,0000	1,0000	1.0000	0.8801		
Tunisia	1,0000	1,0000	0.3082	0.2433		
Libya	0,9976	1,0000	0.3486	0.2785	0.24%	
Mauritania	1,0000	1,0000	1.0000	1.0000		
Average	**0.9948**	**0.9999**	**0.6226**	**0.5545**	**1.29%**	**0.03%**

*For the input oriented model (**table 4**), when life expectancy rate is used as the output, two countries are Technical inefficient Algeria and Libya. The efficient countries are morocco, Tunisia and Mauritania. These countries can set an example of the best operating practice for the remaining 2 inefficient countries to follow. Algeria which is the most inefficient country can reduce its health care inputs by 24.32% without*

changing its current life expectancy rate. For the infant mortality output, Algeria is the only country among the Maghreb union which is technically inefficient. It might reduce its health care inputs by 11.29% while holding infant mortality constant.

Table 4. Input Oriented DEA Results (Health Care Inputs)

Scores	*Technical Efficiency Scores*		*Scale Efficiency Scores*		*Percent improvement in Output*	
Countries	*Life Expectancy*	*Infant Mortality*	*Life Expectancy*	*Infant Mortality*	*Life Expectancy*	*Infant Mortality*
Algeria	*0,7568*	*0,8871*	*0.5888*	*0.4179*	*24.32%*	*11.29%*
Morocco	*1,0000*	*1,0000*	*1.0000*	*0.8801*		
Tunisia	*1,0000*	*1,0000*	*0.3082*	*0.2433*		
Libya	*0,9539*	*1,0000*	*0.3645*	*0.2785*	*4.61%*	
Mauritania	*1,0000*	*1,0000*	*1.0000*	*1.0000*		
Average	***0.9421***	***0.9774***	***0.6523***	***0.5639***	***14.46%***	***11.29%***

For the second stage, Table 5 and 6 show that one country of five countries is technical and scale efficient. This dominant country is Mauritania. The good position of this country which has poor health outcomes (life expectancy and infant mortality) is due to its low consumption of resources relative to the other countries in the Data.
Tables 5 shows for the life expectancy output that four countries are on the efficient frontier for both outputs except Libya. It may have to improve its current life expectancy rate by 0.24% while maintain the current health care and social environment inputs. For the scale efficiency, only Libya is non-optimal size, it might increase its actual scale by 17.18% beyond its best practices.
When the infant mortality is used to be the unique output of the model, all the Maghreb countries are technical efficient, but only one country is scale efficient which is Mauritania. The statistics indicate that the Maghreb union might have to increase its scale by 11.56% to operate at the constant returns to scale.

Table 5. Output Oriented DEA Results (All Inputs)

Scores	*Technical Efficiency Scores*		*Scale Efficiency Scores*		*Percent improvement in Output*	
Countries	*Life Expectancy*	*Infant Mortality*	*Life Expectancy*	*Infant Mortality*	*Life Expectancy*	*Infant Mortality*
Algeria	*1,0000*	*1,0000*	*1.0000*	*0.9324*		
Morocco	*1,0000*	*1,0000*	*1.0000*	*0.8801*		
Tunisia	*1,0000*	*1,0000*	*1.0000*	*0.8875*		
Libya	*0,9976*	*1,0000*	*0.8282*	*0.7223*	*0.24%*	
Mauritania	*1,0000*	*1,0000*	*1.0000*	*1.0000*		
Average	***0.9995***	***1.0000***	***0.9656***	***0.8844***	***0.24%***	

The Technical efficiency results of the input oriented model (table 6) are the same for the Output Oriented DEA Results (all inputs). For the scale efficiency, three countries are below the scale efficiency average score (55.45%). This indicates the under utilization of existing scale-size in the Maghreb. Its allow to increase its scale on average by 44.55% beyond its best practices under VRS, if it was to operate at CRS.

Table 6. Input Oriented DEA Results (All Inputs)

Scores	Technical Efficiency Scores		Scale Efficiency Scores		Percent improvement in Output	
Countries	Life Expectancy	Infant Mortality	Life Expectancy	Infant Mortality	Life Expectancy	Infant Mortality
Algeria	1,0000	1,0000	1.0000	0.3707		
Morocco	1,0000	1,0000	1.0000	0.8801		
Tunisia	1,0000	1,0000	1.0000	0.2433		
Libya	0,9539	1,0000	0.3646	0.2785	4.61%	
Mauritania	1,0000	1,0000	1.0000	1.0000		
Average	0.9907	1.0000	0.8729	0.5545	4.61%	

VI. Conclusion

In this study, we have examined two measures of efficiency: Technical efficiency and Scale Efficiency. In Methodological terms, we have employed a two- stage procedure. Firstly, Output and input efficiency scores were estimated using only health care inputs. Secondly, we have included social environment variables among inputs of the output-input DEA model to identify how much inefficiency is due to factors outside the control of health care management.

The results from the first stage imply that most Maghreb countries are technical efficient but the majority are scale inefficient. Our second stage shows that the introduction of social environment inputs has not a significant impact on the improvement of the scores efficiencies.

According to the statistics, the Maghreb countries suffered more from scale inefficiencies. This imply that the Maghreb health care organizations require to balance their budgets with the society health needs and should attempt to scale up health production in order to improve efficiency.

*The efficiencies scores show that largely geographic and high health public spending countries (Algeria and Libya) appeared to suffer mostly from technical and scale inefficiencies. The surface area of Algeria and Libya represent more than **71%** of the Maghreb surface area. The public spending on health in Libya represents 68% of total health expenditures in 2008. In Algeria was 79%.*

We conclude that the countries with good health finance and a large geographic area show a deeper commitment to finance the health care institutions use their resources inefficiently. These countries have a huge potential for improving efficiencies without injecting additional resources.

There are two limitations that need to be acknowledged and addressed regarding the present study. The first limitation concerns the availability of the Data. There is less data concerning Maghreb health care systems. The second limitation concerns the empirical analysis which is focused only on one year.

Despite these two limitations, the paper represents an attempt to apply DEA approach to the Maghreb Health Care Systems focusing on the implications for the national health policy makers.

***References**:*

1. *Banker, R. D., Charnes, A., & Cooper, W. W. (1984). **Some models for estimating technical and scale inefficiencies in data envelopment analysis**. Management Science, 30(9), 1078-1092.*
2. *Bruce Hollingsworth, P.J. Dawson and N. **Maniadakis, Efficiency measurement of health care: a review of non-parametric methods and applications**, Health Care Management Science 2 (1999) 161–172.*
3. *Centre for Disease Control and Prevention (**CDC**), Office of Genomics and Disease Prevention. Genomics and population health, Atlanta, USA: http://www.cdc.gov/genomics/activities/ogdp//2003.htm*
1. *Charnes, A., Cooper, W. W., & Rhodes, E. (1978). **Measuring the efficiency of decision making units.** European Journal of Operational Research, 2, 429-444.*
2. *Chilingerian JA and HD Sherman (1990). **"Managing Physician Efficiency and Effectiveness in Providing Hospital Services."** Health Services Management Research 3(1): 3-15.*
3. *Coelli T., (2008). **A Guide to DEAP Version 2.1: A data Envelopment Analysis (Computer) program. Center for Efficiency and Productivity Analysis** (CEPA), Working Paper 96/08. Available at http://www.une.edu.au/econometrics/cepa.htm.*
1. *Constitution of World Health Organization. In WHO. Chronicle of WHO, Geneva, Switzerland, WHO 1947;1:29-43.*
2. *Farell M., 1957. **The measurement of productive efficiency**. Journal of the Royal statistical Society, Series A 120: 195-211.)*
3. *Ozgen .H , Ozcan. Y. A., **A National Study of Efficiency for Dialysis Centers: An Examination of Market Competition and Facility Characteristics for Production of Multiple Dialysis Outputs**, Health Services Research. 2002 June; 37(3): 711–732.*
4. *Haupt. A, Kane.TT, **Population handbook**, Washington DC. Population reference bureau 2004.*
5. *Huang, Y. G., & McLaughlin, C. P. (1989). **Relative efficiency in rural primary health care: an application of data envelopment analysis**. Health Services Research 24(2), 143-158.*
6. *Koopmans, T.C. 1951, '**An analysis of production as an efficient combination of activities**', in T.C Koopmans, (Ed) Activity analysis of production and allocation, Cowles*
7. *Lewis RF, Sexton TR, **Data Envelopment Analysis with Reverse Inputs and Outputs**, Journal of Productivity Analysis, 21, 113–132, 2004.*
8. *Mandl U., Dierx A., Ilzkovitz F., 2008, **the effectiveness and efficiency of public spending**, Economic Papers 301, Directorate-General for Economic and Financial Affairs, European Commission.*
9. *Sicotte C. et al (1996), **"A Conceptual Framework for the Analysis of Health Care Organization's Performance**. Document de travail du GRIS, Université de Montréal (Canada).*
10. *Talluri, S., Huq, F., & Pinney, W. E. (1997). **Application of data envelopment analysis for cell performance evaluation and process improvement in cellular manufacturing**. International Journal of Production Research, 35(8), 2157-2170.*
11. *Tyler, L., Ozcan, Y., & Wogen, S. (1995). **Mental health care management and technical efficiency**. Journal of Medical Systems 19(5), 413-423.*
12. *WHO 2000. World Health Report 2000. Hea**lth systems: improving performance**. Geneva: World Health Organization.*
13. *Worthington, A. C. and Dollery, B. (2000). **An empirical survey of frontier efficiency measurement techniques in local government.** Local Government Studies, 26(2):23–52.*
14. *World Bank Data: http://databank.worldbank.org/data/home.aspx.*
15. *WHO, World Health Reports.*
16. *United Nations Statistics.*